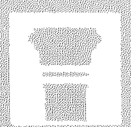
د. عـايدة سليمة



مصر والقضيّة الفلسطينية

مصر والقضية الفلسطينية

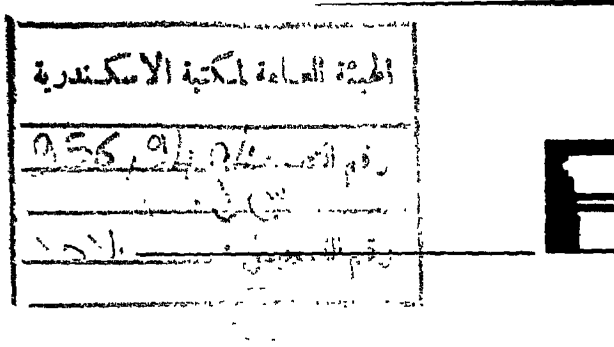
تصميم الغلاف والخطوط : عـماد حـليم

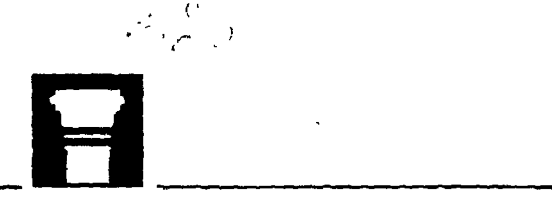
الطبعـة الأولى
القـاهرة - ١٩٨٦



دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع
القـاهـرة - باريس

القـاهرة : ش هشام لبيب - رقم ٤٢/٢٥
مـدينـة نصـر - المنطقـة الثـامنـة





مصر والقضية الفلسطينية

د. عايدة سليمة





هذا الكتاب .. والقضية الفلسطينية

ا.د.صلاح العقاد

لم تتعرض قضية عربية للتغيرات فى مفاهيمها بقدر ماتعرضت له القضية الفلسطينية بل ظهرت تعبيرات أخرى بديلة تعتبر فى تقديرنا تمييعا للقضية مثل قضية الشرق الأوسط أو أزمة الشرق الأوسط ... الخ

وقبل حرب يونيو سنة ١٩٦٧ ، كان مفهوم القضية الفلسطينية عند معظم الكتاب العرب هو تحرير الأجزاء التى إقيمت عليها اسرائيل فى سنة ١٩٤٨ وأخذ هذا المفهوم يتغير بالتدريج بعد حرب يونيو حتى أصبح الغالب هو تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة من الأحتلال الإسرائيلى تمهيدا لإقامة الدولة الفلسطينية ولذلك فقد يكون من المناسب عند تقديم هذه الدراسة التى تتناول موقف مصر من القضية الفلسطينية إجمال المراحل التى مرت بها هذه القضية ولو أن الدراسة تنصب على جزء من المرحلة المواكبة لعهد الانتداب البريطانى فهذا من شأن الدراسات المتخصصة .

ففى المرحلة الأولى من الفترة السابقة على الانتداب ، يصعب التحدث خلالها عن قضية فلسطينية ذلك لأن الكيان الفلسطينى لم يكن واضحا فى أذهان العرب أو أهالى الدولة العثمانية بصفة عامة فقد كان يعبر عن هذه المنطقة بمتصرفية القدس أحيانا وبسوريا الجنوبية أحيانا أخرى ونادرا ماكان المصريون يميزون منطقة فلسطين عن بقية بلاد الشام فالمؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبر تى لم يستخدم هذه الكلمة بل كان يعتبر أن كل المنطقة الواقعة بين سيناء وجبال طوروس هى (بر الشام) .

ولذلك يمكن القول أن الأطماع الصهيونية هى التى نبهت الأذهان الى تميز فلسطين عن بقية بلاد الشام أو ولاية دمشق ولم توضح الحركة الصهيونية فى بدايتها حدود المنطقة التى تريد أن تؤسس فيها الوطن القومى وهذا الغموض يوحى بأن الحركة كانت تفهم من عبارة فلسطين المعنى الوارد فى التوراه ومن المعروف أن العصور القديمة لم ترسم للأقطار حدوداً دقيقة .

وطالما بقى الحكم العثمانى قائما فى بلاد الشام فإن زعماء لواء القدس أستمروا مرتبطين بالحركة العربية العامة التى إديرت من بيروت ودمشق كذلك حينما تكونت الدولة العربية قصيرة العمر من سوريا تحت رئاسة فيصل بن الحسين تطلع اليها زعماء فلسطين ، والحق أن تميز الكيان الفلسطينى تحقق من خلال الأنتداب البريطانى من ناحية ومن خلال اضطرار الحركة الوطنية الفلسطينية الى العمل منفصلة بعد أن رأى السوريون أن من الأفضل مواجهة الانتداب الفرنسى باعتبارهم سوريين لأن القضية الفلسطينية بدت منذ ذلك الوقت أكثر تعقيدا .

وتواكب المرحلة الثانية من تاريخ القضية الفلسطينية فترة الأنتداب البريطانى ١٩٢٠ — ١٩٤٨ . فقد تبلورت خلالها فكرة الوطنية الفلسطينية التى استهدفت تخليص البلاد من خطر مزدوج : الأنتداب البريطانى ، والأطماع الصهيونية وخلال هذه المرحلة دار الجدل بين الزعامات الفلسطينية حول أى من الخطرين يستحق المواجهة أولا فكان هناك من يرى أن الانتداب البريطانى هو أساس البلاء وأن إقتلاعه يؤدى تلقائيا الى زوال الخطر الصهيونى بينما رأى آخرون أن الواقع السياسى يجعل مجابهة الصهيونية هى الطريق الممكن وبالتالى ينبغى التركيز على مقاومة الاستيطان والهجرة اليهودية .

وبينما كانت بريطانيا تنفذ فى أقطار الشرق العربى المجاورة سياسة التخلى بالتدريج عن سلطاتها للوطنيين تشبثت فى فلسطين بكامل السلطات حتى آخر لحظة دون مراعاة لتغيرات العصر وفى ظل هذا اليأس الذى خيم على الحركة الوطنية الفلسطينية بعد قمع سنة ١٩٣٦ وتوسط بعد الملوك العرب بين حركة المقاومة وبين بريطانيا فكر بعض الزعماء فى الاتجاه الى المانيا النازية لامن قبيل التعاون مع النظام الالمانى العنصرى بل من قبيل أن (خصوم خصومنا يعتبرون أصدقاء لنا) ، وكان هذا الأرتباط بين زعامة أمين الحسينى وبين المانيا النازية خلال الحرب الثانية هو الحجة التى تعللت بها الصهيونية ووسعت من مطالبها بعد الحرب العالمية الثانية .

وفى هذه الحقبة طرحت حلول عديدة للقضية الفلسطينية منها اقتراح تقدمت به لجنة بريطانية فى سنة ١٩٣٧ يقضى بتقسيم فلسطين الى دولتين ومنها اقتراح بإنشاء دولة آتحادية كما نص على ذلك الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ على أساس أن العرب سيكونون أغلبية السكان عندما تنقل السلطات الى أهالى البلاد وبذا يضمنون السيطرة على الأجهزة الاتحادية للدولة المقترحة بينما تتمتع الأقلية اليهودية بحكم ذاتى .

ومن بين المقترحات التى طرحت خلال فترة الحرب مشروع الهلال الخصيب الذى دعا إلى إنشاء دولة آتحادية تضم العراق وسوريا ولبنان وفلسطين ويتمتع فى ظلها اليهود بحكم ذاتى وفى هذه الحالة لن يشكلوا خطرا على كيان الدولة العربية الكبيرة إذ سيبقون أقلية صغيرة وسط مجتمع عربى كثير العدد شاسع المساحة . وإذا نظرنا الى مثل هذا الاقتراح من منظور وقتنا الحاضر نجد أنه يتجاوز كثيرا آمال أشد المتطرفين العرب الذين ينادون باقامة الدولة الفلسطينية إلا أنه فى ذلك العهد نظر إلى المشروع تارة من زاوية أن القائمين به هم من الحلفاء البريطانيين وأن من شأن هذا الاقتراح أن يوسع دائرة النفوذ البريطانى لتشمل أجزاء من المشرق العربى صارت قاب قوسين أو أدنى من الاستقلال التام وأعنى بذلك سوريا ولبنان . وتارة أخرى من زاية التضامن الأسرىبين الأسر المالكة العربية إذ أن كلا من الأسرة المالكة

المصرية والسعودية رأت من مشروع الهلال الخصيب أداة لتدعيم هيبة الأسرة الهاشمية فى المشرق العربى .

وبينما كانت هذه المقترحات تصدر من الجانب العربى أو البريطانى كانت الحركة الصهيونية قد طورت أهدافها ولم تعد ترضى بأقل من قيام دولة يهودية بل صارت تعتبر الأنتداب البريطانى مغتصبا لحقوقها فى فلسطين وشرعت فى شن حملة على البريطانيين باسم الدعوة الى الاستقلال ، إذن فإن التقسيم صار أمرا ضروريا فى نظر الحركة الصهيونية وهو ماحققته لها الجمعية العامة للأمم المتحدة حينما أصدرت قرارها بتقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ويمنح هذا القرار الدولة اليهودية ٥٥٪ من أراضى فلسطين تاركا للسكان الأصليين ٤٥٪ من المساحة فقط .

والملاحظ أنه منذ أن قمعت الحركة الوطنية الفلسطينية بقسوة بالغة فى الثلاثينات اتجهت الزعامات الفلسطينية الى الخارج ومن ثم نلاحظ أن المقاومة المسلحة التى كانت تظهر من حين لآخر فى العشرينات أو الثلاثينات توقفت خلال فترة الحرب ومابعدها ولما كانت بريطانيا تسيطر بشكل غير مباشر على أهم الدول العربية المنشغلة بالقضية الفلسطينية : مصر ــ العراق ــ الأردن ، فإنها لم تعترض على توجه الفلسطينيين الى هذه الأقطار بل على العكس غذت هذا الاتجاه ومن هنا ازدادت الحركة الوطنية الفلسطينية ارتباطا بالخارج وتظهر دلائل هذا الاتجاه من جانب بريطانيا فى دعوة بعض الدول العربية الى عقد مؤتمر المائدة المستديرة فى عام ١٩٣٩ ولعل من أسباب هذه الدعوة البريطانية للمشاركة العربية هو شدة إحساس الفلسطينيين بالمرارة مما دفعهم فى مناسبات كثيرة الى مقاطعة المؤتمرات ولجان التحقيق البريطانية .

ومع قيام الجامعة العربية التى اتهمت عن حق أو غير حق بأنها من صنع بريطانيا تحولت الحركة الفلسطينية بانظارها الى هذه المؤسسة التى علقت عليها فى بداية الأمر آمالا عريضة ويمكن القول أن القضية الفلسطينية كانت أحد الأسباب التى أقنعت العديدين فى العالم العربى بضرورة إقامة مثل هذه الجامعة وخلال فترة طويلة من وجودها شغلت القضية الفلسطينية معظم نشاط مجلس الجامعة واللجان المتفرعة عنه كما أن نظام تأسيس الجامعة خصص ملحقا للقضية الفلسطينية وكانت هذه القضية من وراء تطوير عديد من أجهزة الجامعة ومحاولة توثيق الروابط فتولدت عن حرب ١٩٤٨ فكرة عقد معاهدة ضمان جماعى يربط الدول الأعضاء بمعاهدة دفاعية .

إلا أنه كما كانت القضية الفلسطينية دافعا لخطط الاتحاد العربى فإنها كانت أيضا من أهم الأسباب فى وقوع المنازعات داخل العالم العربى بعد ذلك . وتزداد القضية الفلسطينية ارتباطا بأحوال ومواقف الدول العربية المحيطة مع قيام الحرب العربية . الاسرائيلية الأولى فى سنة ١٩٤٨ والتى تدخل معها القضية مرحلتها الثالثة .

والحق أن قرار دخول القوات النظامية العربية الى الساحة الفلسطينية إنما جاء فى وقت متأخر فحتى انعقاد مؤتمر عالية لرؤساء الحكومات العربية فى أكتوبر سنة ١٩٤٧ كان التردد مايزال سائدا بين خطتين إحداهما تدعو الى مساعدة المناضلين الفلسطينيين بالمال والسلاح وتركهم يجابهون بقدراتهم الذاتية قيام الدولة اليهودية ، أما الخطة الأخرى فتحبذ تدخل الجيوش النظامية للدول العربية ولاسيما

الأقطار الثلاثة التى لها قوات يمكن أن تؤثر فى ميزان القوى وهى مصر والعراق والأردن .

وإبان تلك المرحلة التى تمتد من ١٩٤٨ ـــ ١٩٦٧ طرحت القضية الفلسطينية طرحا جديدا ذا شقين يتعلق الشق الأول منها بمصير الأراضى التى دخلتها القوات العربية بينما يختص الشق الثانى بتحديد طبيعة العلاقة بين الدول العربية وبين الدولة العبرية الناشئة .

أما بالنسبة لمصير الأجزاء التى رابطت فيها قوات عربية فقد أحتدم الخلاف حول أسلوب حكمها فظهر أتجاه يؤيد قيام دولة فلسطينية وقد تبنته مصر وحاولت أن تجسده بتكوين حكومة عموم فلسطين فى غزة بينما عارض الملك عبد الله بشدة هذا الأتجاه وأصر على ضم الضفة الغربية إلى إمارة شرق الأردن وقد لايعرف الكثيرون أنه ظهر فى إسرائيل إتجاه لدى قسم من الرأى العام يفضل قيام دويلة فلسطينية فيما تبقى من الجزء الذى ترابط منه القوات العربية على أساس أن وجود كيان صغير فى مجاورة اسرائيل أفضل من ضم الضفة الغربية إلى الأردن مما يكسب الدولة المجاورة عمقا جغرافيا . وسرعان ماتلاشى هذا الاتجاه أمام سياسة الملاينة التى إتبعها الملك عبد الله حتى أنه انفرد بمساعيه نحو عقد معاهدة عدم اعتداء مع إسرائيل فى سنة ١٩٤٩ . وقد بقى تأييد الكيان الفلسطينى المستقل مبدأ تتمسك به مصر ولم تتخل عنه حتى فى الأوقات التى نسيت فيها القضية الفلسطينية لتتحول بالدرجة الأولى الى صورة من صور النزاع العربى الاسرائيلى كما اطلق عليها فى الخمسينات بدلاً من التحدث عن القضية الفلسطينية .

وكانت النقطة الثانية التى ميزت هذه المرحلة هى تفسير حالة الهدنة الدائمة القائمة بين مصر والأردن وسوريا ولبنان من جهة وبين اسرائيل من جهة أخرى فهل تعتبر الهدنة مرحلة مؤقتة الى أن يستعد العرب ويستأنفوا معركة تحرير فلسطين أم أن الهدنه كما فسرتها إسرائيل قد استطالت وصارت موازية لإنهاء حالة الحرب وكانت مصر أكثر الدول العربية تأثرا بهذا الخلاف حول تفسير اتفاقيات الهدنة الدائمة إذ ترتب على هذا الخلاف جدل حول حق مصر فى منع السفن الاسرائيلية من عبور الممرات المائية : قناة السويس ومضيق تيران وصنافير وكلا الممرين يقعان فى المياة الاقليمية المصرية .

وخلال هذه المرحلة عادت القضية الفلسطينية إلى الظهور بشكل جديد فى الستينات ويرجع ذلك الى عدة أسباب منها التمييز فى المعاملة عند الإدارة الأردنية بين أهالى الضفة الشرقية وسكان الضفة الغربية الذين استمروا يشعرون لهذا السبب بهويتهم الاقليمية ، ولم يحدث الاندماج المنشود بين أهالى الضفتين ومن هذه الأسباب أيضا احتفاظ المهاجرين الفلسطينيين فى الدول العربية الأخرى بشعورهم بالانتماء الوطنى .

ثم تتلقى فكرة الكيان الفلسطينى دفعة جديدة سنة ١٩٦٤ وذلك بمولد منظمة التحرير من خلال مؤتمرى القمة العربيين . وقد أثار قيام المنظمة مخاوف حكومة عمان فهل هى تستهدف تحرير الأراضى التى تتواجد فيها اسرائيل أم اجتزاء الضفة الغربية لإقامة دولة فلسطينية تكون منطلقا الى التحرير ، أم أنها تستهدف الأمرين معا .

لقد كان التركيز حتى يونيو سنة ١٩٦٧ على خطة مقاومة الوجود الاسرائيلى الا أن هذه الأوضاع

تغيرت وتحول التركيز بعد يونيو ١٩٦٧ على استرداد الضفة الغربية وقطاع غزة لإنشاء دولة فلسطينية وبالتالى فإن أمل الملك حسين فى استرجاع الضفة أصبح متعارضا مع هذا الهدف ومن هنا تكررت الأزمات المعروفة بين حكومة الأردن وبين مناضلى منظمة التحرير إلى أن اعترف الملك حسين من مؤتمر الرباط سنة ١٩٧٤ بأن منظمة التحرير هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى وهى التى تحل محل الإدارة الأردنية فى حالة تحرير الضفة والقطاع .

لقد أختارت الدكتورة عايده السيد سليمه موضوعا لرسالتها للماجستير بعنوان «موقف مصر من القضية الفلسطينية ١٩٣٦ ـــ ١٩٤٨» وهو يكتسب أهمية خاصة لانه يستعرض مرحلة حاسمة من تاريخ كل من سياسة مصر الخارجية وانتقال القضية الفلسطينية من مرحلة الكفاح ضد الانتداب إلى مواجهة الوجود الاسرائيلى .

فقد شهدت السياسة الخارجية المصرية فى هذه الفترة إنضمام مصر الى عصبة الأمم ثم أزمة الاختيار بين التعاون مع الحلفاء والى أى مدى فى الحرب العالمية الثانية ، أو التزام الحياد فى الحرب إن أمكن ، كما شهدت هذه الفترة تزعم مصر للخطوات التى إنتهت بقيام جامعة الدول العربية وبالتالى التزامها بموقف ايجابى إزاء القضية الفلسطينية .

ولقد اقتضت صنعة الكتابة فى التاريخ من الباحثة ألا تتتبع مواقف مصر حسب التسلسل الزمنى وإنما قسمت دراستها حسب الموضوعات التى تناسب التمييز بين الدور الرسمى والدور الشعبى ومختلف المؤسسات أو الاحزاب التى كانت قائمة فى ذلك الوقت .

ويلاحظ أنه لم يكن هناك خلاف جذرى بين الموقف الرسمى والموقف الشعبى على عكس ماهو قائم الآن مابين أنصار الصلح مع إسرائيل وخصوم هذا الصلح خاصة إذا كان ينطوى على تنازلات ففى الفترة موضع الدراسة إتفق الجميع على رفض قيام الدولة اليهودية وانصب الاختلاف فى الرأى على مدى تحمل مصر لمسئولياتها إزاء القضية الفلسطينية . ذلك أن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن هى نهاية المطاف فى سعى مصر من أجل الأستقلال ومن ثم ظهرت أصوات تنادى بأن لتحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر الأولوية على الأنغماس فى القضايا العربية بصفة عامة ، بينما شعر آخرون بأن الجلاء البريطانى أمر محتوم فى حين أن مصير فلسطين سيؤدى الى قيام مشكلة دائمة فى منطقة الشرق الأوسط .

وإذا عمقنا النظرة الى هذه الدراسة نجد أن الباحثة أفردت فصلا لموقف البرلمان المصرى معتمدة على مضابط مجلس الشيوخ والنواب وتطرقت من ذلك الى المواقف الحزبية وكان من الصعب استخراج مواقف مميزة للاحزاب باستثناء اتجاهين : الاتجاه الاسلامى واليسار المصرى .

فيلاحظ أن الرأى العام المصرى فى غالبيته دخل الى موضوع فلسطين مدخلا دينيا فاعتبر قيام الدولة اليهودية فى أماكن مقدسة نوعا من التحدى لكرامة المسلمين . ولم يقتصر هذا الموقف على جماعة الأخوان المسلمين بل شمل أيضا جماعة مصر الفتاة . ومع أن هذه الجماعات لم تكن ذات تأثير فى توجيه سياسة الدولة إلا أن صحفها ونشاطها بين الطلبة والشباب بصفة عامة اجتذب إهتمام الرأى العام .

المصرى الى هذه القضية .

وكان لليسار موقف متميز أيضا استوقف الباحثة ولو أن اليسار المصرى لم يكن موحدا ولكن كان المناخ العام السائد فى فصائل ، اليسار يفكر فى هذه القضية بأسلوب تحليلى مختلف تماما عن الحماس العاطفى للتيار الاسلامى فقد وافق معظم مفكرى اليسار على فكرة تعاون العرب واليهود لمجابهة الأستعمار البريطانى ولم ينظروا من هذه الزاوية إلا نظرة مرحلية كان اليهود خلالها بالفعل قد بدأوا ينقلبون على سلطات الانتداب ولكن على المدى البعيد كان واضحا أن مصالح اليهود تنسجم تماما مع المصالح الأمريكية فى الشرق العربى . وقد هاجم اليسار المصرى الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية وهو بذلك لايختلف عن التحليل الماركسى للحركة ولذلك تطلع الى حل مثالى وهو إقامة دولة اتحادية يتعاون فى إطارها التقدميون العرب مع التقدميين اليهود . وخلاصة القول أن اليسار كان متأثرا بالصراع بين الشرق والغرب ووضع القضية الفلسطينية فى هذا الاطار .

وللأسف لم ينظر الى القضية الفلسطينية على أنها مرتبطة بالأمن القومى المصرى فلم يكن هناك سوى بعض الأصوات فى مجلس النواب التى نبهت الى خطورة قيام دولة غريبة على حدود مصر الشرقية ويبدو أن هذه الأصوات كانت شخصية فلم تأخذها حكومة من الحكومات التى تعاقبت على مصر بين عامى ١٩٤٤ ــ ١٩٤٨ مأخذ الجد ومن هنا جاء التردد الطويل فى مسألة دخول مصر الحرب ولم تهتم هذه الحكومات بالاستعدادات لمثل هذا الاحتمال وتعالج الباحثة بكفاءة هذا الموضوع الذى ختمت به دراستها ألا وهو «قرار دخول الحرب» .

وكما أن الدوريات والصحف كانت هى المصدر الرئيسى للباحثة فيما يتعلق بالتيارات الاسلامية فكذلك كان الحال بالنسبة للمعلومات المتعلقة بموقف اليسار المتميز مع فارق أن صحف اليسار حظرت بعد سنة ١٩٤٦ ولذلك كان من الصعب تتبع مواقف اليسار عند صدور قرار التقسيم من الأمم المتحدة أو عندما صدر قرار الحكومة المصرية باشراك القوات النظامية فى حرب فلسطين اللهم إلا من خلال بعض الدراسات التى يمكن أن تكون متحيزة لفئة من فئات اليسار الذى تشعب فى ذلك الوقت الى عدة فئات .

وفى غياب وثائق الدولة الرسمية حيث تضن وزارة الخارجية بسجلاتها على الباحثين ارتكزت الدكتورة عايدة سليمة فى دراستها بالدرجة الأولى على الدوريات والصحف ثم على الوثائق المتاحة من جامعة الدول العربية أو مضابط مجلس الشيوخ والنواب ومع ذلك فإن هذا الكتاب يقدم دراسة أصيلة تدل على أن الدكتورة عايدة سليمة بدأت حياتها العلمية بعمل جاد . ويسعدنى أن أقدمها فى هذا الكتاب إلى القارىء العربى .

مقدمة المؤلفة

تتناول هذه الدراسة موقف مصر من القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٤٨ ، وقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع لأنه لم يسبق أن تطرق اليه أحد وإن كان قد سبق لبعض الكتاب منذ عدة سنوات تناوله ضمن دراسات عامة ، ولكن على حد علمنا لم يفرد أحد من الباحثين دراسة فى موقف مصر من القضية الفلسطينية وانما كان ذلك فى ثنايا علاج قضية فلسطين أو فى ثنايا التاريخ المصرى المعاصر .

وقد جعلنا نقطة البداية عام ١٩٣٦ لأنه يعاصر عهد معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا تلك المعاهدة التى أتاحت لمصر إدارة سياستها الداخلية والخارجية مستقلة إلى حد ما عن بريطانيا . أما نقطة النهاية فهى حرب ١٩٤٨ حينما اتفقت الدول الأعضاء فى الجامعة العربية على التدخل العسكرى لمنع قيام الدولة الصهيونية ، وقد جاء هذا القرار بعد تردد وتغييرات مستمرة فى السياسة المصرية فصلناها فى موضعها ومنذ ذلك الوقت أصبحت قضية فلسطين تتأثر بالمواقف المصرية كما أنها تؤثر على أوضاع مصر الداخلية ومن هنا كان علينا أن نلاحظ دائما الارتباط بين تطور مصر السياسى وبين التقلبات التى مرت بحياة فلسطين خلال تلك الفترة .

وجاء ترتيبنا لفصول تلك الدراسة ترتيبا موضوعيا وليس زمنيا ومن الواضح ماينطوى عليه هذا الأسلوب من صعوبات فى تنسيق المادة العلمية ، وبناء عليه قمنا بتقسيم الرسالة الى خمسة فصول :

الفصل الأول : بعنوان « الموقف الحكومى من القضية الفلسطينية » ووضعنا له مقدمة تضمنت القوى السياسية التى كانت تحكم مصر قبل عام ١٩٣٦ ثم الموقف المصرى من القضية فى تلك الحقبة ، وبعد ذلك تعرضنا لموقف الحكومة من الاضراب الكبير فى فلسطين عام ١٩٣٦ وما أعقبه من لجان التحقيق وأهمها « لجنة بيل الملكية » والتى اقترحت تقسيم ١٩٣٧ ذلك التقسيم الذى رفضته مصر والدول العربية الأخرى والذى كان دافعا لعقد مؤتمرات عربية ودولية اشتركت فيها مصر بصفة غير رسمية احيانا ورسمية أحيانا اخرى مثل مؤتمر بلودان عام ١٩٣٧ ، ثم مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ والذى دعت اليه الحكومة البريطانية ، وقد انبثق عن هذا المؤتمر صدور الكتاب الأبيض البريطانى عام ١٩٣٩ . ثم انتقلنا

بعد ذلك الى الموقف الحكومى خلال الحرب العالمية الثانية وتزعم مصر لحركة الوحدة العربية والتى انتهت بتأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ . ومنذ ذلك الحين زاد الاهتمام المصرى بالقضية الفلسطينية ، ومما يؤكد ذلك تلك المبادرة التى جاءت من الملك فاروق حينما دعا الى اجتماع انشاص عام ١٩٤٦ كرد فعل على تقرير لجنة التحقيق الانجلو ـ امريكية وبعد ذلك شاركت مصر فى المؤتمرات العربية والدولية التى عقدت فى تلك الفترة وأهمها مؤتمر بلودان عام ١٩٤٦ ومؤتمر لندن فى نفس العام . ثم توقفنا فى هذا الفصل عند موقف الحكومة من قضية لجوء أمين الحسينى ـ مفتى فلسطين ـ الى مصر عام ١٩٤٦ .

أما **الفصل الثانى** : وعنوانه : « موقف البرلمان المصرى » فقد حاولنا أن نعرض فيه وجهات نظر النواب على اختلاف نزعاتهم وهى لاتطابق دائما وجهة نظر الحكومة .

وتناولنا فى **الفصل الثالث** : « موقف القوى السياسية والاجتماعية » وفيه تعرضنا لموقف الأحزاب السياسية التقليدية والعقائدية ثم انتقلنا الى موقف القوى الاجتماعية مثل جمعية الشبان المسلمين والمرأة والأزهر والطلبة من مختلف الحوادث الفلسطينية ، ولكى تكتمل عناصر هذا الفصل كان لابد من تناول موقف يهود مصر من قضية فلسطين .

وكان **الفصل الرابع** : بعنوان : « موقف مصر فى المحافل الدولية » والتى ضمت كلا من عصبة الأمم ثم جامعة الدول العربية ، وأخيرا هيئة الأمم المتحدة ، فمن المعروف أن مصر دافعت عن قضية فلسطين قبل الحرب العالمية الثانية فى عصبة الأمم فى دورتى سبتمبر ١٩٣٧ و ١٩٣٨ على عهد حكومتى الوفد والأحرار الدستوريين ثم انتقل محور الاهتمام المصرى والعربى بعد الحرب الى جامعة الدول العربية حيث تناول أعضاء مجلس الجامعة القضايا المتفرعة عن القضايا الرئيسية بالدراسة والبحث ، واخيرا انتقلت القضية الى المحيط الدولى فى أروقة الأمم المتحدة عندما قررت بريطانيا عرض الأمر على تلك المنظمة الدولية عام ١٩٤٧ والذى انتهى بقرار تقسيم ١٩٤٧ . وفى أثناء تلك المناقشات وحينما ظهرت فى الأفق بوادر التقسيم قررت الجامعة العربية الدعوة الى عقد مؤتمر عربى لمناقشة تطورات القضية فكان « مؤتمر عالية » والذى عرضت فيه مسألة دخول الجيوش العربية أرض فلسطين .

وخصصنا **الفصل الخامس** فى : « الخطط المصرية فى مواجهة قيام الدولة اليهودية » وفيه تعرضنا لصدى قرار تقسيم ١٩٤٧ فى مصر على المستويين الشعبى والرسمى ، وقد نادى التيار الشعبى بوجوب اتباع أسلوب الكفاح المسلح بعدما فشلت الوسائل السياسية ، وأما على المستوى الرسمى فقد تباينت الاتجاهات فبينما رأى القصر ضرورة دخول القوات المصرية النظامية أرض فلسطين ، عارضت الحكومة تلك الفكرة ، ولكن تم اتخاذ قرار الحرب فى نهاية الأمر فى ظروف استدعت منا التمحيص عن كيفية صدور هذا القرار الذى أثار الجدل بين الكتاب والمؤرخين .

وفى نهاية البحث قمنا بوضع **خاتمة** لموضوع رسالتنا تحت عنوان : « أثر حرب فلسطين على أوضاع مصر الداخلية خلال عام ١٩٤٨ » فقد كانت حرب فلسطين سببا فى اعلان الأحكام العرفية وفى تذمر الجيش وظهور حركة الضباط الأحرار ، كما أدت الحرب ايضا الى اعادة الجدل حول ارتباط مصر بالعروبة واخيرا كان لها أثرها فى بروز التنظيم السرى لجماعة الاخوان المسلمين .

وهنا يجدر أن أنوه الى الصعوبات التى واجهتنى فى هذا البحث وأهمها ندرة المصادر الاصلية والوثائق وكانت أهم الوثائق التى تمكنت من العثور عليها فى هذا المجال هى أرشيف رئاسة مجلس الوزراء والوثائق الرسمية فى قضية فلسطين والتى أمدتنى بها جامعة الدول العربية ، ثم مضابط مجلس النواب والشيوخ ، كما تمكنت من الاطلاع على الملف الخاص بنشاط عصابة شتيرن الارهابية الصهيونية فى مصر وكنت أرجو لو تمكنت من الاطلاع على قرارات « مؤتمر عاليه » السرية ولكن جامعة الدول العربية ضنت بها .

وقد حاولت قدر استطاعتى الاستفادة من المراجع الأجنبية إلا أن الذى يتعلق منها بهذا الموضوع قليل ، كما أفدت من الرجوع الى المذكرات الشخصية والى الجرائد والدوريات وهناك بعض الفصول اعتمدت فيها بدرجة كبيرة على هذه الجرائد ، ولم يفتنى الاطلاع على بعض الجرائد العربية الفلسطينية الى جانب الجرائد اليهودية الصادرة فى مصر مثل « الشمس » و « الاتحاد الاسرائيلى » و « اسرائيل » وذلك للاطلاع على وجهات النظر المختلفة حيث أن طبيعة موضوع الرسالة تتطلب ذلك بالاضافة الى مافى ذلك من مساعدتى فى دراسة الرسالة دراسة موضوعية .

وإذا كنت قد وفقت فى إبراز الموقف المصرى من القضية الفلسطينية بصورة موضوعية فإن الفضل فى ذلك يعود الى أستاذى الجليل الأستاذ الدكتور صلاح العقاد الذى أتقدم اليه بوافر شكرى وامتنانى لأنه أعطانى الكثير من وقته وجهده حيث كانت لدقته العلمية وارشاداته البناءة وتوجيهاته السديدة أكبر الأثر فى بلوغ الرسالة هذا المستوى العلمى .

كما لايفوتنى أن أتقدم بشكرى وامتنانى الى أستاذى الفاضل الدكتور يونان لبيب رزق لما قدمه لى من ارشادات علمية ولتشجيعه لى على مواصلة البحث فى هذا الموضوع . كما أتقدم بشكرى الى الدكتور محمد عبد الرؤوف سليم لما أبداه لى من معاونة فى هذا البحث .

والله الموفق ،،، .

الفصل الأول

الموقف الحكومي من القضية الفلسطينية

القوى السياسية التى حكمت مصر قبل معاهدة ١٩٣٦

قبل أن نتناول الموقف الحكومى المصرى من القضية الفلسطينية لابد من عرض لمحة سريعة عن القوى التى كانت تحرك السياسة المصرية وخاصة العلاقات الخارجية فى بداية الفترة موضع الدراسة .

شهدت الحياة السياسية المصرية حتى وفاة الملك فؤاد فى ابريل عام ١٩٣٦ سلسلة من الأزمات التى أثرت على سياسة مصر الداخلية ويرجع ذلك ، تارة الى تدخل القصر وتارة اخرى للتدخل البريطانى ثم اتحدت هاتان القوتان لمحاربة الوفد واقصائه عن الحكم وبذلك قام صراع بين هذه القوى الثلاث مما كان له أعمق الأثر فى سياسة مصر الداخلية والخارجية ويرجع ذلك الى طبيعة تلك القوى المتصارعة وهى :

أولا : القصر : وقد كان ملحوظا منذ عام ١٩٢٢ أن القصر حريص غاية الحرص على التدخل فى المسائل الخارجية ورسم السياسات الخارجية ويتمثل ذلك أكثر مايتمثل فى أن السلك الدبلوماسى كانت تتم تعييناته من خلال القصر ، وكان الملك أكثر قدرة وتأثيرا فى السياسات الخارجية عندما تكون فى السلطة احدى حكومات أحزاب الأقلية مثل الاحرار الدستوريين او السعديين أو الكتلة أو الحزب الوطنى أو حكومات رؤساؤها محايدون أو من رجال القصر مثل حكومات حسين سرى أو حسن صبرى أو على ماهر ، مثال ذلك أنه عندما قطعت حكومة حسين سرى فى أواخر يناير عام ١٩٤٢ علاقاتها بحكومة فيشى دون استشارة القصر حدثت أزمة سياسية كبيرة بينها وبين الملك انتهت بالاطاحة بهذه الحكومة وهى الاطاحة التى نتج عنها حادثة ٤ فبراير المشهورة .

غير أنه كان يقيد سلطة القصر فى الوصاية على السياسة الخارجية فى مصر وجود حكومة أغلبية من الوفد وكانت مثل هذه الحكومة ترفض أى وصاية من جانب الملك بالرغم مما كان يثيره الملك من صعوبات بشأن مسائل السياسة الخارجية وعلى سبيل المثال فانه حينما أقامت حكومة النحاس عام ١٩٤٣ علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى تقدم القصر باحتجاجات على اساس أن هذا الاجراء تم بدون استشارته ، غير أن الحكومة الوفدية لم تبال بهذه الاحتجاجات .

كذلك قيد التدخل البريطانى سلطة القصر فى الوصاية على السياسة الخارجية المصرية وقد وضح هذا تماما قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها ، وكان معلوما أن القصر اكثر ميلا لايطاليا وألمانيا من سائر القوى السياسية فى مصر ، وقد سعى البريطانيون لمنع أى علاقات سياسية بين مصر وبين دول المحور . وقد حدثت أزمات بين القصر وبين الانجليز نتيجة لهذا كان أظهرها أزمة ٤ فبراير التى نتجت أساسا عن رغبة الانجليز فى أن تقطع مصر علاقاتها مع حكومة فيشى وهى الرغبة التى نفذتها حكومة حسين سرى مما دعا الملك الى الوصول الى حد الأزمة مع هذه الحكومة وأدى فى النهاية الى تدخل الانجليز لفرض الحكومة التى قد يستفيدون من شعبيتها فى ٤ فبراير عام ١٩٤٢ .

اذن كان القصر يتمتع ببعض الصلاحيات فى ادارة شئون مصر الخارجية غير أن هذه الصلاحيات كانت محدودة فى مواجهة حزب الأغلبية وفى مواجهة التدخل البريطانى .

أما بالنسبة لفلسطين فقد كان للقصر سياسة خاصة نحوها لأسباب أهمها أن القصر كان على امتداد هذه الفترة يقود التيار الاسلامى ، وعندما طفت المشكلة على سطح السياسة المصرية كانت بالدرجة الأولى ذات طابع دينى أكثر مما كانت ذات طابع عربى ، وكان من الطبيعى أن يترتب على هذا اهتمام خاص من جانب القصر بالمشكلة .

ويبدو هنا اختلاف وجهات النظر للقضية فالوفد مثلا نظر اليها من منظور وطنى بينما نظر اليها آخرون من منظور دينى ، كما سنلاحظ فقد اختلفت لهجة الخطب التى ألقيت فى هذا الصدد بين دورة عصبة الأمم عام ١٩٣٧ ودورة عام ١٩٣٨ والتى تعكس تماما سياسة الحكومات المصرية آنذاك .

أخيرا بالنسبة للقصر يبدو مدى سيطرته ومبادرته فى القضايا العربية وقضية فلسطين على وجه الخصوص خلال عهد حكومات أحزاب الأقلية من دعوته للملوك فى أنشاص مثلا عام ١٩٤٦ ، ومن قبوله الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين لاجئا سياسيا فى مصر دون استشارة رئيس الوزراء ثم الأخطر من كل هذا قراره بدخول حرب فلسطين دون اقتناع النقراشى رئيس الوزراء عام ١٩٤٨ .

ثانيا : الـوزراة : تمثل الوزارة الجناح الآخر من أجنحة الحكومة المصرية فى هذه المرحلة وقد تحكمت فيها احدى قوى ثلاث فقد كانت اما وزارات وفدية واما وزارات احزاب اقلية واما وزارات انتقالية أو يرأسها شخصيات مستقلة مثل وزارة على ماهر أو وزارة حسين سرى ، وكلما اعتمدت الوزارة على قاعدة شعبية كلما كانت أقدر على ممارسة صلاحياتها فى وضع سياسة مصر الخارجية وسياستها الخاصة بفلسطين .

والملاحظ أن الوزارات التى كان يرأسها شخصيات مستقلة كانت أكثر اهتماما بالقضية الفلسطينية من غيرها كوزارة على ماهر فى أوائل الحرب العالمية الثانية والتى ضمت بعض الشخصيات العربية والاسلامية الشهيرة مثل صالح حرب وعبد الرحمن عزام . يختلف الأمر بالنسبة لوزارات الاقليات الحزبية التى كانت أكثر انصياعاً للرغبة الملكية ، كذلك يختلف الوضع بالنسبة لوزارات الأغلبية الوفدية التى كانت أكثر تشددا فى الاستقلال برسم سياستها العربية والفلسطينية كالدور الذى قام به النحاس باشا فى تأسيس الجامعة العربية فى آخر وزارته السادسة ، ويبدو أنه من بين الأسباب التى دفعت القصر

الى اقالة حكومة النحاس رغبته فى أن ينتزع منه هذا الدور ويقوم هو بعملية اقامة الجامعة العربية .

ثالثا : الانجليز : يبقى أخيرا دور الانجليز فى التدخل فى السياسات الخارجية المصرية خلال تلك الفترة ، وبالرغم من أن هذا الدور قد قل كثيرا عن ذى قبل نتيجة لعقد معاهدة ١٩٣٦ ، غير أن ظروف الحرب العالمية الثانية ودواعى أمن الامبراطورية كانت تجعل المسئولين الانجليز فى القاهرة يتدخلون بين الحين والآخر بشكل سافر فى سياسات مصر الخارجية ويكونون بذلك قوة ضغط على مصر فى صياغتها لتلك السياسات .

كان الانجليز يلعبون دورا مزدوجا تجاه القضية الفلسطينية فهم فى نفس الوقت الذى كانت تربطهم فيه علاقة تحالف مع مصر بمقتضى المعاهدة ، كانوا أيضا رجال الدولة المنتدبة فى فلسطين وبالتالى كان من الطبيعى أن يتدخلوا بين وقت وآخر للتوفيق بين هذين الوضعين .

الموقف الحكومى قبل عام ١٩٣٦

كانت الدوائر الاسلامية فى مصر اسبق من غيرها الى ادراك خطورة الحركة الصهيونية ، ولذلك نجد صدى أحداث فلسطين تتردد فى الصحف ذات الطابع الاسلامى أو العربى مثل المنار أو الفتح .

أما على المستوى الرسمى فان الزعماء السياسيين بما فى ذلك قادة الوفد فقد اتجهوا الى التمييز بين أمرين : الحركة الصهيونية التى تستهدف انشاء وطن قومى فى فلسطين حينذاك وقد نددوا بهذه الحركة ، وفى نفس الوقت أبدوا تسامحا يذهب الى حد التساهل مع نشاط الجالية اليهودية فى مصر ، باعتبار هذا الأمر صورة من صور التسامح الدينى الذى تطبقه الحكومات المصرية ، وسيتبين فيما بعد أن هذه السياسة لم تكن واقعية لأن ولاء الجالية اليهودية كان بصفة عامة ولاء صهيونيا ولم يندمج اليهود فى مصر كمواطنين . ولا يختلف وضع الجالية اليهودية فى ذلك عن الجاليات اليهودية فى أقطار العالم الأخرى .

وقد كان من الطبيعى أن تتأثر مصر بما يجرى فى فلسطين من أحداث نظرا لتلاصق الحدود ولأن الحركة الصهيونية لم تخف ضمن اطماعها الاقليمية إمكان ادخال سيناء ضمن المناطق التى سيستوطنها المهاجرون اليهود .

وحتى بدون الاشارة الى سيناء فإن مجرد قيام دولة يهودية على الحدود المصرية كان كافيا لبعث مخاوف المصريين ، الا ان بعض المفكرين تأثروا بما كان يشاع فى أوربا من أن الوجود اليهودى فى فلسطين يعبر عن روح التسامح الدينى .

ولعل هذا التصور الخاطىء هو الذى جعل الجامعة المصرية تقع فى خطأ ارسال ممثل عنها للمشاركة فى الاحتفالات الخاصة بافتتاح الجامعة العبرية بالقدس فى ابريل عام ١٩٢٥ . فأرسلت الأستاذ أحمد لطفى السيد مدير الجامعة الأميرية المصرية حينذاك .

وقد أثار ارسال المندوب المصرى للمشاركة فى هذا الاحتفال ضجة عنيفة فى الصحف الفلسطينية وبين الفلسطينيين والعرب المقيمين بمصر . فقد أرسلوا احتجاجهم واستنكارهم لسماح

الحكومة المصرية بالمشاركة فى حفلة « إعدام الأمة الفلسطينية الشقيقة » .

ولأهمية بيان أحمد لطفى السيد عن اشتراكه فى حفلة تأسيس الجامعة العبرية رأينا أن ننقله كما هو حيث صرح بنشره فيقول فيه :

« لقد دعيت من قبل الجامعة العبرانية لحضور حفلة افتتاحها فاعتذرت ، ودعيت الجامعة المصرية فاعتذرت ايضا ودعت الجامعة العبرانية الحكومة المصرية لارسال ممثل لها فى ذلك الافتتاح فلم تر بدا من اجابة الدعوة لأن حكومة جلالة الملك ترى واجبا عليها فوق القيام بنشر العلم فى بلادها أن تعضد العلم فى كل مكان على العموم وفى بلاد الشرق المجاورة لها على الخصوص . ولو أن الحكومة المصرية أعرضت عن اجابة هذه الدعوة لفوتت على نفسها بعض الاغراض التى تسعى اليها خصوصا متى لوحظ أن الدعوة صادرة من معهد علمى . كان المفهوم أن لاعلاقة له بالسياسة العملية ، كما هو شأن الجامعات العلمية ، فشرفتنى حكومة جلالة الملك بانتدابى لهذه المهمة فقبلتها مع الارتياح فلما كنت فى القدس لم أشعر بالمقاطعة التى ذكرتها ولكننى مع ذلك أحسست أن المبالغة فى الاحتفال بافتتاح الجامعة الى القدر الذى رأيته ووصفه رجال كثيرون من القائمين بأمر تأسيس الجامعة كل ذلك ينطوى على ترويج الدعوة الصهيونية خصوصا أنى قد علمت من بعض القائمين بأمر الجامعة ساعة وصولى الى القدس أن لغة الجامعة هى اللغة العبرية . لهذه الاعتبارات التى لم تكن الجامعة المصرية لتعلمها من قبل أردت أن أبدأ بزيارة المجلس الاسلامى الأعلى فى مساء اليوم الذى وصلت فيه وقبل أن أزور جناب المندوب السامى بفلسطين . فقابلت هناك فضيلة المفتى واصحابه على الرحب والسعة وعلمت منهم بالصريح مصداق ماعرفته بالاستنتاج وبالجملة لما رأيت أن لهذا الاحتفال مرامى سياسية لاتحب الحكومة المصرية أن تشاطر فيها ولو أحبت لما أرسلت لهذه الغاية رجلا يعتبر نفسه أبعد الناس عن السياسة فى بلاده فكيف به فى غير بلاده . لما رأيت ذلك أصررت على ألا أقول كلمة واحدة يؤخذ منها تعضيد مصر لسياسة ترمى الى تفضيل العنصر الاسرائيلى على العنصر العربى أو تضر العنصر العربى أى ضرر . فلما أصبحت زرت معاهد العلم العربية التى لم تكن مضربة يومئذ وقد تفضل فصحبنى فى هذه الزيارة حضرة وكيل ادارة التعليم اسعاف افندى النشاشيبى الذى زارنى هو وكثير من اخواننا الادباء فى فلسطين ولم أشعر مطلقا بذلك الجفاء ولا تلك المقاطعة التى ذكرت فى بعض الصحف . والواقع أنى لم أقل فى حفلة الافتتاح الا مايفيد أن الحكومة المصرية لم تكن لتشاطر فى كل هذه الحركة الا الجهة العلمية المحضة دون سواها ولا أدرى بعد ذلك أى وجه للاعتراض على الحكومة فيما فعلت . فأما ماوردنى قبل سفرى من احتجاجات الأفراد على الاشتراك فى هذا الاحتفال فأنت تعلم أن الحكومة لايجوز لها أن تفرط فى واجبها بحجة أن القيام بهذا الواجب لايوافق بعض الناس ولقد علمت أن امتناع ممثل الحكومة المصرية عن مشاطرة القائمين بالدعوة الصهيونية فيما يحبون قد كان فى مجاملة العنصر العربى أبلغ مما لو كانت قد امتنعت عن ارسال ممثل يمثلها هناك ، تلك حقيقة ما أظن أن العرب والصهيونيين قد شعروا بها على السواء »[1] .

ومن الواضح أن أحمد لطفى السيد لم يكن ـــ على خلاف ما أشيع ـــ غير واع بالحقوق العربية ،

غاية الأمر أن أسلوب معالجة القضية اختلف فى تصوره عن الأسلوب السائد فى ذلك الوقت وهو مقاطعة مثل هذه الاجتماعات ، وقد يكون الأفضل فى رأى فريق آخر المجابهة لا المقاطعة وهذا مالمح اليه لطفى السيد فى الخطاب .

وعلى أية حال فقد جر هذا الحادث بعض المقالات المعادية لمسلك الحكومة المصرية وزعمت بعض الدوائر العربية أن الممثل المصرى أراد أن يرضى شعور العرب بزيارته للمعاهد العلمية العربية ولكن كل ذلك لم يبرر موقف الحكومة المصرية فى نظرهم فكان على مصر أن تحذو حذو مفتى الديار المصرية عندما أرسلت اليه دعوة للاشتراك فى افتتاح تلك الجامعة ولكنه رفضها ، وعندما حاول بعض يهود مصر اقناعه بتلبية تلك الدعوة صرح لهم بأنه « لايحضر حفلة تسيء الى أهل فلسطين وهم فى حالة حداد بسبب هذه الجامعة » [٢] . ونتيجة لذلك أخذت جريدة الشورى العربية الفلسطينية تكتب المقالة تلو المقالة بالثناء على موقف مفتى الديار المصرية .

ومن ناحية أخرى فقد استغل اليهود ذلك الاشتراك فى الدعوة بأن مصر تناصر الصهيونية وتعطف على يهود فلسطين وعلقت على ذلك جريدة « بالستين ويكلى » الصهيونية عندما قالت :

« ان حضور مندوب مصر هذه الحفلة كان الدليل على أن مصر المسلمة العاقلة لاترى فى الصهيونية رأى أهل فلسطين » . يدل ذلك على أن مصر تؤيد انشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين وتناصر مبادىء الصهيونية التى يحاربها اهالى فلسطين كما خطب يوسف بتشوتو وهو من يهود الاسكندرية وعضو مجلس الشيوخ المصرى فى حفلة اقامها اليهود فى فلسطين فى تلك المناسبة أعرب فيها عن مدى البهجة التى يشعر بها اليهود تجاه هذا الموقف المصرى الذى يتسم — على حد قولهم — بالعطف على القضية الصهيونية بدليل ارسال احمد لطفى السيد كمندوب عن الجامعة المصرية فى افتتاح الجامعة العبرية [٣] .

وفى تقديرنا أن هذه التعليقات اليهودية انما نشرت من باب الدعاية وهى بعيدة تماما عن تصوير حقيقة الموقف المصرى .

كانت الحكومة المصرية بلا شك تسلك تلك السبل دون وعى كاف بمخاطر الصهيونية ومدى الخطر الذى يحيق بها اذا قامت على حدودها دولة يهودية ويعزى ذلك الى سيطرة الانجليز على مقادير البلاد حتى عقول الساسة أنفسهم .

ولكن مع اتساع حركة الهجرة اليهودية فى الثلاثينيات ادرك المصريون على المستويين الرسمى والشعبى مخاطر الصهيونية وقد تجلى هذا الاهتمام فى اسهام المندوبين المصريين بدور نشط بل وفعال فى المؤتمر الاسلامى الذى عقد فى القدس ، وقد سبق ذلك اهتمام شديد بأحداث الانتفاضة التى قام بها العرب فى عام ١٩٢٩ للدفاع عن حائط البراق .

وبعد الاطلاع على التقارير السياسية الواردة من القنصلية المصرية فى القدس ، نرى أن القنصل المصرى كان يلفت النظر الى شكوى الفلسطينيين من تقصير الحكومة المصرية فى مساندتها للقضية

الفلسطينية مذكرا بما حدث فى عام ١٩٢٩ .

ففى أعقاب الانتفاضة ، وكان ذلك على عهد الوزارة الوفدية عام ١٩٣٠ حضر الى مصر المجاهد الفلسطينى حسن صدقى الدجانى لبث الدعاية للقضية الفلسطينية ، وقد دعا الدجانى كبار النبلاء ورجال السياسة فى مصر الى اجتماع بتعضيد من بعض الشخصيات السياسية المصرية المعروفة بميولها العربية كعبد الرحمن عزام — عضو مجلس النواب آنذاك — وقد حاولت حكومة النحاس فض هذا الاجتماع متعللة بأن تلك الاجتماعات تؤذى شعور الاقليات فى مصر وخاصة الاقلية اليهودية . وأشار رئيس الحكومة الى أنه « لانستطيع أن نسمح ببث أية دعاية لفلسطين ضد اليهود فى مصر — اذ ان اليهود اقلية ونحن نحافظ على شعور الاقلية فى بلادنا » .

أثار ذلك حفيظة الفلسطينيين وتعجبوا من أن يصدر هذا النداء من قادة الوفد أنفهسم مما حملهم على الظن بأن قضيتهم لن تلقى صدى واسعا لدى الحكومة المصرية وحاول مكرم عبيد — سكرتير عام الوفد — تبرير موقف النحاس عندما قال للدجانى : « انكم تخطئون ببث الدعاية لفلسطين فى البلاد العربية اذ ان فى ذلك مايخيف الغرب ويدعه يعتقد ان الشرق يرغب فى أن يوجد كتلة موحدة للخلاص منه وفى هذا خطر علينا وعليكم » (٤) .

ويمكن أن يعزى موقف النحاس لعدة أسباب ، منها ايمانه بمبدأ التسامح الدينى مقتفيا أثر زعيمه مؤسس حزب الوفد سعد باشا زغلول الذى عامل اليهود معاملة أهل البلاد الوطنيين الى حد انه خصص لهم كرسيا فى الوزارة وآخر فى البرلمان المصرى ، مما ادى الى استياء عرب فلسطين ونسبوا الى الحكومة المصرية محاباتها للجالية اليهودية معتقدين بأن ذلك من حق عرب فلسطين أو سوريا . ومن ناحية أخرى فإن سعد باشا كان من أشد المعارضين لفكرة الوحدة العربية التى كانت فى نظره معادلة صعبة وفاشلة فكان يردد دائما بأن صفر + صفر يساوى صفر ، فكيف نقيم وحدة عربية وبلادنا مازالت محتلة فلابد من الاستقلال أولا ثم الالتفات أو الاهتمام بعد ذلك بما هو خارج حدود بلادنا ، ولذلك يرجع بعض الكتاب كعبد القادر المازنى فشل الثورة المصرية الى سيطرة تلك الفكرة على عقول متزعميها . ولكن يرجع الفلسطينيون موقف النحاس الى سيطرة الفكرة الفرعونية على عقول مفكرى وسياسى مصر فى تلك الحقبة ، وما لبث أن صحح مكرم عبيد هذا الشائعات حيث ألقى خطبة أثناء زيارته لفلسطين فى نفس العام (١٩٣٠) أكد فيها انتماء مصر العربى وكان مما قاله :

« لاخلاص للشرق الا بالاتحاد والتعاون والتعاضد ولا تحسبوا أن الوفد ورجاله من محبذى الفكرة الفرعونية فمصر عربية تربطها والبلاد الشقيقة روابط الدين والقومية واللغة والجوار ولهذا فاننى هنا فلسطينى كما أن الفلسطينى فى مصر مصرى وكلنا أبناء بلد واحد وعشيرة واحدة » .

كان لتصريح مكرم عبيد قيمته ومغزاه لاعتبارات منها انه سكرتير عام حزب الأغلبية كما أنه مسيحى مصرى من الذين عرفوا بأنهم من محبذى الفكرة الفرعونية ومن أشد المعارضين لفكرة الوحدة العربية .

كذلك راجت شائعات فى فلسطين حول موقف الوفد منها ماقيل من أن الوفد كان فى تلك السنة (١٩٣٠) يمر بأصعب تجربة سياسية حيث استطاع اسماعيل صدقى انتزاع الحكم من الوفد وبدأ ينكل به ولذلك كان الحزب يسعى للاحتفاظ بشعبيته سواء داخل مصر أو خارجها ، ووجد فى فلسطين مجالا لتحقيق بعض هذه الأهداف فبدأ يشارك فى حركة التضامن العربى [٥] .

ويتضح مما سبق أن قضية فلسطين كانت تتأثر بما يجرى على مسرح السياسة المصرية من أزمات ، فكلما عرفت الحياة السياسية المصرية تغيرا ينعكس هذا التغير سريعا على مايجرى فى فلسطين ، هذا فقط على المستوى الرسمى أما على المستوى الشعبى فقد كانت مشاركته ايجابية على طول المدى .

ويبدو أن الساسة المصريين الذين كانوا يريدون كسب ود بريطانيا او الاستفادة منها فى البقاء فى الحكم رأوا أن يتجنبوا (التورط فى القضية الفلسطينية) وهذا مايفسر لنا بعض المواقف التى اتخذها اسماعيل صدقى أثناء رئاسته للحكومة بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٣٣ فقد منع نشر « الكراسى » لمحمد على الطاهر والذى كان يشرح فيه أهم خيوط مأساة فلسطين للعالم العربى والاسلامى [٦] .

كما أنه من ضمن أسباب خصومة اسماعيل صدقى للفلسطينيين حرصه الشديد على احترام الجاليات الأجنبية فى مصر وبخاصة الجالية اليهودية التى تمكنت من الهيمنة على عقول سياسى مصر فضلا عن الهيمنة على اقتصادها ، وقد رأى رئيس الحكومة — وهو من كبار الرأسماليين فى مصر — أن مصالحه ترتبط ومصالح تلك الجالية فأخذ يعمل لصالحها خشية غضبها ، ومن ناحية أخرى رأى أن اقتراب مصر من العرب يضر مصالح الطبقة الرأسمالية أى طبقة كبار الملاك فأخذ يعضد فكرة الانعزالية المصرية [٧] .

بالاضافة الى ذلك فقد أمر اسماعيل صدقى وزارة الأوقاف بأن تمنع خطباء المساجد من ذكر اسم فلسطين أثناء الصلاة . كما أمر أيضا باغلاق جريدة « الشورى » لمحمد على الطاهر ومنع اصدارها [٨] ، فى نفس الوقت الذى سمح فيه باصدار جريدة « اسرائيل » اليهودية والتى أسسها ألبرت موصيرى عام ١٩٢٠ وهى جريدة صهيونية اسست خصيصا لنشر المبادىء الصهيونية فى مصر والدعوة اليها والدفاع عنها علانية على صفحاتها ، ويرجع ذلك الى العداء القديم بين اسماعيل صدقى وحزب الوفد ، ومن المعروف ان محمد على الطاهر كان من أشد المخلصين لحزب الوفد الأمر الذى أدى باسماعيل صدقى الى اغلاق جريدته نكاية فى اعدائه الوفديين [٩] .

وفى عام ١٩٣٠ عقد الوجيه الفلسطينى الحاج عبد الرازق أبو غزالة اجتماعا فى منزله لجمع التبرعات من الفلسطينيين المقيمين فى مصر وارسالها الى اخوانهم المنكوبين فى فلسطين ، وحاول صدقى فض هذا الاجتماع وهدد الوجيه الفلسطينى باستعمال القوة إذا لم يذعن للأمر [١٠] .

أسلفنا القول بأن تأييد مصر للقضية الفلسطينية على المستوى الشعبى لم يتذبذب بخلاف موقف الحكومات السابقة على عام ١٩٣٦ وبناء عليه وفى عهد حكومة اسماعيل صدقى لم تغفل الهيئات الشعبية

فى مصر المساهمة بدور ايجابى فى المؤتمر الاسلامى الذى عقد فى القدس لمناصرة القضية الفلسطينية عام ١٩٣١ ، ونبتت فكرة هذا المؤتمر عندما أرسلت عصبة الأمم لجنة للتحقيق فى حوادث البراق عرفت باسم « لجنة البراق » .

واذا كانت مصر قد ترددت فى الاشتراك رسميا فى هذا المؤتمر لأسباب ستتم الاشارة اليها بعد قليل فان الداعين اليه كانوا اكثر حرصا على اشراك مصر ادراكا منهم بمركزها ودورها المؤثر فى مثل هذه القضايا .

ويعود هذا التردد الى رواج شائعات بأن المؤتمر سيبحث موضوع الخلافة وكان الملك فؤاد يتطلع الى هذا المنصب فخشى ان يفضى الى اختيار احدى الشخصيات الاسلامية المنافسة له لذلك حضر بعض المشرفين على المؤتمر الى مصر واتصلوا باسماعيل صدقى رئيس الوزارة وأكدوا له ان موضوع الخلافة ليس مدرجا فى جدول أعمال المؤتمر مما حمل على الظن بأن للصهيونية يدا فى ترويج تلك الشائعات لبث الشكوك لدى الحكومة المصرية على وجه الخصوص [١١] .

ويلاحظ ان معظم أعضاء الوفد المصرى الذين اشتركوا فى المؤتمر كانوا من الشخصيات المهتمة بالشئون العربية والاسلامية ولم يكن أحد منهم يتولى منصبا فى الوزارة وقد اشترك فيه محمد على علوبة عضو الاحرار الدستوريين كممثل للهيئات الشعبية المصرية ، ومن المعروف أن حزبه كان يقف موقف المعارضة من حكومة اسماعيل صدقى ورغم ذلك فقد سلطت الأضواء على هذه الشخصية المصرية فانتخب من بين وكلاء المؤتمر كما أنه كان عضوا فى اللجنة التنفيذية للمؤتمر المؤلفة من خمسة وعشرين عضوا ، كما شكل أيضا مكتب اللجنة الدائم والذى تزعمه الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين وعين علوبة أمين حال المكتب حيث قام بدور نشط فى مساعدة منكوبى فلسطين فطاف بجميع البلاد الاسلامية لجمع التبرعات الخاصة بالانفاق على المسجد الأقصى وانقاذ اراضى فلسطين [١٢] .

والى جانب علوبة ، اشترك فى تمثيل مصر عدد من المصريين بالاصالة وآخرون من العرب المقيمين فى مصر وهم أحمد زكى باشا ، والشيخ محمد الغنيمى التفتازانى وعبد الحميد سعيد والدكتور الدرديرى والاستاذ طفيش ورشيد رضا وعبد الوهاب النجار وعبد اللطيف دراز ومحمد على الطاهر [١٣] .

ومن المعروف أن قرارات هذا المؤتمر لم توضع موضع التنفيذ لأسباب ليس هنا محل ذكرها . وقد كان ذلك من بين الأسباب التى صرفت الرأى العام المصرى عن مواصلة الاهتمام بالقضية الفلسطينية ،
كان ذلك من بين الأسباب التى صرفت الرأى العام المصرى عن مواصلة الاهتمام بالقضية الفلسطينية ،
ولكن السبب الأول يرجع الى الانشغال بموضوع العلاقات مع بريطانيا وخاصة بعد فشل اسماعيل صدقى فى احراز اى تقدم ، وكان الوفد الذى يمثل الغالبية العظمى من أهالى البلاد فى ذلك الوقت منشغلا بمعركتين هامتين فى نفس الوقت معركة اعادة الحياة الدستورية ومعركة الاستقلال الوطنى .

صدى الاضراب الكبير عام ١٩٣٦ :

واكبت المفاوضات التى دارت فى مصر عام ١٩٣٦ مرور القضية الفلسطينية بأحداث هامة تتمثل فى الاضراب الكبير عام ١٩٣٦ وتدخل السلطات البريطانية لقمعه . فما ان تمكنت الحكومة الوفدية من عقد معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا حتى أخذت توجه انظارها شطر فلسطين حيث ان مصر اعتبرت بعد عقد تلك المعاهدة دولة مستقلة ذات سيادة وبدأت منذ ذلك الحين فى نهج سياسة مستقلة عن السياسة البريطانية بقدر الامكان .

ولكن قبل ذلك التاريخ بقليل ــ وبالتحديد فى أواخر عام ١٩٣٥ ــ شهدت المنطقة العربية بأسرها انتفاضات ثورية عنيفة وكان لهذه الانتفاضات نتائجها المتميزة فى تاريخ تلك المنطقة .

ففى مصر قامت المظاهرات وعمت انحاء القطر المصرى حيث كون المتظاهرون جبهة وطنية شملت معظم الأحزاب المصرية آنذاك مطالبة باعداة دستور ١٩٢٣ واعطاء مصر استقلالها الكامل مما دعا الحكومة البريطانية الى الموافقة على مفاوضة المصريين وعقد معاهدة ١٩٣٦ التى تمثل مرحلة تحول هامة فى تاريخ مصر الحديث حيث انفتحت مصر على العالم وبدأت تعى انتماءها العربى ودورها المؤثر فى القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين التى كانت فى تلك الفترة بالذات فى أشد مراحلها .

تصارعت فى مصر قبل عقد تلك المعاهدة تيارات فكرية متعددة وكان لكل منها انصارها من المفكرين والسياسيين ، فكان هناك فريق ينادى بعروبة مصر وآخر يؤيد الوطنية المصرية وفريق يعتنق الفكرة الفرعونية ومنهم من ينادى بالمتوسطية أى الانتماء الى حوض البحر المتوسط .

وبينما كانت مصر تمر بتلك المراحل بدأت فى فلسطين ارهاصات وشواهد الحركة الوطنية المنظمة فقد شهد أواخر عام ١٩٣٥ قيام ثورة الشيخ عز الدين القسام والتى كان من أهم نتائجها حدوث الاضراب الكبير عام ١٩٣٦ والذى استمر ١٧٦ يوما متواصلا حيث أظهر الوطنيون احتجاجهم على اتساع نطاق الهجرة اليهودية ، وعلى سياسة الحكومة البريطانية المنحازة لليهود . وإزاء ذلك اتفقت جميع الأحزاب الفلسطينية وتناست خصوماتها وكونت لجنة متحدة عرفت باسم « اللجنة العربية العليا » لمواجهة العدوان الصهيونى البريطانى وأعلنوا الاضراب العام فى جميع المدن الفلسطينية .

وقد أشار تقرير اللجنة الملكية البريطانية التى قامت بالتحقيق فى أحداث فلسطين عام ١٩٣٧ الى تأثير الأحداث التى مرت بها مصر والأقطار العربية الأخرى المجاورة لها فجاء فيه :

« وبالضبط كما كان ضغط اليهودية الاوروبية على فلسطين الآن اشد مايكون ، كان كذلك تأثير الاحداث فى الاقطار المجاورة . ففى شتاء ١٩٣٥ ــ ١٩٣٦ شهدت المنطقة انبعاثا فى النشاط القومى فى مصر وسوريا وكان على درجة من الحيوية فى القطرين بحيث حقق أهدافه خلال بضعة شهور وفاز القطران بالاستقلال القومى » (١٤) .

كان من المتوقع أن تكون مصر ــ أكبر دولة عربية مجاورة لفلسطين ــ أول دولة تبادر الى مساعدة الفلسطينيين فى محنتهم ولكن كان للضغوط البريطانية على الحكام المصريين من ناحية وانتهاج

سياسة ملتوية من ناحية اخرى اكبر الاثر فى ابعاد مصر عن التيار العربى ، فعندما نشب الاضراب الكبير عام ١٩٣٦ ، تدخلت بريطانيا لقمعه بكل الطرق سواء عن طريق القوة العسكرية أو السياسية ولما فشلت فى محاولاتها لجأت الى وساطة الملوك والرؤساء العرب لكى يهدئوا من روع عرب فلسطين بتوجيه نداء ينصح بانهاء الاضراب ويحاول اقناعهم بأن بريطانيا ستحقق لهم جميع مطالبهم وآمانيهم القومية ، وبالفعل توقف الاضراب مؤقتا .

والملاحظ ان مصر لم تكن من بين الدول التى طلبت منها بريطانيا المشاركة فى توجيه هذا النداء وانما لجأت الى ملوك العراق والسعودية وشرق الأردن ، وجاءت المبادرة من جانب ملوك تلك الدول الثلاث حيث اتصلوا بالحكومة المصرية مطالبين بأن تكون بجانبهم لمد يد المساعدة لأهل فلسطين وايجاد حل لمشكلتهم . غير أن حكومة الوفد رفضت تحمل مسئولية الوساطة مع هذه الدولة مبررة موقفها بأنها تفضل العمل منفردة .

ويتضح من ذلك مدى المحاولات البريطانية لابعاد مصر عن السير فى الاتجاه العربى وفى نفس الوقت حرص مصر وتحفظها الشديد إزاء الخوض فى تلك القضية خشية اغضاب بريطانيا [١٥] . ويتمثل ذلك بصورة واضحة عندما فر أمين الحسينى من بلاده متجها الى سوريا ، وقد قبلت السلطات الفرنسية اقامته لاجئا بالبلاد بشرط عدم الاشتغال بالشئون السياسية وازاء هذا الشرط اتجه فريق من أعضاء اللجنة العربية العليا الى مصر على أمل أن يجدوا فيها مجالات لممارسة نشاطهم الوطنى ، وقد طلب هذا الفريق أن تسمح السلطات المصرية للمفتى بالاقامة فى مصر فأحال النحاس هذه القضية الى وزير المالية فرأى الوفد الفلسطينى الاتصال بمكرم عبيد مباشرة فصرح لهم بأنه لايمكن السماح للمفتى بالقدوم الى مصر حتى لايغضب الانجليز [١٦] .

ومن المعروف أن بعض الدول العربية بما فى ذلك تلك التى وجهت نداء لانهاء الاضراب وكانت محل انتقاد الوطنيين الفلسطينيين ، نقول أن بعض هذه الدول أخذت تغطى موقفها بجمع التبرعات لضحايا ثورة ١٩٣٦ .

ومن الغريب الا تشترك الحكومة المصرية فى حملة التبرعات تلك مما حمل قنصل مصر العام فى القدس الى كتابة تقرير يلفت فيه نظر الحكومة الى مساوىء هذا الموقف السلبى وذكر فى هذا الصدد كيف أن مصر فى أثناء الغزو الايطالى للحبشة عام ١٩٣٥ قامت بدور نشط فى تكوين لجان لجمع التبرعات لمساعدة المنكوبين بل وساهمت الحكومة المصرية من أجل ذلك بمبلغ خمسة آلاف جنيه وأمرت بارسال بعثات طبية وقامت صحفها بحملات شديدة ضد ايطاليا طالما أن فكرة مساعدة الحبشة كانت تتمشى مع وجهات النظر البريطانية .

ولا شك أن الرأى العام المصرى كان أكثر استعدادا لجمع التبرعات من أجل فلسطين غير أن الضغوط البريطانية لم تتح الفرصة لمثل هذا العمل على عكس ماحدث بالنسبة للعدوان الايطالى على الحبشة حيث كانت بريطانيا غير مؤيدة للغزو الايطالى فتركت الوطنيين المصريين يعبرون بحرية عن معاداتهم لهذا الغزو الاستعمارى وقد أشار تقرير قنصل مصر فى القدس الى الحملة التى شنتها الصحف

العربية الفلسطينية ضد مصر بسبب التراخى فى مسألة التبرعات [١٧] .

ويلاحظ بعض الكتاب قلة اهتمام الحكومة الوفدية فى عام ١٩٣٦ بالقضية الفلسطينية ويرجع ذلك الى تطلع الرأى العام العربى الى مصر وتوقعه أن تفعل الكثير فى حين أنه كان من الصعب على الحكومة المصرية أن تبدأ عهد التحالف مع بريطانيا بالاصطدام معها حول المسألة الفلسطينية خاصة وأن تفسير المعاهدة والجدل الذى أثير حولها وانتظار تحقيق خطوات اخرى مثل الغاء الامتيازات كل ذلك كان يشكل عبئا على حكومة الوفد .

ولكن من الناحية العاطفية لم يتخل الرأى العام او حتى الحكومة عن المشاركة الوجدانية مع الحركة الوطنية الفلسطينية ، فيذكر بعض الكتاب انه كان للمفاوضات الانجليزية المصرية أثر فى مشاركة مصر فى حركة التضامن العربى ، ذلك أن النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية ورئيس لجنة المفاوضات أعلن أن مصر لن تقف مكتوفة الأيدى تجاه مايحدث فى فلسطين ، [١٨] كما يستشف من خطابه فى مجلس الشيوخ ردا على استجواب مقدم من الدكتور محمد حسين هيكل مستفسرا فيه عن موقف الحكومة المصرية ازاء الوضع الجديد فى فلسطين وقد أدلى النحاس باشا بالبيان التالى :

« تحرص الحكومة المصرية كل الحرص على توطيد صلات الود والاخاء وتبادل المنافع التى تربط بين مصر وبين الشعوب العربية والشرقية والاسلامية وتعمل دائما على اعلاء قدر مصر عندها ومكانها بينها وهى تتابع باهتمام كل مايدور على مسرح السياسة الدولية من معاهدات ومحالفات واتجاهات وغيرها لتكون اذا اقتضى الحال على استعداد لاجراء ماتستلزمه مصلحة البلاد فى الوقت المناسب . ولكنها قبل أن تجرى أى عمل ايجابى معين لاترى من حسن السياسة ولا من المصلحة الأعراب عن مقاصدها فى شأنه .. أما من حيث شعور الحكومة المصرية نحو القضية الفلسطينية فيسرنى أن أعلن أن اهتمامى بهذه القضية لايرجع الى الوقت الحاضر (يقصد عام ١٩٣٧ عند مجىء لجنة بيل الملكية) بل كان لى فى هذا الصدد أبحاث ومناقشات مع الحكومة البريطانية الصديقة بواسطة ممثلها فى مصر أولا ثم بطريق الاتصال المباشر مع أعضاء الحكومة البريطانية أثناء اقامتى بلندرا فى صيف ١٩٣٦ ولم ينقطع اتصالى بالحكومة البريطانية بعد مغادرتى لندرا بالوسائل الدبلوماسية المختلفة [١٩] .

ولم نعثر فى الوثائق البريطانية أو الوثائق المصرية كذا كتابات المعاصرين مايشير الى تلك « الابحاث والمناقشات » التى يذكر النحاس باشا أنه أجراها مع الحكومة البريطانية .

وعلى أى الاحوال فيمكن القول أنه بمعاهدة ١٩٣٦ تفتحت الاذهان للمشاركة فى حركة التجمع العربى ولكنها كانت مشاركة ضئيلة لاتتعدى الخطب والشعارات والهتافات .

ومن ناحية الحكومة البريطانية فلما لم تجد بدا من تهدئة عرب فلسطين أرسلت كعادتها دائما لجنة للتحقيق فى تلك الحوادث عرفت باسم « لجنة بيل الملكية » .

لجنة التحقيق البريطانية وموقف الحكومة المصرية :

سبق القول ان الثورة الفلسطينية التى نشبت عام ١٩٣٦ لم تخف حدتها الا بعد وساطة الملوك

العرب الذين تدخلوا لتهدئة تلك الثورة نزولا على طلب انجلترا . وما أن هدأت حدة الاضراب مؤقتا حتى أرسلت الحكومة البريطانية لجنة لتقصى الحقائق عرفت باسم « لجنة بيل الملكية » .

تكونت اللجنة البريطانية من ستة أعضاء يرأسهم اللورد بيل ووصلت الى فلسطين فى ١١ نوفمبر عام ١٩٣٦ وفى بداية الأمر بادرت اللجنة العربية العليا بدعوة عرب فلسطين الى اعلان مقاطعة تلك اللجنة وعدم التعاون معها ، وبذلك لم تستمع اللجنة الا لشهادات الموظفين البريطانيين وممثلى اليهود .

ونتيجة لتدخل ملوك السعودية والعراق قرر العرب العدول عن قرار المقاطعة ، ولكن بعد أن استمعت اللجنة الى عدد كبير من اليهود ، « ولم يتقدم أمامها من العرب سوى ١٤ ممثلا ، لذلك لم تسمع وجهة النظر العربية بالقوة التى كان ينبغى أن تقدم بها [٢٠] .

أنهت لجنة التحقيق أعمالها فى السابع عشر من يناير عام ١٩٣٧ وخرجت فى السابع من يوليو بتوصية خطيرة بتقسيم فلسطين الى دولتين . الدولة العربية وتقام فيها حكومة عربية مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدة تحالف وصداقة ، وتشمل شرق الأردن وغزة وبئر سبع وصحراء النقب والجليل ونابلس والقسم الشرقى من مناطق طولكرم وجنين وبيسان ويافا . أما الدولة اليهودية فتشمل جميع ألوية حيفا والجليل بما فيها صفد وعكا وجميع السهل الساحلى من أسدود الى الشمال ، بما فيه سهل شارون ومرج ابن عامر ، وتقام فى هذا القسم دولة يهودية مرتبطة كسابقتها مع بريطانيا بمعاهدة صداقة وتحالف . وحسب التقرير فقد وضعت مدن حيفا وعكا والناصرة وطبرية وصفر تحت سلطات الانتداب .

ووسع التقرير فى أراضى الانتداب البريطانى فشلمت الى الشرق من يافا ممرا الى الداخل يضم مطار اللد وبلدة الرملة ، كما احتفظت بالأماكن المقدسة كالقدس وبيت لحم تحت الادارة البريطانية كى لاينفرد بها العرب أو اليهود .

ولم تغفل اللجنة الهجرة اليهودية فإلى أن يتم التقسيم تحدد الهجرة بأثنى عشر ألف مهاجر سنويا خلال السنوات القادمة ، وبالرغم من ذلك فإن زعماء اليهود لم يرفضوا هذه الفرصة [٢١] .

فوجئت الدول العربية وبخاصة تلك الدول التى قامت بدور الوساطة لدى عرب فلسطين بقرار التقسيم ولذلك بادرت باعلان رفضها لهذا القرار .

وبالنسبة لعرب فلسطين فما أن تبينوا حقيقة النوايا البريطانية فى ترجيح كفة اليهود على العرب كما هو واضح من التقسيم ، حتى قرروا محاولة اتباع اسلوب الكفاح المسلح مرة اخرى ضد السياسة البريطانية [٢٢] .

ولكن أوردت جريدة المقطم ان قادة الحركة الوطنية الفلسطينية لم يقفوا موقفا موحدا فى هذا الوقت حيث انشقوا على أنفسهم . فبدلا من تغليب المصلحة القومية على أى اعتبار آخر وقعت اعتداءات على بعض أفراد اسرة النشاشيبى ، مما اضطر كلا من راغب النشاشيبى زعيم حزب الدفاع الوطنى ويعقوب فراج وكيل الحزب ــ وهما من أنشط القادة الوطنيين ــ الى الانسحاب من اللجنة

العربية العليا التي تولت ادارة الحركة الوطنية الفلسطينية . يضاف الى ذلك مغادرة أمين الحسيني لبلاده فجأة وما ترتب على ذلك من قيام المنازعات بين أنصار الأمير عبد الله فى فلسطين وأنصار الحسينى وتدخلهم فى شئون شرق الأردن الداخلية ومحاولاتهم لاسقاط الحكومة القائمة [٢٣] .

أما اليهود فلم يبدوا موافقة تامة على مشروع التقسيم الذى خصهم بمساحات صغيرة لاتتمشى مع اطماعهم التوسعية ولذلك ناشدوا الولايات المتحدة وبريطانيا فى مؤتمرهم العشرين بضرورة مساندة الدولة اليهودية الناشئة [٢٤] . والى جانب ذلك فقد صار معنى انشاء وطن قومى فى فلسطين هو محاولة تكوين الدولة اليهودية لا الوطن الروحى ومن أجل ذلك عملوا على تشجيع نطاق الهجرة اليهودية [٢٥] ، حيث أنه فى الوقت الذى توقف فيه مشروع التقسيم ظلت أبواب الهجرة مفتوحة فترة أخرى من الوقت قبل قيام الدولة [٢٦] .

تلك كانت توصيات لجنة بيل الملكية وموقف العرب واليهود منها . والسؤال الآن ماهو رد فعل التقسيم لدى الحكومة المصرية ؟

أعربت الحكومة المصرية عن موقفها عندما وجه الدكتور محمد حسين هيكل استجوابا فى مجلس الشيوخ مستفسرا عن موقف الحكومة المصرية تجاه مايحدث فى فلسطين . وقد أدلى النحاس ـــ رئيس الوزراء ـــ ببيان فى المجلس ردا على الاستجواب اتسم بالتحفظ الشديد ، حيث نوه بأنه اجتمع بالسفير البريطانى وكان محور الحديث يدور حول حل لمشكلة فلسطين وأنه مازال يواصل البحث للدفاع عن وجهة النظر العربية مع مندوبى الحكومة البريطانية فقال :

« وبعد ظهور تقرير اللجنة الملكية البريطانية بادرت باستئناف الاتصال بالحكومة البريطانية فى هذا الشأن بالوسائل الدبلوماسية ويهمنى أن يثق المجلس الموقر بشديد عنايتى بالعمل على صيانة حقوق العرب ومصالحهم فى هذه البلاد التى تشمل الأماكن المقدسة التى تربطنا بها ذكريات دينية وتاريخية مجيدة . وفى رأيى أن هذا السبيل السوى الجدى لخدمة قضية العرب فى فلسطين . ومن أجل ذلك كله لاترى الحكومة مصلحة وطنية أو مصلحة لفلسطين نفسها فى جعل هذه الموضوعات محلا للمناقشة [٢٧] » .

ويلاحظ أن النحاس أغلق باب المناقشة بطريقة تدل على رغبته فى تجنب مواجهة المسئولية ازاء قضية فلسطين ، وقد أثار ذلك تساؤل بعض الدوائر فى العالم العربى التى كانت تعلق على الحكومة المصرية الوفدية آمالا أكبر . هذا مع العلم بأن مشروع التقسيم قد كشف عن مخاطر الصهيونية اذ لم تعد المسألة مجرد قيام وطن قومى بل انشاء دولة غريبة على حدود مصر الشرقية تضر بمصالحها السياسية والاقتصادية .

وهذا لايعنى قبول مصر مشروع التقسيم فاشارة النحاس الى مباحثات ومناقشات جرت بينه وبين الحكومة البريطانية بهذا الشأن تدل على أنه كان يريد اقناع المسئولين فى بريطانيا بالتخلى عن هذه الفكرة بالوسائل الدبلوماسية الودية [٢٨] .

ولم تقف جهود حكومة الوفد عند حد التفاوض مع بريطانيا بل ارتفع صوتها عاليا بخصوص قضية فلسطين فى المحافل الدولية ، ففى مناسبة افتتاح دورة عصبة الأمم السنوية فى سبتمبر عام ١٩٣٧ ، ألقى وزير الخارجية المصرية آنذاك — واصف غالى — خطابا وضح فيه الأسباب التى حملت الحكومة المصرية للدفاع عن قضية ذلك القطر العربى .

هذا على الصعيد الرسمى ، أما على الصعيد الشعبى فقد كان للأحزاب المصرية والهيئات الشعبية موقف من التقسيم . ففى حين تكتب جريدة « المصرى » . لسان حال حزب الوفد — عن أن هذا التقسيم لايحل المشكلة ولكنه أفضل المسكنات التى تستطيع أن تصفه للداء الذى تعانى منه فلسطين مؤيدة فى ذلك وجهة النظر البريطانية ، نجد أن زعماء حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى يرفضون التقسيم رفضا تاما .

أما أكثر الهيئات المصرية هجوما على هذا المشروع فكانت الهيئات الاسلامية كالأخوان المسلمين ومصر الفتاة اللذين عارضا التقسيم لاحتواء فلسطين على الأماكن المقدسة الاسلامية ، ولأنه سيعمل على خلق دولة يهودية على الحدود المصرية ، وقد أيدتهم فى ذلك جمعية الشبان المسلمين التى عقدت الاجتماعات وأصدرت القرارات التى تضمنت رفض أى مشروع يؤدى الى تجزئة ذلك القطر العربى .

كما كان للجمعيات النسائية المصرية رأى فى مشروع التقسيم حيث أذاعت السيدة هدى شعراوى رئيسة الجمعيات النسائية بيانا عبرت فيه عن رفضها لهذا المشروع الجائر . وقد أرسلت تلك الأحزاب والهيئات الشعبية باحتجاجاتها الى اللجنة العربية العليا والحكومة البريطانية .

وقد بادرت اللجنة العربية الفلسطينية بالقاهرة بارسال بيان الى صحف مصر ، والعالم العربى أوضحت فيه ان قرار لجنة بيل من أكبر الكوارث التى حاقت بالأمة العربية ، وأن مثل هذا العمل للحكومة البريطانية لايدل الا على أن تلك الحكومة اصبحت تجاهر بخططها العدائية تجاه الأمة العربية ، « فاللجنة العربية تستنكر التقسيم وتهيب بالأمة العربية أن تعمل على تخليص بلادهم من حبائل السياسة البريطانية [٢٩] .

وقد اهتمت جريدة المقطم المصرية بقضية فلسطين وخاصة بتقرير تلك اللجنة ورأت أن قرار التقسيم أشد خطرا على الوطن العربى من تصريح بلفور ومن انشاء الوطن القومى اليهودى واقترحت الجريدة حلا للقضية الفلسطينية على أساس اقامة نظام مشابه للاتحاد السويسرى حيث تقوم كنتونات (وحدات محلية مستقلة اداريا ترتبط فيما بينها باتحاد فيدرالى) ويمكن قبول هذا الحل طالما أن العرب مازالوا يشكلون أغلبية وهو فى رأى تلك الجريدة — المعروفة بميولها الانجليزية — افضل من التقسيم الذى يؤدى الى قيام دولتين متخاصمتين مما يجعل الحل أمرا متعذرا [٣٠] .

وفى هذا الصدد انفردت جريدة المقطم أيضا بنشر كتابين لسمو الأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية فى مصر الى وزارة الخارجية البريطانية والمندوب السامى فى فلسطين — آرثر واكهوب — منوها فيهما الى عطفه على فلسطين من ناحية ، ومن ناحية أخرى موجها كتابيه الى ولاة الأمور فى بريطانيا

قائلا :

« انكم كدولة قد قطعتم على أنفسكم وعودا للعرب واليهود وهأنتم قد وفيتم بوعودكم بالنسبة لليهود ولم تفوا بوعودكم للعرب فلابد على بريطانيا كدولة منتدبة على فلسطين ، وفرنسا على سوريا ولبنان أن تراعوا أمانى العرب وحقوقهم القومية ومن الخير والمصلحة للعرب والبريطانيين أن يقام فى تلك البلاد اتحاد يشبه الاتحاد السويسرى الذى سبق وأن نوهت اليه جريدة المقطم وأنهم بذلك سيفضيان الى اكتساب ود العرب ومحبتهم » .

وقد أحدث تصريح الأمير محمد على اصداء كبيرة فى العالم العربى والعالم الأوروبى . فبالنسبة للعالم العربى قوبل التصريح بابتهاج شديد لصدوره من شخصية كبيرة — فهو رئيس مجلس الوصاية وولى العهد فى الدولة المصرية — بالاضافة الى تمتعه بمكانة عظيمة بين العرب والمسلمين . أما فى العالم الأوروبى فقد أبدت الحكومة البريطانية عظيم سرورها باقتراح الأمير ووعدت بأن يكون موضع عنايتها لما يكنه البريطانيون من احترام للأمير .

وبطبيعة الحال كان لمشروع الأمير محمد على مزايا عظيمة الأهمية فهو يضمن الاستقرار لبلاد الشام كما أنه هيأ للحكومتين البريطانية والفرنسية الفرصة لمعالجة مشكلات تلك المنطقة باستخدام ماله من تأثير عند عرب الشام .

ولم تكن تلك المرة الأولى التى يهتم بها الأمير بقضية فلسطين ففى الصيف السابق وعندما كان الاضراب فى فلسطين لازال قائما ضغط على وزارة الخارجية المصرية بأن ترسل برقية الى وزارة الخارجية البريطانية لكى تلفت نظرها الى مايجرى فى فلسطين من أحداث خطيرة [٣١] .

ونتيجة لمشروع تقسيم ١٩٣٧ ، قررت الدول العربية المهتمة بقضية فلسطين وجوب عقد مؤتمرات عربية لدراسة تلك القضية ومحاولة ايجاد حل لها . وكان أول مؤتمر فى سلسلة تلك المؤتمرات هو المؤتمر العربى القومى الذى عقد فى بلودان عام ١٩٣٧ وكان لمصر منه موقف خاص .

المؤتمر العربى القومى فى بلودان عام ١٩٣٧ :

انعقد هذا المؤتمر فى مصيف بلودان بسوريا فى ٨ سبتمبر عام ١٩٣٧ كرد فعل لمشروع التقسيم ودعيت اليه الدول العربية المهتمة بالمشكلة الفلسطينية فحضره ممثلون عن مصر والعراق ولبنان وسوريا وشرق الأردن وفلسطين .

ولم يتشكل الوفد المصرى بصفة رسمية ولكنه تكون من الشخصيات المصرية المهتمة بالشئون العربية مثل محمد على علوبة — وزير المعارف والأوقاف الأسبق ومن كبار المحامين وسكرتير لجنة الدفاع عن فلسطين ، وعبد الحميد سعيد — الرئيس العام لجمعيات الشبان المسلمين ورئيس لجنة الدفاع عن فلسطين فى مصر — ، وتولى رئاسة المؤتمر ناجى السويدى — رئيس الوفد العراقى — واختير علوبة نائبا للرئيس بالاشتراك مع الأمير شكيب أرسلان والمطران حريكة ، كما أختير محمد عزة دروزة لأمانة السر العام [٣٢] .

ألقى محمد على علوبة ـــ رئيس الوفد المصرى ـــ خطبة فى هذا المؤتمر استهلها باقتراح يدل على شدة عطفه على قضية فلسطين وينطوى على ارسال تحية وتقدير الى المجاهد الفلسطينى الحاج أمين الحسينى ، وأعلن علوبة أنه اذا كان من الواجب على الأمة العربية أن تهب للدفاع عن فلسطين فإن أولى الدول بالدفاع هى مصر ، كما نوه الى أن مجرد قيام دولة يهودية فى فلسطين يعتبر خطرا يهدد كيان مصر والعالم العربى فوجود تلك الدولة الأجنبية يعتبر « غرغرينة » فى جسم الوطن العربى . وفى النهاية أكد علوبة على ضرورة الحفاظ على عروبة فلسطين وحث العرب على وجوب صيانة حقوق ذويهم .

كذلك وقف الدكتور عبد الحميد سعيد ـــ عضو الوفد المصرى ـــ وألقى خطبة أكد فيها سوء نوايا الساسة البريطانيين والدليل على ذلك فكرة التقسيم التى تغنت بها السياسة البريطانية فى فلسطين . ووجه عبد الحميد سعيد فى نهاية خطبته نداء إلى الملوك والرؤساء العرب بأن يخطوا خطوة ايجابية تجاه فلسطين مثلما فعلت حكومة العراق عندما أرغمت بريطانيا على ضرورة التفاوض مع الدوائر السياسية وعصبة الأمم من أجل فلسطين . هذا مع العلم بأنه لو قامت دولة يهودية فى تلك البقعة من الوطن العربى لن تكون مهددة لكيان العراق بقدر ماتهدد كيان دول عربية أخرى كمصر مثلا .

وبعد انتهاء المندوبين من التعبير عن وجهات نظرهم سواء بصفة شخصية أو بصفة رسمية ، تليت قرارات المؤتمر ، ولا يهمنا منها سوى القرارات السياسية التى نادت بفلسطين دولة عربية وأن تقوم حكومة عربية دستورية ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تحالف ، والعمل على حفظ حقوق الاقليات (يقصد اليهود) . وقد تقرر ارسال تلك القرارات الى عصبة الأمم أو الجهات ذات الشأن لابداء الرأى (٣٣) .

وبالرغم من أن قرارات هذا المؤتمر لم توضع موضع التنفيذ الا انه نبه أذهان العرب الى أهمية الاتحاد لمواجهة الأطماع الصهيونية ، ومما عمق تلك الفكرة أن معظم الأعضاء المشتركين فى هذا المؤتمر كانوا من الشخصيات المهتمة بالشئون العربية والاسلامية .

وبالرغم من اشتراك مصر فى هذا المؤتمر الا أن الدول العربية وقفت تراقب من بعيد ماستفعله الحكومة المصرية بعد ذلك ، ولم يمض وقت طويل حتى كانت الحكومة المصرية تقوم بالفعل بدور فى هذا الصدد عندما وقف مندوبها بالاشتراك مع مندوب العراق فى عصبة الأمم يدافعان عن العرب الفلسطينيين دفاعا صلبا ، وقد استطاع المندوبان العربيان أن يلفتا أنظار الأعضاء فى عصبة الأمم الى خطورة التقسيم والى الحالة التى وصل اليها العرب هناك ، وكان للوفدين المصرى والعراقى الفضل فى اطلاع بعض الدول الأعضاء فى تلك العصبة على حقيقة القضية الفلسطينية التى كانوا يجهلونها تماما (٣٤) .

ومما هو جدير بالذكر انه كان لمؤتمر بلودان صدى كبير فى مصر على المستوى الشعبى فعقد مؤتمر برلمانى عام ١٩٣٨ دعا اليه محمد على علوبة ، كما دعت السيدة هدى شعراوى الى المؤتمر النسائى العربى فى نفس السنة من أجل العمل على انقاذ فلسطين والدعاية لها ، كذلك وقفت الصحافة المصرية سواء كانت صحافة حزبية أم غير حزبية موقفا مجردا حيث أفردت الصفحات الأولى من جرائدها للدعاية لهذا المؤتمر وتلك القضية وحث الشعب المصرى على وجوب النهوض لمقاومة هذا الخطر الصهيونى (٣٥) .

وفى الوقت الذى كانت تتفاقم فيه أحداث القضية الفلسطينية من سيء الى أسوأ نلاحظ حدوث تغييرات فى السياسة المصرية ، فقد عرفت الحياة السياسية فى مصر تغييرا فى أواخر عام ١٩٣٧ حيث حدثت أزمة وزارية انتهت باقالة حكومة الوفد وتربعت على كرسى الوزارة حكومة الاحرار الدستوريين وعين محمد محمود ــ زعيم الأحرار ــ رئيسا للحكومة ، وتساءل البعض عن موقف تلك الحكومة حيال القضية العربية وخاصة بعد أن أقيل حزب الأغلبية من الحكومة . والملاحظ أن حكومة الاحرار كما سيجيء بعد قليل قد انتهجت نفس سياسة الحكومة السابقة .

وما أن تولى محمد محمود مهام منصبه حتى صرح بأنه كان على اتصال دائم بالحكومة البريطانية للبحث فى مسألة فلسطين والعمل على حلها ، غير أن حزب الوفد الذى كان يتخذ مواقف سلبية أحيانا صار ينتقد حكومة الاحرار الدستوريين بسبب تراخيها فى مساعدة قادة الحركة الوطنية الفلسطينية ويتجلى ذلك فى استنكار جريدة المصرى لتصريح نسب الى محمد محمود اثناء وجوده فى لندن عام ١٩٣٨ لتسوية العلاقات الانجليزية المصرية اذ نقل عنه قوله « انه رئيس وزراء مصر لا رئيس وزراء فلسطين » كما لم تكن صحيفة الاخوان المسلمين بأقل استنكارا لهذه المواقف التى صدرت من زعيم أكبر حكومة عربية فضلا عن كونه زعيما اسلاميا وشرقيا [٣٦] .

ويبدو أن المسئولين المصريين كانوا مضطرين الى تأجيل اثارة القضية الفلسطينية مع بريطانيا كلما شغلوا بحل احدى المشاكل المعلقة فى العلاقات الانجليزية المصرية ، ويدل على ذلك فى صيف عام ١٩٣٨ تباحث رئيس الحكومة المصرية مع المستر تشمبرلين ــ رئيس وزراء بريطانيا ــ بشأن فلسطين ، وكان من نتيجة تلك المباحثات رفض محمد محمود لفكرة التقسيم وتقديمه اقتراحا بوقف الهجرة اليهودية واجتماع كل من المفتى وواحد أو اثنين من كبار الزعماء العرب بالدكتور وايزمان وأحد زعماء اليهود فى مكان محايد حتى يمكنهم التوصل الى حل يرتضونه .

ولكن قوبل هذا الاقتراح المصرى بمعارضة شديدة من عرب فلسطين فبالرغم من اقتناعهم بحسن نية الحكومة المصرية الا أنه لايمكن العمل به لأسباب ، منها ان مجرد موافقتهم على الاجتماع باليهود فى مكان واحد يعتبر اعترافا ضمنيا باليهود وبحقهم فى استيطانهم فلسطين ، حيث رأوا انه من الافضل ان يتم هذا الاجتماع مع الحكومة البريطانية نفسها على اعتبار أنها الطرف المسئول فى تلك القضية ، ولو كانوا قد رغبوا فى الاجتماع بوايزمان لتم ذلك من قبل حيث بذلت محاولات عديدة للاجتماع بالوفد العربى الفلسطينى الأول فى لندن عام ١٩٢٢ وبالوفد الفلسطينى الخامس عام ١٩٣١ ، ولكن باءت تلك المحاولات بالفشل لاصرار العرب وتصميمهم على عدم الاعتراف باليهود كعنصر اساسى من عناصر السكان طالما انهم مستمرون فى سياسة التوسع والتمهيد لاقامة الدولة اليهودية [٣٧] ، ومن مفارقات القدر أن اسرائيل صارت هى التى ترفض فيما بعد الاجتماع بممثلى الفلسطينيين ولا ترغب فى الاعتراف بالكيان الفلسطينى العربى .

وكما أن حكومة الوفد تعرضت لانتقاد الفلسطينيين اثناء وجودها فى الحكم فكذلك تعرضت حكومة الاحرار الدستوريين لنقد شديد وبخاصة من جانب بعض المجلات والصحف الفلسطينية بمناسبة

رفض منح الجنسية المصرية لمحمد على الطاهر الكاتب الفلسطينى المعروف والذى كان يقيم فى مصر منذ فترة وقارنوا بين هذا الموقف وبين منح بعض اليهود الجنسية المصرية [٣٨] .

غير أن ذلك لم يمنع من تأكيد حقيقة مفادها أن محمد على الطاهر كان يتمتع بحرية كاملة داخل مصر فلم يحدث أن منعته الحكومة من الاشتغال بالسياسة بل سمحت له بالدعاية للقضية العربية باصدار الجرائد التى تعبر عن وجهة نظر الوطنين الفلسطينيين فى مصر مما لم يكن مسموحا به فى داخل فلسطين نفسها كجريدة الشورى والشباب ، وكما نعلم لم تتوقف تلك الصحف عن الصدور الا فى عام ١٩٣٠ ، بأمر من اسماعيل صدقى ولكن أعيد اصدارها مرة أخرى فى عام ١٩٣٦ تقريبا .

على أى الأحوال فقد قوبلت فكرة التقسيم بالرفض من الحكومة المصرية تارة بدافع الوقوف ضد تحقيق آمال الصهيونية وضرورة الدفاع عن القضية العربية ، وتارة أخرى نتيجة للضغوط الشعبية أو المزايدات الحزبية ، ولكن كل مايعنينا هو أنها شاطرت العرب فى مشاعرهم نحو قضيتهم وسايرت الركب العربى .

وعندما أدركت الحكومة البريطانية تعذر الوصول الى نتيجة ترضى الطرفين المتنازعين قررت دعوة الدول العربية ، كذا الزعماء الصهيونيين للاجتماع بهدف التفاوض فى محاولة الوصول الى حل لتلك القضية . فكان مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد فى لندن عام ١٩٣٩ .

مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ :

بعد أن فشلت لجان التحقيق فى الوصول الى ايجاد حل للقضية الفلسطينية رأت الحكومة البريطانية ضرورة البحث عن محاولة اخرى للتوفيق بين الطرفين ، ومن هنا نبتت فكرة دعوة العرب واليهود الى مؤتمر يعقد فى لندن وتشترك فيه الدول العربية المستقلة فوجهت الدعوة الى كل من مصر والعراق والسعودية وشرق الأردن واليمن . وانضم اليهم اخيرا الوفد العربى الفلسطينى [٣٩] .

وفيما يختص بتمثيل الفلسطينيين فقد وجهت الحكومة البريطانية الدعوة الى حزب الدفاع الوطنى دون غيره الأمر الذى يؤدى الى اثارة الخصومات داخل صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية ، غير أن النشاشيبى ـــ زعيم الحزب ـــ وأنصاره رفضوا تلك الدعوة ورأوا أن تتولى اللجنة العربية العليا تمثيل الفلسطينيين فى هذا المؤتمر ، وبالفعل تشكل الوفد الفلسطينى من يعقوب الغصين وعونى عبد الهادى وجمال الحسينى وأمين التميمى وفؤاد سابا وموسى العلمى والفرد روك وجورج انطونيوس [٤٠] .

وقد نشرت الوثائق البريطانية تصريحا لجريدة « الاجبشيان جازيت » لفتت النظر فيه الى وجوب دعوة يهود مصر للتعبير عن آرائهم فى هذا المؤتمر [٤١] .

وقبل انعقاد المؤتمر فى أواخر ديسمبر ١٩٣٨ عقدت الوفود العربية المشتركة فى مؤتمر لندن ، مؤتمرا عربيا فى القاهرة بهدف توحيد الآراء والمطالب العربية والتى تضمن المطالبة باستقلال فلسطين واقامة حكومة عربية يمثل فيها وزيران يهوديان ، وترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تحالف ، كما اتفقوا على المطالبة بجعل

اللغة العربية لغة رسمية ووقف الهجرة اليهودية وتصريح بلفور وبقاء الجيوش البريطانية فى البلاد الى أن يتكون جيش فلسطينى وطنى (٤٢) .

وبالرغم من المجهودات التى قام بها محمد محمود ـــ رئيس الحكومة المصرية ـــ فى هذا المؤتمر الا انه راجت حوله شائعات تزعم انه طلب عقد هذا المؤتمر بناء على طلب الانجليز ورغبتهم فى أن تجتمع تلك الوفود فى القاهرة لمعرفة وجهات نظرهم أولا ، وتمهيدا لتقديم بعض المقترحات التى تنوى بريطانيا عرضها فى مؤتمر فلسطين حتى لايفاجأ العرب بها ، وقوى من تلك الشائعات مانشرته جريدة « الاجيبشيان جازيت » فى يناير ١٩٣٩ بأن : « مهمة محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية وممثل مصر فى مؤتمر القاهرة ستكون هى محاولة اقناع الفلسطينيين بالاعتدال بعض الشيء فى مؤتمر لندن وأن العنت والاصرار لن يؤديا الا لفشل المؤتمر » (٤٣) .

غير أن هناك بعض الاعتبارات التى تنفى تلك الشائعات ، فمؤتمر القاهرة قد عقد بناء على رغبة الوفود العربية ذاتها حيث علقوا عليه آمالا كبيرة ، فهو فى نظرهم على قدر أكبر من الأهمية بالنسبة لمؤتمر لندن ، ففيه وضعت الأسس التى ستكون محور مناقشاتهم فى مؤتمر فلسطين ، ويؤكد ايضا عدم صحة تلك الشائعات الحملة الشديدة التى شنتها صحيفة « الوفد المصرى » ضد محمد محمود وموقفه من هذا المؤتمر ، اذ وصف بأنه وسيط للانجليز مما حمل على الظن بأن تلك الحملة كانت مجرد دعاية حزبية المقصود بها اضعاف مركز الحكومة القائمة (٤٤) .

ومن هنا يتضح كيف ان الخلافات الحزبية شوهت الى حد كبير صورة الحكومة المصرية ازاء القضية الفلسطينية . ومن جهة أخرى فاننا لو قيمنا مواقف الحكومة المصرية من منظور بعيد لوجدنا أن الدعوة الى الاعتدال او عدم مقاطعة مثل هذه المفاوضات التى يحضرها الجانب اليهودى ليست خيانة وطنية كما صورها البعض فى ذلك الوقت .

وبالنسبة لمؤتمر لندن فقد تشكل الوفد المصرى من الأمير محمد عبد المنعم ـــ رئيسا ـــ وعضوية كل من حسن نشأت سفير مصر فى لندن ، وعلى ماهر رئيس الديوان الملكى ، وعبد الرحمن عزام وزير مصر المفوض لدى المملكتين العراقية والعربية السعودية ، كما أرسلت الدول العربية بيانات بأسماء أعضائها للحكومة البريطانية .

ومما يلفت النظر هو رواج شائعات حول اشتراك الأمير محمد عبد المنعم فى المؤتمر تفيد بأن اشتراكه كان بايعاز من الملك فاروق رغبة منه فى ضرورة وجود أمير مصرى ضمن وفد مصر اسوة بالوفود العربية الأخرى المشتركة فى المؤتمر (٤٥) .

وقد ذكرت بعض الصحف الانجليزية وخاصة جريدة « النيوز ريفيو » أن اشتراك مصر فى مؤتمر لندن يمثل محاولة لوصول الملك فاروق الى عرش الخلافة الاسلامية وأن يكون ملكا على فلسطين ويعين الامير عبد المنعم حاكما عليها من قبل الخليفة ، وتستطرد الجريدة الانجليزية فى حديثها فتقول أن الملك مهد ليتولى ذلك المنصب الدينى حينما أم المسلمين فى الصلاة فى شهر يناير عام ١٩٣٩ بمسجد

« قيسون » ، ويقال ان للانجليز يدا فى ذلك عن طريق السير مايلز لامبسون المعتمد البريطانى فى مصر ، حيث علق البريطانيون على الملك فاروق الآمال فى محاولة اقناع العرب بقبول المقترحات البريطانية كى يحيوا فى شخصه مجد الخلافة . فوصول الملك فاروق الى عرش الخلافة سيضعف من مركز موسولينى الذى خلع على نفسه فى تلك الآونة لقب « حامى حمى الاسلام » ، مما سيكون فى صالح بريطانيا خاصة وأن الحرب العالمية الثانية كانت على وشك الانفجار [٤٦] .

وللأسف كان ماتنشره الصحف وتروج له من شائعات يؤثر بلا ريب على مركز الوفد المصرى والوفود العربية بصفة عامة خاصة وأن مثل هذه التطلعات لدى الملك فاروق لو وجدت فانها لم تكن تعدو فى ذلك الوقت أمانى شخصية وليست لديه من الامكانيات مايساعده على تحويلها الى واقع .

افتتح مؤتمر لندن أولى جلساته فى ٧ فبراير عام ١٩٣٩ بقصر سان جيمس بلندن وانتهى من أعماله فى مارس دون الوصول الى نتيجة ولا يعنينا هنا أسباب فشل المؤتمر وانما الذى يعنينا هو حجم الدور الذى لعبه الوفد المصرى فى ذلك المؤتمر .

ففى البداية رفض العرب الجلوس مع اليهود على مائدة واحدة مما أضطر تشمبرلين رئيس المؤتمر الى الاجتماع بكل فريق على حدة وقد بدا منذ البداية تمسك العرب بمبدأ ايقاف الهجرة اليهودية وانتقال ملكية الأرض كأساس لاستمرار المباحثات .

وفى الجلسة الأولى القى الامير محمد عبد المنعم خطبة عبر فيها عن استياء الحكومة المصرية من كثرة ارسال لجان التحقيق مما زاد فى تعقيد المشكلة ، وقد اتسمت خطبته بالتحفظ الشديد خشية اغضاب بريطانيا ، فكان مما قاله : « لقد بسطت هذه القضية فى مناسبات عديدة وعالجتها لجان مختلفة بدون أن تنتهى مع الأسف الى حل مقبول ... وقد جئنا من بلادنا والأمل ملء افئدتنا معتمدين على حسن استعداد الحكومة التى يرأسها المستر تشمبرلين ومؤازرتها حتى نصل الى تحقيق السلام » [٤٧] . وتطلع الأمير الى أن يسفر مؤتمر فلسطين عن توطيد الروابط بين مصر والحكومات العربية وبين الحكومة البريطانية ويبدو أن المندوبين المصريين والعرب كانوا واثقين تماما بأن تشمبرلين سيتبع سياسة السلم فى حل مشكلة فلسطين .

وقدم الوفد المصرى اقتراحا يقضى باتباع النظام اللامركزى فى فلسطين حيث تقسم الى أقاليم أو مراكز لكل منها ادارتها المستقلة عن الأخرى على أن يراعى أصحاب الاغلبية فى كل اقليم . ومن المفهوم ضمنا ان العرب تمتعوا فى معظم اقاليم فلسطين حينذاك بأغلبية كبيرة . وهذا النظام يشبه الى حد كبير النظام المتبع فى بلجيكا والذى يعرف بنظام « الكومون » ففى بلجيكا عنصران مختلفان من السكان فى اللغة والدين وغير ذلك من العناصر الاساسية التى تكون القومية وهما الفالون والفلمنك وكثيرا ماكانت تنشب بينهما خلافات ينتج عنها اضطرابات وقلاقل فى جميع انحاء البلاد وبذلك رأوا من الافضل تقسيمها على اساس النظام اللامركزى [٤٨] ، وقد أدركت الحكومة المصرية التشابه بين الحالتين وبناء عليه رأت اتباع نفس النظام مما يؤدى الى نشر السلم بين الطرفين المتنازعين فى فلسطين دون الالتجاء الى المنظمات الدولية .

ويبدو من هذه الاقتراحات الإغراق فى التفكير النظرى وعدم التنبه الى الفروق الموضوعية التى تميز بين الحالة فى بلجيكا وتلك التى فى فلسطين .

واثناء اجتماع تشمبرلين بعرب فلسطين قدموا له مطالبهم المتفق عليها فى مؤتمر القاهرة وقد أبدت الحكومة البريطانية استعدادها لانهاء الانتداب بعد فترة انتقال تكون مدتها عشر سنوات قابلة للتجديد ولكن لم يرضخ الطرفان لقبول أى حل ، وبناء عليه تقدمت الحكومة البريطانية باقتراح يتضمن قيام حكومة مستقلة مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدة ، ووضع دستور يضمن حقوق الاقليات والوطن القومى اليهودى وأن تكون هناك فترة انتقال قبل قيام تلك الحكومة وبالنسبة للهجرة اليهودية ، فقد نص الاقتراح البريطانى على السماح بهجرة اليهود الى فلسطين طوال خمس سنوات بحيث يصل عددهم طوال تلك المدة الى ثلث السكان (٤٩) .

غير أن هذا الاقتراح البريطانى قوبل بمعارضة شديدة من كلا الطرفين ، فمن ناحية لم يوافق العرب عليه لاصرار بريطانيا على عدم تحديد مدة معينة لفترة الانتقال بالرغم من المحاولات التى بذلها الوفد المصرى لاقناع عرب فلسطين بالاعتدال والتوسط فى الأمور ، أما أسباب رفض اليهود فلأنه حمل فى طياته تحقيق مطالب العرب والتحلل من تصريح بلفور ، وبالاضافة الى ذلك فقد رفض اليهود الاندماج فى دولة واحدة يكون العرب هم الهيئة الحاكمة فى البلاد .

ونتيجة لذلك — وفى جلسة ٢٠ فبراير — القى على ماهر بيانا عبر فيه عن رغبة الحكومة المصرية فى ضرورة ايجاد حل سريع لتلك القضية ، فقال : « اننا نعتقد أن هذا المؤتمر قد وصل الى دور يسمح بامكان الاتفاق فجميع الذين فيه يطلبون سلما عاجلا فى فلسطين ، وهذا السلم يجب أن يؤسس على القاعدة الدولية العامة أى على قاعدة المساواة فى الحقوق بين جميع سكان الدولة ، وأن تضاف الى ذلك ضمانات لحقوق الاقليات والمصالح الجوهرية للامبراطورية البريطانية تعطى عن رضا . ومع ملاحظة الحاجة الى فترة انتقال لازمة للخروج من عهد الوصاية الى عهد الاستقلال التام الذى نرمى اليه . وأن رجل الدولة الذى يسمو بنفسه عن الجدل والنظريات الخاطئة والآراء المغرضة والخواطر السريعة لن يجد ، فى اعتقادنا حلا آخر يؤدى الى السلم ، وهذا الحل نفسه يتفق والمرونة التقليدية للسياسة البريطانية وأننا ننصح بأن يكون الحل لمسألة فلسطين حلا سريعا واضحا حاسما ويدفعنا الى هذه النصيحة علمنا بأن العالم يتطور سريعا ، وأن الحوادث تتوالى وتتلاحق ، فالحل الوقتى الذى لايحسم النزاع يستبقى عناصر الاضطراب والقلق ولا يوجد الطمأنينة الضرورية فى هذا الوقت التاريخى » .

وأشار على ماهر الى خطورة قضية فلسطين على مصر بصفة خاصة والعالم العربى والاسلامى بصفة عامة وختم بيانه قائلا : « فأكرم حل توحيه السياسة البعيدة النظر الواسعة الصدر هو الذى يكفل لجميع اليهود حقوقا متساوية مع أهل البلاد وهذا الحل يجب أن يكون عادلا وشريفا ، حتى من وجهة النظر اليهودية فهو فضلا عن أنه يعطى اليهود حقوقا متساوية مع العرب يكفل لهم هذه الحقوق ، كما يكفل لبريطانيا مصالحها الجوهرية ، وهو حل قد أخذ فى نظر الاعتبار جميع الحقوق الراهنة ، والخطوة الثانية ، هى اقامة سياسة انشائية تسمح بالتعاون بين جميع السكان . ونحن حين نلح على الحكومة

البريطانيا بوجوب اقامة دولة مستقلة فى فلسطين مستعدون للالحاح كذلك على عرب فلسطين بوجوب قبول كل الضمانات والمصالح المعتدلة التى تطلب منهم » [٥٠] .

ويستشف مما قاله على ماهر فى بيانه مايلى :

أولا : رغبة الحكومة المصرية فى قيام حكومة فلسطينية تضمن حقوق الاقليات والمصالح البريطانية .

ثانيا : ان المماطلة والتسويف فى ايجاد حل لن يؤدى الا الى الاضطراب والقلاقل مما يكون له أسوأ الأثر ليس فى فلسطين فحسب بل فى العالم العربى والاسلامى .

ثالثا : تعاون كل من العرب واليهود للنهوض بالبلاد واقناع الفلسطينيين بوجوب الاعتدال .

وفى البيان الختامى للمؤتمر أعلن على ماهر : « انه يشعر أن جو المناقشة الحالية ليس بالجو الصالح .. ان الوفد المصرى يقدر الروح الودية التى أبداها الوفد البريطانى والجهود الكبيرة التى بذلها للوصول الى التفاهم ، أما من الناحية العربية فان الوفد الفلسطينى لم يقصر فى اظهار روح التساهل وقد اثبت انه مستعد لأن يقبل كل ضمان معقول لجالية يهودية ممتازة » وقال : « ان الخلاف الرئيسى بين الوفد البريطانى والفلسطينى يقوم أساسا حول تحديد مدة فترة الانتقال ولو كانت المفاوضات محصورة بين الحكومة البريطانية والوفد الفلسطينى لقبل الفلسطينيون مقترحات الحكومة البريطانية ويرجع تردد الفلسطينيين واصرارهم على مطالبهم الى العراقيل التى أظهرها الجانب اليهودى » . ثم أعرب عن ثقة الحكومة المصرية فى تحقيق السلام لفلسطين واستخلص نتيجة أخرى من المباحثات وهى أن مجرد اشتراك الدول العربية وما بذلته من جهود قد ساعد على ايجاد روح التفاهم والاعتدال لدى الجانبين « بأنه مهما تكن نتيجة المباحثات فانها ستكون من المعالم البارزة فى تاريخ الامبراطورية ودليلا على أن لها أن تعتمد على أصدقائها وحلفائها فى الشرق الأدنى والأوسط » . وختم على ماهر كلامه بالثناء على جهود الوفد البريطانى وأمله فى تذليل الصعوبات [٥١] .

ونتيجة لعدم تحديد فترة الانتقال وسماح الحكومة البريطانية باستمرار الهجرة واصرار العرب على رفض الحلول البريطانية فشل مؤتمر لندن فى الوصول الى حل وغادرت الوفود العربية لندن ، بعد أن وجهت نداء للحكومة البريطانية أوضحوا فيه أن استمرار الهجرة اليهودية لم تكن فى صالح العرب وانما كانت محاولة لتحقيق الوطن القومى اليهودى [٥٢] .

مصر والكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ :

على أثر الاخفاق فى الوصول الى حل للقضية الفلسطينية فى مؤتمر لندن أخذت الحكومة البريطانية تفكر فى ايجاد وسيلة أخرى لتهدئة الأحوال وكان الذى يعنيها فى ذلك الوقت هو ضمان الهدوء فى المنطقة العربية توقعا لقيام حرب عالمية ثانية ، تلك هى الملابسات التى صدر فيها الكتاب الأبيض المشهور فى مايو عام ١٩٣٩ . وقبل أن نتوقف عند السياسة المصرية ازاء هذا المشروع البريطانى لابد من القول بأن بريطانيا وضعت للمرة الأولى حدا أقصى لانتدابها على فلسطين وهو عشر سنوات مع تحديد

الهجرة اليهودية بمعدل ٧٥ ألف مهاجر سنويا خلال السنوات الخمس الأولى [٥٣] .

وقد رفضت الحكومة المصرية الموافقة على هذا الكتاب وذكرت أنها لاتستطيع أن توصى عرب فلسطين بالتعاون مع الدولة المنتدبة على أساس السياسة الجديدة [٥٤] . وقالت « من حيث أن الحكومة البريطانية لم تقبل طلبات الحكومات العربية التى سلمها باسم هذه الحكومات وباسم الحكومة المصرية رئيس مجلس وزراء مصر الى السفير البريطانى ، فأن الحكومات العربية جميعها لم يسعها أن تنصح أهل فلسطين بالتعاون على أساس المشروع البريطانى الجديد » [٥٥] . وعللت الحكومة المصرية هذا الرفض بعدة أسباب منها أن الكتاب الأبيض أكد على مبدأ اقامة الوطن القومى اليهودى وهو مالم توافق عليه الحكومات العربية حينذاك ، ومنها استمرار الهجرة خلال الفترة الانتقالية ، وأيدت الحكومة المصرية فكرة قيام حكومة مشتركة بين العرب واليهود [٥٦] ، حيث كانت خطة العرب فى ذلك الوقت تنبنى على أساس قيام حكومة موحدة يمثل فيها اليهود كأقلية .

ومما يسترعى الانتباه أن موقف مصر فى هذه المناسبة لم يكن هو أكثر الحكومات العربية اعتدالا فى نظر بريطانيا فقد وافقت حكومة نورى السعيد فى العراق على مبادىء الكتاب الأبيض وأثارت فى ذلك الوقت على نفسها معارضة شعبية قوية .

وبالنسبة لموقف عرب فلسطين فقد انقسموا على أنفسهم بشأن هذه الكتاب فقد رفضه أنصار المفتى ، أما حزب الدفاع الوطنى ــ أنصار النشاشيبى ــ فقد أبدوا استعدادا لقبول هذا الكتاب مما دعا عرب فلسطين الى السخط والثورة ضد هذا الحزب المعروف بولائه لبريطانيا [٥٧] .

لم يمض زمن طويل على صدور الكتاب الأبيض حتى حدث تغير فى المناصب الوزارية المصرية أدى الى تولى على ماهر من المستقلين رئاسة الحكومة وتتميز هذه الشخصية بالاهتمامات العربية ، ولعل اشتراك على ماهر فى مؤتمر لندن كان من بين حوافز هذا الاهتمام ، كما أن علاقة على ماهر بحزب مصر الفتاة ذى الاهتمامات العربية والاسلامية يمكن أن تكون تفسيرا آخر لهذا الاتجاه لدى رجل السياسة المصرى .

ومنذ مؤتمر لندن اعتادت الوفود العربية أسلوب التشاور فيما بينها . وقد اشترك فى وزارة على ماهر شخصيات معروفة باهتماماتها العربية والاسلامية مثل عبد الرحمن عزام وصالح حرب ومحمد على علوبة وقد عبرت الوزارة الجديدة عن تضامنها مع الشعب الفلسطينى بصرف اعانة (خمسة وعشرين ألف جنيه) لضحايا القمع البريطانى [٥٨] ، وكان من المنتظر أن تقوم باجراءات أخرى أكثر اهمية لولا أن عهد هذه الوزارة اقترن بقيام الحرب العالمية الثانية وانشغلت الحكومة بتحديد موقف مصر من الحرب وكان المتعاطفون مع القضية الفلسطينية هم الذين يعارضون فى اشتراك مصر فى الحرب بجانب بريطانيا .

موقف مصر خلال الحرب العالمية الثانية :

صادفت مصر خلال الأشهر الأولى من الحرب صراعات بين القصر والانجليز ، فبينما رغب الجانب البريطانى فى دخول مصر الحرب تنفيذا لمعاهدة ١٩٣٦ ، رأى الملك ومناصروه وخاصة على ماهر

أنه لامصلحة لمصر فى دخول هذه الحرب وأن عليهم تجنيب مصر ويلاتها ، مما اضطر بريطانيا الى التدخل وارغام على ماهر على الاستقالة فى يونيو عام ١٩٤٠ ، وكان المطلب البريطانى هو عودة الوفد الى الحكم ، غير أن القصر حاول تأليف وزارات من غير الوفد يرضى عنها الانجليز فتألفت وزارة حسن صبرى ثم وزارة حسين سرى التى تأزمت خلالها العلاقات بين القصر والانجليز الى أقصى درجة انتهت بتفجر أزمة ٤ فبراير عام ١٩٤٢ (٥٩) .

بيد أنه اختلفت الآراء بشأن دخول مصر الحرب فى أثناء وزارة حسن صبرى ، فمن المعروف أن تلك الوزارة ضمت عناصر حزبية مختلفة من المستقلين والاحرار الدستوريين والسعديين ، وكان هؤلاء الأخيرون من أشد المؤيدين لفكرة اعلان مصر الحرب على المحور دفاعا عن أراضيها ، بينما رأى رئيس الوزارة وبقية أعضاء الوزارة وجوب تجنيب مصر ويلات الحرب ، وكان من نتيجة ذلك أن قدم السعديون استقالتهم من تلك الوزارة . ومما يلفت النظر هو تبدل الموقف البريطانى الذى صار يؤيد فكرة عدم اشتراك مصر فى الحرب كى لاتتحمل بريطانيا أعباء الدفاع ومحاولة منها فى الحفاظ على مصر قاعدة حربية بريطانية .

أما فى عهد وزارة حسين سرى والتى أعقبت وزارة حسن صبرى فقد زاد التعاون بين مصر وبريطانيا لأن تلك الوزارة كانت من أنصار فكرة التعاون الوثيق مع بريطانيا (٦٠) ، وأكبر الشواهد على ذلك موقفها من الثورة التى قامت فى العراق بزعامة رشيد عالى الكيلانى حيث نددت بها بل وصل الأمر الى أكثر من ذلك ، فحينما تأزمت العلاقات بين حكومة الكيلانى وبين الحكومة البريطانية أرسل الرئيس المصرى خطابا الى الرئيس العراقى ينصحه فيه بالتزام « الحكمة » مع بريطانيا (٦١) .

ومن المعروف أن حكومة الكيلانى كانت وثيقة الصلة بأمين الحسينى اللاجىء الى العراق فى ذلك الوقت وقد لعب الحسينى دورا أساسيا فى الوساطة السرية بين الحكومة العراقية وبين المحور .

ويلاحظ أن المشتغلين بالقضايا العربية من الساسة المصريين كانوا أشد الفئات معارضة لدخول الحرب ان لم يكن للتحالف مع بريطانيا ، واتهم بعضهم باقامة صلات سرية مع ممثلى المحور ، ذلك لأن معيار المفاضلة بين الحلفاء والمحور عند أنصار العروبة كان هو قضية فلسطين ، وبهذا المعيار يكون انتصار المحور من وجهة نظرهم هو أفضل الطرق لتحقيق الأهداف الوطنية أى منع قيام وطن قومى لليهود فى فلسطين . واذا كانت هناك بعض اطماع اقتصادية أو سياسية للمحور فى الوطن العربى فيمكن أن يحلها الزمن فى حين أن الزمن لايستطيع أن يحل شيئا بالنسبة للاستعمار الاستيطانى اليهودى فى فلسطين .

ومن المعروف أن هؤلاء الساسة المصريين المشتغلين بالقضايا العربية لم يعودوا يحتلون مناصب وزارية بعد استقالة على ماهر فى يونيو عام ١٩٤٠ فقد خلت منهم وزارتا حسن صبرى وحسين سرى ، أما وزارة النحاس فقد دخلت الى القضايا العربية من منطلق جديد هو فكرة انشاء جامعة عربية .

وقد سبق للحكومة البريطانية أن ألقت نداء على لسان وزير خارجيتها ــ ايدن ــ فى مايو عام

١٩٤١ يحث فيه الدول العربية على انشاء نوع من الاتحاد ، لكن نداءه لم يصادف فى مصر رد الفعل المناسب له اذ كان هناك من يفضل وحدة وادى النيل كخطوة أولية سابقة [٦٢] .

غير أن ذلك لايعنى أن الاهتمام بالقضية العربية أو بالمسألة الفلسطينية قد توقف تماما فهناك بعض الشواهد على هذا الاهتمام حيث تجدد الحوار فى مصر على نطاق واسع حول هوية مصر هل هى دولة فرعونية أم تنتمى الى حضارات حوض البحر المتوسط وغير ذلك من التيارات الفكرية الأخرى ثم تغلبت فى نهاية الأمر الفكرة العربية حيث كان للقضية الفلسطينية أكبر الأثر فى دفع تلك الفكرة دفعة قوية الى الأمام كما حدث من قبل فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينيات [٦٣] .

كررت بريطانيا الدعوة فى عام ١٩٤٣ لتأسيس الاتحاد العربى وكانت الأوضاع فى مصر قد تبدلت وتولت حكومة الوفد السلطة ، وقد رأينا كيف أن حكومة الوفد كانت وهى فى المعارضة قد أبدت اهتماما بالقضايا العربية ومسألة فلسطين . ولما كانت تلك الحكومة خلال وزارة ١٩٤٢ ـــ ١٩٤٤ حريصة على التحالف مع بريطانيا فقد وجدت فى دعوة الحكومة البريطانية لتأسيس اتحاد عربى عام ١٩٤٣ فرصة لتبنى هذه الدعوة حتى قيل أن ثمة اتفاقا ضمنيا بين الوفد والانجليز على أساس أن تقود مصر الدعوة لتأسيس الجامعة العربية . ومن خلال التحالف المصرى البريطانى يتسرب نفوذ بريطانيا الى المناطق التى يوجد حولها تنافس مع دول أخرى مثل سوريا ولبنان [٦٤] .

ودون التسليم بهذه الحقيقة باعتبارها قضية قابلة للجدل فاننا نسجل ظاهرة هامة وهى حدوث تحول فى آراء زعماء الوفد ازاء الفكرة العربية خلال سنوات الحرب نذكر على سبيل المثال ماجاء على لسان مكرم عبيد سكرتير عام حزب الوفد آنذاك حينما كتب مقالا بعنوان « المصريون عرب » فى مجلة الهلال عام ١٩٣٩ جاء فيه :

« كان يجب أن نذكر أننا عرب وحدت بيننا الآمال والآلام . ونحن عرب من ناحية التاريخ والحضارة وأن أصل المصريين القديم يمتد الى الأصل السامى الذى هاجر الى بلادنا من شبه جزيرة العرب . والوحدة العربية قائمة وموجودة منذ القدم لكنها تحتاج الى تنظيم ، والغرض من التنظيم ايجاد جبهة تناهض الاستعمار » [٦٥] .

وقبل أن نتناول الخطوات التى اتخذها النحاس فى هذا المجال نتساءل عن دوافع بريطانيا الى دعوة العرب لاقامة اتحاد وعما اذا كان متصلا بقضية فلسطين .

ففى بعض مشروعات الاتحاد التى طرحت آنذاك مشروعا سوريا الكبرى والهلال الخصيب والذى يعنينا هنا مشروع الهلال الخصيب الذى قدمه نورى السعيد الى وزير الدولة البريطانى لشئون الشرق الأوسط ـــ ريتشاردكيزى ـــ فى ديسمبر عام ١٩٤٢ ، حيث وجد فيه حلا للقضية الفلسطينية على أساس قيام اتحاد فيدرالى يضم العراق وسوريا ولبنان وامارة شرق الأردن وفلسطين ، على أن يتمتع اليهود باستقلال ادارى فى اطار الدولة العربية المتحدة بحيث لايشكل المجتمع اليهودى المستقل اداريا خطرا على هذه الدولة العربية المتسعة بخلاف الحال لو كانت فلسطين وحدة قائمة بذاتها [٦٦] .

ولقد عارضت مصر هذه الاتحادات ووجدت أن هذا الاسلوب ليس فيه حل مباشر للقضية الفلسطينية وأنه من الأفضل السعى من أجل ايجاد حل ملائم لتلك القضية ويتمثل هذا الحل فى تصريح ايدن عام ١٩٤٣ بشأن تأسيس اتحاد عربى .

وفى جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ٣٠ مارس عام ١٩٤٣ ظهرت بوضوح سياسة الحكومة المصرية ازاء هذا التصريح وما تنوى القيام به حيث تولى الرد على الأسئلة الموجهة من أعضاء المجلس محمد صبرى أبو علم — وزير العدل — نيابة عن رئيس الحكومة فقال : « منذ أعلن مستر ايدن تصريحه ، فكرت فيه طويلا ، ولقد رأيت أن الطريقة المثلى التى يمكن أن توصل الى غاية مرضية هى أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية . وانتهيت من دراستى الى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال ، كل على حدة ، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت الى ذلك سبيلا ثم تدعو العرب بعد ذلك الى اجتماع ودى فى مصر لتحقيق هذا الغرض ، حتى يبدأ المسعى للوحدة العربية بواسطة جبهة عربية متحدة بالفعل ، فاذا ماتم التفاهم أو كاد ، وجب أن يعقد فى مصر مؤتمر برياسة رئيس الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع ، واتخاذ مايراه من القرارات محققا للأغراض التى تنشدها الأمم العربية . هذه هى خير السبل للسير فى الموضوع سيرا يكفل له النجاح ويضمن له التوفيق » (٦٧) .

واتماما لمشروع الوحدة العربية قام النحاس باجراءات عديدة على الصعيد العربى كان أولها محاولاته من أجل قيام حكومة وطنية حرة فى سوريا ولبنان كى يتمكنا من تلبية الدعوة للوحدة العربية .

وفى يونيو عام ١٩٤٣ قام النحاس بزيارة لفلسطين وذلك ضمن جولة له فى المشرق العربى زار خلالها سوريا ولبنان وشرق الأردن ، كان المقصود بها التعرف على أحوال بعض الدول التى ستشترك فى مباحثات الجامعة العربية . وفى فلسطين اجتمع النحاس بالوطنيين الفلسطينيين والسوريين للاتفاق على الطريقة المثلى التى يدعون بها عرب فلسطين فى مباحثات الجامعة ليس فقط لأن فلسطين هى الدافع على توحيد الكلمة العربية لمواجهة الصهيونية فحسب ، بل لأن عدم دعوتها قد يثير طمع الدول المؤيدة للصهيونية مما يجعلها تفرض الحل الذى يلائمها . كما استهدف النحاس من وراء تلك الزيارة التعرف على وجهة نظر عرب فلسطين من تلك الاتحادات الجزئية التى نادى بها بعض القادة العرب حيث تبين أنها لم تلق عندهم قبولا (٦٨) . وتشير الوثائق البريطانية الى أن النحاس انتهز فرصة زيارته لفلسطين ليعلن عن نفسه كقائم بدور الزعيم للقضية العربية (٦٩) .

وقد بدأ النحاس فى تلك الزيارة بالاشارة الى القضية الفلسطينية وتأييدها بالخطب التى ألقاها فى هذه المناسبة وأولاها خطبة ألقيت فى القنطرة أى فى طريقه البرى الذى سلكه الى فلسطين حيث قال :

« سيسعدنى الله فى رحلتى هذه بأن أزور جارة من جاراتنا التى نعزها ونعز أهلها ونسأل الله أن يوفقهم الى مايصبون اليه من حرية ورفاهية وتوفيق » . وقد تلقى النحاس برقيات عديدة من أهالى فلسطين يرحبون فيها بمقدمه ويدعونه لزيارة بلادهم . كما أرسل الدكتور مصطفى أبو شناق ويعقوب

خورى بالنيابة عن الفلسطينيين فى مصر تحية فى هذه المناسبة اشادوا فيها بجهود الوفد من أجل القضية الفلسطينية .

وعندما وصل النحاس الى القدس كان فى استقباله حشد كبير من العظماء وذوى الحيثية والمكانة وكثير من الرجال الرسميين وفى مقدمتهم روحى عبد الهادى نائبا عن الحكومة وأحمد حلمى ومحمود فوزى قنصل مصر فى القدس (٧٠) . وأعضاء القنصلية وأعضاء المجلس الاسلامى الأعلى ومستر ويلى حاكم لواء لقدس ومستر داى نائبا عن المفتش العام للبوليس .

وقد اهتمت الصحف المصرية بأخبار تلك الزيارة كما رحبت بها الصحف الفلسطينية فقد كتبت جريدة « فلسطين » مقالا افتتاحيا تحت عنوان « مرحبا بالنحاس باشا » جاء فيه : « تستقبل فلسطين العربية اليوم بأخلص ماتنطوى عليه من حب لمصر زعيم مصر الأعلى وتحتفى بمقدمه حفاوة البلد العربى الذى يقدر لشقيقته الكبرى يقظتها المباركة ويحفظ للوفد خروج الوطنية المصرية فى عهد النحاس عن طوق القومية الاقليمية المصرية الى القومية العربية العامة » . واختتمت الجريدة مقالها بأن شعب فلسطين ارتضى النحاس أمينا على قضيته فهو رئيس فى مصر ورئيس فى فلسطين . كما نشرت جريدة « الدفاع » مقالا افتتاحيا ايضا تحت عنوان « ضيف فلسطين الكبير — زعيم وادى النيل » اثنت فيه على مشاعر النحاس نحو القضية العربية وطمأنت عرب فلسطين بأن الزعيم المصرى سوف يبذل قصارى جهده من أجلهم .

وأخيرا قام النحاس بزيارة المسجد الأقصى حيث أدى فيه صلاة الجمعة وتبرع بمبلغ من المال لاتمام عمارة هذا المسجد والهيئات والمؤسسات الخيرية . وبعد اتمام الصلاة ألقى رئيس الوزراء المصرى خطبة أشاد فيها باستقبال أهل فلسطين له ووعدهم ببذل أقصى مساعيه من أجل خدمة قضيتهم وقبل مغادرته تلك البلاد أدلى بتصريح الى مندوبى الصحف جاء فيه : « اغادر هذه البلاد وأنا احمل اجمل الذكريات من زيارتى القصيرة لها ولن أنسى الحفاوة البالغة التى قوبلت بها فى كل مكان من حكومة فلسطين وأهل فلسطين .. ولست فى حاجة لأن أقول لكم بأن مسائلكم ستكون فى المستقبل كما كانت فى الماضى موضع اهتمامى وعنايتى . واننى سأعمل دائما مافيه خيركم ورخاؤكم ولم شمل الجميع والسعى ما استطعت لتحقيق الآمال عندكم وعند جميع العرب » (٧١) .

ويلاحظ أن خطب النحاس خلال هذه الجولة اقتصرت على العبارات العامة ولم يتطرق الى المشكلات الحساسة مثل مسألة الهجرة وايقافها أو العمل من أجل انهاء الانتداب البريطانى مما يشير إلى أنه لم يكن يرغب فى هذه الحقبة من التحالف الوثيق مع بريطانيا أن يحرج سياسة حلفائه .

مرت المباحثات التمهيدية لمشروع الوحدة العربية فى أطوار متعددة كان أولها المؤتمر العربى العام للجنة التحضيرية للتوقيع على بروتوكول الاسكندرية ، وبالرغم من أن النحاس قد رأى أن يقتصر دور مصر فى تلك المرحلة على مجرد التقريب بين وجهات النظر العربية ، الا أنه كان له الفضل فى اختصاص فلسطين بقرار خاص فى هذا البروتوكول وذلك عندما وقف موسى العلمى مندوب فلسطين وألقى كلمة أمام المجتمعين شرح فيها مراحل القضية الفلسطينية ، وفى نهاية تلك الخطبة طرح سؤالا أمام الحاضرين

يقول فيه : « هل ستبقى فلسطين عربية وهل سيظل عربها آمنين فى ديارهم ؟ » وقد جاء الرد من الجانب المصرى حيث أعلن رئيس الوفد ـــ مصطفى النحاس ـــ بأنه « ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لايمكن المساس بها من غير اضرار بالسلم والاستقرار فى العالم العربى . كما ترى اللجنة ان التعهدات التى ارتبطت بها الدولة البريطانية والتى تقضى بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضى العربية والوصول الى استقلال فلسطين هى من حقوق العرب الثابتة التى تكون المبادرة الى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب وكذا استتباب السلم وتحقيق الاستقرار . وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق امانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة . وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألما مما اصاب اليهود فى أوربا من الويلات والالآم على يد بعض الدول الدكتاتورية ولكن يجب أن لايخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية اذ ليس اشد ظلما وعدوانا من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم ، ويحال الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية فى « صندوق الأمة العربية » لانقاذ أراضى العرب فى فلسطين الى لجنة الشئون الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع وجوهه وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية فى اجتماعها المقبل » (٧٢) .

وبعد التوقيع على بروتوكول الاسكندرية فى أكتوبر عام ١٩٤٤ ، خرج ميثاق جامعة الدول العربية وتمت الموافقة عليه فى مارس عام ١٩٤٥ والذى يعتبر تجسيدا لميلاد جامعة الدول العربية (٧٣) .

ولم يغفل ميثاق الجامعة قضية فلسطين التى اهتم بها النحاس اثناء المشاورات الخاصة بالبروتوكول وبالرغم من أن توقيع الميثاق جاء بعد إقالة حكومة النحاس الا أن الأعضاء خصوا فلسطين بملحق خاص فى الميثاق والذى نص على أنه : « منذ نهاية الحرب العظمى الماضية سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ومنها فلسطين ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها ، غير تابعة لأية دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها ، واذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فان ميثاق العصبة سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها الا على اساس الاعتراف باستقلالها ، فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لاشك فيه كما أنه لاشك فى استقلال البلاد العربية الأخرى ، واذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لاسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى اعمال مجلس الجامعة . ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية انه نظرا لظروف فلسطين الخاصة والى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله (٧٤) .

وخلاصة القول أن واضعى ميثاق الجامعة العربية رأوا أن يستثنوا فلسطين من القاعدة العامة المتبعة فى انشاء مثل هذه المنظمات الدولية وهى أن تقتصر عضويتها على الدول المستقلة . وهذا يدل على مدى ادراك مؤسسى الجامعة العربية سواء من المصريين أو غيرهم لخطورة المسألة الفلسطينية وبعد تأثيرها على مستقبل أعضاء الجامعة .

الموقف فى أعقاب الحرب :

تصادف ارسال اللجنة الانجلو ــ أمريكية فى يناير عام ١٩٤٦ مع انشغال الحكومة المصرية بموضوع المفاوضات مع بريطانيا بشأن تعديل معاهدة ١٩٣٦ ان لم يكن الغاؤها وتحقيق وحدة وادى النيل ، وكانت بريطانيا ازاء تفاقم المشكلة الفلسطينية واستحالة التوفيق بين وجهات النظر قد لجأت الى اشراك الحكومة الامريكية فى تحمل مسئولية معالجة مستقبل فلسطين .

فى ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بسمعة طيبة لدى مصر ويعلق بعض المصريين الآمال على مساعدتها لهم فى مسألة الجلاء ، بيد أن اشراك الولايات المتحدة فى معالجة القضية الفلسطينية كان ضربة قاسية على الأمانى العربية ، اذ تبين أنها اكثر تحيزا من بريطانيا للصهيونية ، ومع ذلك فقد ارادت اللجنة المشكلة من ستة أعضاء بريطانيين وستة أمريكيين ان تتظاهر بالحياد فى تقصى الحقائق فطافت ببعض البلدان العربية وبالاقطار الاوروبية التى يوجد بها جاليات يهودية ، وقد اتصلت بهذه الجاليات أولا وجاءت الى البلاد العربية وهى مشبعة بقوة تأثير الاعلام الصهيونى .

وفى اثناء الجولة التى قامت بها تلك اللجنة زار مصر العاهل السعودى فى يناير عام ١٩٤٦ واجتمع بالملك فاروق وتباحثا فى مستقبل فلسطين وأصدرا بيانا مشتركا تضمن بندا خاصا بفلسطين جاء فيه : « ولم يكن المجهود العظيم الذى يبذله ملوك العرب وأمراؤهم ورؤساؤهم وحكوماتهم وشعوبهم لنصرة عرب فلسطين الا تحقيقا لمبادىء الحق والعدل . ونحن نشارك المسلمين والعرب جميعا فى ايمانهم بأن فلسطين بلاد عربية مستقلة وأن من حق أهلها وحق المسلمين والعرب أن تبقى عربية مستقلة كما كانت دائما » .

وفى أواخر ابريل عام ١٩٤٦ نشرت لجنة التحقيق تقريرها وفيه الغت بعض المزايا التى كان الكتاب الابيض قد وعد بها العرب ، فأوصى التقرير باصدار مائة ألف شهادة هجرة لادخال اليهود معسكرات المشردين خلال عام ١٩٤٦ وذلك طبقا لما صرح به ترومان ــ الرئيس الأمريكى ــ كما طالبت اللجنة بالغاء قوانين تحديد الاراضى ووضع النظم التى تبيح حرية البيع والايجار ، وأما تقريرها فيما يختص بنظم الحكم فقد أوصت بالا تكون فلسطين دولة عربية ولا يهودية وأن تبقى تحت الوصاية ، وفى النهاية ذيلت التقرير بالحث على رفع مستوى العرب الاقتصادى والتعليمى (٧٥) . وقد جاء هذا التقرير مخيبا لآمال الوطنيين الفلسطينيين الذين رفضوه رفضا باتا .

واذا كانت الحركة الوطنية المصرية قد استغرقت فى مسألة الجلاء والوحدة فهذا لايعنى تجاهل مصر سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى لمسألة فلسطين . وعلى المستوى الرسمى كانت تدير البلاد فى ذلك الوقت حكومات من احزاب الاقلية أى من نوع تلك الحكومات التى تخضع خضوعا أشد لتأثير القصر .

ويلاحظ أن القصر هو الذى أخذ زمام المبادرة فى هذا المجال ، ففى أعقاب نشر تقرير لجنة التحقيق انجلو ــ امريكية دعا الملك فاروق ملوك ورؤساء الدول العربية الى عقد مؤتمر انشاص وهو بلغة

عصرنا مايمكن وصفه بأنه أول مؤتمر قمة عربى ، هكذا كانت قضية فلسطين والمسائل المتفرعة عنها هى دائما وراء عقد مثل هذه المؤتمرات . واذا لم تكن الظروف قد سنحت للقصر لكى يتزعم مباحثات الجامعة العربية فان غياب الوفد عن السلطة فى عام ١٩٤٦ قد أعطت للملك فاروق الفرصة لكى يتزعم أول مؤتمر للملوك والرؤساء العرب يناقش قضية عربية مشتركة .

فى المؤتمرات العربية والدولية

عقدت فى هذه الفترة عدة مؤتمرات عربية ودولية للنظر فى مستقبل فلسطين كان أولها مؤتمر انشاص ثم مؤتمر بلودان واخيرا مؤتمر لندن عام ١٩٤٦ .

مؤتمر انشاص ٢٨ ـــ ٢٩ مايو عام ١٩٤٦ :

احتجت مصر على تقرير اللجنة الانجلو ـــ امريكية وتوجت تلك الغضبة العارمة بحدث تاريخى وهو اجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية فى المزارع الملكية بأنشاص . فقد دعا الملك فاروق كلا من ملك الأردن والوصى على عرش العراق ورئيس جمهوريتى سورية ولبنان وملكى اليمن والسعودية اللذين أنابا عنهما نجليهما وذلك للتداول بشأن قضية فلسطين وغيرها من القضايا العربية (٧٦) .

وقد اختار الملك فاروق انشاص مكانا للاجتماع لعدة اعتبارات منها أنها بعيدة عن ضجيج العواصم والمدن ، وحتى لايشغل هذا الاجتماع الدوائر الحكومية المنشغلة بالشئون المتصلة بالمفاوضات المصرية البريطانية آنذاك .

وقد تشكل الوفد المصرى على غير العادة من موظفى القصر دون اشتراك أحد من الوزراء أو غيرهم من رجال الحكومة ومن السياسيين المهتمين بالشئون العربية ، فضم حسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، وعبد العزيز بدر مدير الادارة العربية بالديوان الملكى ، واحمد يوسف السكرتير الخاص المساعد للملك كما حضره أيضا عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية .

وفى بداية الجلسة الأولى للمؤتمر القى الملك فاروق كلمة عبر فيها عن الروابط التى تربط مصر بالدول العربية الاخرى ، ومؤكدا عدم وجود انقسام بين العرب لا فى الاشخاص ولا فى الآراء ، وأن الغرض من هذا الاجتماع هو التشاور فى الشئون التى تهم البلاد العربية (٧٧) . وبعد انتهاء المؤتمر من مناقشاته أصدر الملوك والرؤساء العرب بيانا تاريخيا احتوى بصدد قضية فلسطين على مايلى :

« انهم تداولوا فى قضية فلسطين من شتى نواحيها فرأوا ان قضيتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هى قضية العرب جميعا ، وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها ، وانه ليس فى امكان هذه الدول ان توافق بوجه من الوجوه على أى هجرة جديدة ويعتبرون ذلك نقضا صريحا للكتاب الابيض الذى ارتبط به الشرف البريطانى ، ولهم عظيم الأمل فى ألا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة والدولتين الديمقراطيتين الصديقتين من جهة اخرى أى تشبث من جانبهما يرمى الى اقرار تدابير ماسة بحقوق عرب فلسطين حرصا على دوام هذه

الصداقة وتفاديا لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ويفضى الى اضطرابات قد يكون لها أسوأ الاثر فى السلم العام . اما فيما رأوا زيادة على ذلك فقد كلفوا الامين العام لجامعة الدول العربية أن يحمل الى مجلس الجامعة نتائج أبحاثهم ومداولاتهم وتوجيهاتهم فى هذا الشأن ليتخذ أفضل الوسائل لصيانة مستقبل هذا الوطن العزيز على قلوب العرب أجمعين [٧٨] » .

وقد أبرزت الصحف المصرية اهمية هذا الاجتماع لايستثنى من ذلك صحف الوفد الذى كان يعانى فى ذلك الوقت من اضطهاد القصر .

والواقع أن اهمية مؤتمر انشاص تكمن فى أن الدول العربية اخذت تنظر الى قضية فلسطين نظرة جديدة ، ولم يحدث اثناء مباحثات تأسيس الجامعة العربية ان فكر احد فى اجتماع على مستوى رؤساء الدول ، فقد انعقد هذا الاجتماع لأول مرة كرد فعل كما أسلفنا على تقرير اللجنة الانجلو ــ امريكية ، وقد فهم فى حينه ان المؤتمر اتخذ قرارات سرية تتضمن اجراءات عملية لمواجهة الخطر الصهيونى واستشفت الحركة الصهيونية هذه الحقيقة وأخذت تبث الدعاية لتضامن اليهود لتقابل به تضامن البلاد العربية .

ولكن ، بينما نجحت الصهيونية فى تحقيق تضامن الجاليات اليهودية لم يكن مؤتمر انشاص سوى حركة عابرة تمت كرد فعل على تقرير اللجنة وهو يعبر عن إحدى ثورات الحماس التى تنتاب المسئولين العرب من حين لآخر .

وعندما انعقد مؤتمر انشاص وندد بتقرير اللجنة اصدرت الحكومتان الأمريكية والبريطانية مذكرتين لتوضيح الأمور لدى الحكومات العربية ، وعلى اثر ذلك تقرر دعوة مؤتمر آخر فى نطاق جامعة الدول العربية وهو مؤتمر بلودان عام ١٩٤٦ .

المؤتمر العربى فى بلودان ٨ يونية عام ١٩٤٦ :

عقد هذا المؤتمر فى ٨ يونية عام ١٩٤٦ بفندق بلودان الكبير بسوريا . وقد حضره مندوبو الحكومات العربية الأعضاء فى الجامعة العربية . وتشكل الوفد المصرى من د . محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ (رئيسا) ، وعضوية كل من محمود فهمى النقراشى عضو مجلس النواب ، ومكرم عبيد عضو مجلس النواب ، ومحمد حافظ رمضان عضو مجلس الشيوخ ، وعبد الرحمن حقى وزير مصر المفوض فى سوريا ولبنان ، واحمد فتحى العقاد مدير ادارة الشئون العربية بوزارة الخارجية .

وبعد الاطلاع على الجلسات الخاصة بمضابط دورات الاجتماع غير العادية لمجلس الجامعة بشأن مؤتمر بلودان يتضح لنا موقف مصر من تقرير اللجنة الانجلو ــ امريكية . فقد ذكر الوفد المصرى بأنه فى حالة تصميم الحكومتين الانجليزية والامريكية على وضع هذا التقرير موضع التنفيذ فلابد من المقاطعة الاقتصادية من جانبنا مما يعود بالنفع على العرب ، اما اننا نطالب عرب فلسطين بحمل السلاح فهذه تضحية كبيرة من جانب العرب لأن اليهود مسلحون اكثر منهم بالمال والعتاد ، ومادمنا جميعا اعضاء فى هيئة الامم المتحدة فلابد من السعى لعرض مسألة فلسطين عليها ، وبالفعل وافق اعضاء المجلس على عرض القضية على الامم المتحدة كما اقترحوا تأليف لجنتين الاولى خاصة بالشئون الخارجية لفلسطين ومثل

مصر فيها مكرم عبيد ، والثانية خاصة بالشئون الخارجية ورشح لها عن مصر محمد حافظ رمضان .

وبعد اجتماع اللجنة الخاصة بالشئون الخارجية نوه مكرم عبيد امام المجلس الى ما اتفقت عليه تلك اللجنة فذكر انهم اتفقوا على التفاوض مع بريطانيا لتغيير حالة فلسطين من الانتداب الى الوصاية او الاستقلال وذلك تطبيقا لميثاق سان فرنسسكو ، كما اتفقوا على ارسال رد على توصيات لجنة التحقيق واشاروا الى انه ليس من حق امريكا التدخل فى قضية فلسطين ، بالاضافة الى ان تلك اللجنة لاتحمل الصفة القانونية سواء من حيث الشكل أو التحقيق .

واستطرد مكرم عبيد قائلا ان تغيير حالة فلسطين من الانتداب الى الوصاية او الاستقلال يقتضى ابرام اتفاقات مع الدول صاحبة المصلحة المباشرة اى الدول العربية لأنها مجاورة لفلسطين وتربطها بها صلات الجوار واللغة وذلك وفقا للمادة ٧٩ من ميثاق الامم المتحدة والتى تنص على : « أن تعقد اتفاقات بين الدول صاحبة العلاقة المباشرة بما فيها الدولة المنتدبة فى حالة انتداب احد اعضاء الهيئة على بعض الاقاليم حول شروط الوصاية التى ستخضع لها كل من هذه الاقاليم وما يمكن ان يدخل عليها من تعديلات او تغييرات ويصدق على هذه الاتفاقات وفقا لاحكام المادتين ٨٣ ، ٨٥ » .

ولكن مكرم عبيد ابدى تخوفه من رفض مفاوضة انجلترا العرب ، وبالتالى اذا طالبوا باستقلال فلسطين فسيكون ذلك ذريعة لتقسيم البلاد الى قسمين بحجة حماية اليهود وفى نفس الوقت كان يخشى الهزيمة اذا التجأوا الى الأمم المتحدة بغير استعداد وبناء عليه طالب مكرم عبيد المجلس بأن يلفت نظر اللجنة الخاصة بالشئون الخارجية الى تلك المسألة .

وقد استنكر المجلس تقرير اللجنة الانجليزية ـــ الامريكية وحذر بريطانيا من قبوله والعمل به ، لأنه يعتبر عملا عدائيا من قبل أمريكا وبريطانيا موجها ضد العالم العربى للقضاء على الشعب الفلسطينى . وفى النهاية ذكروا أن الحل الذى ترتضيه الدول العربية لانهاء تلك المشكلة هو منع الهجرة وتسرب الأراضى وتأسيس دولة عربية . كما قرروا ارسال مذكرة للحكومة البريطانية تضمنت مفاوضة بريطانيا على أساس ماورد فى الكتاب الأبيض .

وتقدم كل من حافظ رمضان عضو الوفد المصرى ، وجميل مردم عضو الوفد السورى باقتراحين أضيفا الى بنود تلك المذكرة . وكان نص اقتراح حافظ رمضان كالآتى : « اعلنت الحكومة البريطانية وظهر من تقرير لجنة التحقيق أن الصهيونية قد شكلت جيوشا مسلحة فى فلسطين وأن بريطانيا العظمى لم تستطع الى الآن ان تحل هذه الجيوش وتنزع سلاحها فأصبح من حق الشعوب العربية أن تدافع عن نفسها وتقاوم القوة بالقوة ولا تستطيع الجامعة العربية أن تمنع هذه الشعوب من إعداد عدتها للدفاع الشرعى عن نفسها وهى لهذا تلفت نظر الحكومة البريطانية بخطورة هذا الموقف الذى قد يحمل مجلس الجامعة أن يشير الى الدول العربية بتقديم معونتها للشعوب العربية التى أصبحت مهددة فى حياتها وكيانها » .

أما اقتراح جميل مردم فينطوى على أنه لابد للدول العربية من وضع التشريعات لمنع بيع الأراضى

وتهريب اليهود الى فلسطين وكل من يعمل على ذلك يتهم بالخيانة العظمى وتصادر أمواله .

وفى نهاية جلسات المؤتمر ناقشوا مشروع العمل على تشكيل لجنة عربية تكون بمثابة حكومة فلسطينية ومن اجل ذلك يجب على كل دولة أن تضحى بشيء من المال لكى تتمكن اللجنة من تنفيذ ماتراه من المشروعات . وقد أيد هيكل باشا فكرة امداد هذه الحكومة بأموال من الدول العربية وان كان قد وضح ان الاعتمادات المالية لايمكن صرفها من مصر الا حسب مايقتضيه النظام الدستورى من ضرورة عرض الموضوع على مجلس الوزراء والبرلمان [٧٩] .

وأنهى هذا المؤتمر اعماله بالقرارات الآتية : ارسال رد على رجاء الحكومتين البريطانية والامريكية الخاص بمعرفة آرائهم حول تقرير اللجنة الانجلو ــ امريكية وقد عرفنا آراء العرب من مناقشات المؤتمر وهو الرفض التام ، ورجاء للحكومة البريطانية لاجراء مفاوضات تتعلق بمستقبل فلسطين وتشكيل لجنتين لمعالجة الموقف فى تلك البلاد واحدة من الدول العربية ويكون مقرها فى القاهرة والاخرى من المفتى السابق واحمد حلمى وتوفيق الخالدى لتمثيل عرب فلسطين ، ومقاطعة البضائع الصهيونية وتخصيص مبلغ من المال لمساعدة عرب فلسطين واعتبار بيع الأراضى لليهود خيانة عظمى [٨٠] .

مؤتمر لندن سبتمبر عام ١٩٤٦ :

عقد هذا المؤتمر فى العاشر من سبتمبر عام ١٩٤٦ واستمر حتى ٢ أكتوبر ثم توقف على أن تستأنف مناقشاته فى ديسمبر . وقد عقد بناء على القرار الذى اتخذه وزراء خارجية الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية اثناء اجتماعهم فى ١٢ أغسطس عام ١٩٤٦ والذين قرروا فيه رفض التقسيم ووجوب مفاوضة الحكومة البريطانية خاصة بعد اخفاقها فى الوصول الى حل يرضى الأطراف المتنازعة [٨١] .

وأجابت بريطانيا على طلب العرب فقررت عقد مؤتمر فلسطين حيث وجهت الدعوة الى الدول العربية فحضره مندوبون عن مصر والعراق وسوريا والاردن والسعودية واليمن وفلسطين كما حضره مندوبون عن الوكالة اليهودية .

وفيما يختص بالوفد المصرى فكان من المقرر أن يرأس الوفد وزير الخارجية حينذاك محمود فهمى النقراشى ، لكنه لم يتمكن من ذلك لانشغاله بموضوع العلاقات مع بريطانيا وقد وقع الاختيار على محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى [٨٢] ، ومندوب مصر فى مجلس الجامعة ومعلوم انه كان لهذا الحزب موقف مؤيد للقضية الفلسطينية ــ وفى نهاية الأمر ضم الوفد المصرى عبد الرازق السنهورى واحمد امين والاستاذ احمد فتحى العقاد وعبد المنعم مصطفى [٨٣] .

ولقد تابعت الصحف المصرية باهتمام تطورات هذا المؤتمر وانتهز محمد على علوبة تلك المناسبة فى لفت الانظار الى خطورة وجود دولة يهودية فى قلب الوطن العربى من الناحية السياسية والاقتصادية مما يجعل مهمة الدول العربية فى هذا المؤتمر تتمثل فى محاولة اقناع انجلترا بخطورة انشاء تلك المحاولة الجديدة على مسـ ـل الوطن العربى وأيضا على مستقبل الصداقة العربية البريطانية ، كما أشار إلى أهمية تمثيل عرب

فلسطين فى هذا المؤتمر للاستعانة بهم فى إمداد الدول العربية بالمعلومات التى تساعدهم على السير بالقضية إلى الأمام ، وجدير بالذكر أن عرب فلسطين كانوا قد قرروا مقاطعة المؤتمر وعدم الاشتراك فيه ولكن تبدل موقفهم بعد محاولات الدول العربية اقناعهم بأن ذلك الموقف ضد المصلحة العربية [٨٤] .

افتتح كليمنت آتلى ــ رئيس الوزراء البريطانى ــ المؤتمر بخطاب ألقاه أمام ممثلى الدول العربية وممثلى اليهود أشار فيه إلى المشروع الذى ستقدمه بريطانيا أمام المجتمعين كخطوة لإيجاد حل لمشكلة فلسطين ، وأكد على أنه لن يتخذ أى قرار فى هذا الشأن دون إبداء الآراء أو التعديلات والاقتراحات التى يراها أعضاء المؤتمر [٨٥] .

وبخصوص المشروع الذى أشار اليه رئيس الوزراء البريطانى ، فعند انتهاء لجنة التحقيق المشتركة من وضع تقريرها دارت مناقشات بين حكومة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية فى يوليو عام ١٩٤٦ نتج عنها تشكيل لجنة من الخبراء قامت بدراسة وفحص التوصيات الواردة فى تقرير اللجنة وبالذات فيما يختص باليهود المشردين فى أوربا ومشاكل فلسطين الأخرى ، وانتهت لجنة الخبراء الى تقرير مشروع يقضى بانشاء منطقة عربية ومنطقة يهودية فضلا عن منطقة القدس ومنطقة النقب وقد عرف هذا المشروع باسم « مشروع موريسون » نسبة الى صاحبه « موريسون » عضو مجلس العموم البريطانى [٨٦] .

من الواضح أن مشروع موريسون لم يذهب إلى حد اقرار مبدأ قيام الدولة اليهودية ، ومع ذلك فقد اعترضت عليه الوفود العربية بما فى ذلك الوفد المصرى . وقد علل عبد الرازق السنهورى معارضته للمشروع على أساس أن وجود منطقة يهودية سينتج عنه تمتع اليهود بالحكم الذاتى وبالتالى يسمح لهم بشراء الاراضى بدون قيد او شرط فى تلك المنطقة مما سيترتب عليه زيادة حجم الهجرة اليهودية بالقدر الذى يسمح فيه بدخول مائة ألف يهودى الى فلسطين وبذلك يكون تصريح ــ الرئيس الامريكى ــ ترومان ــ قد دخل فى حيز التنفيذ . وفى تلك الحالة ليس هناك بديل لقيام نظام اتحادى أو تحقيق التقسيم ويترتب على هذا الوضع نتيجتان هما :

أولا : تقسيم البلاد مما يحول دون قيام دولة اتحادية ويكون اليهود قد حققوا بذلك المبادىء التى نادوا بها فى مؤتمر (بلتيمور) .

ثانيا : سيؤدى السماح بالهجرة الى ازدحام المنطقة المخصصة لليهود الى درجة لاتسمح معها باستيعاب مهاجرين جدد مما ينتج عن ذلك مطالبتهم بتوسيع حدود منطقتهم ويعنى ذلك محاولة اليهود الوثوب على المنطقة العربية المجاورة لهم وربما الى الدول العربية الأخرى مما يترتب عليه أمران :

الأول : قبول الدول العربية للتقسيم واقامة الدولة اليهودية المستقلة وبذلك يكونون قد وقفوا بجانب اليهود لتحقيق برنامجهم الصهيونى .

والثانى : ستكون تلك الدولة اليهودية عاملا من عوامل تهديد الأمن وكيان الدول العربية المجاورة بالاضافة الى كونها قاعدة للوثوب منها الى العالم العربى .

وقد اشار عبد الرازق السنهورى الى أن « التقسيم ليس حلا يمكن فرضه الا اذا كنا على استعداد لأن نبقى عليه بالقوة فاذا وافقنا على التقسيم فان اليهود كما يبدو سيمنحون السيطرة على الهجرة الى الدولة اليهودية وبهذا تكون أوجه اعتراضاتنا كلها على دولة يهودية لاتزال قائمة بالنسبة للدولة التى انشئت عن طريق التقسيم » . كما قال « وأنى أقدر تماما ـــ بالنسبة لليهود ـــ أن التقسيم سيضمن السلم لبضع سنين ولكن أرى أنه من الواضح أن يؤدى الى مشكلة أعسر وأدق بعد هذا ، فسيطالب اليهود اذ ذاك بمجال حيوى وربما نظموا قوات مسلحة سيكون علينا ان نواجهها . فمن الواضح انْ التقسيم سيؤدى الى حدود مصطنعة لايمكن التحكم فيها والى أوضاع نرى فيها بعض العرب يحكمهم اليهود وبعض اليهود يحكمهم العرب » . ولفت المندوب المصرى نظر الأعضاء الى محاولات اليهود المتكررة منذ دخولهم فلسطين لاقامة دولتهم عن طريق الهجرة وشراء الأراضى ، وجاء بالأدلة التى تثبت صحة ماقاله حينما أورد النسب التى تدل على زيادة معدل الهجرة وبيع الأراضى مما يستوجب الاصرار على رفض التقسيم أو أى مشروع يرمى الى ذلك كمشروع موريسون مثلا (٨٧) .

وفى مواجهة المساعى اليهودية طالب عبد الرازق السنهورى ضرورة منح عرب فلسطين الحقوق الممنوحة لبقية شعوب العالم الأخرى بما يتفق وميثاق الامم المتحدة وايضا ميثاق الاطلنطى وخاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير ، واستند المندوب المصرى على ذلك بالكلمة التى قالها « مانتجهام بولر » فى هذا الصدد أمام مجلس العموم البريطانى ، حيث قال : « ان العرب يرغبون فى أن يواصلوا الحياة فى هذه الأرض الكثيفة السكان التى سكنها أجدادهم من قبلهم وقاموا على زراعتها مئات السنين ، وهم يحسون كما يحس كل ويلزى أو اسكتلندى أو انجليزى أو أمريكى حين يقال له أن مئات الآلاف من المنتمين الى جنسية اخرى سيقومون بالاستقرار فيما يعتبره بلاده وأنهم ينوون إحالتها الى دولة غريبة عنه » . وبناء عليه لابد من منح فلسطين الاستقلال شأنها فى ذلك شأن بقية الدول العربية التى انسلخت عن الحكم العثمانى ويكون من حقها الانضمام الى جامعة الدول العربية .

وقد استغل المندوب المصرى تلك الفرصة وأعلن مرة أخرى عدم شرعية تصريح بلفور فقال انه : « اذا فرض بأن الدولة المنتدبة قد اضطرت الى انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين فانها قد حققت هذا الالتزام فعلا على أوسع نطاق ممكن » . وتفسيرا لذلك قال : « بل لقد حققت وعدها فعلا منذ مدة بعيدة حينما بلغ عدد اليهود عشرة أمثال ماكان عليه عندما بدأ الاحتلال البريطانى لفلسطين وحينما كانت نسبة اليهود لمجموع السكان لاتزيد على العشر فبلغت الآن الثلث بينما بلغت الأراضى المنزرعة التى يملكها اليهود الثلث أيضا » .

« والواقع أنه اذا كان للسلطة المنتدبة التزامات شرعية فهذه الالتزامات هى التى نص عليها الكتاب الأبيض الذى صدر فى عام ١٩٣٩ والذى تعهدت بموجبه أن تعمل على عدم رفع نسبة اليهود للعرب بأكثر من الثلث » . ثم أخذ عبد الرازق السنهورى اقتباسا من الكتاب الأبيض يثبت تأييد بريطانيا لاتساع الهجرة اليهودية مما يسهل نمو الوطن القومى اليهودى دون اكتراث برغبات السكان العرب « لذلك كان الموقف الحقيقى هو أن السلطة المنتدبة مرتبطة ارتباطا شرعيا بانهاء الهجرة فى اللحظة التى تبلغ فيها نسبة اليهود ثلث مجموع السكان . والآن وقد تجاوزت هذا الحد فان من حقنا ان نطالب بوقف

الهجرة وقفا نهائيا عاجلا . وطالما لم تحل هذه المشكلة حلا عادلا يتفق مع الالتزامات ومع المبادىء العالمية المتواضع عليها فان الأمل عظيم فى تسوية مرضية لكل الصعوبات الأخرى » .

« حققوا هذا العمل حتى يعود السلام مرة ثانية الى ربوع فلسطين وتعود البلاد العربية فى الشرق الأوسط الى ايمانها بالعدالة العالمية وتصبح العلاقة بين هذا الجزء من العالم وبين الامبراطورية البريطانية علاقة مودة تساعد على اقرار السلم فى العالم واضطراد تقدم الحضارة (٨٨) » .

وبعد انتهاء الوفود العربية من توضيح مواقفها من مشروع موريسون نطرح سؤالا هل تميز موقف الوفد المصرى عن بقية الوفود العربية بشىء ما ؟ » .

من الواضح أن الوفود العربية اتفقت على رفض التقسيم وان كان المندوب المصرى قد بنى حجته على أساس أن العرب يرغبون فى صداقة بريطانيا ولكن مساعدتها لليهود ستؤدى الى الاخلال بتلك الصداقة .

وما أن تبين رفض العرب لمشروع موريسون حتى عرض عليهم بيفن — وزير خارجية بريطانيا — الادلاء بمقترحاتهم فتقدم العرب بمشروع موحد يتضمن : حصول فلسطين على الاستقلال فى موعد محدد ، وفى اثناء فترة الانتقال من الانتداب الى الاستقلال يعين المندوب السامى حكومة مؤقتة ذات سلطة تنفيذية قوامها سبعة وزراء عرب وثلاثة من اليهود المتجنسين بالجنسية الفلسطينية على أن يحتفظ المندوب السامى بحق الاعتراض اثناء فترة الانتقال ، ثم تعد كشوف للانتخاب على ان تنتخب الحكومة المؤقتة جمعية تأسيسية تتألف من ستين عضوا يمثلون جميع الطوائف تمثيلا نسبيا ثم تعد الحكومة دستورا تعرضه على الجمعية التأسيسية وتجرى انتخابات لأول برلمان فلسطينى بعد موافقة الحكومة على الدستور ، وبعد انتهاء تلك الانتخابات يعين رئيس الدولة على ألا يتأخر موعد توليه لسلطاته عن ٣١ ديسمبر عام ١٩٤٨ .

ولم يغفل المشروع العربى حقوق الاقلية اليهودية وأوصى « بوقف الهجرة اليهودية وابقاء القيود الحالية الموضوعة على بيع الأراضى على أن أى تعديل لهذين النصين لايتم الا بموافقة الاغلبية العربية فقط فى البرلمان المقترح » ، وقد ضمن المشروع العربى حرية الزيارة والعبادة فى الاماكن المقدسة ومنح اليهود الحرية فى استعمال اللغة العبرية لغة رسمية فى الاماكن ذات الاغلبية اليهودية . كما أوصى هذا المشروع بعقد محالفة بين الدولة الفلسطينية والحكومة البريطانية واعتبار اليهود المهاجرين والمقيمين فى فلسطين مواطنين لهم حرية الاشتراك فى حق تقرير مصير المواطنين الى جانب كونهم فئة دينية فى نطاق الشعب الفلسطينى والدولة الموحدة (٨٩)

وقد حاولت بريطانيا عرقلة تنفيذ المشروع العربى الذى ضمن حقوق العرب واليهود حينما اقترحت وجوب اعطاء فترة من الوقت لدراسة هذا المشروع وبناء عليه تأجل استئناف هذا المؤتمر حتى يناير عام ١٩٤٧ (٩٠) . ولكن رفض عرب فلسطين الاشتراك فيه بعدما ادركوا اتفاق كل من انجلترا وامريكا والصهيونية على فرض التقسيم وبناء على طلب بريطانيا قامت الدول العربية بدور الوساطة لاقناع عرب

فلسطين بالعدول عن موقفهم باعتبارهم الممثلين الطبيعيين لفلسطين ، وبعد محاولات وافق عرب فلسطين على حضور المؤتمر واختير جمال الحسينى رئيسا للوفد . ووجهت بريطانيا مرة أخرى الدعوة الى الدول العربية لحضور جلسات المؤتمر مرة ثانية وقد تشكل وفد مصر فى تلك الجولة من عبد الرحمن حقى وزير مصر فى سوريا ولبنان والاستاذ عبد المنعم مصطفى قنصل مصر فى القدس . وقد اتفقت الوفود العربية منذ البداية على ماسبق وما اتفق عليه اثناء الجولة الأولى للمؤتمر من حيث رفض التقسيم مع المطالبة بوقف الهجرة والحيلولة دون قيام الدولة اليهودية (٩١) .

وفى تلك الجولة رفض اليهود الاشتراك فى المؤتمر الا اذا عمل على قيام الدولة اليهودية ، وبناء على ذلك أبلغ بيفين رئيس المؤتمر ان بريطانيا ترفض المشروع العربى وانها لاتزال تتمسك بمشروع موريسون الذى يعتبر أمثل الحلول للقضية الفلسطينية (٩٢) . وقد علق محمد على علوبة على ذلك فى جريدة الكتلة بقوله ان هذا المؤتمر « يحمل أسباب فشله بسبب تشبث الانجليز بسياستهم الاستعمارية التقليدية » (٩٣) .

وقد اقترن اخفاق مؤتمر لندن بتوقف المفاوضات الانجليزية المصرية عندما رفض الرأى العام المصرى مشروع صدقى ـــ بيفن وخرجت مصر عن دائرة المفاوضات الثنائية الى معارضة الاحتلال والمطالبة بوحدة وادى النيل فى أروقة الأمم المتحدة . وفى نفس الوقت رأت بريطانيا أنها غير قادرة على فرض حل بالقوة فى فلسطين يقوم على أساس التقسيم أو حتى مشروع موريسون فتخلت عن مسئوليتها وقررت هى الأخرى أن تحول موضوع فلسطين الى الأمم المتحدة مما يستلفت النظر الى أن كلا من القضية المصرية والمسألة الفلسطينية انتقلت الى أروقة الأمم المتحدة فى عام واحد هو عام ١٩٤٧ .

ولا شك ان تحول مصر عن فكرة المفاوضات الثنائية مع بريطانيا قد اعطاها نوعا من الحرية فى رسم سياستها ازاء فلسطين .

موقف الحكومة المصرية من قضية لجوء مفتى فلسطين الى مصر عام ١٩٤٦ :

بينما كانت مصر تنشط فى المؤتمرات العربية والدولية لمعالجة مستقبل فلسطين وقع حادث كان من شأنه جذب مزيد من اهتمام مصر شعبا وحكومة الى قضية فلسطين . يتمثل هذا الحادث فى لجوء محمد أمين الحسينى ، مفتى فلسطين السابق ورئيس اللجنة العربية العليا وأحد الزعماء البارزين للحركة الوطنية الفلسطينية الى مصر فى يونية عام ١٩٤٦ .

وقد سبق للحسينى أن اضطر تحت وطأة اجراءات القمع البريطانى الى ترك فلسطين متجها الى لبنان حيث وافقت السلطات الفرنسية مؤقتا على اقامته مع حظر النشاط السياسى عليه . ولم تلائم هذه الظروف أمانى الزعيم الفلسطينى فانتقل الى العراق حيث اتيح له حظ كبير من العمل السياسى بحيث صار مؤثرا فى توجيه السياسة العراقية نفسها (٩٤) ، كوسيلة من وسائل خدمة القضية الفلسطينية . وألقى الحسينى بثقله مع المحور مما أتاح للدعاية الصهيونية فرصة لكى تقرن بين الحركة الوطنية العربية بصفة عامة وبين المحور وكسبت من وراء ذلك مزيدا من تأييد الحلفاء .

وبعد سقوط حكومة الكيلانى فى العراق عام ١٩٤١ تمكن الحسينى من الفرار الى ألمانيا حيث كون حكومة عربية فى المنفى واعتبره الحلفاء بدون مبرر احد مجرمى الحرب ولذلك اضطر الى ان يعيش عيشة التحفى بعد هزيمة المحور واستقر بعض الوقت فى فرنسا ومنها استطاع ان يتسرب خفية الى مصر ، وطلب اللجوء السياسى فيها وذلك اعتقادا منه بأنه سيجد فيها الجو المناسب للعمل من أجل القضية الفلسطينية وهذا فى حد ذاته دليل على أن مركز مصر فى المشرق العربى قد تبدل عما كان عليه قبل الحرب حينما توجه الزعيم الفلسطينى الى العراق .

وقد اختلفت اتجاهات كل من القصر والحكومة بشأن تلك القضية فقد رحب الملك فاروق بلجوئه الى مصر ، فى حين رأى اسماعيل صدقى — رئيس الوزراء حينذاك — انه لامانع من لجوئه الى مصر بشرط عدم الاشتغال بالناحية السياسية . وعلى الفور صرح وزير الخارجية — احمد لطفى السيد — بأن الدستور المصرى لايمنع قبول لاجىء سياسى كما انه يمنع تسليمه وكل ماهنالك هو أنه لابد من احترام الدستور ، حيث نصت المادة ١٥١ منه والخاصة باللاجئين السياسيين على مايلى :

« تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهذا مع عدم الاخلال بالاتفاقات الدولية التى يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى » .

وبمجرد وصول المفتى الى مصر اجتمع رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى قصر عابدين ، وكانت نتيجة اجتماعهما ان صدر بيان جاء فيه :

« فوجئت البلاد أمس بوصول الحاج أمين الحسينى وظهوره أول ماظهر فى قصر عابدين العامر وأعلن الى جلالة الملك أنه يلجأ الى حمى البيت العلوى الكريم وأن زيارة كهذه ظروفها وملابساتها لخليقة بأن تثير النخوة العربية والكرامة الانسانية وسيجد من عطف المليك وحمايته ماهو أهله . وليس المجال الآن تعداد لأخطاء سياسية يقال انها وقعت من سماحته فيما مضى من الايام وانما المجال الآن مجال نجدة تحتمها المروءة وحماية غلبها النخوة ورعاية لايتردد فيها كريم . واذا كانت الحكومة المصرية قد سمحت باقامة السيد أمين الحسينى فى ديارها فهى ترجو فى الوقت عينه الا ينظر الى هذه المسألة الا بنفس الروح الكريمة التى انبعث عنها قرارها واداء الواجب والمجاملة لزعيم عربى كبير . ولا يخفى ان مصر اليوم تجتاز مرحلة من أدق مراحل حياتها السياسية ترجو لها التوفيق ولا ريب فى ان سماحته مقدر لذلك فمن المعروف ان اللاجئين لايشتغلون بالمسائل السياسية ولا يقومون بأى نشاط معاد لدول أخرى » (٩٥) .

ويعكس هذا البيان وجهة نظر حكومة اسماعيل صدقى التى لم تكن ترغب فى ذلك الوقت فى خلق مشاكل جديدة مع بريطانيا وذلك باعتبار ان المفتى مطلوب للمحاكمة امام محاكم الحلفاء التى تعاقب مجرمى الحرب والمتعاونين مع النازية .

اما القصر فكان أميل الى مساندة المفتى الى أقصى حد لأنه كان يرغب فى كسب شعبية فى المشرق العربى . ومن وجهة أخرى فان الخلاف بين انصار امين الحسينى وبين العرش الهاشمى فى الاردن كان معروفا فى ذلك الوقت وكان الملك فاروق يعارض فى مشروع سوريا الكبرى الذى يطالب به الملك

عبد الله وذلك كنوع من انواع التنافس على زعامة المشرق بين الأسرة المالكة فى مصر والأسرة الهاشمية .

على أية حال فقد أراد اسماعيل صدقى أن يغطى على مسألة لجوء أمين الحسينى الى مصر ولذلك بادر بمقابلة السفير البريطانى رونالد كامبل — بدار السفارة البريطانية ويبدو انه قد اتفقت وجهة النظر المصرية مع وجهة النظر البريطانية فيما يختص بعدم اشتغال المفتى بالسياسة ، كما وضح من تلك العبارة التى أشار اليها اسماعيل صدقى عقب هذا الاجتماع حيث قال « لاتتصوروا ان وجهة النظر البريطانية تبعد كثيرا عن وجهة نظرنا » ، ومما يؤكد ذلك مانشرته جريدة « الاجيبشيان ميل » الانجليزية التى كانت تصدر فى القاهرة حينما قالت « حرم نهائيا على مفتى القدس السابق ان يشتغل بأى نشاط سياسى كان مدة اقامته فى مصر ، فقد اجتمع امس السير رونالد كامبل السفير البريطانى واسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراة المصرية وأسفر اجتماعهما عن اتفاق ودى على هذه النقطة . وعلمنا من مصدر موثوق به ان الحكومة المصرية متفقة اتفاقا تاما مع الحكومة البريطانية على هذا الأمر وأن السفير خرج من عند رئيس الوزراء وهو معتقد اعتقادا جازما بأن كل محاولة يحاولها المفتى السابق للاشتغال بشئون سياسية فى الشرق ستكون موضع رقابة يقظة [٩٦] » .

نقلت جريدة الكتلة هذا التصريح فعرفه القارىء العربى ، وأثار ضجة لدى الصحف المعارضة والمستقلة على السواء وطالبت هذه الصحف بضرورة اطلاق حرية العمل الوطنى للمفتى لأنه لم يلجأ الى مصر الا لمواصلة جهاده ، بل وذهبت بعض الصحف مثل صحيفة مصر الفتاة الى المطالبة باقالة وزارة اسماعيل صدقى بسبب موقفها من تلك القضية .

ولكن مما يؤكد حسن نية الحكومة المصرية تجاه المفتى ماذكره فوزى القاوقجى فى مذكراته من أنه استطاع مقابلة المفتى فى مصر هو وبقية الزعماء الذين كانوا معتقلين وصدر العفو عنهم ، وقد تباحثوا فى القضية الفلسطينية وفيما يجب عمله ، كما أشار الى الاستعدادات التامة التى كان يقوم بها المفتى من جمع السلاح وذلك من اجل القيام بعمل حاسم لبلاده اذا اقتضى الأمر ذلك . فيقول فوزى القاوقجى فى هذا الصدد : « بان المفتى مازال معنيا بنصرة فلسطين وأن الجامعة العربية قد قدمت اليه أموالا طائلة بدأ يشترى بها السلاح والعتاد لتحرير فلسطين وأنه قد جمع كميات كبيرة فى مستودعاته الخاصة فى فلسطين وفى مصر . كما أنه بدأ ينظم تشكيلات واسعة النطاق داخل البلاد تكفل — اذا اقتضى الامر — القيام بعمل حاسم لحل قضية فلسطين حلا حاسما وأن سماحته اصبح لديه من المعلومات الدقيقة عن تشكيلات اليهود وقواهم ومدى تسلحهم مايؤكد تفوق العرب فى فلسطين عليهم ويؤيد الاعتقاد بسهولة تطهير فلسطين منهم [٩٧] » .

وهذا كله يدل على أن الحكومة المصرية لم تكن جادة فى رغبتها لفرض قيود على نشاط المفتى وعلى الأصح فان حكومة اسماعيل صدقى اذا كانت قد فكرت فى ذلك فهى لم تدم الا بضعة اشهر بعد لجوء المفتى فى الحكم ولم تسر حكومة النقراشى على نفس السياسة .

هوامش الفصل الأول

(١) الوطنية ـــ ٤ مايو سنة ١٩٢٥ ، كوكب الشرق ـــ ٥ مايو سنة ١٩٢٥ .

(٢) كوكب الشرق ـــ ٥ مايو سنة ١٩٢٥ .

(٣) كوكب الشرق ـــ ٥ مايو سنة ١٩٢٥ .

(٤) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء ـــ تقارير سياسية من القنصلية المصرية فى القدس ـــ ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ـــ مقال نشرته جريدة فلسطين نقلا عن مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر .

(٥) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء ـــ تقارير سياسية من القنصلية المصرية فى القدس ـــ ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . مقال نشرته جريدة فلسطين .

(٦) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء ـــ تقارير سياسية من القنصلية المصرية فى القدس ـــ ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . المقال السابق .

(٧) طارق البشرى ـــ الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ ـــ ص ٢٣٨ .

(٨) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء ـــ تقارير سياسية من القنصلية المصرية فى القدس ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . المقال السابق .

(٩) طارق البشرى ـــ المصدر السابق ـــ ص ٢٣٨ .

(١٠) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء ـــ تقارير سياسية من القنصلية المصرية فى القدس ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . المقال السابق .

(١١) محمد عزة دروزة ـــ القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها ـــ جـ ١ ، ص ٨٠ .

Esco Foundation for Palestine: Plaestine: A study of jewish, Arab, and British Policies, Vol. II PP. 761-762.

(١٢) محمد عزة دروزة ـــ حول الحركة العربية الحديثة ـــ ص ٨٠ ، ٨١ ، د . صلاح العقاد ـــ المشرق العربى المعاصر ـــ ص ٣٤٩ .

(١٣) طارق البشرى ـــ المصدر السابق ـــ ص ٢٤١ .

(١٤) Esco Foundation for Palestine: ibid, P.789.

د . أميل توما ـــ جذور القضية الفلسطينية ـــ ص ٢١٦ ، ص ٢١٧ .

(١٥) طارق البشرى ـــ المصدر السابق ـــ ص ٢٤٤ ، د . صلاح العقاد ـــ المصدر السابق ص ٣٥٤ .

(١٦) مصر الفتاة ـــ ٣١ يناير سنة ١٩٣٨ ـــ ذكرت تلك الجريدة بأن مكرم عبيد ذهب الى حد القول بأنه بالرغم من عقد معاهدة ١٩٣٦ الا أن الانجليز مازالوا اسياد البلاد وليس فى استطاعة الوزارة اغضابهم .

(١٧) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء ـــ تقارير سياسية من القنصلية المصرية فى القدس ـــ ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . المقال السابق .

(١٨) د . اميل توما ـــ المصدر السابق ـــ ص ٢٣٩ .

(١٩) مجلس الشيوخ ـــ الجلسة السادسة والثلاثون ـــ ٢٠ يولية سنة ١٩٣٧ ـــ ص ٧٠٣ ، ٧٠٤ .

(٢٠) د . صلاح العقاد ـــ المصدر السابق ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٢١) د . صلاح العقاد ـــ المصدر السابق ـــ ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ وأيضا د . محمد حسن صبرى الخولى ـــ سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين ص ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ .

(٢٢) د . صلاح العقاد ـــ المصدر السابق ـــ ص ٣٥٨ ، ٣٦٠ .

(٢٣) المقطم — ٦ يونية ١٩٣٧ .
(٢٤) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٦٠ .
(٢٥) محمد على علوبة — فلسطين وجاراتها . أسباب ونتائج ص ١١٢ .
(٢٦) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٦٠ .
(٢٧) مجلس الشيوخ — الجلسة السادسة والثلاثون — ٢٠ يوليه ١٩٣٧ — ص ٧٠٤ .
(٢٨) المصرى — ٢٣ يوليو ١٩٣٧ .
(٢٩) المقطم — ٦ يونية ١٩٣٧ .
(٣٠) المقطم — ٥ يولية ١٩٣٧ .
(٣١) المقطم — ١٤ ، ٢٦ يونية سنة ١٩٣٧ .
(٣٢) محمد عزة دروزة — المصدر السابق ، ص ١٨٣ .
Rony E. Gabbay: A political study of the Arab-Jewish Confict P. 36.
(٣٣) المكتب القومى للدعاية والنشر بدمشق — المؤتمر العربى القومى فى بلودان ١٩٣٧ ص ١٥ ، ١٩ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٩ .
(٣٤) المصرى — ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٨ .
(٣٥) F.O.Enc. in No. 70. Egyptian Press for the Period Sept, 1, Oct. 7, 1938, P.109.
(٣٦) المصرى — ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٨ .
(٣٧) المصرى — ٥ أغسطس سنة ١٩٣٨ .
(٣٨) الشباب — ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨ .
(٣٩) د . صلاح العقاد — المصدر السابق ص ٣٦٢ ، المصرى — ٢٩ نوفمبر ١٩٣٨ .
(٤٠) المصرى — ١٩ يناير ، ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ .

Esco Foundation for Palestine: Op. Cit, P. 988.
(٤١) F.O. Enc, in No; 71, Egyptian Press for the period Oct, 7, to Dec, 4, 1938, P. 115,
(٤٢) د . احمد طربين — محاضرات فى تاريخ فلسطين من الثورة الكبرى ١٩٣٦ حتى اقامة اسرائيل سنة ١٩٤٨ — القسم الأول سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٩ — صـ ٩٤ .
(٤٣) الوفد المصرى — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ .
(٤٤) المصرى — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ .
(٤٥) المصرى — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ ،
F.O.No. 39 Telegraphic, Enclair Sir M, Lampson to Vixount Halifsx (Recived Jan. 28) Cairo Jan, 25, 1939.

(٤٦) المصرى — ٨ مايو ١٩٣٩ .
(٤٧) جامعة الدول العربية — الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين — ص ٢٧٩ .
Esco Foundation for Palestine: Op. Cit. P. 891.

(٤٨) المصرى — ١٠ فبراير سنة ١٩٣٩ .
(٤٩) محمد عزة دروزه — المصدر السابق — ص ٢٤٢ .
(٥٠) جامعة الدول العربية — الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين — ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ .
(٥١) الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين ص ٣٧ ، ٣٨ .
(٥٢) المصرى — ١٨ مارس ١٩٣٩ .
John Marlowe: Anglo-Egyptian Relations, P. 325.

(٥٣) د . صلاح العقاد — المصدر السابق ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ .
(٥٤) كريستوفرسايكس — مفارق الطرق الى اسرائيل — ص ٢٣٦ .
(٥٥) المصرى — ١٩ مايو ١٩٣٩ .
(٥٦) محمد عزة دروزة — المصدر السابق — ص ٢٤٤ — ٢٤٥ .
(٥٧) مصر الفتاة — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ .
(٥٨) مصر الفتاة — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ .

(٥٩) د . يونان لبيب رزق — تاريخ الوزارات المصرية — ص ٤٢١ — ٤٢٣ — ٤٢٤ — ٤٣٠ ؛ د . محمد حسين هيكل — مذكرات فى السياسة المصرية — ص ٢٢٣ ، د . عبد العظيم رمضان — تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٧ — ١٩٤٨ — ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٦٠) د . صلاح العقاد — العرب والحرب العالمية الثانية — ص ٢٠ ، ٢٤ ، ٣١ ؛ د . محمد حسين هيكل — المصدر السابق — ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٦١) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٢ .

(٦٢) د . أحمد طربين — الوحدة العربية — ص ٢٣٤ ، ٢٤٢ .

(٦٣) د . عبد العظيم رمضان — المصدر السابق — ص ٣٤٩ .

(٦٤) احمد طربين — المصدر السابق — ص ٢٨٠ .

Gregory Blaxland: objective: Egypt, P. 139, John Marlowe: ibid, P. 322.

(٦٥) د. صلاح العقاد — الفكرة العربية فى مصر — ص ١٦٢ ، أنيس صايغ — الفكرة العربية فى مصر — ص ١٧٣ .

(٦٦) د . صلاح العقاد — المشرق العربى المعاصر — ص ٦٩٤ .

(٦٧) أحمد طربين — المصدر السابق — ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، نجيب صدقه — قضية فلسطين — ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٦٨) احمد طربين — المصدر السابق — ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٨٢ .

(٦٩) F.O. 371/35584. P.R. 22-28 April, 1943.

(٧٠) الدكتور محمود فوزى صار فيما بعد مندوبا دائما لمصر فى هيئة الامم المتحدة ، ثم عين وزيرا للخارجية ورأس الوزارة المصرية عام ١٩٧٠ .

(٧١) المصرى — ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ يونية سنة ١٩٤٣ .

(٧٢) سامى حكيم — ميثاق الجامعة والوحدة العربية — ص ٥١ ، ٥٢ وأيضا جامعة الدول العربية — بروتوكول الاسكندرية — ميثاق جامعة الدول العربية ص ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

Esco: Op. Cit. P. 991.

(٧٣) د . عبد العظيم رمضان — المصدر السابق — ص ٣٦٩ .

(٧٤) جامعة الدول العربية — بروتوكول الاسكندرية — ميثاق جامعة الدول العربية ص ٣٢ ، ٣٣ .

Esco: Op. Cit. P. 1005.

(٧٥) محمد عزة دروزة — القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها — جـ ٢ — ص ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٢ .

Esco: Op. Cit., P. 992.

(٧٦) محمد عزة دروزه — المصدر السابق — ص ٥٢ ،

John Marlowe: Op. Cit, P.325.

(٧٧) كريم ثابت — العروبة فى انشاص — ص ١ ، ٣ ، المصرى — ١ يونيو سنة ١٩٤٦ .

(٧٨) محمد عزة دروزة — المصدر السابق — ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

(٧٩) مجلس الجامعة العربية— دور الاجتماع الرابع غير العادى الجلسة الأولى والثانية والثالثة والرابعة— ٨ يونية — ١٢ يونية سنة ١٩٤٦— ص ٢: ٥١ .

(٨٠) محمد فيصل عبد المنعم — اسرار ١٩٤٨ — ص ١٦٥ .

(٨١) احمد فراج طايع — صفحات مطوية عن فلسطين ص ٣٨ ، المصرى — ١٤ أغسطس — سنة ١٩٤٦ .

(٨٢) المصرى ، ٧ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، الكتلة ١٤ أغسطس ١٩٤٦ .

(٨٣) الكتلة — ١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

(٨٤) الكتلة — ١٣ ، ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

(٨٥) شفيق الرشيدات — قضية فلسطين — ص ١٧٧ .

(٨٦) هربرت موريسون هذا أصبح وزير الخارجية البريطانية بعد ذلك .

(٨٧) جامعة الدول العربية — الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين — ص ٤٠٠ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ .

(٨٨) جامعة الدول العربية — الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين — ص ٤١٢ ، ٤١٣ .

(٨٩) شفيق الرشيدات — المصدر السابق — ص ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ .

(٩٠) شفيق الرشيدات — المصدر السابق — ص ١٨٣ ، الكتلة ، ١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ .

(٩١) الكتلة — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، ١٥ يناير ، ٢٤ يناير ١٩٤٧ .

(٩٢) شفيق الرشيدات — المصدر السابق — ص ١٨٣ — ١٨٤ .

(٩٣) الكتلة ـــ ٢٤ يناير سنة ١٩٤٧ .

(٩٤) Royal Institute of International Affairs: The Middle East, A political and Economic Survey, P, 32.

(٩٥) الكتلة ـــ ٢١ يونية سنة ١٩٤٦ ، الوفد المصرى ـــ ٢١ يونيو سنة ١٩٤٦ .

(٩٦) الكتلة ـــ ٢٦ يونية سنة ١٩٤٦ .

(٩٧) مذكرات فوزى القاوقجى ـــ أول اغسطس سنة ١٩٥٠ ـــ ص ٢٤ .

الفصل الثاني

موقف البرلمان المصري

لم تستقطب القضية الفلسطينية اهتمام الحكومة والهيئات الشعبية المصرية فقط بل استقطبت اهتمام البرلمان المصرى بدرجة كبيرة . وحينما نتحدث عن البرلمان فاننا نقصد به مجلسى النواب والشيوخ .

وقد عقدت أكثر من دورة برلمانية فى الفترة موضع الدراسة اى من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٤٨ ، توالت خلالها برلمانات كثيرة ومتنوعة ، ففى الفترة من ١٩٣٦ حتى ١٩٣٧ كانت غالبية مجلس النواب من الوفد ثم احرار دستوريين وسعديين وأحزاب أخرى فى الفترة من عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٤٢ ، ومن عام ١٩٤٢ حتى ١٩٤٤ عادت الأغلبية الوفدية الى احتلال مقاعدها فى مجلس النواب . وفى السنوات الأخيرة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨ تشكل مجلس نواب جديد قاطع الوفد انتخاباته ولذا توزعت مقاعده بين السعديين والاحرار الدستوريين والحزب الوطنى والكتلة الوفدية المنشقة على الوفد والمستقلين .

وهذه البرلمانات بالرغم من تنوع اتجاهاتها الا انه كانت هناك شخصيات وجماعات سياسية مثل الحزب الوطنى ، تعير أهمية كبيرة للقضية الفلسطينية فيما سوف نتبينه من عرض مواقف البرلمان المصرى من هذه القضية . كما سيتضح لنا أيضا أن مجلس النواب كان أكثر اهتماما بالقضايا العربية على وجه العموم وقضية فلسطين على وجه الخصوص اذا ماقورن بمجلس الشيوخ الذى كان اكثر انشغالا بأحوال مصر الداخلية ، وربما يرجع ذلك الى طبيعة تكوين كل منهما ، حيث أن مجلس النواب كان غالبا مايضم شخصيات معروفة باهتماماتها العربية والاسلامية مثل محمد على علوبة ، والدكتور عبد الحميد سعيد .

البرلمان المصرى والقضية الفلسطينية قبل عام ١٩٣٦ :

لانكاد نعثر فى مضابط مجلس الشيوخ أو النواب خلال الفترة التى سبقت عام ١٩٣٦ على أى إشارة أو حديث عن القضية الفلسطينية ، والبرلمان شأنه فى ذلك شأن الحكومة اذ انصبت جهوده على مناقشة قضية التحرر الوطنى المصرى . ومن جهة اخرى لم تتسم الحياة البرلمانية المصرية بالاستقرار

والدوام فتعطلت أكثر من مرة بخلاف الفترة موضع الدراسة حيث لم يتوقف العمل بالدستور وانما اتخذ تدخل القصر شكلا آخر فى مناهضة الوفد .

وحينما تفجر الموقف فى فلسطين عام ١٩٢٩ بسبب حوادث حائط المبكى كان البرلمان المصرى معطلا فى ذلك الوقت حيث كان محمد محمود يحكم فى ظل سياسة اليد الحديدية ومن ثم لم يكن هناك أصلا برلمان يعبر عن موقفه من تلك الأحداث .

الموقف من حوادث عام ١٩٣٦ ومشروع تقسيم عام ١٩٣٧ :

حينما قامت الثورة الكبرى عام ١٩٣٦ أبدى البرلمان عطفا على أهالى فلسطين حيث قدم أعضاء مجلس النواب احتجاجات تعبر عن شدة سخطهم وأسفهم لتلك الحوادث التى عمت البلاد « ويرجون أن تنتهى تلك الحالة بما فيه الخير لعرب فلسطين وبما يتفق ومبادىء العدل والحق والانصاف لكى تعود الديار إلى أصحابها الشرعيين » ، وقد أعلنوا أن قضية فلسطين قضية انسانية يجب أن يتحرك لها ضمير الانسانية حتى يمكن انقاذها من الاستعمار والصهيونية (١) .

ولم يكتف النواب برفع احتجاجهم بل بادر مجلس الشيوخ بعقد جلسة لمحاولة التعرف على ماتنوى الحكومة عمله حيال مايجرى فى فلسطين من أحداث حتى تنتهى تلك المجازر التى تعرض لها عرب فلسطين والتى كانت تشغل بال البرلمان المصرى فى تلك الفترة . ولقد وجه الدكتور محمد حسين هيكل استجوابا بهذه المناسبة فى الجلسة السادسة والثلاثين لمجلس الشيوخ بتاريخ ٢٠ يوليه عام ١٩٣٧ تساءل فيه عن « سياسة الحكومة ازاء الوضع الجديد فى فلسطين » وقد تولى رئيس الوزراء الرد على هذا الاستجواب فالقى بيانا وضح فيه موقف الحكومة وعبر عن مدى اهتمامها بتلك القضية (٢) .

وفيما يختص بمشروع تقسيم ١٩٣٧ فقد اعتبر النواب هذه الخطة مجحفة بحقوق العرب حيث انهم لم ينظروا الى فلسطين من منظور دينى فقط ولكن اعتبروها أيضا قضية وطنية « ففلسطين قطر عربى شقيق يجب الدفاع عنه استكمالا للوحدة الوطنية ، كما أنها القبلة الأولى للاسلام وفيها الصخرة الشريفة ومهبط الوحى وبها كثير من المقدسات الاسلامية والمسيحية التى يحرص عليها المسلمون » وأعرب النواب عن رأيهم بأن الثورات التى قامت فى فلسطين كانت بالدرجة الأولى بسبب تصريح بلفور حتى وصل بها الحال حينذاك الى حد تقسيمها الى عدة مناطق فى احداها دولة صهيونية مما يهدد كيان مصر بالخطر الشديد من جراء قيام تلك الدولة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الحربية . كما أعلن النواب استنكارهم لتلك السياسة البريطانية ، الرامية الى تهديد فلسطين مما يحرج مصر كحليفة لبريطانيا وكقطر عربى فى نفس الوقت .

ولقد وجه النواب نداء الى الوزارة المصرية يقضى « بضروة الدفاع عن فلسطين وبقائها جزءا لايتجزأ من الجسم الاسلامى وضرورة اتخاذ أى اجراء دبلوماسى فى هذا الشأن نزولا عن رغبة الأمة المصرية » ، كما حثوا الوزارة على ضرورة لفت نظر الحكومة البريطانية إلى مافى تلك السياسة من خطر يتهدد علاقات الشعوب العربية بانجلترا بما فيها مصر .

وقد قال النائب الشيخ عبد اللطيف دراز مانصه « فهؤلاء الذين يراد إحلالهم فى فلسطين محل العرب ماهم الا أصحاب المبادىء الهدامة التى قضت على كل نظام فى العالم ومن المحتمل ان تصل اليهم عدوى مبادئهم مما يؤدى الى قلب نظام الحكم فى هذه البلاد التى نرجو أن يسود فيها النظام » (٣)

ويستشف من خطاب النائب الشيخ محمد عبد اللطيف دراز أنه يلمح الى صلة اليهود بالشيوعية وذلك لايختلف عن الاسلوب الذى كان يحتج به الملك عبد الله فى عام ١٩٤٨ على قيام الدولة اليهودية وربما فكر هؤلاء الساسة المصريون فى أن لفت النظر الى ارتباط الحركة اليهودية بالشيوعية يعطى للعرب حجة قوية لاقناع بريطانيا بالتراجع عن انحيازها للصهيونية .

كما وجه الدكتور عبد الحميد سعيد فى نفس الجلسة سؤالا الى رئيس مجلس الوزراء هذا نصه : « لايخفى على رفعتكم ماتعانيه الآن البلاد الفلسطينية من كروب وأهوال بسبب السياسة التى ترمى الى تمكين اليهود من الاستيلاء على المسجد الاقصى اولى القبلتين وثالث الحرمين وتهويد البلاد بتقسيمها الى مناطق يهودية واخرى عربية ليؤول أمر الجميع فيما بعد الى اليهود واجلاء العرب والمسلمين عن تلك المناطق بشتى الطرق لتشييد مملكة صهيونية على حدود المملكة المصرية . ولا يخفى مافى ذلك من خطر على مصر نفسها والقضاء على مستقبل فلسطين الاسلامية العربية وعلى ماتحويه من الاماكن المقدسة . تلك الاماكن التى يجب على كل مسلم أن يذود عنها . ولقد أبدت الامة المصرية بكافة طبقاتها وهيئاتها الدينية كما أبدت الجامعة الأزهرية وشيخها المحترم شعورهم نحو فلسطين وفزعهم من هول مايرتكب هناك نحو اخوانهم فى الدين واللغة والتاريخ ، كما نهضت الامم الاسلامية الاخرى وفى مقدمتها العراق والشام والحجاز واليمن واحتجت على السياسة الانجليزية فى تلك البلاد ، وكان من أوجب الواجبات على الحكومة المصرية الاسلامية ، ومصر تعتبر لدى الدول العربية والاسلامية جميعا قائدة النهضة العامة الاسلامية وحامية الاماكن المقدسة أن تكون أسبق الحكومات جميعا فى العمل على منع تلك السياسة التى تضر بمصر وبمصالحها ضررا بليغا . وأخشى ما أخشاه أن يتحقق ماتوقعناه من نص المعاهدة المتعلقة بسياسة مصر الخارجية فيحال بيننا وبين اخواننا وجيراننا وأبناء عمومتنا ونمنع من مساعدتهم ومن تأييدهم ومن دفع الضرر والشر عنهم وهذا الشر وذاك الضرر قد يلحقان بنا فى وقت واحد بدرجة واحدة ، فما الذى اعتزمته الحكومة المصرية بعد أن حاق الخطر بفلسطين وبالمسجد الأقصى وبعد أن احتجت الحكومات الاسلامية وما الذى اعتزمته لتقوم بالواجب المفروض عليها فى هذا الموضوع الخطير ؟ » .

ويستشف من كلمة النائب عبد الحميد سعيد أنه تخوف من أن يحول مبدأ التحالف بين مصر وبريطانيا طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ دون أن تؤدى مصر دورها تجاه فلسطين .

وقد طرح ايضا النائب محمود لطيف سؤالا الى الحكومة اشاد فيه بالخطوات التى قامت بها حكومة النحاس واستفسر عما تنوى حكومة الاحرار عمله وكان نص السؤال مايلى : « يقاسى الفلسطينيون اخواننا فى اللغة والدم والدين الاهوال فى سبيل الدفاع عن حريتهم ووجودهم ، وقد اختطت الوزارة النحاسية السابقة خطة واضحة وقررت سياسة معينة أعلنها وزير خارجيتها أمام العالم أجمع بجمعية

الأمم فأكد أن مصر تعارض تقسيم فلسطين وتمزيق وطنهم . أفلا يزال من سياسة هذه الوزارة معارضة مشروع التقسيم ؟ واذا كان من رأيها معارضة مشروع التقسيم فما الذى فعلته ؟ وهل وصل الى علم صاحب المقام الرفيع أن الاعتداء وقع على المسجد الأقصى وهو محل تقديس المسلمين عموما والمصريين خصوصا ؟ وما الذى اتخذته الحكومة رسميا فى هذا الشأن ؟ وهل احتجت على هذه الاعتداءات المخالفة لكل واجب انسانى ؟ » .

وردا على هذا السؤال أعلن رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة تقوم بواجباتها فى هذا الموضوع خير قيام ولكن لم يقتنع النائب محمود لطيف برد الحكومة الذى اتسم بالغموض [٤] . ولقد ألقى وزير الخارجية ببيان أمام المجلس أوضح فيه علاقة مصر ببريطانيا وأثر معاهدة ١٩٣٦ فى سياسة مصر الخارجية ، وأشار الى ان قاعدة سياسة مصر الخارجية تكمن فى اقرار السلام العام وتوطيده ولذلك ترجو الحكومة من حليفتها بريطانيا العمل على ايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين ، مما يوضح انه منذ ذلك الوقت احتلت القضية الفلسطينية اهم مكانة لها فى سياسة مصر الخارجية .

وقد علق النائب سعد اللبان على بيان وزير الخارجية فقال : « من مصلحة مصر المادية ومن مصلحة انجلترا ذاتها انهاء هذه القضية ، وان هذا القلق السائد الدائم على حدود مصر ليس من مصلحتنا ولا من مصلحة حليفتنا وقد يكون من المرغوب فيه ان تتدخل مصر فى انهائه فهى تدرك أمانى العرب وأمانى أهالى فلسطين اكثر مما تدركها السياسة العربية ولو أبدت مصر رغباتها إلى انجلترا مما يسهل مهمتها فالمراد هو التعاون للوصول الى حد دائم لإقرار السلم فى تلك البلاد [٥] » .

وكما أثيرت الاعتراضات فى مجلس النواب على مشروع التقسيم فكذلك أعلن مجلس الشيوخ احتجاجه على هذا المشروع حيث وجه عبد الستار الباسل وحسين محمد الجندى سؤالين عن حوادث فلسطين وواجب الحكومة المصرية ، وقد نص سؤال عبد الستار الباسل على مايلى : « على مقربة من الحدود المصرية مذابح بشرية تقوم ضد عرب فلسطين لا لذنب جنوه إلا أنهم يريدون أن يكونوا فى بلادهم آمنين مطمئنين ، ألا يرى صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أن على مصر واجبا بصفتها المملكة العربية الاسلامية المجاورة لهؤلاء القوم ، والتى تربطها دائما بفلسطين روابط تاريخية واجتماعية وثقافية فاذا كان يرى رفعة رئيس الحكومة أن على مصر واجبا لهؤلاء الجيران فأرجو أن يعد المجلس بأن الحكومة المصرية لاتحتمل هذه المجازر البشرية على حدودها مع قوم لاجريمة لهم الا انهم يريدون — كما قلت — ان يعيشوا كما يعيش كل انسان آمنا مطمئنا فى دياره » .

وقد تولى عبد الفتاح يحيى وزير الخارجية بالنيابة عن رئيس مجلس الوزراء مهمة توضيح موقف الحكومة ازاء تلك القضية بأنه « موقف من يعرف واجبه نحو جاره ويقدر تأثر الشعب المصرى لالآم اخوانه بحكم الجيرة والعاطفة وعلى هذا الاعتبار لم أترك فرصة تمر الا انتهزتها للسعى فى ايجاد حل لهذه المسألة بما يرضى شعور عرب فلسطين » . ثم طمأن المجلس بأن حسن الاستعداد الذى رآه لدى المسئولين البريطانيين من شأنه أن يسهل ايجاد حل يرضاه عرب فلسطين والمصريون أيضا [٦] .

ولم يكتف البرلمانيون المصريون باجتماعاتهم ومناقشاتهم داخل البرلمان بل بادروا بعقد مؤتمرات

برلمانية تضم الدول العربية والاسلامية المهتمة بقضية فلسطين كرد فعل لحوادث عام ١٩٣٦ ومشروع تقسيم ١٩٣٧ ، وكان أول مؤتمر هو المؤتمر البرلمانى العربى عام ١٩٣٨ .

وقد نبتت فكرة هذا المؤتمر عندما دعا محمد على علوبة عددا كبيرا من الشيوخ والنواب المصريين فى منزله على اختلاف نزعاتهم الحزبية للتشاور وتبادل الرأى فى تلك القضية حيث شكلوا لجنة عرفت باسم « اللجنة البرلمانية المصرية للدفاع عن فلسطين » والتى اختير علوبة رئيسا لها . وتولت تلك اللجنة تنفيذ القرارات التى أسفر عنها هذا الاجتماع وقد تضمنت الدعوة الى عقد مؤتمر برلمانى فى احدى البلاد العربية وارسال كتب الى ملوك العرب والدول الاسلامية ، والى رئيس الحكومة المصرية للعمل على تحقيق آمال موقعى تلك الاقرارات والتى تعتبر فى نفس الوقت آمال المصريين كافة ، كما ارسلوا ايضا الى سكرتير عصبة الامم والسفير البريطانى فى مصر والمندوب السامى فى فلسطين ، وتحوى هذه الكتب اشارة موجزة الى قضية فلسطين واظهار شعور المصريين نحو العرب ومناشدة الحكومة الانجليزية لتحقيق مطالبهم ، وتلك صورة للكتاب الذى ارسل الى كبير الأمناء لرفعه الى الملك فاروق :

« اتشرف بأن أقدم لمعاليكم القرارات التى اتخذها حضرات الشيوخ والنواب المصريين فى شأن اخوانهم عرب فلسطين أمام الحالة الحاضرة التى يعانونها ، راجيا التفضل برفع هذه القرارات التى تعبر عن رأى الأمة المصرية — الى الاعتاب الملكية مع عظيم الأمل فى أن تنال هذه القرارات عطف جلالتكم وتقديره السامى (٧) .

ازعج هذا الاجتماعى الأوساط الصهيونية فى مصر ، فبادر زعيم اليهود فى مصر يوسف قطاوى بارسال كتاب الى محمد على علوبة أوضح فيه أن يهود مصر ليسوا بالضرورة صهيونيين وسنعود الى مناقشة هذا الموضوع الذى اثار جدلا طويلا ، ويكفى أن نسجل هنا بعض فقرات ماورد فى كتاب قطاوى حيث ذكر أنه قرأ بتأثر شديد تصريحات علوبة الأخيرة بشأن فلسطين ولم يندهش من هذا الموقف لما أظهره من عطف نحو الطائفة اليهودية فى مصر « والتى تتألف من عناصر مختلفة الجنسيات لاتجمعهم سوى الرغبة فى تنظيم أعمال ثقافية وخيرية ويحرص قادتهم حرصا شديدا على الابتعاد عن المناقشات السياسية . فيهود مصر باعتبارهم مواطنين منظمين يرون أنه لايمكنهم القيام بواجباتهم نحو وطنهم على الوجه الأكمل الا بالسير مع الحكومة للمصلحة العامة فى كل مسألة سياسية خارجية ، وهم يأملون الوصول الى حل ينهى على الحالة القائمة فى فلسطين كما سيبذلون اقصى جهودهم فى سبيل الوصول الى تحقيق التفاهم مع عرب فلسطين » .

وقد بادر علوبة بالرد على خطاب قطاوى فاشاد بعواطفه نحو فلسطين وأوضح اسباب دفاعه عن تلك القضية كرجل مستقل بعيد عن كل عنف ، ورأى أنه باعتبار قطاوى رئيس الطائفة اليهودية فى مصر وعضو مجلس الشيوخ وكوزير سابق فسيكون علوبة سعيدا ان سارا معا فى نقاش على أمل الوصول الى حل يرضى المسلمين واليهود معا . واستمر علوبة فى حديثه قائلا : « انكم اكدتم لى أن اليهود المصريين ينتهجون نهج الحكومة فى المسائل الخارجية فاذا كانت الحكومة لاعتبارات لاتخفى عليكم مضطرة الى شيء من التحفظ فان الامة ليست مضطرة اليه .. واننى كمصرى أريد أن أضع حدا لهذا

القلق خوفا من أن تتطور الحالة الى نهاية لاترضونها ولا نرضاها نحن ، فلابد من السعى لايجاد حل لما فى ذلك من مصلحة ليهود مصر حيث سبق لى السعى فى الأيام الأخيرة لايجاد حل عادل لقضية فلسطين ولم يحالفنى النجاح بسبب تطرف الصهيونيين ، فهل لايزالون على تطرفهم ، وسيجتمع عما قريب مؤتمر برلمانى عربى حيث يمكنكم أن تقولوا كلمتكم قبل انعقاده بعدم تأييدكم لهذا التطرف الصهيونى الذى سيؤدى الى ابادة العرب وطردهم من بلادهم » [٨] .

المؤتمر البرلمانى العربى الاسلامى أكتوبر عام ١٩٣٨ :

عقد هذا المؤتمر بالقاهرة فى الفترة الممتدة من ٧ ـــ ١١ أكتوبر عام ١٩٣٨ ، وقد دعا اليه محمد على علوبة رئيس « اللجنة البرلمانية المصرية للدفاع عن فلسطين » بهدف تنسيق الدفاع عن فلسطين وتنفيذ قرارات اجتماع مايو عام ١٩٣٨ واخيرا كرد فعل لتفاقم الحالة التى انتهت بمشروع التقسيم [٩] ، ولقد بادر البرلمان المصرى باتخاذ تلك الخطوة الايجابية طالما ان الحكومة قد تركت تلك المشكلة لعدل بريطانيا .

وقد ارسل محمد على علوبة الدعوة الى نواب وشيوخ كل من مصر والعراق وفلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن ومندوبين عن الدول الاسلامية كالمغرب واليمن والهند والصين والجاليات الاسلامية فى يوغوسلافيا وأمريكا . واشتركت مصر فى هذا المؤتمر بخمسة مندوبين هم محمد على علوبة ومحمد بهى الدين بركات والدكتور عبد الحميد سعيد وتوفيق دوس وحمد الباسل .

وقد اكتسب هذا المؤتمر اهمية أكبر من مؤتمر بلودان عام ١٩٣٧ لا لأن الدعوة له كانت دينية وقومية فقط ولكن لأن مندوبيه قد اختارتهم الهيئات البرلمانية رسميا . كما رأى خبراء الشئون الشرقية فى الحكومة البريطانية أن المؤتمر البرلمانى كان اكثر تمثيلا لمشاعر المسلمين [١٠] .

تم اسناد رئاسة المؤتمر الى محمد بهى الدين بركات رئيس مجلس النواب المصرى وعاونه مولود مخلص رئيس مجلس النواب العراقى وفارس الخورى رئيس مجلس نواب سوريا مما أضفى على المؤتمر صبغة شبه رسمية .

وفى بداية المؤتمر ألقى محمد على علوبة خطبة الافتتاح استهلها بالثناء على أعضاء المؤتمر لتلبيتهم الدعوة وأشار الى أنه كان لابد فى تلك الظروف من عقد هذا المؤتمر المؤلف من نواب الامم العربية والاسلامية وممثلى الجماعات ذات الشأن للبلاد التى لاتوجد فيها مجالس نيابية . ثم اخذ علوبة فى سرد تاريخ احتلال اليهود لفلسطين منذ عهد الرومان حتى شبت الحرب الأولى فى عام ١٩١٤ ، ثم ملابسات صدور تصريح بلفور وفى نهاية خطابه وجه كلمة الى كل من اليهود والانجليز حيث قال لليهود أنهم معتدون وبأن العرب والمسلمين قد عرفوا نواياهم نحو فلسطين والبلاد العربية ، وأن احتلالهم لفلسطين سيجلب لهم العداء والبغضاء ويجعل منهم أعداء ظالمين . وأما كلمته للانجليز فقد نصح فيها بضرورة تغيير الحكومة البريطانية لسياستها وبخاصة تصريح بلفور الذى يعتبر باطلا من أساسه وبأن اغتصاب فلسطين لايتفق والصداقة المتبادلة بين العرب وبريطانيا . كما وجه نداء خاصا الى تشمبرلين بأن يغضب

لفلسطين كما غضب لفتح منشوريا وغزو الحبشة وينصفها كما أنصف الالمان فى السوديت . وفى النهاية اشاد بهذا المؤتمر وأمله فى أن يكون فاتحة لجبهة متحدة خاصة وأنه قد عقد بالقاهرة وحظى بعطف الملك واهتمامه [11] .

وبالرغم من اتفاق جميع الوفود على رفض مشروع التقسيم وضرورة استقلال فلسطين الا انهم اختلفوا حول مستقبل فلسطين فبينما رأى الوفد المصرى أن فلسطين تعتبر خط الدفاع الشمالى لمصر ، رأت سوريا ضرورة اعادة « سوريا التاريخية » بضم فلسطين والأردن لها ، أما العراق فقد رأت فى فلسطين مخرجا جغرافيا لها على البحر المتوسط . ويلاحظ أن أطماع كل من مصر والعراق كانت تمثل طموح ملكيهما . وتظهر بوضوح صورة هذه الخلافات عندما أعلن فارس الخورى — رئيس الوفد السورى — أنه لابد من اعطاء الحرية لكل من الأردن وفلسطين فى اختيارهم الاندماج مع سوريا ، كما أنه لابد من عقد معاهدة تحالف بين الدولة الفلسطينية المرتقبة وبين بريطانيا وفرنسا ، وقد اعترض الوفد العراقى على ذلك المطلب الاخير بحجة ان ادخال فرنسا سوف يؤدى الى تعقيد الأمور مع بريطانيا [12] .

وفى النهاية دحضت لجنة الاقتراحات الخاصة بالمؤتمر المبررات التى أدت الى تصريح بلفور ، ثم انتهت الى تأييد الميثاق الوطنى القومى الفلسطينى والذى ينص على استقلال فلسطين وتأييدها فى نضالها وبطلان تصريح بلفور ووقف الهجرة اليهودية ومنع انتقال الأراضى الى اليهود كما ندد المؤتمر بالمظالم النازلة بعرب فلسطين واستنكر اصرار الحكومة البريطانية على التقسيم [13] . ثم طالب الأعضاء بتأليف حكومة دستورية ومجلس نيابى وعقد معاهدة تحالف مع بريطانيا واصدار عفو عام عن الزعماء المعتقلين .

وصدر عن هذا المؤتمر تهديد لبريطانيا يتضمن انه فى حالة عدم قبول تلك المطالب فان الشعوب العربية والاسلامية ستعتبر موقف البريطانيين واليهود موقفا معاديا لهم وبالتالى سوف يضطرون الى اتخاذ موقف مماثل مع الالتفات الى مايترتب عليه من عواقب تؤثر على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما سيضطرون أيضا الى التحالف مع المحور .

وقد انبثق عن هذا المؤتمر لجنة للتوجه الى لندن لشرح تلك القرارات للحكومة البريطانية والسعى لتنفيذها ، وضمت تلك اللجنة محمد على علوبة عن مصر رئيسا وعضوية كل من فارس الخورى عن سوريا وعضواً عن الجمعية التشريعية فى البنغال عن مسلمى الهند ومولود مخلص عن العراق وجبران التوينى عن لبنان وحمد الباسل وتوفيق دوس والدكتور عبد الحميد سعيد عن مصر والسيد عبد الرحمن صديقى عن الهند وجمال الحسينى وعونى عبد الهادى والفرد روك عن فلسطين واختيرت مصر مقرا لتلك اللجنة . وقد قام ثلاثة من أعضائها وهم محمد على علوبة وفارس الخورى وعضو عن الجمعية التشريعية فى البنغال عن مسلمى الهند بجهود فعالة فى لندن لمحاولة وضع قرارات هذا المؤتمر موضع التنفيذ [14] .

بيد ان هذا المؤتمر تعرض لانتقادات من جانب بعض الصحف المصرية ، فكتبت صحيفة مصر الفتاة مقالا اشادت فيه بجهود علوبة ، لكنها رأت أنه لافائدة من اجتماع تلك الوفود الهائلة من اجل اصدار قرارات سبق وأن اصدرتها هيئات ومؤتمرات اخرى ولم تلق آذانا صاغية وأنه من الأفضل لهؤلاء المؤتمرين أن يتبنوا الدعوة الى اكتتاب عام من أجل عرب فلسطين لانهم فى مسيس الحاجة الى المال

والسلاح ، حيث ان قيمة هذا الاكتتاب لن تقتصر على فائدته المادية بل تتعداها الى اكثر من ذلك . كذلك أيدت الصحيفة قرار المؤتمر فى عرض صداقة العرب على كل من المعسكرين اللذين انقسمت اليهما أوربا فى ذلك الوقت وهما معسكر الديمقراطيين تتزعمهم انجلترا ومعسكر الديكتاتوريين تترأسه المانيا وايطاليا ، فاذا لم تلب بريطانيا المطالب العربية فلا مناص من الالتجاء الى ايطاليا والمانيا (١٥) .

أما صحيفة الوفد المصرى فقد شنت هجوما عنيفا على هذا المؤتمر وعلى الداعين اليه فقد نسبت الى محمد على علوبة أنه طلب عقد هذا المؤتمر للدعاية لنفسه على حساب القضية الفلسطينية ومعلنا أيضا أنه وحكومته يعملان من أجل نصرة العرب مستغلين فى ذلك عطف العالم العربى والاسلامى عامة ومصر خاصة على اخوانهم عرب فلسطين ، كما نسبت اليه انه وضع هذا المؤتمر فى خدمة حكومته لا من أجل القضية الفلسطينية ، بل للنكاية بالوفد ومحاربته والحط من شأنه واظهاره أمام العالم العربى والاسلامى بمظهر الحزب "السياسى المفكك الذى لم يعد يملك القدرة على العمل من أجل القضايا العربية (١٦)

وعلقت صحيفة التيمس على هذا المؤتمر بقولها : « ليس هناك حائل يحول دون امتداد التعاون الانجليزى الفرنسى من أوربا الى الشرق الأدنى فيأتى بالثمار الطيبة من تسوية تنفع المسلمين والمسيحيين واليهود وتروج قضية العرب العامة وتكون أشد فعلا وأبعد أثرا من قرارات المؤتمر البرلمانى فى القاهرة أو مذبحة طبرية (١٧)

غير أنه كان لجهود علوبة لعقد هذا المؤتمر اثر حسن عند عرب فلسطين مما جعلهم يتساءلون عن موقف زعماء حزب الوفد وأسباب امتناعهم عن حضور المؤتمر ، فيذكر عونى عبد الهادى فى مذكراته أن محمد عزة دروزة بعث برسالة له من دمشق بتاريخ ١٠ يناير عام ١٩٣٨ أشار فيها الى « استياء حزب الوفد من محمد على علوبة الذى رشح لرئاسة المؤتمر البرلمانى وأنه لايجد مبررا لهذا الاستياء اذ أن علوبة باشا قد تطوع لخدمة قضية فلسطين منذ أعوام بينما لم يكن فى مصر بعد صوت يرتفع لصالح هذه القضية ، واستمر فى هذا التطوع ، واللجنة البرلمانية قد تشكلت مصرية وهى التى قررت الدعوة الى المؤتمر البرلمانى وقررت أن يكون الاجتماع فى القاهرة فازاء هذه الوقائع لايجوز أن يقف الوفد غاضبا أو عاتبا أو معرقلا ، فاذا وقف الوفد من هذا المؤتمر الذى اعتقد أن الباعث الأول عليه خدمة قضية فلسطين والعطف عليها فانه يكون قد ناقض نفسه وقدم دليلا عى تكييفه المسألة العامة بالمسألة الخاصة » . وفى نهاية الرسالة ذكر عزة دروزه أن مايرجوه من عونى عبد الهادى هو محاولة اقناع الوفد بالترفع عن الخلافات الحزبية ازاء قضية فلسطين وذكر أن علوبه ليس متوغلا فى سياسة العداء الحزبية ضد الوفد (١٨) .

ومهما قيل فى انتقاد هذا المؤتمر فانه كان أحد الاساليب التى يمكن ان تؤثر فى الدفاع عن قضية فلسطين عن طريق كسب تأييد العالم الاسلامى ومحاولة الضغط بشتى الوسائل على بريطانيا ، من ذلك التلميح الى امكانية تحول العرب نحو صداقة المحور اذا مايئسوا من مساعدة بريطانيا لهم .

أدركت بريطانيا خطورة تكرار تلك الاجتماعات البرلمانية والتى تعتبر رد فعل قويا وفعالا لنشاط البرلمان المصرى وهو هيئة رسمية معترف بها ولذلك بذلت جهودا حثيثة لمحاولة منع هذا التجمع العربى

الاسلامى مرة اخرى فدعت الى عقد مؤتمر لبحث مستقبل فلسطين يعقد فى لندن وتمثل فيه الدول العربية على مستوى الحكومات لا الهيئات النيابية التى تتسم بالتحمس للدفاع عن عروبة فلسطين ولا تلتزم بمعاهدات التحالف مع بريطانيا .

الموقف خلال الحرب العالمية الثانية :

بالرغم من ظروف الحرب التى جرت على مصر مشكلات كثيرة فان البرلمان المصرى لم يعدم الاعضاء الذين التفتوا الى قضية فلسطين خاصة وأن الصهيونية خطت أثناء الحرب خطوات واسعة الى الأمام لتحقيق أهدافها . وقد تجلى ذلك بعد دخول الولايات المتحدة الى معترك الصراع الدولى وتأييدها لقرارات مؤتمر بلتيمور الذى عقد فى نيويورك عام ١٩٤٢ ، وكان من بين هذه القرارات جعل فلسطين كومنولثا يهوديا وبذا تجاوزت الصهيونية صراحة أهدافها السابقة ولم تعد المسألة مقصورة على وطن قومى لايواء الجاليات اليهودية المضطهدة .

وقد ظهر رد فعل لهذا المؤتمر فى مجلس الشيوخ ، حيث وجه عبد المجيد ابراهيم صالح سؤالا الى رئيس مجلس الوزراء جاء فيه : « قامت مصر شعبها وحكومتها وملكها بموقف رائع نصرة للحق والحرية فى حادث لبنان ، واليوم وقد أعلن زعماء الديمقراطية الأمريكية ضمن برنامجهم اعطاء بلاد فلسطين لليهود لتكون وطنا يهوديا وهى بلاد عربية منذ ثلاثة عشر قرنا ، فأرجو ان تبينوا لمجلسنا الموقر ماقامت به الحكومة سواء بالطرق الرسمية أو الودية لوضع حد لهذا الاعتداء خصوصا وأن امريكا هى واضعة ميثاق الاطلنطى الذى وافقت عليه وانضمت اليه مصر ، والشعب المصرى الذى ناصر هو وحكومته بكل أنواع القول وبشتى التضحيات لنصرة قضية الديموقراطية وفيهم هذا المجلس الذى علت من منبره اصوات داوية لنصرة قضية الديمقراطية يهمه ان يقف على مصير الامم العربية ومستقبلها مع هذه الديمقراطيات » .

وقد أجاب رئيس مجلس الوزراء بما يلى : « تعرفون تماما مبلغ اهتمامى بقضية عرب فلسطين وحرصى فى كل مناسبة على الدفاع عنها سواء كنت فى الحكم أو خارجه . ولقد عنيت فى السنوات الأخيرة عناية خاصة بالتيارات الضارة التى سرت بين الرأى العام الأمريكى فى شأن هذه القضية ولم أترك فرصة للاتصال بالحكومة الامريكية اتصالات رسمية وابداء رأيى لها فى هذا الصدد الا انتهزتها ، واذا كانت القواعد الدبلوماسية لاتسمح بنشر الوثائق المتعلقة بذلك رسميا الا بعد الاتفاق بين الحكومتين المصرية والامريكية — وفى تقديرى أن الوقت الملائم لذلك لم يحن بعد — فانى مع هذا لاأرى بأسا من أن أحيط حضراتكم علما بخلاصة موجزة لهذه المساعى » .

ثم أخذ النحاس يعرض بعض الخطوات التى اتخذتها الحكومة بهذا الصدد فذكر أنه كلف وزير مصر المفوض فى واشنطن فى يناير عام ١٩٤٣ بتقديم مذكرة الى وزير الخارجية الامريكية تضمنت دفاعات عن حقوق عرب فلسطين ولفت نظر الحكومة الامريكية الى ما أحدثته الدعاية الصهيونية فى امريكا من رد فعل سىء لدى الرأى العام المصرى ، وبشأن ما أعلنته أمريكا وانجلترا بزيادة معدل الهجرة اليهودية ، أصدر رئيس مجلس الوزراء تعليمات الى وزير مصر المفوض فى واشنطن بتقديم مذكرة الى الحكومة

الامريكية فى مارس من نفس العام تضمنت تأكيده بضرورة الاحتفاظ بالحالة القائمة فى فلسطين . وعندما قدم الشيوخ الامريكيون اقتراحا الى لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ يطالبون فيه بالغاء الكتاب الأبيض وبفتح أبواب الهجرة اليهودية الى فلسطين لكى تصبح جامعة أمم يهودية ، أرسل النحاس فى فبراير عام ١٩٤٤ مذكرة الى الحكومة الامريكية فند فيها هذا الاقتراح واعتبره مناقضا لميثاق الاطلنطى ، وكرد فعل لتلك المساعى المصرية تم سحب هذا الاقتراع ، وأخيرا طمأن النحاس باشا أعضاء مجلس الشيوخ بأن امريكا لن تغير من الحالة الاساسية فى فلسطين الا بعد مشورة كل من العرب واليهود .

ثم أكد النحاس على أن : « ما أعلنه كل من الحزبين الأمريكيين الجمهورى والديمقراطى فى برنامجه الانتخابى بشأن فلسطين وأشار اليه سعادة الشيخ المحترم فهو ولا شك على اكبر جانب من الخطورة لأن معناه أن رجال السياسة الامريكية متفقون على سلب فلسطين من أصحابها العرب المستقرين بها مذ مئات عديدة من السنين وأعطائها لقمة سائغة لليهود ، وهذا أمر يدعو الى أشد الاسف وخيبة الامل ويخشى منه على ثقة الشعوب العربية وغيرها من الشعوب الصغيرة فى الوعود المتكررة التى قطعتها الامم المتحدة وفى طليعتها الولايات المتحدة الامريكية باحترام حقوق الشعوب والعمل على سيادة الحق والقانون . غير أننا لسنا هنا أمام اجراء حكومى بل أمام عمل حزبى انتخابى ولا تسمح التقاليد الدولية بمخاطبة الحكومات فى مثل هذه الأحوال . ومن أجل ذلك لم يتسن لمصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية المصرية أن يتخذ اجراء رسميا فى هذا الشأن وان كان لم يفته ان يحتج اشد الاحتجاج لدى الحزبين الامريكيين المذكورين باعتباره رئيسا للوفد وزعيما للشعب المصرى » .

وكان لتصريح رئيس مجلس الوزراء فى مجلس الشيوخ أثره فى تهدئة ثورة الأعضاء وقلقهم على مستقبل فلسطين ، كما أعلن الشيخ مقدم السؤال أنه « يسره أن يرى رئيس الحكومة فى كلمته يتفق مع الرأى العام الانسانى فى فزعه وفزعنا وفزع الانسانية بأجمعها حيث ان قضية فلسطين قضية انسانية بالدرجة الأولى وكل أمله أن يتخلص هؤلاء القوم من تلك الانانية الانتخابية فى سبيل المعانى السامية التى طالما رددوها (١٩) » .

وفى أثناء المباحثات التمهيدية لميثاق جامعة الدول العربية صرح مدير الشئون العربية بوزارة الخارجية الى مندوب جريدة « لابورص اجيبسين » بشأن فلسطين بأنه « لايدرى كيف ستحل هذه المسألة ولكن ليس هناك مايدل على أن حلها سيؤثر فى كيان دول الشرق الأدنى القومى » . وبناء عليه وجه محمد عبد المجيد العبد سؤالا فى مجلس الشيوخ الى وزير الخارجية استنكر فيه قول مدير الشئون العربية بوزارة الخارجية بأنه لايدرى كيف ستحل هذه المسألة ، ومستفسرا عن موقف وزير الخارجية من هذا التصريح الخطير فيقول : « هل يقر معالى وزير الخارجية هذا التصريح وهل لمعاليه ان يبين لنا من هو اذن الذى يدرى اذا كان مدير الشئون العربية لايدرى ؟ وكيف حكم سعادته بأن الحل الذى قال انه لايعرفه لن يؤثر فى كيان دول الشرق الادنى » . وقد حاول وزير الخارجية ـــ محمود فهمى النقراشى ـــ اقناع صاحب السؤال بأن مدير الشئون العربية لن « يتخطى تقرير الواقع » كما أنه لن يتنبأ بالوقت الذى ستحل فيه هذه القضية وكيفية حلها كما أكد بأن حل تلك القضية لايمس بالفعل الكيان القومى

لدول الشرق الأدنى فهى دول مستقلة وصاحبة السيادة فى مسألة كيانها القومى [٢٠] .

ويبدو أن مقدم السؤال لم يكن له هدف سياسى سوى غيرته على فلسطين كبلد عربى يئن تحت وطأة الاحتلال الصهيونى والسياسة الانجليزية والامريكية ، كما رأى أن امتلاك اليهود لفلسطين سوف يؤثر بطبيعة الحال على كيان دول الشرق الأدنى القومى وبخاصة الدول العربية التى تلاصق حدودها حدود فلسطين .

وتدلنا هذه المناقشة على أن الرأى العام المصرى كان متنبها الى الانحياز الامريكى للصهيونية ولكن الكثيرين وخاصة رجال الدولة كانوا حريصين على توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة بعد أن تكشف لهم أنها ستتزعم العالم الغربى فى السنوات التالية وأن موضوع العلاقات المصرية البريطانية سيتأثر بالموقف الامريكى .

الموقف من قضية فلسطين فى ميثاق جامعة الدول العربية :

بعد الانتهاء من المشاورات الخاصة بتأسيس الجامعة العربية وصدور ميثاق الجامعة ، عرض على البرلمان للمصادقة عليه ، وقد وافق عليه أعضاء مجلس الشيوخ فى ٣ أبريل عام ١٩٤٥ وأعلن الدكتور محمد حسين هيكل ان الميثاق يمثل الخطوة الأولى لاتحاد الدول العربية فى هيئة رسمية من الهيئات الاقليمية التى يكون لها أثر فى المستقبل فى المحافظة على السلم العالمى ، كما أبدى ارتياحه الشديد لتوقيع هذا الميثاق على الأراضى المصرية . كما أعلن صبرى أبو علم ــ زعيم المعارضة الوفدية ــ انه اذا كانت « هناك قيمة لهذا الميثاق فهى فى كيفية استعماله ولكن فى الوقت الذى كانت تعتز فيه الأمم العربية بما تم بينها من اتفاق كانت هناك أمة عربية منكسة الرأس (يقصد فلسطين) ، فيجب على مصر كزعيمة للأمم العربية ان تسمع العالم بأن بروتوكول الاسكندرية لم يكن مجرد مظاهرة وانما هو انبعاث للعالم العربى لمواجهة العالم الغربى » .

ثم استمر صبرى أبو علم فى حديثه فعقد مقارنة بين بروتوكول الاسكندرية وميثاق الجامعة فيما يختص بمسألة فلسطين فقال : « انه عند النظر الى بروتوكول الاسكندرية فاننا ننظر الى مسألة من أهم المسائل التى واجهتها اللجنة التحضيرية فى اكتوبر عام ١٩٤٤ وهى مسألة فلسطين التى كانت مثلا للظلم الذى يقع على شعب عربى وقد انزعج مندوبو الدول العربية عندما وقف ممثل الاحزاب الفلسطينية ليروى قصة مأساة وطنه أمامهم ، واتفقوا فيما بينهم على نشر ملحق خاص بفلسطين فى بروتوكول الاسكندرية والتى ترددت الرقابة فى نشره فى الصحف ، فعندما حاولت صحيفة الوفد المصرى نشره فى ٣٠ مارس عام ١٩٤٥ منعت ، ومن العجيب انه قد تقرر فى الاسكندرية من ضمن المسائل التى تم بحثها انشاء مكاتب للدعاية وبخاصة للقضية الفلسطينية ، فاذا كنا هنا فى بلادنا نحرم نشر مثل هذا فى جريدة مصرية فقولوا لى ما الذى يباح نقله الى العالم العربى على يد الموظفين فى مكاتب الدعاية ؟ » .

ثم أخذ صبرى أبو علم يتلو على الاعضاء الملحق الخاص بفلسطين فى بروتوكول الاسكندرية حيث اعلن ان هذا البروتوكول يتضمن أمرين هما : وقوف العالم العربى الى جانب فلسطين ، ثم المبادرة

بتحويل الاقتراح الخاص بالمساهمة فى شراء الأراضى بواسطة انشاء صندوق لانقاذ فلسطين والذى مضى عليه حينذاك ستة أشهر دون أن يتم فيه أى اجراء فعلى ، وبهذا الصدد اشار الى انه ليس مكلفا باستجواب مندوب سوريا أو العراق عن هذا التباطؤ ولكنه يبادر باستجواب الحكومة المصرية وهل تقدمت ببذل بعض المال لانقاذ اراضى فلسطين من الخراب الذى يتهددها ، كما قام صبرى ابو علم بعد ذلك بتلاوة الملحق الخاص بفلسطين فى الميثاق .

وقد عقد زعيم المعارضة البرلمانية تلك المقارنة لأنه وجد أن الميثاق أضعف فى تأييده للقضية الفلسطينية من بروتوكول الاسكندرية وأيضا من حيث الروابط التى تربط بين الدول الأعضاء فى الجامعة العربية .

ويتضح من فحوى حديث صبرى ابو علم تحمس الوفد الشديد وعطفه على أهالى فلسطين ومحاولاته المتكررة فى فتح ابواب المناقشة داخل المجلس من أجل قضيتهم كى يدرك الاعضاء مدى الظلم الواقع على العرب وليجتهدوا من اجل ايجاد حلول لها .

وقد أبدى عباس محمود العقاد معارضته لتلك الحملة التى شنها صبرى أبو علم ضد الحكومة المصرية بالذات فى حين أن ميثاق الجامعة موقع عليه من جميع الدول العربية لا من مصر وحدها ، ولكن صبرى أبو علم أوضح له اسباب استجوابه البرلمان المصرى أولا ثم الحكومة والامة المصرية خاصة ، لما لهما فى هذا الميثاق من مقام الزعامة « فمصر هى الدولة العربية التى تقدمت لحمل عبء هذا الموقف » ، ثم استطرد قائلا : « اننا حين نتكلم فى هذا الصدد فاننا نتناول أمرا له سوابقه حيث ان هناك سابقتين لهذا الموضع : أولاهما : أنه فى عام ١٩٤٤ أوصت اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطانى بأن يعرض على مؤتمر العمال البريطانى مشروع قرار بشأن فلسطين جاء فيه مايضر بمستقبلها ويمس مصر جغرافيا وقام الوفد المصرى بواجبه حيال هذا الامر حينما ارسل زعيم حزب المعارضة برقية يحذر فيها من نتائج عرض هذا الاقتراح على مؤتمر العمال باعتبار ان حزب العمال ممثل فى الوزارة البريطانية حينذاك . أما السابقة الثانية فكانت فى أعقاب المعركة الانتخابية لرياسة الجمهورية الامريكية حيث أجمع الحزبان الامريكيان الجمهورى والديمقراطى على المساس بحقوق فلسطين فلم تتردد حكومة النحاس فى القيام بواجبها حينما ارسل رئيس الوزراء برقية الى الحكومة الامريكية سبق وأن ذكرنا مضمونها » . وفى النهاية أعلن صبرى أبو علم أنه لايقصد من وراء ذلك معارضته للميثاق ولكنه بدأ حديثه وختمه بالموافقة عليه ، غاية الأمر أنه حينما يتكلم عن فلسطين فكأنه يتكلم عن مصر لأن المطامع التى تحيق بفلسطين تؤثر بطبيعة الحال على مستقبل مصر سياسيا وصناعيا وجغرافيا فالقيام بالواجب نحو فلسطين يعتبر قياما بالواجب نحو مصر ذاتها .

وبصدد المقارنة التى عقدها صبرى أبو علم بين ماجاء فى بروتوكول الاسكندرية وميثاق الجامعة العربية بشأن فلسطين ، أعلن عبد الرحمن عزام الوزير المفوض للشئون العربية بوزارة الخارجية المصرية بأن ماجاء فى البروتوكول كان مجرد أقوال بينما ماجاء فى الميثاق كان أعمالا حيث تضمن البروتوكول أمانى الدول العربية فى السعى من أجل نيل الاستقلال ، أما الميثاق فقد تقرر فيه « أن فلسطين دولة مستقلة

وقد ورثت حقها الشرعي فى الاستقلال بزوال الدولة العثمانية ولا يجوز أن يمس هذا الاستقلال ، ومادام عرب فلسطين لايستطيعون أن يمارسوا حقوقهم كدولة مستقلة فان مجلس الجامعة العربية يعتبرهم مستقلين ويختار لهم مندوبا من بينهم يمثلهم فى تلك الجامعة حتى يمكنهم الدفاع عن حقوقهم بأنفسهم وليس هناك ضمان أقوى لعرب فلسطين من أن يرعوا هم حقوقهم ومصالحهم من خلال مندوبهم فى الجامعة العربية ، وبذلك يكون أعضاء مجلس الجامعة قد أخرجوا قضية فلسطين من حيز الاقوال الى حيز الوجود الفعلى ، ويرجع لمصر الفضل الأول والاخير فى هذا الشأن . أما بخصوص الدعاية فلم تهمل مطلقا ، وبالنسبة للأمر الآخر والخاص بصندوق الأمة العربية لحماية الأراضى فان اللجنة غير موجودة لأن وجودها معلق على قيام مجلس الجامعة ومادام مجلس الجامعة لم يوجد فان الحكومة غير مسئولة عن لجنة غير موجودة لتحيل عليها قرارا » . وأنهى عبد الرحمن عزام بيانه بتأييده لما أبداه صبرى أبوعلم من عطف نحو عرب فلسطين مؤكدا بأنه حين يقف أمام مشكلة فلسطين فكأنه يقف أمام مشكلة المصريين ، كما أعلن ارتياحه وارتياح اغلب اعضاء مجلس الشيوخ لموقف المعارضة الوفدية ورغبتها الأكيدة فى معاونة عرب فلسطين مسايرين فى ذلك الحكومة حينما دافعت عن تلك القضية طوال فترة المباحثات حتى انها استطاعت أن تختص فلسطين بين الدول العربية بهذا الملحق الذى جعلها عضوا فى جامعة الدول العربية المستقلة .

وفى تلك الجلسة أعلن عبد الرحمن الرافعي موافقته على الميثاق ولكنه أبدى بعض التحفظات والملاحظات ، ففيما يختص بفلسطين أعلن تأييده لما قاله صبرى أبو علم وعبد الرحمن عزام ولكنه أضاف أن فلسطين ليست مسألة سياسية فقط كما أنها لم تكن متعلقة بحقوق العرب فحسب بل متعلقة بصميم الاستعمار ذاته فهو يريد أن يجعل فلسطين قاعدته الاساسية فى الشرق لكي يربطها بخيوط الاستعمار ، فاذا لم تضع جامعة الدول العربية نصب أعينها تحرير فلسطين « فلا نعتقد أنها قد تصل الى تحقيق أهدافها » . كما اعترض عبد الرحمن الرافعى على أن الجامعة العربية قد قصر الاشتراك فيها على الدول المستقلة ففى رأيه ان الامم العربية غير المستقلة أحوج من الدول المستقلة لأن تكون عضوا فى هذه الجامعة فيجب على الجامعة أن تفسح المجال لكافة الدول العربية سواء أكانت مستقلة أم غير مستقلة لأن هدف الجامعة الأساسى هو الدفاع عن حقوق أعضائها [٢١] .

وتكشف هذه المناقشات عن اتفاق المعارضة مع الحكومة تقريبا على أهمية استقلال فلسطين باعتبارها دولة عربية مجاورة لمصر ويؤثر مصيرها ومستقبلها على مستقبل مصر ، وانما انصب الخلاف على مدى فاعلية الاسلوب المتبع فى العمل وقوة الرابطة التى لابد وأن تصل بين أعضاء الجامعة العربية .

أما فى مجلس النواب فقد وجه النائب على السيد أيوب سؤالا الى رئيس الوزراء يلفت فيه نظر الحكومة الى محاولات الصهيونية للتشهير بدول الجامعة عن طريق الدعاية ووسائل الاعلام وبخاصة الجرائد التى وزع منها فى مصر ، وقد نص السؤال على مايلى : « أن جريدة يهودية من أشد دعاة الصهيونية تطرفا تطبع فى انجلترا وتوزع بمصر قد دأبت على التشهير بأعضاء الجامعة العربية والزراية بهم . بل بلغ بها الحمق الى التطاول على أعلى مقام فى البلاد وعلى محاولة النيل من ملوك العرب . فما الذى يرى دولة رئيس

الوزراء اتخاذه حيال هذه الجريدة ؟ » .

وقد تولى الرد على هذا السؤال وزير المالية بالنيابة عن رئيس الوزراء فأعلن بأنه استصدر قرارا من مجلس الوزراء فى ٢٧ يونيه الماضى بمنع تداول تلك الجريدة داخل مصر . واشار صاحب السؤال الى أنه قصد من تقديم هذا السؤال لفت نظر الحكومة الى خطورة هذا الموضوع ولا يعنى ذلك محاربة النواب لحرية القلم أو القول ولكنهم يعبرون عن رفضهم التام لأن تكون مصر مرتعا للدعاية الصهيونية ومحاربة العرب فى تلك الآونة بالذات .

ويوضح لنا ذلك الموقف مدى الفرق فى الوعى القومى المصرى بالخطر الصهيونى مما يختلف تماما عما شاهدناه فى العشرينات أو الثلاثينات حينما كانت تسمح الحكومة بتداول مثل هذه الصحف اليهودية . وبهذه المناسبة طالب بعض النواب بفرض الرقابة على المطبوعات وبخاصة تلك التى قد تضر بالنظام الاجتماعى فى مصر [٢٢] ، وكأنهم قرنوا بين الصحف والمؤلفات الشيوعية وبين المؤلفات اليهودية التى قد تدخل البلاد وتتضمن أفكارا اشتراكية ، وسنتحدث عن صلة اليهود باليسار المصرى فى الفصل القادم .

الموقف من لجنة التحقيق الانجلو ــ أمريكية :

عرض تقرير لجنة التحقيق الانجلو ــ امريكية على البرلمان المصرى وبخاصة مجلس النواب لمناقشته ولمعرفة موقف الحكومة المصرية ازاءه ، والاحاطة بالاجراءات التى اتخذتها نحو تلك القضية . فقد ذكر « فكرى أباظة » انه مع اعتراف النواب بما قامت به الحكومة من واجبات نحو عرب فلسطين الا أنهم وجدوا أن اجتماعهم لمناقشة هذا التقرير يرتكز على دعامتين اساسيتين هما :

أولا : تبادل الرأى مع الحكومة للتعرف عما تنوى عمله .

ثانيا : أن يسمع العالم رأى مجلس النواب حيال هذا التقرير .

وأكد فكرى أباظة رفض النواب لتقرير تلك اللجنة لعدة اعتبارات أساسية منها نفيه لعروبة فلسطين والكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ بالرغم من قبول العرب له على مضض ، كما وصف هذا التقرير بالسطحية وبأن اللجنة كانت متعجلة فى اصداره ، واستنكر فكرى اباظة ذلك الخلط الذى أحدثته تلك اللجنة بين مشكلة فلسطين ومشكلة يهود العالم ، وتعدى هذا التقرير على حقوق فلسطين حينما سمح بهجرة مائة ألف يهودى اليها بالرغم من وجود مناطق فى العالم واسعة كاستراليا وامريكا وكندا والتى ماتزال حتى ذلك الوقت فى حاجة الى زيادة سكانها بحوالى ٨٠ مليون نسمة .

وفيما يختص بمسألة الوصاية فان جامعة الدول العربية تهدف الى اعتبار فلسطين وطنا عربيا مستقلا ولذلك يطالب فكرى أباظة الحكومة بتوضيح سياستها لكى تسمع أمريكا وانجلترا صوت النواب المصريين فى هذا الصدد . كما انتقد فكرى أباظة اتباع امريكا لسياسة سلبية فى تلك القضية ويرى أن الذى دفعها لذلك هو التأثير الصهيونى عليها حيث استطاع اليهود السيطرة على المال والصحافة وأداة

الحكم هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلأمريكا مصالح بترولية فى البلاد العربية ولذلك فهى لاتريد أن تدلى برأى فى أى حل عملى فى تلك القضية خوفا على مصالحها .

ويستطرد هذا النائب فى حديثه فيذكر أن الخطأ الأساسى الذى وقعت فيه كل من أمريكا وانجلترا هو اعتقادهما بأن قضية فلسطين انجليزية أمريكية دون ادراكهما أنها مسألة عمومية حتى ان جامعة الدول العربية نفسها ليست هى صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة فى ذلك ، « ففلسطين وثيقة الصلة بالأمن العالمى وخاصة الدول العربية لأنها تمس استقلالها » فلو نجح اليهود فى وضع تقرير اللجنة موضع التنفيذ لكانت كارثة جسيمة ليست على فلسطين وحدها بل على العالم العربى كله ، فالمسألة ليست عربية وانما هى مسألة وطنية داخلية لكل بلد عربى ، وبناء على ذلك طالب مجلس النواب الحكومة بما يلى :

أولا : رفض هذا التقرير من أساسه .

ثانيا : ضرورة أخذ رأى العرب فى تلك المسألة مثل غيرهم .

ثالثا : ان يكون الاساس هو استقلال فلسطين واذا استدعى الأمر اشرافا فتتولى جامعة الدول العربية هذا الأمر بحكم الدين واللغة والجوار والموقع الجغرافى طبقا لميثاق الامم المتحدة والمرتبط بميثاق سان فرنسيسكو . ومن حيث الانتداب ، ثبت عجز انجلترا التام عن ادارة فلسطين ويؤكد ذلك واضعو الميثاق أنفسهم .

وبخصوص مسألة الانتداب ، أضاف النائب محمد حنفى الشريف بأن تلك المسألة كانت من قبل عصبة الأمم والتى انتهت حينذاك وتحولت الى هيئة الامم المتحدة ومسألة الانتدابات فى تلك الهيئة أصبحت تتعارض مع حريات الامم الضعيفة ولذلك طالب بضرورة عرض تلك المسألة على مجلس الأمن لتأثيرها على السلام العالمى « خاصة وأن هناك فى فلسطين جيشا صهيونيا يزداد قوة يوما بعد يوم وقيامه بأعمال ارهابية خطيرة تهدد السلام العالمى » . ونوه هذا النائب بارتياح انجلترا للتغلغل الصهيونى فى فلسطين ، وأورد مثلا يثبت صحة ماقاله ، فحينما كانت انجلترا فى اشد الحاجة الى المساعدات أثناء الحرب الثانية أعلنت انتهاء انتدابها على شرق الأردن ارضاء للعرب بالرغم من احتجاج الصهيونيين على ذلك لأنهم كانوا يعتبرون ان شرق الأردن جزء من فلسطين ، ويتساءل محمد حنفى الشريف عن اسباب احتفاظ انجلترا بانتدابها على فلسطين . ثم انتهى الى ضرورة عرض مسألة فلسطين على مجلس الأمن ورفض تقرير اللجنة ومطالبة مصر ببذل كل تضحية تطلب منها لنصرة تلك القضية .

وقد أدلى بعض النواب بدلوهم فى هذا الشأن حيث أعلن النائب عبد الحليم أبو سيف راضى أن تلك اللجنة ماهى الا لجنة سياسية تتألف من رجال دولتين ترتبط مصالحهما بمصالح اليهود فى مقابل ماقدموه لهم من مساعدات فى الحربين العالميتين ، « وقد نيط بتلك اللجنة مهمة تقرير أوضاع متفق عليها ، وتلك كانت سياسة مرسومة منذ عام ١٩١٧ ولكن يجب أن نلوم أنفسنا لاننا لم نعمل شيئا جديا من أجل فلسطين ، فلا داعى لاظهار هذا العطف المتزايد لأهالى فلسطين دون أن نمدهم يد المساعدة منعا لتسرب أراضيهم ، فلا جدوى من تل الصيحات التى تصدر من على منبر البرلمان بخصوص عرض

تلك المسألة على مجلس الأمن ، ونعتقد أنه من الضرورى مساعدة فلسطين وانقاذ أراضيها ممن يشترونها » ، ثم وجه هذا النائب اللوم الى الحكومة لأنها لم تقرر شيئا لانقاذ أراضى فلسطين ، وذكر بأنه لايركز لومه على الحكومة الموجودة حينذاك بل على الحكومات المصرية السابقة من وقت أن نشأت قضية فلسطين . وتساءل هل وصل تأثير الصهيونية بما لها من قوة ومال الى الحكومة المصرية كما هو الحال فى العالم الغربى ؟ » . وفى النهاية أوصى بضرورة تخصيص مليون جنيه لانقاذ أراضى فلسطين من الضياع .

وفى نهاية تلك الجلسة قرر جميع الأعضاء على ضرورة مقابلة العنف بالعنف ، ونتيجة لاستفحال أمر الجيش الصهيونى فلابد من تأليف جيش عربى عام تكونه جميع الحكومات العربية ، وفى حالة اصرار كل من امريكا وانجلترا على قبول تقرير اللجنة لابد من اتباع سياسة عدم التعاون وبخاصة أن لهاتين الدولتين مصالح فى الشرق العربى ، وبتلك القرارات يكون مجلس النواب قد أطلع الحكومة على موقفه لكى يعرف الشعب المصرى والعربى رأى النواب المصريين فى هذا الموضوع [٢٣] .

ظهرت اذن فى مجلس النواب المصرى دعوة غير مباشرة للتدخل بالقوة لمنع قيام الدولة اليهودية ، وهذه الدعوة سابقة بعامين على قرار الملك بدخول الحرب عام ١٩٤٨ كذلك ظهرت فكرة استخدام السلاح الاقتصادى ضد الولايات المتحدة وبريطانيا والتهديد بالاضرار بالمصالح الاقتصادية الامريكية والانجليزية فى الشرق العربى فى حالة اصرار الدولتين على مؤازرة الصهيونية وتنفيذ تقرير لجنة التحقيق الانجلو أمريكية .

وعلى الفور أعلن وزير الخارجية أمام أعضاء مجلس النواب رفض الحكومة لتقرير لجنة التحقيق الانجلو ــ امريكية ، فقال « ترحب الحكومة بطرح هذا الموضوع للمناقشة لكى يعلم أهل فلسطين أولا شعور مجلس النواب المصرى بالنسبة لهم ولكى يعلم العالم أجمع ان مصر ــ حكومة وشعبا ــ تبغض كل البغض تقرير هذه اللجنة . لقد قامت الحكومة بالواجب عليها من أول يوم فأرسلت تعليمات الى سفيرها فى لندن والى وزيرها المفوض فى واشنطن لكى يبين كل منهما للحكومة التى يمثلنا لديها أن مثل هذا التقرير يسبب قلقا عظيما ويقابل رفضا باتا فى الشرق الأوسط بأسره » .

وفى لندن قام السفير المصرى بعدة زيارات لوزارة الخارجية البريطانية وكبار النواب ورأى أن كثيرين منهم يرون أن هذا التقرير غير قابل للتحقيق ، أما وزير مصر فى واشنطن فقد قام بمقابلة رئيس الجمهورية نفسه وأوضح له أن هذا التقرير يسبب قلقا عظيما فى العالم العربى .

هذا مافعلته الحكومة بناء على حث البرلمان لها على الصعيد العالمى ، أما على الصعيد العربى فقد ذكر وزير الخارجية أن مجلس الجامعة العربية سيجتمع قريبا فى دمشق فى ١٨ مايو حيث ستشترك فيه مصر وستقوم بتنفيذ مايصدر عنه من قرارات لصالح تلك القضية [٢٤] .

ويستخلص من ذلك أن الاصوات فى البرلمان المصرى كانت أسبق من الحكومة وأقوى فى طريقة مناصرتها لعرب فلسطين وبطبيعة الحال مرت كثير من هذه الخطب دون أن يتاح لها حظ من التنفيذ .

لجوء أمين الحسينى الى مصر :

أثارت قضية لجوء أمين الحسينى الى مصر ضجة عنيفة داخل البرلمان المصرى وبخاصة مجلس الشيوخ حيث شن صبرى أبوعلم حملة عنيفة ضد موقف الحكومة بسبب منع المفتى من ممارسة نشاطه السياسى طوال فترة اقامته فى مصر نظرا للظروف التى كانت تمر بها مصر حينذاك .

وبخصوص القيود المفروضة على المفتى قدم زعيم المعارضة استجوابا الى رئيس الوزراء بهذا الصدد . ولكن اسماعيل صدقى أكد له أن المفتى « قد لقى من حسن الاستقبال وكرم الضيافة مايليق به » حيث أعلن أنه قام بمقابلته ووجده فى أحسن حال بل وقدم شكره الى الملك والى الحكومة وأبدى ارتياحه للبيان الذى أصدرته رئاسة مجلس الوزراء فى اليوم التالى لقدومه وبخاصة الفقرة الأخيرة منه والتى جاء بها « ولا يخفى أن مصر اليوم تجتاز مرحلة من أدق مراحل حياتها السياسية نرجو لها التوفيق والفلاح فى ظل الهدؤ والنظام ولا ريب ان سماحته مقدر لذلك » . وحاول اسماعيل صدقى اقناع الأعضاء بصحة كلامه حينما استشهد بتلك العبارة التى قالها المفتى والتى جاء فيها : « الواقع اننى مدرك تمام الادراك وأعرف مشاغل مصر فى الوقت الحاضر وحاجتها القصوى الى الهدوء والاطمئنان وأنه لن يجعل من وجوده فرصة للدعاية أو القيام بأى نشاط سياسى » .

ثم قال رئيس الوزراء : « هذا كان المسلك الحكومى وموقف الحسينى منه فما كان عليها أن تضع قيودا على رجل استضافه الملك وقبل ضيافته ، ولكن ظروف البلاد وملابساتها وطبيعتها هى التى حملته على أن يلتزم بالمسلك الكريم ، فكان لابد على مقدم الاستجواب من الاطلاع أولا على هذا البيان قبل الادلاء بهذا الكلام أمام المجلس » (٢٥) . ولكن زعيم المعارضة الوفدية لم يقتنع بما صرح به اسماعيل صدقى كما أبدى معارضته لبيان رئاسة مجلس الوزراء ولفت نظر الأعضاء الى ان المفتى قد ترك فرنسا ولجأ الى مصر فلابد عليه أن يكون راضيا عن الضيافة والمعاملة الكريمة من جانب الملك ، ولكن يجب الا يشمل ذلك المعاملة السياسية من جانب الحكومة ، فما الفرق اذن بين اقامته فى فرنسا واقامته فى مصر ؟ بل رأى صبرى أبوعلم أن اقامته فى فرنسا كانت أكثر فائدة له لاستطاعته الاتصال بأخوانه وانصاره ، ولكنه وجد أن لجؤه الى مصر مقر جامعة الدول العربية سيتيح له المجال الذى يساعده على أن يؤدى واجبه كاملا تجاه قضية بلاده .

ولكن لم يعدم المجلس الأعضاء الذين يؤيدون الحكومة فى موقفها ومنهم عباس الجمل الذى اعترض على جعل هذه القضية مجالا للمناقشة لعدم مساسها بحق من حقوق المصريين طبقا للمادتين الثالثة والسابعة من الدستور والخاصة بحقوق المصريين المكفولة لهم والتى تنص على « الا تفرض قيود على مصرى واذا فرضت الحكومة قيدا من القيود على مصرى من المصريين كان سبيل الاستجواب هو طروح لتفريطها فى الدستور ، اما اذا كان الاستجواب لايمت بصلة للدستور فليس على الحكومة الا ، المتفضل المتكرم فقط » .

بيد أن صبرى أبو علم اخذ ينفى تلك الحجج لأن المفروض على مصر أن تحمى الاحرار ، وراح يب الأمثلة على ذلك حيث سبق لبعض الاحرار من أعضاء حزب تركيا الفتاة واحرار سوريا وتونس فى

مستهل القرن العشرين أن لجأوا الى مصر للاقامة فيها دون الحد من نشاطهم السياسى .

وقد تمكن عبد القوى أحمد وزير الاشغال العمومية تهدئة الحال داخل المجلس فاقترح على صبرى أبو علم ضرورة مقابلة المفتى شخصيا لمعرفة ما اذا كان راضيا عن هذا الوضع أم غير راض ، وقد أبدى جميع الأعضاء موافقتهم على هذا الاقتراح بما فيهم صاحب الاستجواب نفسه . وان كان ذلك لايمنع من اثبات حقيقة وهى اقتناع اعضاء المجس بأن المفتى راض عن وضعه وأنه محظور تسليمه بنص الدستور ، الامر الذى يتحتم معه عدم اثارة هذا الاستجواب مرة أخرى . ولكن صبرى ابو علم طالب بتأجيل المناقشة فى هذا الموضع الى أن يجرى مقابلة خاصة مع المفتى [٢٦] .

وفى تقديرنا أن المعارضة الوفدية لم تكن تقصد فقط السماح لأمين الحسينى بالنشاط السياسى بل كانت ترى فى ذلك مدخلا لرفع القيود التى فرضها اسماعيل صدقى على نشاط تلك المعارضة واستخدامه وسائل عنيفة ضد تحركات الشبان الوفديين وغيرهم ولذلك اتسمت هذه المناقشات بالجدل العنيف الذى يتجاوز حدود قضية أمين الحسينى .

وبدون أن تعلن الحكومة المصرية شيئا مالبث المفتى أن تمتع بالفعل فى داخل مصر بالحرية الكاملة ليس فقط فى النشاط السياسى بل فى اعداد جيش الجهاد الفلسطينى وتزويده بالسلاح .

هوامش الفصل الثانى

(١) السياسة ــ ٢١ يوليو سنة ١٩٣٦ .
(٢) سبق أن أوردنا نص البيان فى الفصل الأول .
(٣) مجلس النواب ــ الجلسة الحادية عشرة ــ ٣١ مايو ١٩٣٨ ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
(٤) مجلس النواب ــ الجلسة الحادية عشرة ــ ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ .
(٥) مجلس النواب ــ الجلسة الرابعة والثلاثين ــ ٢٠ يوليه سنة ١٩٣٨ ص ١٢٩٤ ، ١٢٩٦ .
(٦) مجلس الشيوخ ــ الجلسة العاشرة ــ ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ ــ ص ١٤٤ .
(٧) الشباب ــ ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٨ .
(٨) الشباب ــ ٦ يوليو سنة ١٩٣٨ ، المقطم ــ ٦ يوليو سنة ١٩٣٨ .
(٩) Rony E. Gabbay: ibid, P,36.
(١٠) د . احمد طربين ــ محاضرات فى تاريخ قضية فلسطين من الثورة الكبرى ١٩٣٦ ــ ١٩٤٨ ص ٧٩ ، ٨٠ ، كريستوفر سايكس : المصدر السابق ص ٣٢٤ .

Esco: Op.Cit., P.861.

(١١) خطب حفلة الافتتاح الكبرى للمؤتمر البرلمانى العالمى للبلاد العربية والاسلامية للدفاع عن فلسطين المعقدة فى القاهرة ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ من ص ٦ حتى ١٣٨ .
(١٢) Esco: Op. Cit., P. 887, Rony E. Gabbay Op. Cit., P.36.
(١٣) محمد عزة دروزة ــ المصدر السابق ــ جـ ١ ــ ص ٢٢١ ، أكرم زعيتر ــ القضية الفلسطينية ص ١٢٥ ، نجيب صدقه ــ المصدر السابق ــ ص ٢٢٥ .
(١٤) احمد طربين ــ المصدر السابق ص ٨١ ، كريستوفرسايكس ــ المصدر السابق ص ٣٢٤ ، خطب حفلة الافتتاح الكبرى للمؤتمر البرلمانى العالمى العربى ص ١٤١ ،

Esco: Op. Cit., PP. 887-888.

(١٥) مصر الفتاة ــ ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
(١٦) المصرى ــ ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ .

F.O. Enc. in No, 69. The Egyptian Press for Period Jul. to Aug. 31; 1983, 105.

(١٧) المصرى ــ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
(١٨) اعداد الدكتورة خيرية قاسمية ــ عونى عبد الهادى (أوراق خاصة) ص ٩٧ .
(١٩) مجلس الشيوخ ــ الجلسة السابعة والثمانون ــ ٩ أغسطس سنة ١٩٤٤ ص ١٧٤١ ، ١٧٤٢ .
(٢٠) مجلس الشيوخ ــ الجلسة الرابعة ــ ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ ــ ٦٧ .
(٢١) مجلس الشيوخ ــ الجلسة الثانية عشرة ــ ١٧ أبريل سنة ١٩٤٥ ص ٢٠٣ ــ ٢٠٩ .
(٢٢) مجلس النواب ــ الجلسة التاسعة والثلاثون ــ ٨ يوليو سنة ١٩٤٦ ص ٣١٠٧ .

(٢٣) مجلس النواب ـــ الجلسة الحادية والثلاثون ـــ ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ صـ ٢٢١٤ ـــ ٢٢١٦ .
(٢٤) مجلس النواب ـــ الجلسة الحادية والثلاثون ـــ ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ صـ ٢٢١٦ ، ٢٢١٧ .
(٢٥) مجلس النواب ـــ الجلسة الحادية والثلاثون ـــ ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ صـ ٢٢١٦ ـــ ٢٢١٧ .
(٢٦) مجلس الشيوخ ـــ الجلسة الثانية والأربعون ـــ ١٥ يوليو سنة ١٩٤٦ صـ ٩١٣ ـــ ٩١٦ .

الفصل الثالث

موقف القوى السياسية والاجتماعية

شهدت مصر خلال الفترة موضع الدراسة نشوء تيارات ثلاثة كان لها بدرجة أو بأخرى موقف من القضية الفلسطينية ، ويمكن استخلاصها على النحو التالى :

أولا : التيار التقليدى الممثل فى الاحزاب التقليدية سواء كانت أحزاب أغلبية مثل الوفد أو أحزاب أقلية مثل تلك التى انشقت عن الوفد وعلى رأسها الاحرار الدستوريون والهيئة السعدية فالكتلة الوفدية ، أو غيرها ممن تأسست بتحريض من القصر يضاف اليها الحزب الوطنى العتيد . وقد حاول هذا التيار مجاراة الآراء السائدة فى البلاد العربية الأخرى وهى رفض الوجود الصهيونى بكل بساطة .

ثانيا : تيار اسلامى ممثل فى الجماعات الدينية وعلى وجه الخصوص جماعة الأخوان المسلمين التى ظهرت فى أواخر العشرينات كذا فى الجماعات الفاشية والمتمثلة فى جماعة مصر الفتاة والتى ظهرت فى أوائل الثلاثينيات وان كانت قد تحولت بعد ذلك الى اليسار عندما تسمت بالحزب الاشتراكى فى مطلع الخمسينات وهى فترة تأتى بعد المرحلة التاريخية التى نقوم بدراستها . وكان هذا التيار اكثر تحمسا لخوض الحرب فى فلسطين على أساس انها جهاد دينى مقدس .

ثالثا : تيار معارضة الى اليسار وعلى وجه الخصوص الحزب الشيوعى المحظور والذى ظهر خلال العشرينات ثم اختفى ليعاود ظهوره أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ورغم قلة وزنه من حيث الحجم لكن تكمن أهميته فى أنه انفرد بأفكار وآراء متميزة تحاول ايجاد حل توفيقى وكانت فى الأربعينيات تعتبر مخالفة تمام الاختلاف للاتجاه العام ، ومن المفارقات الغريبة أن هذه الآراء التى اعتنقها الشيوعيون هى التى تنادى بها الآن الجهات الرسمية المعتدلة وهى الاعتراف بالوجود الاسرائيلى .

القوى السياسية

أولا : الأحزاب التقليدية :

اذا تتبعنا موقف الأحزاب التقليدية من القضية الفلسطينية قبل عام ١٩٣٦ نجد أن الساسة

المصريين قد غلبت عليهم النزعة الاسلامية حيث نظروا الى تلك القضية من منظور دينى ، ومما يؤكد ذلك ماقام به محمد محمود ـــ رئيس الوزراء وزعيم الاحرار الدستوريين ـــ عام ١٩٢٨ حينما امر بضرورة مد اهالى فلسطين بمبلغ خمسة آلاف من الجنيهات للمسجد الأقصى . وفى العام الذى يليه مباشرة أى فى عام ١٩٢٩ وقعت حوادث البراق فى فلسطين حيث أرسل أحد أقطاب حزب الأحرار الدستوريين وهو محمد على علوبة للمشاركة فى التحقيق فى أسباب تلك الحوادث وقد تطوع علوبة بالقيام بجولة فى الدول العربية والاسلامية بمصاحبة المفتى بهدف جمع التبرعات للمسجد الأقصى وذلك عام ١٩٣١ (١) .

وكما سبق أن أسلفنا واكب الاضراب الكبير فى فلسطين عام ١٩٣٦ عقد معاهدة ١٩٣٦ فى مصر ولكن بالرغم من ذلك لم يغفل الساسة المصريون قضية فلسطين ، ففى أثناء وجود وفد المفاوضة المصرى فى لندن قام النحاس بجولة من المباحثات مع رئيس وزراء بريطانيا ووزير الخارجية ووزير المستعمرات من أجل ايجاد حل لتلك القضية ، وطوال فترة تلك المباحثات كان مصطفى النحاس على اتصال دائم بزعماء فلسطين فى القدس وزعماء العالم العربى خارج فلسطين كى يطلعهم على النتائج التى سيتوصل اليها (٢) .

وأثناء تولى الوفد للسلطة طرح أول مشروع للتقسيم بواسطة لجنة بيل الملكية ولم يظهر رد فعل واضح على المشروع بل ان صحيفة الحزب كتبت فى احدى المقالات انه من الافضل دراسة هذا المشروع قبل رفضه رفضاًباتا وأن الهدف هو اقامة سلام فى فلسطين (٣) . ولا ينبغى أخذ رأى الصحيفة على أنه يعبر بالضروة عن حزب الوفد بدليل أن وزير الخارجية الوفدى مالبث فى سبتمبر عام ١٩٣٧ أن احتج بشدة على فكرة التقسيم .

ومع ذلك أصبح موقف الوفد اكثر تأييدا بعد أن خرج من الحكم وتحول الى صفوف المعارضة ، ويظهر هذا التأييد بصورة واضحة عندما دعا النحاس الى الاجتماع الوفدى التاريخى فى أوائل يوليو عام ١٩٣٨ حيث عدد فيه المساعى والجهود التى قام بها أثناء وجوده فى الحكم من أجل فلسطين ورفضه لمشروع التقسيم ، ويتساءل فى بيانه الذى ألقاه عما تفعله حكومة الأحرار فى هذا الصدد ، وأختتم بيانه بأن أى حل للقضية الفلسطينية غير الحل الذى قدمته الحكومة المصرية فى عصبة الأمم لايمكن أن ترضى عنه مصر والبلاد العربية الأخرى وهو رفض التقسيم (٤) .

ومن الواضح أن بيان النحاس قد وجد استحسانا لدى القادة الفلسطينيين حيث اخذوا فى تعداد مواقف الوفد تجاه قضيتهم ووصل الامر ببعضهم ان ارسل برقيات شكر الى زعيم الوفد ، كما اهتمت صحفهم أيضا بهذا البيان ، حيث كتبت جريدة « فلسطين » تقول : « نعلم أنه وجد من أتهم الوفد فزعم أنه لم ينشط للدعاية لفلسطين كل ذلك النشاط الملحوظ فى العهد الاخير الا احراجا للحكومة الحاضرة فهو يتخذ من قضية فلسطين سلاحا لمحاربة الحكومة المحمدية القائمة فى مصر الآن وغاية مانبيح لانفسنا تقييده فى هذا الصدد أن الوفد المصرى تولى الدعاية لقضية فلسطين والدفاع عنها فى جنيف وهو يملك زعامة الأمة وزمام الحكم فى نفس الوقت الذى كانت تقضى فيه مصلحة زعمائه الخاصة أن يمالئوا الانجليز ومن تكن هذه مواقفه الشريفة لايغتمر بمثل ماتقدم » (٥) .

وقد تجلى اهتمام حزب الوفد فى مناسبات أخرى ، فعندما وقع حادث اعتداء على العرب المصلين فى المسجد الأقصى فى يوليو عام ١٩٣٨ بادر الوفد بعقد اجتماع من اجل فلسطين فى ٢٠ يوليو عام ١٩٣٨ اتخذوا فيه عدة قرارات كان أهمها الدعوة الى اكتتاب عام لاسعاف المنكوبين حيث رأوا أنها مساهمة يفرضها الواجب ، وبناء على ذلك نشطت لجان الوفد العامة ولجانه الفرعية فى تنظيم وسائل جمع هذا الاكتتاب ، كما أهتمت صحف الوفد وبخاصة « المصرى » بتتبع حوادث هذه الاعتداءات واستنكرت السياسة البريطانية المتبعة فى فلسطين ، ونتيجة لذلك منعت تلك الجريدة من دخولها فلسطين لمدة أربعة أيام ، ولم يملك عرب فلسطين فى تلك الظروف سوى توجيه الشكر الى النحاس وحزبه لمواقفه من قضيتهم (٦) .

ولم يكن قادة الوفد فقط هم الذين يؤيدون القضية الفلسطينية بل كان هناك الشباب الوفدى المتحمس للدفاع عن تلك القضية كما يتبين ذلك من الاجتماع الذى أقاموه فى ٣٠ يوليو عام ١٩٣٨ وحضره الشباب الفلسطينى بمصر حيث نددوا فيه بالسياسة الاستعمارية البريطانية ووجوب حث الدول العربية والشرقية على الاتحاد من أجل فلسطين ، وقد انبثق عن هذا الاجتماع عدة قرارات تنص على تضامن الشباب الوفدى والشباب الفلسطينى فى الدعوة للجهاد من أجل القضية الفلسطينية والقضية المصرية ، كما قرروا الدعوة الى عقد مؤتمر جامع يضم الشباب العربى والشرقى بهدف تنظيم وسائل الدفاع وأيضا الدعوة الى مساعدة أهالى فلسطين ماديا ومعنويا ، وقد انتهز الشباب الوفدى تلك الفرصة ووجهوا برقية احتجاج الى السفير البريطانى فى مصر على السياسة البريطانية المتبعة فى هذا القطر وطالبوه بابلاغ هذا الاحتجاج الى الحكومة البريطانية ، كما توجهوا بنداء الى يهود مصر كى يعلنوا وطنيتهم وتنصلهم من الصهيونية (٧) .

ولقد نشط أعضاء الوفد فى الدعاية للقضية الفلسطينية على الصعيد الدبلوماسى فعندما زار عضو الوفد المصرى محمود بسيونى — رئيس مجلس الشيوخ السابق ورئيس الرابطة العربية — لوزان بسويسرا فى أغسطس عام ١٩٣٨ ، أقامت له جمعية الطلبة المصريين هناك حفل تكريم وفى هذا الحفل ألقى محمود بسيونى خطبة تعرض فيها لقضية فلسطين ، حيث ندد فيها بالسياسة الأنجليزية ووصفها بأنها « سياسة هدامة تقليدية » ، كما نادى بضرورة وقف الهجرة اليهودية وانصاف العرب ، اذا رغبت بريطانيا فى الاحتفاظ بصداقة الدول العربية (٨) .

على أن الخلافات الحزبية كانت تؤثر أحيانا على مواقف التأييد تلك فعندما دعا محمد على علو[ـبة]
الى المؤتمر البرلمانى العربى الاسلامى فى اكتوبر عام ١٩٣٨ قاطعه الوفد بالرغم من ترحيب جميع الهي[ئات]
المصرية ، وفسرت جماعة مصر الفتاة هذه المقاطعة ، بأن الوفد كان يرغب فى أن يكون أحد أ[عضاء]
الحزب هو رئيس المؤتمر وصاحب الدعوة اليه (٩) .

ولكن حاول زعيم الوفد تغطية موقفه والحفاظ على شعبيته ، فوجه دعوة الى الوفود التى [حضرت]
المؤتمر وعقد اجتماعا لهم فى منزله حيث أبدى ارتياحه الشديد لموقفهم من قضية عرب فلسطين و[أكد]
بأن الوفد مازال يعمل من أجل أن يحيا الفلسطينيون حياة حرة ، وقد حاول النحاس اقناع تلك

بأن الذى حال بينه وبين حضور المؤتمر هو ظروف داخلية حيث قال : « لم يحل بيننا وبين الاشتراك فى مؤتمركم الا ظروف داخلية بحتة خاصة بنا ونتمنى لكم النجاح ونريد أن تذيعوا بين مواطنيكم بأن مصر بالأمس هى مصر اليوم نصيرة الشرق والشرقيين ، والعرب والعروبة ، والاسلام والمسلمين » . وقبل انتهاء المؤتمر من أعماله أقام النحاس حفلة شاى فى منزله لتوديع الوفود العربية والاسلامية وأكد لهم أنه يعمل لخدمة فلسطين سواء كان فى الحكم أو خارجه . وفى ذلك الاحتفال أشاد بعض رؤساء الوفود مثل مولود مخلص رئيس النواب العراقى ، وفارس الخورى رئيس نواب سوريا بجهود النحاس فى هذا الصدد وأنه أول من نادى بضرورة مساندة القضايا العربية عامة وقضية فلسطين على وجه الخصوص [(١٠)] .

بعد ذلك حاول الوفد بذل جهود أكبر حيال القضية الفلسطينية ، ففى أثناء احتفاله بعيد الجهاد الوطنى فى ١٠ نوفمبر عام ١٩٣٨ ألقى النحاس خطبة أشار فيها إلى مساعى حزب الوفد الحثيثة من أجل القضايا العربية ، وفيما يختص بفلسطين قال : « ان على حدود مصر الشرقية شعبا باسلا أبيا يستشهد فى الدفاع عن زماره والذود عن دياره شعب فلسطين الشقيق اخواننا فى الجنس واللغة والدين غرر بهم الانجليز بالوعود الكاذبة فى الحرب العظمى ثم اخلفوهم ماوعدوا وباعوهم للصهيونية تتخذ من بلادهم وطنا قوميا وهم كارهون ، ولما هبوا يدافعون عن كيانهم وعن أنفسهم أخذهم الانجليز بالنار والحديد بل لم يتورعوا فى التنكيل بهم من انتهاك حرمة الأماكن المقدسة فى غير مبالاة لشعور المسلمين » . ثم أشار النحاس الى مقترحاته لحل القضية الفلسطينية تلك المقترحات التى سبق وأن طالبت بها الدول العربية الأخرى من وقف الهجرة اليهودية فورا ، ووقف بيع الأراضى لليهود وأن يتولى شعب فلسطين وحده حق تقرير مصيره ، كما طالب أيضا بوجوب عقد معاهدة مع بريطانيا مثل المعاهدة المصرية أو العراقية كى تحقق لعرب فلسطين الاستقلال ، وبالنسبة لليهود فقد ذكر النحاس بأن العرب سوف يتعهدون بالمحافظة على مصالح اليهود ، وأنهى النحاس خطبته بدعوة الدول العربية الى التعاون وتكوين جبهة متحدة لمناهضة الاستعمار [(١١)] .

وفى يناير عام ١٩٣٩ صدر العفو عن الزعماء المعتقلين من قادة الحركة الوطنية الفلسطينية ، ومنذ وصولهم الى الأراضى المصرية تضاعف الاهتمام بقضية فلسطين على جميع المستويات حيث أقام النحاس حفل تكريم بقدومهم وألقى خطبة رحب فيها بهؤلاء الزعماء ثم ربط بين قضية فلسطين وبين القضية المصرية وبالذات فى عهد سعد زغلول حينما نفى الانجليز الوطنيين المصريين ومنهم مصطفى النحاس الى سيشل . وفى تلك المناسبة ذكر النحاس أن قضية فلسطين قضية عادلة وأن مطالب العرب لاتتعدى رغبتهم فى اقامة السلام وحياة الهدوء والاستقرار ، كما أكد على أن خير الحلول ماقدمه وزير خارجية الوفد أمام عصبة الأمم عام ١٩٣٧ وقد أنهى زعيم الوفد خطبته قائلا : « أن كل هذه هى أمانينا لجارتنا العربية المجاهدة وأذكروا أن مصر وفدها وشعبها يعملان لخير فلسطين وأبلغوا تحية مصر وأمانيها لبطل نهضتكم وزعيمها السيد أمين الحسين » [(١٢)] .

واذا نظرنا الى نشاط حزب الوفد خلال الحرب العالمية الثانية نجده قد اتسم بالاعتدال وبخاصة بعد توليه السلطة عام ١٩٤٢ ، حيث طالب بالقضاء على النعرة الطائفية وذلك حينما دعا الى محاربة الصهيونية

كمبدأ سياسى استعمار ، وأما محاربة اليهود كطائفة دينية فهذا يعتبر تعصبا دينيا ، وقد أكد النحاس أن يهود مصر مواطنون مصريون طالما أنهم لايناصرون الصهيونية [١٣] .

وحسبنا أن نذكر أنه كان لمصطفى النحاس الفضل فى تخصيص ملحق خاص بفلسطين فى بروتوكول الاسكندرية وأيضا فى ميثاق الجامعة العربية ، ولقد رأى بعض الكتاب مثل طارق البشرى « انه لو لم تترك حكومة الوفد السلطة لما انحرفت جامعة الدول العربية عن الاتجاه الذى سارت فيه من الأصل وهو اختصاص فلسطين بمقعد لها ، وأنشئت بالفعل جامعة الدول العربية بغير فلسطين » [١٤] .

أما فيما يختص بحزب الأحرار الدستوريين ، ففى عام ١٩٣٦ قام زعيم الحزب ــ محمد محمود باشا ــ باطلاع المعتمد البريطانى فى مصر على أهم تطورات القضية الفلسطينية وما يقاسيه العرب هناك ، ولقد قوبلت تلك الخطوة بارتياح شديد فى الأوساط العربية الفلسطينية حيث بادر أحدهم وبعث برسالة تحية الى هذا الزعيم المصرى شكره فيها على هذا الخطاب مما يدل على أن تحركات الساسة المصريين كانت ترصد بعناية من الوطنيين الفلسطينيين [١٥] .

وحينما وضعت لجنة بيل مشروع تقسيم ١٩٣٧ ، أعلن حزب الأحرار رفضه لهذا المشروع ونصح الدول العربية بضرورة التعاون من أجل مساعدة فلسطين ، كما وضح ذلك من تلك البرقية التى أرسلها محمد محمود الى أمين الحسينى ــ رئيس اللجنة العربية العليا ــ جاء فيها :

« أبناء مصر يشاركون أبناء فلسطين بلاد الأماكن المقدسة فى الاحتجاج على تجزئة وطنهم وتمزيق ربوعه ، ويتضامنون وإياكم فى رفض النتائج التى أثبتتها اللجنة البريطانية الملكية بشأن التقسيم فى تقريرها الأخير وهم يلفتون نظر حليفتهم بريطانيا العظمى الى أن السياسة العربية التى تم الاتفاق بينهم وبين ممثلى العرب عليها فى عام ١٩١٥ هى وحدها السياسة التى تتفق مع التعهدات الأساسية للحكومة البريطانية والتى تكفل طمأنينة العالم العربى الى مواثيق انجلترا واتفاقاتها ولذلك يقف العرب والمسلمون فى مختلف بقاع الأرض يؤيدون فلسطين فى المطالبة بتنفيذ هذه السياسة وأننى باسم أبناء مصر الذين يؤيدون الفكرة العربية والاسلامية من أعماق قلوبهم أرجوكم أن تبلغوا أبناء فلسطين اشتراكنا وإياهم فى عواطفهم ومطالبهم ويقيننا بأن قضيتهم العادلة منتصرة لامحالة بفضل ثباتهم وإيمانهم ومؤازرة العالمين العربى والاسلامى لهم مؤازرة صادقة فى سبيل حقهم المقدس[١٦] » .

وبالاضافة الى ذلك فقد ارسل محمد على علوبة عضو الحزب برقية الى اللجنة العربية العليا يحتج فيها على مشروع التقسيم ويعلن تأييده للمطالب العربية ومحاولة الحفاظ على فلسطين دولة عربية [١٧] .

ومما هو جدير بالذكر أن أحد أعضاء هذا الحزب وهو الدكتور محمد حسين هيكل كان أول من لفت نظر الحكومة والبرلمان الى خطورة التقسيم وقيام الدولة اليهودية وذلك حينما تقدم باستجواب فى مجلس الشيوخ الى رئيس الوزراء مستفسرا فيه عن موقف الحكومة المصرية من تلك الحوادث كما سبق أن أسلفنا .

وكما حدث لجريدة « المصرى » حينما منعتها السلطات البريطانية من دخول فلسطين ، منعت أيضا جريدة « السياسة الأسبوعية » لسان حال الحزب ــ لاهتمامها البالغ بتطورات القضية الفلسطينية

والتنويه بخطورة تحقيق المبادىء الصهيونية ، كما قامت تلك الجريدة بحملة دعاية واسعة النطاق لحث الشعب المصرى على ضرورة الوقوف دون تنفيذ التقسيم ، حيث فسرت موقف بريطانيا من التقسيم بأنه محاولة منها للاحتفاظ بمنطقة القدس والممر السلطانى الى يافا تحت الانتداب وتكون بذلك قد تمكنت من خلق برزخ للسويس يمتد حتى العقبة ليصبح قناة جديدة بدلا من قناة السويس كى تستطيع بريطانيا محاربة مصر والعرب (١٨) .

ويستنتج من ذلك أن الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية قد أتفقوا جميعا على رفض التقسيم وان كان حزب الأحرار الدستوريين قد بدا اكثر اهتماما بسبب وجود شخصيات تنتمى الى الحزب معروفة باهتماماتها العربية ولم ينقطع هذا الاهتمام بعد توليه السلطة فقد عاصرت وزارة محمد محمود باشا انعقاد مؤتمر لندن وسبق أن أشرنا الى أنه دعا لمؤتمر عربى فى القاهرة لكى يعد الوفود العربية اعدادا جيدا لهذا المؤتمر .

ومن مظاهر التأييد موقف الاحرار المعتدل من تلك الحملة التى شنتها جماعة مصر الفتاة ضد يهود مصر بسبب اعتناقهم للمبادىء الصهيونية ومدهم يهود فلسطين بالمال لتحقيق فكرة الوطن القومى اليهودى . ففى أواخر عهد حكومة محمد محمود زاره يهودى كبير مسئول وتناقش معه فى موقف مصر الفتاة من يهود مصر لعله يحاوله ايقاف تلك الحملة ، ولكن رفض محمد محمود تحقيق رغبات هذا اليهودى حيث قال له : « انى لاأستطيع أن أتدخل لايقاف هذه الحملة وأنا أعلم أن اليهود فى مصر يساعدون من سنوات بعيدة يهود فلسطين بالأموال الطائلة التى يكسبونها من هذه البلاد . واذا كنت لم أعمل شيئا الى الآن لايقاف هذه المساعى فمن باب أولى ألا أعمل شيئا للحد من شعور المسلمين وهم يظاهرون أبناء جنسهم ودينهم الذين تمزقهم قنابلكم فى فلسطين » وقد حاول هذا اليهودى أن ينفى أمام رئيس الوزراء ماقيل عن يهود مصر بشأن مساعدتهم للصهيونية ولكن زعيم الاحرار لم يقتنع بهذا الكلام وأكد له أن لديه معلومات تثبت حقيقة ما أشيع سواء كان فى الحكم أو خارجه (١٩) .

وبعد خروج الاحرار الدستوريين من الحكم لم تنقطع مؤازرتهم للقضية الفلسطينية ففى سبتمبر عام ١٩٣٩ زار بعض الوطنيين الفلسطينيين محمد محمود كى يتأكدوا من موقف مصر من قضيتهم خلال الحرب العالمية الثانية ولكن صرح لهم زعيم الحزب بأن ظروف تلك الحرب لن تحول دون مساعدة مصر لهم وبأن شعور المصريين نحوهم لن تغيره التطورات العالمية (٢٠) .

ويلاحظ أن حزب الأحرار الدستوريين أبدى ارتياحه لفكرة انشاء جامعة الدول العربية على أساس أنها وسيلة لايجاد حل لقضية فلسطين وقد انتهز الحزب تلك الفرصة وأشار الى مخاطر الصهيونية وأطماعها فى الوطن العربى ومما يثبت ذلك ماجاء على لسان بن جوريون ــ رئيس الوكالة اليهودية فى القدس ــ حينما أصدر نداء الى الشباب اليهودى لكى يعملوا على تحقيق ماتنادى به التوراة من تكوين امبراطورية يهودية من دجلة الى الفرات (٢١) .

وأما فيما يختص بحزب الكتلة الوفدية والذى انشق على الوفد فى أوائل الاربعينات بزعامة مكرم عبيد فقد كان له موقف من القضية الفلسطينية حيث أبرزت صحفه اهتماما خاصا بخطورة اعطاء

الجنسية المصرية لكبار الشخصيات اليهودية فى مصر ، كما أصدر استنكارا لسماح الحكومة لهم بالتدخل فى شئون مصر الاقتصادية كتأسيسهم شركات مصرية وتجارية ودخولهم أعضاء فى مجالس الادارة [٢٢] ، ووجد هذا الحزب فى تلك السياسة مايؤدى الى تغلغل الصناعة الصهيونية فى الوطن العربى . ولقد أكد مكرم عبيد تلك الحقيقة فى المؤتمر الذى عقد فى القاهرة لتجار الأقمشة فى مايو ١٩٤٥ والذى كان له رد فعل لدى عرب فلسطين حيث أبرق أحدهم لمكرم عبيد معبرا عن تقدير قادة فلسطين لذلك الاهتمام الذى صدر من وزير مالية مصرى ومن أكبر الشخصيات السياسية فى الشرق العربى [٢٣] .

وعلى أثر تصريح الرئيس الأمريكى — ترومان — بالسماح بدخول اكبر عدد ممكن من اليهود الى فلسطين شكل مكرم عبيد لجنة تولى هو رئاستها وسكرتيرية عبد الحميد صادق المحامى بهدف دراسة أوضاع وشئون البلاد العربية وبخاصة قضية فلسطين ولقد تقدمت تلك اللجنة بحلول لحل القضية اليهودية حيث رأت أنه من الأفضل على كل دولة أن تتحمل اليهود فى بلادها وراحت اللجنة تضرب الأمثلة على ذلك بروسيا حينما أنشأت جمهورية مستقلة خاصة لليهود [٢٤] .

وفى نوفمبر عام ١٩٤٥ زار مصر زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية وأقام لهم نادى الكتلة احتفالا أعلن فيه مكرم عبيد : « انه اذا ضاقت بنا حدود وطننا فان لنا وطنا أكبر يجمعنا مصريين كنا أو سوريين أو لبنانيين » كما نفى زعيم الكتلة أى تعصب دينى ضد اليهود ونادى بمحاربة الافكار الاستعمارية المتمثلة فى الصهيونية . وفيما يختص بمزاعم الصهيونية وحقها فى امتلاك فلسطين قال : « اذا كان من حق اليهود أن يستوطنوا فلسطين لأنهم سكنوها من ألفين أو ثلاثة آلاف من الأعوام فما احراهم اذا صح هذا القياس أن يطلبوا فى مصر وطنا قوميا فقد سكنوها على عهد يوسف الصديق قبل أن يستوطنوا فلسطين » . وفى نهاية هذا الحفل حث مكرم عبيد الأعضاء على ضرورة الاحتفاظ بعروبة فلسطين [٢٥] .

وفى ٢ نوفمبر عام ١٩٤٥ وبمناسبة ذكرى تصريح بلفور قامت اضرابات ومظاهرات عنيفة فى مصر اشتركت فيها جميع الأحزاب والهيئات المصرية احتجاجا على هذا التصريح وفى أعقاب هذا الاضراب شهدت مصر احتفالات عيد الجهاد الوطنى فى ١٠ نوفمبر عام ١٩٤٥ [٢٦] ، وفى تلك المناسبة ألقى زعيم الكتلة الوفدية خطبة حث فيها المصريين على ضرورة الاستمرار فى مقاومة الصهيونية ثم أخذ فى عقد مقارنة بين القضية المصرية والقضية الفلسطينية فقد رأى أن قضية المصريين هى « كرامة أو لاكرامة » وأما القضية الفلسطينية فهى « وطن أو لاوطن » [٢٧] .

اتفقت الأحزاب المصرية مع وجهة نظر الحكومة فى رفض تقرير لجنة التحقيق الانجلو أمريكية حيث أيد حزب الوفد موقف الفلسطينيين من هذا التقرير كما يتضح ذلك من تلك البرقية التى وجهها النحاس الى جمال الحسينى — رئيس اللجنة العربية بالقدس — والتى تضمنت رفض حزب الوفد لتقرير لجنة التحقيق وما تركه من أثر فى نفوس المصريين وعزمهم على ضرورة الوقوف ضد الأطماع الصهيونية فى فلسطين .

وبالاضافة الى ذلك فقد أصدر هذا الحزب بيانا الى الأمة المصرية يوضح فيه استنكار الوفد

وتنديده بالسياسة البريطانية والامريكية التى تحاول جعل فلسطين مطمحا للصهيونية وحث الشعب المصرى على ضرورة مقاومة تلك السياسات ، ولقد لخص الوفد موقفه فى نهاية البيان بقوله : « ان الوفد المصرى ليرسل الى فلسطين الشهيدة باسم الشعب المصرى تحية تقدير واعجاب ويعلن للملأ أنه يؤيدها فى محنتها ويشد أزرها فى نكبتها ويستنكر تقرير لجنة التحقيق أشد الاستنكار ويأمل أن يراجع المسئولون أنفسهم ويراقبوا وجه العدالة والانسانية فيعطوا لفلسطين حقها فى الحياة وليعلموا أنه لا استقرار فى البلاد العربية ولا سلام مادامت فلسطين تئن تحت هذا النير الثقيل من الاستعباد » . وفى النهاية أكد الوفد أن قضية فلسطين هى قضية العروبة وأن أى خطر يتهددها يعتبر تهديدا للأقطار العربية الأخرى [٢٨] .

اتفقت الأحزاب تقريبا على انتقاد موقف حكومة اسماعيل صديقى من موضوع أمين الحسينى ومطالبته بتقييد نشاطه السياسى فى مصر ولعلها وجدت فى هذا التقييد انعكاسا لنفس القيود التى فرضتها حكومة صدقى على نشاط الأحزاب وبخاصة الوفد ، الذى بادر باصدار استنكار على بيان رئاسة مجلس الوزراء الخاص بالحد من نشاط المفتى السياسى ، كما استنكر هذا الحزب مانشرته الصحف الاجنبية مثل جريدة « التيمس » من أن ظهور المفتى فى مصر فى تلك الظروف يعتبر نكبة ، ولقد تصدت احدى صحف هذا الحزب وهى صحيفة « الوفد المصرى » للرد على تلك المزاعم ورأت أن لجوء هؤلاء الزعماء العرب الى مصر يعتبر فائدة كبرى للبلاد حيث أنه فى امكان هؤلاء الزعماء التعاون مع ساسة مصر فى الكفاح من أجل الاستقلال [٢٩] .

كما احتج حزب الوفد على التدخل البريطانى فى تلك المسألة التى تعتبر مسألة مصرية بالدرجة الأولى ، وبخاصة حينما اثيرت تلك القضية فى مجلس العموم البريطانى اذ حاول أحد الأعضاء التأكد من بيفين عما اذا كان المفتى قد حافظ على الوعد الذى قطعه للحكومة المصريةالخاص بعدم الاشتغال بالعمل السياسى ولكن أجاب بيفين أن المفتى لم يفعل ذلك ولهذا رأى الوزير البريطانى ضرورة لفت نظر رئيس الحكومة المصرية الى ذلك [٣٠] .

ويستشف من تلك المناقشة لمجلس العموم البريطانى أن الباعث الأساسى وراء اصدار الحكومة لبيانها الخاص بالمفتى كان لارضاء بريطانيا فقط وليس نتيجة شعور عدائى موجه ضد المفتى .

غير أنه فى مايو عام ١٩٤٥ نسبت « اللجنة اليهودية للتحرر القومى » فى الولايات المتحدة الى المفتى تهما خطيرة وكان مايزال موجودا فى فرنسا ، كما طلبت الحكومة اليوغوسلافية محاكمته كمجرم حرب وبناء على ذلك طالب مسلمو الهند وأوروبا والعرب فى فلسطين وشرق الأردن ضرورة تنبيه الحكومات العربية والاسلامية الى وجوب التدخل فى أمر الحسينى ، ولقد انبرى محمد على علوبة أحد أقطاب حزب الاحرار الدستوريين فى الدفاع عنه مؤكدا أن أى خطر يلحق بالمفتى يعتبر تهديدا كبيرا لفلسطين نفسها وللدول العربية المجاورة .

وأما فيما يختص بالتهم الموجهة ضد المفتى فمنها مايتعلق بنشاطه قبل الحرب الثانية حيث اتهم بأنه أثار حملة ارهاب فى فلسطين فى عام ١٩٣٦ ، وفى أثناء الحرب نقل نشاطه الى العراق وحاول طوال تلك الفترة جرها الى معسكر المحور ، كما أنه اقترف فظائع كثيرة فى المانيا فى فترة الحرب وكان مسئولا عن

ذبح المسلمين فى يوغوسلافيا وغيرها من دول البلقان بسبب عدم تأييدهم للنازيين ، ووجهت اليه أيضا تهمة التعاون مع « كارل ايخمان » قائد معتقل « أوستشنز » فى ابادة اليهود جماعات فى غرف الغاز ، وأخيرا طلبت الحكومة اليوغوسلافية محاكمة المفتى أمام المحاكم اليوغوسلافية لا أمام المحاكم العسكرية الدولية على أساس أنه سجل أخيرا فى قائمة يوغوسلافيا لمجرمى الحرب لأن قضيته تتعلق بتهييج مسلمى يوغوسلافيا ضد وطنهم وضد الأمم المتحدة (٣١) .

تلك هى التهم التى وجهت ضد المفتى قبل قدومه الى مصر وحينما كان متخفيا فى فرنسا وقد تطوع محمد على علوبة لتفنيد هذه التهم فى مذكرة رفعها الى مجلس جامعة الدول العربية تضمنت دفاعه عن المفتى .

ففيما يتعلق بحوادث فلسطين عام ١٩٣٦ يذكر علوبة أن المفتى حينذاك كان يتولى منصبا دينيا وسياسيا فى نفس الوقت حيث كان رئيسا للمجلس الاسلامى الأعلى ورئيس اللجنة العربية العليا ولم تكشف أى لجنة من لجان التحقيق التى زارت فلسطين عن أى نشاط ارهابى للمفتى .

واما اتهامه بمحاولاته جر العراق لمعسكر المحور ، فحينما احتلت القوات الانجليزية بغداد فى يونيه عام ١٩٤١ احتفلت الأوساط اليهودية بقدوم تلك القوات متحدية فى ذلك شعور الثوار العراقيين وجيش العراق المنسحب مما أدى الى وقوع فتنة كان من نتيجتها اصابة عدد من اليهود العراقيين ولقد تولى المسئولون البريطانيون مهمة التحقيق فى تلك الحوادث التى لم يثبت بعدها أى تهمة ضد المفتى .

وأما ماوجه اليه من تهمة اشتراكه فى مذابح اليهود فى البلقان فلم يثبت صحة ذلك بل الأهم منه أن مسلمى البوسنة طلبوا منه التدخل لايقاف تلك المذابح بوصفه رئيس المؤتمر الاسلامى العالمى بعد أن عجزت الهيئات الرسمية عن ايقاف هذه الفظائع التى احتجت عليها حكومة مصر رسميا وأرسلت احتجاجها الى حكومات أمريكا والاتحاد السوفيتى وانجلترا ويوغوسلافيا كما قدمت المساعدات الى منكوبى المسلمين هناك عن طريق الصليب الأحمر .

وفيما يتعلق بمعرفته بشخص يدعى « كارل ايخمان » وتعاونه معه على ابادة اليهود فى غرف الغاز فلم يثبت معرفة المفتى لهذا الشخص كما ثبت أنه ليس لديه ادنى معلومات عن معتقلات اليهود وغيرها .

واخيرا لم تؤد زيارته ليوغوسلافيا الى هياج المسلمين اليوغسلافيين ضد بلادهم وضد الأمم المتحدة كما زعمت الحكومة اليوغوسلافية ولم تكن زيارته لها بطلب من الحكومة الألمانية كما أشاع البعض ولكن كانت بطلب من البوسنويين أنفسهم .

وفى نهاية الأمر ذكر محمد على علوبة أن قضية فلسطين ليست قضية عرب فلسطين ولا الأماكن المقدسة فى بلادهم فحسب بل هى قضية العرب والمسلمين أيضا ويجب على الدول العربية والاسلامية بذل كل معونة لمناصرة تلك القضية ومحاولة اقناع بريطانيا بالعدول عن سياستها واحباط تلك الدسائس التى تحيكها اليهودية العالمية ضد المفتى وختم مذكرته بنداء عاجل يطلب فيه ضرورة الافراج عن الزعماء المبعدين وعودتهم الى ديارهم فى فلسطين واذا حالت الظروف دون ذلك فليتجهوا الى أى دولة عربية

أخرى يختارونها بالاتفاق مع الجامعة العربية (٣٢) .

ويبدو أن المفتى برغم التصريحات المتوالية للحد من نشاطه السياسى ، الا أنه تمتع بحريته داخل الأراضى المصرية ، ويستشف ذلك من المذكرة التى أرسلها السفير البريطانى فى مصر الى حكومته يحتج فيها على السماح للمفتى بالعمل الوطنى ، ولكن أثار ذلك الاحتجاج غضب الاحرار الدستوريين وأعلنوا أن اصحاب هذا التصريح لايفرقون بين العمل بالسياسة وبين العمل الوطنى فليس معنى عدم اشتغال المفتى بالسياسة أن شعوره الوطنى قد انتهى حيث ان المفتى يقدر تماما المسئولية والظروف التى تمر بها الدول العربية حينذاك وبخاصة فلسطين ، وفضل اللجوء الى مصر حتى لاتفسر عودته الى بلاده بغرض تأليب جماهير العرب ضد الانجليز واليهود (٣٣) .

ولقد اتفق حزب الكتلة الوفدية مع الأحزاب المصرية الأخرى فى استنكار موقف حكومة صدقى من تلك القضية كما أعلن سخطه لتدخل الحكومة البريطانية فى سياسة مصر الداخلية وذلك حينما طلبت من رئيس الحكومة وضع قيود على حرية المفتى . كما آخذ هذا الحزب حكومة اسماعيل صدقى لاستسلامها لوجهة النظر البريطانية ، ولقد نشرت جريدة « الكتلة » احتجاجا بهذا المعنى باسم الصحافة العربية والوطنية وباسم الشعب المصرى أيضا (٣٤) .

وفيما يتعلق بموقف الأحزاب المصرية الأخرى كالحزب السعدى والحزب الوطنى ، فنجد أن الحزب السعدى لايختلف بشىء متميز عن بقية الأحزاب .

أما الحزب الوطنى فقد كان صغير الحجم قليل التأثير فى هذه الفترة وان كان أحد أعضائه وهو فكرى أباظة قد اشتهر بتدخلاته العديدة داخل مجلس النواب ، وقد ذكرنا ذلك فى حينه وأيضا عبد الرحمن الرافعى .

ويمكن القول ان الحزب الوطنى قد ورث النزعة الاسلامية عن مؤسسيه ولكنه افتقد القدرة على التعبير عن مناصرته المتحمسة للقضية العربية الفلسطينية ويرجع ذلك الى افتقاده للصحف التى تعبر عنه ، وكان أقرب مايكون الى مواقف الأحزاب أو الجماعات الاسلامية المحافظة التى سنتحدث عنها فيما بعد .

ثانيا : التيار الاسلامى :

لم يقف تأييد هذا التيار عند اصدار البيانات بل تجاوز ذلك الى محاولة اتخاذ اجراءات عملية ضد الاطماع الصهيونية فى فلسطين . فقد نشط كل من حزب مصر الفتاة والاخوان المسلمين فى تنظيم المظاهرات وعندما تقوم حرب ١٩٤٨ فى فلسطين سينفرد الاخوان المسلمون بتكوين كتائب من المتطوعين للقتال فى فلسطين بجانب جيش مصر الرسمى . وهذه نتيجة طبيعية لايديولوجية التيار الاسلامى أو القومى المتطرف .

فالاخوان المسلمون اعتبروا الكفاح ضد الصهيونية نموذجا لفكرة الجهاد حيث لم تتوفر لهم القدرة

على الجهاد فى مجال آخر أو على الأصح انصرفوا عن الجهاد ضد القوات البريطانية وركزوا الجهود على قضية مكافحة الصهيونية .

ويقال ان من بين أسباب انشاء الجهاز السري التابع للأخوان الاعداد لمناهضة الصهيونية . بل لعل أول تحول للأخوان عن الأمور الدينية البحتة الى الشئون السياسية تم بمناسبة أحداث الاضراب الكبير فى فلسطين عام ١٩٣٦ وفيه نشطت جماعة الاخوان فى جمع التبرعات للمنكوبين واكتسبت من وراء ذلك تأييد مفتى فلسطين أمين الحسينى [٣٥] .

ولتنظيم عملية جمع تلك التبرعات قرر مكتب الارشاد العام للاخوان المسلمين تأليف لجنة مركزية تابعة له تولى رئاستها المرشد العام ــ حسن البنا ــ بهدف جمع التبرعات على أن تقوم شعب الاخوان الأخرى فى الاقاليم بارسال تبرعاتها الى هذه اللجنة تمهيدا لارسالها الى الهيئة العربية العليا فى فلسطين ، هذا بالاضافة الى برقيات الاحتجاج التى أرسلت الى كل من المندوب السامى البريطانى بفلسطين ووزير الخارجية وسكرتير عصبة الأمم .

ومما يلفت النظر ماذكرته جريدة الاخوان المسلمين من أن الجماعة كانت أول هيئة تنادى بفكرة المقاطعة للبضائع الصهيونية فى مصر ، وقد وجهت نداء لذلك الى التجار العرب الذين يتعاملون تجاريا مع اليهود [٣٦] .

ومن المعروف أنه عندما غزا الايطاليون الحبشة فى عام ١٩٣٥ تكونت فى مصر لجنة بايعاز من بريطانيا لاعانة منكوبى الحبشة ، وكان أحد رؤسائها الأمير عمر طوسون . وقد أثارت تلك اللجنة سخط الاخوان الذين رأوا وجوب تكوين تلك اللجنة من أجل فلسطين وضحايا الاضراب ولكن جاءت تلك المبادرة من حسن البنا وذلك حينما كون لجنة تابعة للاخوان المسلمين تكون مهمتها مد عرب فلسطين بما يحتاجون اليه وقد عرفت تلك اللجنة باسم « اللجنة المركزية لمساعدة فلسطين » وكانت نواتها شباب الاخوان ، وقد تكونت داخل تلك اللجنة لجان أخرى فرعية لكل منها مهمتها الخاصة فهناك لجنة للخطابة فى المساجد وأخرى لجمع الأموال وبث الدعاية من أجل فلسطين .

وبدأت لجنة الاخوان عملها بارسال رجاء الى الأمير عمر طوسون بضرورة ارسال ماتبقى من الأموال التى جمعت من أجل الحبشة الى اللجنة العربية العليا [٣٧] . ولكن أوضح عمر طوسون لحسن البنا أن تبرعات الحبشة ساهم فيها المسلمون والمسيحيون والانجليز والفرنسيون مما يحول دون ارسالها الى فلسطين لأن قضية فلسطين قضية اسلامية تهم المسلمين فقط ، ولكن لم يقتنع الاخوان بذلك وأعلنوا بأن معظم تلك الاعانات التى أرسلت للحبشة كانت مصرية ولذلك فان المتبقى لابد من تقديمه الى فلسطين لأنه من أموال حكومة مسلمة وهى الحكومة المصرية [٣٨] .

ولقد نشطت شعب الاخوان فى الاقاليم اسوة بما يفعله مرشدهم العام فى القاهرة حيث دعا مجلس ادارة الاخوان المسلمين فى الاسماعيلية الى اجتماع عاجل لاستعراض الموقف فى فلسطين وجمع التبرعات وارسال برقيات الاحتجاج الى الجهات المسئولة [٣٩] ، وفى المنصورة قرروا توزيع طوابع على الأهالى

لمساعدة فلسطين وارسالها الى اللجنة المركزية بالقاهرة [٤٠] .

وبمناسبة مشروع التقسيم عام ١٩٣٧ نظم الاخوان مظاهرات احتجاج فى ٩ أكتوبر عام ١٩٣٧ وقد عمت تلك المظاهرات انحاء القطر المصرى ، وقد بدأ تنظيم الاخوان لتلك المظاهرة الجامعة من الجامع الأزهر بعد صلاة الجمعة مباشرة حيث قرر المتظاهرون الاتجاه الى قصر عابدين لرفع احتجاجهم على السياسة البريطانية الى الملك باسم الاخوان ، وقد حاول البوليس تفريق المتظاهرين دون جدوى حيث تمكنوا من الوصول الى قصر عابدين وتقديم احتجاجهم [٤١] .

وفى مناسبة ذكرى تصريح بلفور فى ٢ نوفمبر عام ١٩٣٧ ارسل حسن البنا برقية الى السفير البريطانى فى القاهرة تضمنت وعود بريطانيا للعرب أثناء الحرب الأولى ، وتعرض المرشد العام الى مشروع التقسيم الذى فيه قضاء على حقوق العرب ، واحتج فيها على سياسة بريطانيا تجاه الزعماء العرب حينما أمرت بنفيهم خارج البلاد ولذلك يبادر الأخوان المسلمون بارسال تلك البرقية . كى يعدل المسئولون البريطانيون عن سياستهم تجاه فلسطين فيطلقوا سراح المسجونين ، كما نوه حسن البنا فى برقيته الى ضرورة تشكيل حكومة فلسطينية وطنية حينما طالب بممارسة المجلس الاسلامى لحقوقه وسلطته وبوقف الهجرة اليهودية والحصول على الاستقلال التام على أساس صيانة العرب لحقوق الأقلية اليهودية .

وذهب الأخوان الى حد التهديد بالثورة العربية ضد المصالح البريطانية اذا لم تقف بريطانيا الى جانب عرب فلسطين ، وفى نفس الوقت رأى المرشد العام وجوب ارسال مثل هذه البرقية الى رئيس الوزراء المصرى يحثه فيها على ضرورة عمل شيء لفلسطين .

وحينما فر مفتى فلسطين الى لبنان فى نوفمبر عام ١٩٣٧ أرسل الاخوان برقية شكر الى وزير فرنسا المفوض فى القاهرة أثنوا فيها على موقف حكومته من المفتى ، ويرجون من فرنسا التدخل لاقناع حليفتها بريطانيا بالعدول عن سياسة العداء المتبعة فى فلسطين ضد العرب اصحاب البلاد الشرعيين [٤٢] .

ومع تفاقم القضية الفلسطينية قرر الأخوان المسلمون طرح مشروع « قرش فلسطين » ففى أوائل سبتمبر عام ١٩٣٨ قررت « اللجنة المركزية لمساعدة فلسطين » تنظيم أسبوع خاص بفلسطين ابتداء من ليلة الاسراء (٢٢ سبتمبر عام ١٩٣٨) على أن يوزع فيه قرش فلسطين ، وبالاضافة الى ذلك رأوا ضرورة عقد مؤتمر تشترك فيه الهيئات الاسلامية الاخرى فى مصر فى أحد أيام الاسبوع بهدف تنظيم الوسائل العملية لانقاذ فلسطين من محنتها ، كما قرروا اصدار نداء الى المسلمين بالتبرع فى هذا الاسبوع من مالهم كى يكون ذلك رمزا لتضافر مصر وتعاونها مع مجاهدى فلسطين [٤٣] . وسيجعل الاخوان دائما من يوم الاسراء مناسبة لاظهار التأييد وجمع التبرعات . وبالاضافة الى ذلك فقد اتحدت جماعة الاخوان مع الهيئات الاسلامية الأخرى فى يناير ١٩٣٩ واصدروا طابع قرش فلسطين ، وتكونت منهم هيئة عرفت باسم « جمعية القرش لاعانة منكوبى فلسطين » [٤٤] .

وفى خلال الحرب العالمية الثانية وحينما طرح مشروع الوحدة العربية للمناقشة أيد الاخوان فكرة الوحدة وتكوين الجامعة العربية على أساس أنها خطوة نحو تحقيق فكرة الوحدة الاسلامية الكبرى فيما بعد [٤٥] .

ويلاحظ أن الرأى العام المصرى كان يزداد تأثرا كلما تعرضت فلسطين لضغوط الصهيونية والعالم الخارجي ولم تعد المسألة خاصة بحزب معين بل اشتركت الاحزاب المصرية كلها فى الرد على ذكرى تصريح بلفور فى ٢ نوفمبر عام ١٩٤٥ وشهدت القاهدة اضرابات صاخبة نظمتها جماعة الاخوان المسلمين احتجاجا على هذا التصريح واعلان رفضهم للانتداب البريطانى فى فلسطين ، وقد كان لنشاط الاخوان فى مصر تأثيره فى البلاد العربية الأخرى حيث اعلنت اضرابها أيضا وعرف هذا اليوم « بيوم فلسطين » . وحسبنا أن نذكر أن المتظاهرين وبخاصة شباب الاخوان قد وجهوا كل ضرباتهم الى اليهود حيث قاموا بتخريب محلاتهم التجارية ووصل الأمر بهم الى حد اشعال النيران فى كنيسة يهودية فى مدخل شارع درب البرابرة الواقع بالقرب من ميدان العتبة ، مما يدل على ادراك الرأى العام المصرى لخطورة اعتناق يهود مصر للمبادىء الصهيونية وتأييدهم فكرة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين .

وحينما ادرك رجال البوليس أن الحالة ستصل الى حد الذروة مما يصعب عليهم بعد ذلك التحكم فيها قاموا بتفريق المتظاهرين .

وتدلنا تلك المظاهرات على مدى الوعى الكامل لدى الرأى العام المصرى وبخاصة الطلبة بخطورة الصهيونية وقيام الدولة اليهودية على كيان مصر القومى فى تلك الفترة بالذات والتى يحاول فيها الساسة المصريون فتح باب المفاوضات من جديد من أجل الحصول على الاستقلال .

وقد أبرزت الصحف الاجنبية اهتماما خاصا بهذا الاضراب ولكن اختلفت كل منها فى موقفها تجاه الصهيونية فبينما اظهرت جريدة « البورص اجبسيان » الفرنسية ميلا نحو الصهيونية ، اتسم موقف جريدة « الاجبشيان جازيت » الانجليزية بالاعتدال بعض الشيء والدليل على ذلك تلك الحملة العنيفة التى شنتها الصحيفة الفرنسية ضد المصريين بسبب تخريبهم للمحال التجارية واليهودية واعتبرته من جانبها شعورا عدائيا موجها ضد اليهود .

ولكن « الجازيت » كتبت تدافع عن ذلك وتذكر بأنه ليس هناك أى دليل يثبت أن تلك الاعتداءات كانت وليدة شعور عدائى ومما يؤكد ذلك أن التخريب قد شمل أيضا كثيرا من محلات الوطنيين المصريين [٤٦] .

وكان لهذا الاضراب صدى واسع وبخاصة عند عرب فلسطين كما أنه نفى تلك الشائعات التى كان يروجها قادة الصهيونية ضد مصر حينما أعلنوا أن « البلاد العربية لاتهتم بما يحدث فى فلسطين وأن شعور الاقليمية هو المسيطر على البلاد العربية كافة ومصر خاصة » .

وقد اعترفت الصحف اليهودية بقيمة هذا التضامن العربى والذى يعتبر اعترافا صريحا برفض الوطن القومى اليهودى ، فقد نشرت جريدة « هابوكر » اليهودية تقول بصدد هذا الاضراب :

« ان العالم العربى يشعر اليوم بأن اقامة دولة يهودية صناعية متاخمة لحدوده خطر يهدد كيانه الاقتصادى واستقلاله السياسى وان انكار هذه الحقائق ماهو الا تضليل للرأى العام اليهودى ، وان حوادث مصر لم تكن بنت ساعتها انما هى وليدة الشعور بالخطر من الدولة اليهودية وقد سبق الدهماء الى

ادراك هذه الحقائق والشعور بها قبل أن تشعر به الخاصة والطبقة الارستقراطية ، فاذا هبت مصر تستنكر وعد بلفور وهب دهماؤها يهاجمون اليهود فكان الواجب يدعونا ان نقدر كل هذه الحوادث ونذكرها للشعب بلا تضليل قبل وقوعها » (٤٧) .

وحينما وصلت لجنة التحقيق الانجلو أمريكية الى مصر فى أوائل عام ١٩٤٦ كان المرشد العام للاخوان أحد أولئك الذين أدلوا بشهاداتهم أمامها حيث قال : « ان اللجنة قد استمعت الى بيانات تناولت النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وجميعها يؤيدها الاخوان المسلمون فلا أعود الى ترديدها ولكن هناك نقطة من الوجهة الدينية أريد ايضاحها وهى أن خصومتنا لليهود ليست خصومة دينية لأن القرآن الكريم والاسلام شريعة انسانية قبل أن تكون جنسية وقد جعل القرآن الكريم بيننا وبين اليهود عدة روابط .. ونحن اذ نعارض الصهيونية والهجرة اليهودية فانما نعارضها لأنها خطر سياسى ولأن من حقنا أن تظل فلسطين عربية » .

كما تعرض حسن البنا لادعاءات اليهود القائلة بأن فلسطين أرض الميعاد ، ولكن يتضح اعتدال الاخوان حينما أعلنوا ان العرب لن يعارضوا فى أن يكونوا هم واليهود فى يوم الميعاد . ثم طلب حسن البنا من تلك اللجنة ضرورة سماع شهادة مفتى فلسطين أمين الحسينى لأنه يعتبر أحق الناس بالكلام عن بلاده ، ولذلك أشاد عرب فلسطين بموقف زعيم الاخوان وسارعت جمعية الشبان المسلمين بيافا بارسال برقية شكر وتأييد (٤٨) .

وبالاضافة الى ذلك فقد ارسل الاخوان بالاشتراك مع الهيئات الاسلامية العربية المتمثلة فى مشيخة الطرق الصوفية وجمعية الشبان المسلمين العالمية والاتحاد العربى والوحدة العربية ، مذكرة تأييد لما أبدى أمام تلك اللجنة من شهادات وبيانات وتقارير من الملوك والرؤساء العرب الاعضاء فى جامعة الدول العربية لاحتواء تلك التقارير على رفض المطالب الصهيونية والتهديد باستعمال القوة المسلحة اذا لم تحاول الديمقراطية انصاف عرب فلسطين وتحقيق أمانيهم القومية (٤٩) .

هذا بالاضافة الى برقيات الاحتجاج التى أرسلها الاخوان بالاشتراك أيضا مع تلك الهيئات العربية والاسلامية الى ممثلى الدول الاجنبية فى مصر تضمنت رفضهم ورفض الأمة المصرية لتقرير لجنة التحقيق الذى جاء مناقضا لأدنى اعتبارات الانسانية وان هذا التقرير ماهو الا مناورة بريطانية للتحلل من الوعود والمعاهدات الرسمية التى ارتبطت بها بريطانيا مع العرب ، وفى النهاية طالبت تلك الهيئات مندوبى تلك الدول الأجنبية بابلاغ حكوماتهم بموقف تلك الهيئات المصرية وتهديدهم باستعمال القوة والعنف اذا وضعت توصيات تلك اللجنة موضع التنفيذ (٥٠) .

ولقد وقفت جماعة الاخوان المسلمين من قضية لجؤ أمين الحسينى الى مصر موقفا صلبا حيث درج الاخوان على التصدى للدفاع عن الزعماء الدينيين وبخاصة مفتى فلسطين .

وفى نوفمبر عام ١٩٤٥ وحينما كان المفتى فى فرنسا رفع الاخوان مذكرة باسمهم الى السفارات والمفوضيات الاجنبية فى مصر تعبر عن اصرار الشعوب العربية والاسلامية على المطالبة بصيانة الحقوق

المشروعة لعرب فلسطين ، كما رفعوا مذكرة أخرى الى الملك فاروق يطالبونه فيها بضرورة التدخل للافراج عن الزعماء الفلسطينيين المبعدين وبخاصة ممثلهم الاساسى أمين الحسينى كما طلبوا من الملك تحذير بريطانيا بأنه ليس هناك أى سبيل للتفاهم الا بعد عودة الزعماء المبعدين ، بعدما زالت ظروف الحرب العالمية الثانية والتى كانت سببا فى ابعادهم .

واختتمت المذكرة بالآتى : « ولذلك نرفع صوت الاخوان المسلمين الى مقام جلالتكم السامى راجين التوسط لدى الحكومة البريطانية حتى لاتتعارض مع عودته والتسارع بالافراج عن اخوانه المبعدين والمعتقلين من مجاهدى العرب فى روديسيا وغيرها من مجاهل افريقيا وآسيا [٥١] » .

وحينما طلب المفتى من السلطات المصرية السماح بلجوئه السياسى الى اراضيها انتهزت بريطانيا تلك الفرصة وجددت الدعوة الى تسليم زعيم فلسطين اليها باعتباره عدوا لها ، وقد جزع الاخوان لهذا الموقف البريطانى الذى لن يؤدى الى شىء سوى اثارة شعور العداء لدى العرب والمسلمين فى العالم كله بالاضافة الى انه اجراء ينتج عنه زيادة تعقيد المشكلة وبناء عليه طلب الاخوان من السلطات البريطانية اعطاء المفتى حقه فى العودة الى بلاده أو الاقامة فى احدى الدول العربية .

وحينما أيدت الحكومة الامريكية طلب بريطانيا بتسليم المفتى بعث الاخوان ببرقية احتجاج الى وزير أمريكا المفوض فى مصر لموقف حكومته من زعيم فلسطين وطلبوا منه ضرورة لفت نظر الحكومة الامريكية الى العدول عن سياستها حفاظا على الصلات الحسنة التى بينها وبين الدول العربية [٥٢] .

ولكن ما ان سمحت السلطات المصرية للمفتى باللجوء الى مصر حتى أعلن الاخوان تأييدهم وابتهاجهم لهذا الموقف وعقدوا على الفور اجتماعا على شكل مؤتمر فى الجامع الأزهر للتعبير عن ترحيبهم بقدوم المفتى وباختياره مصر مقرا له ، وباعلان استنكارهم لموقف حكومة اسماعيل صدقى فى نفس الوقت الذى اشادوا فيه بموقف الملك فاروق [٥٣] .

وفيما يختص بحزب مصر الفتاة فمن المعروف أن هذا الحزب لم يكن له ذلك الوزن الذى تمتع به الاخوان من حيث مدى انتشاره بين الجمهور المصرى ولكن الحماس الذى اتسم به هذا الحزب لقضية فلسطين يجذب الاهتمام وان كنا نرى أن نشاطه لم يترك أثرا فعالا بسبب ضعف الحزب .

ويلاحظ أن مصر الفتاة من أولى التنظيمات السياسية المصرية التى وضعت ضمن برنامجها التعاون مع الدول العربية نتيجة لتلك العلاقات التى نشأت بين زعيم الحزب أحمد حسين وقادة فلسطين فى مصر وبخاصة محمد على الطاهر . ولقد بدأ هذا الحزب نشاطه بخصوص قضية فلسطين بجمع التبرعات والمطالبة بمقاطعة البضائع الصهيونية مما أدى الى تجاوب بين حزب مصر الفتاة وبين الشباب الفلسطينى العربى [٥٤] .

ولقد رفض هذا الحزب مشروع تقسيم ١٩٣٧ وبعث أحمد حسين ببرقية بهذا المعنى الى زعيم فلسطين أمين الحسينى ركز فيها هجومه على السياسة البريطانية شأنه فى ذلك شأن الاحزاب والجماعات السياسية الاخرى فى مصر ، ولقد أعلن حزب مصر الفتاة أن دوافع بريطانيا لفرض التقسيم انما يرجع

معظمها الى الرغبة فى أن تكون فلسطين « تكأة للسياسة البريطانية فى حوض البحر الأبيض المتوسط » (٥٥) .

ولقد رأت مصر الفتاة ضرورة عقد اجتماع لشرح خطورة التقسيم ، وفيه أصدر احمد حسين بيانا مفصلا باسم حزبه وضع فيه موقفه من التقسيم أمام الدول العربية جميعها ، حيث أكد على خطورة تأسيس الدولة اليهودية على حدود مصر من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فمن الناحية السياسية يرى حزب مصر الفتاة انه مشروع لفصل الدول العربية عن آسيا مما يعرقل التعاون الاقتصادى والثقافى بين مصر وجاراتها ، كما يؤدى الى جعل حدود مصر الشرقية فى أيد أجنبية غير مأمونة الولاء .

وفيما يختص بالناحية الاقتصادية فان قيام الوطن القومى اليهودى فى فلسطين خطر على نشاط مصر الاقتصادى ففى استطاعة اليهود القضاء على الصناعة المحلية المصرية وغلق أسواق الشرق فى وجه المصنوعات المصرية عن طريق وكلائها التجاريين ودعايتها القوية .

وأما من الناحية الاجتماعية فان قيام الدولة اليهودية على حدود مصر سيؤدى بالضرورة الى خلق أقلية تتجه بتطلعاتها الى بلد غير الذى تعيش فيه مما يوجد مشاكل داخلية تصرف العامل الوطنى عن عمله ويؤدى ذلك الى زيادة التدخل الأجنبى فى البلاد . وبذلك يرى الحزب أن قضية فلسطين هى جزء من القضية المصرية ويجب على المصريين الدفاع عنها بكل مالديهم من وسائل (٥٦) .

ويتضح أن هذا البيان كان أكثر وضوحا فى تصوره للمشكلات الناجمة عن قيام الدولية اليهودية من بعض الاحزاب المصرية الأخرى .

ولقد وجه أحمد حسين برقية احتجاج على السياسة البريطانية الى المندوب السامى البريطانى فى فلسطين هدد فيها بريطانيا بأن مصر والبلاد العربية على وشك الانفجار والثورة اذا لم تحاول بريطانيا الوقوف بجانب عرب فلسطين ، كما تبنت مصر الفتاة نفس دعوة الاخوان لمقاطعة البضائع الصهيونية وزادت عليها فكرة المطالبة بمقاطعة البضائع الانجليزية (٥٧) ، وهى دعوة غير عملية فى ذلك الوقت لأن الاقتصاد المصرى كانت تتحكم فيه السياسة البريطانية .

وعلى الصعيد الدبلوماسى نشطت مصر الفتاة للدعاية للقضية الفلسطينية واعلان رفضها للتقسيم ، ففى أوائل يوليو عام ١٩٣٨ زار زعيم الحزب لندن حيث عقدت له الجمعية العربية هناك اجتماعا برئاسة الاستاذ عزت طنوس ، وفى هذا الاجتماع القى احمد حسين كلمة أعلن فيها رفضه لمشروع التقسيم وقال « ان مصر لن توافق على مشروع انجلترا لتقسيم فلسطين وبأن مصر كافة يمثلها حزب مصر الفتاة تقاوم هذه السياسة » (٥٨) .

وهكذا ركز احمد حسين جهوده على محاولة تغيير بريطانيا لسياستها حرصا منه على مصلحة مصر القومية حيث يقول « ان من يملك فلسطين فقد تحكم فى مصر لأن حصون مصر الطبيعية ليست عند العريش كما كان يعتقد البعض » ، ولكن عندما أخفقت تلك المحاولات اتجه الى الجانب الآخر من

المشكلة ، والخاص باليهود فأخذ يحذرهم من مغبة قيام الدولة اليهودية على مستقبلهم (٥٩) . وقد انزعجت الجالية اليهودية فى مصر من نشاط احمد حسين واعتبرت أنه معاد لهم كطائفة ولذلك ارسلت برقية بهذا المعنى الى المقر العام للحركة الصهيونية (٦٠) .

وقد اشادت جماعة مصر الفتاة بالمؤتمر البرلمانى العربى الاسلامى عام ١٩٣٨ كما أنها أيدت التهديد المنبثق عنه والذى يحذر بريطانيا من مغبة انحيازها للصهيونية الأمر الذى يؤدى بالعرب الى الانحراف تجاه المحور واضافت مصر الفتاة بأنه لابد من تشجيع عرب فلسطين على حمل السلاح واعلان الثورة ضد بريطانيا (٦١) .

وفى نفس الوقت عقد شباب الجامعة الاعضاء فى حزب مصر الفتاة اجتماعا قرروا فيه تأليف لجنة تنفيذية من بينهم على أن تضم لجنة فرعية خاصة بفلسطين لتتولى مهمة الاتصال بالهيئات الجامعية الأخرى التى تألفت من أجل فلسطين لتنسيق وتنظيم العمل واتفقوا على تحديد يوم ٣١ أكتوبر يوما خاصا بفلسطين يظهر فيه طلبة الجامعات على اختلاف انتماءاتهم الحزبية شعورهم تجاه اخوانهم وللقيام بحملة دعاية واسعة النطاق يوم ٣١ أكتوبر عام ١٩٣٨ ، ولكن تأجل الى يوم ٢ نوفمبر ذكرى تصريح بلفور .

وقد تم عقد هذا الاجتماع بمبنى كلية الحقوق وأعلن فيه أن الجهاد من أجل فلسطين جهاد دينى مقدس وأن موقف انجلترا من تلك القضية موقف عدائى بما لايتفق مع معاهدة الصداقة البريطانية المصرية ، كما لم يغفل هذا المؤتمر اعلان تأييده لمطالب اللجنة العربية العليا .

وبالاضافة الى ذلك فقد قدم هذا المؤتمر بعض التوصيات منها اصدار نداء الى يهود مصر بوجوب اعلان وطنيتهم وتبرؤهم من الصهيونية ، وتفويض اللجنة التنفيذية لحزب مصر الفتاة برصد اعانة لمنكوبى فلسطين تحت اسم « مشروع قرش فلسطين » واخيرا أوصوا بضرورة الاتصال بالهيئات الطبية كى ترسل فورا هيئة لتتولى اسعاف المنكوبين فى فلسطين (٦٢) .

وحينما صدر العفو عن الزعماء الفلسطينيين المعتقلين ، ولجأوا الى مصر بادر أحمد حسين بارسال وفد من كبار زعماء الحزب برئاسة الدكتور مصطفى الوكيل نائب الرئيس لاستقبالهم وتبليغهم ترحيب حزب مصر الفتاة ونصرته لقضيتهم كما قام زعيم الحزب نفسه بزيارة هؤلاء الزعماء تأكيدا للروابط التى تربط مصر بفلسطين وليؤكد لهم أن سياسة مصر الفتاة سياسة اسلامية سياسية هدفها رفع كلمة الدين (٦٣) .

وقد تفرد حزب مصر الفتاة بحملته ضد اليهود ولكنه لم يكن على درجة من الذكاء ، مما أظهر الحركة الوطنية المصرية بمظهر المعادى للصهيونية ، وكان فشل مؤتمر لندن ايذانا ببدء حملة أحمد حسين ضد اليهود وبخاصة يهود مصر ورأى زعيم الحزب الاتصال بالهيئات الاسلامية المصرية كالاخوان المسلمين والشبان المسلمين بهدف الدعوة الى تنظيم المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية . وقد ارسل خطابا بهذا المعنى الى حسن البنا يلفت فيه نظره الى أهمية التعاون لمناهضة الصهيونية وتكوين لجنة من تلك الهيئات على أن ينضم اليها مندوبون عن شباب الدول العربية الأخرى (٦٤) . وبالفعل تم تشكيل تلك

اللجنة والتى تسمت باسم « لجنة تنظيم المقاطعة » .

وقد بدأت تلك اللجنة عملها باعداد احصاء شامل لأعمال اليهود التجارية والمالية وتعريف الرأى العام بها حتى يمكنهم تنفيذ المقاطعة ، ثم الدعوة الى عقد اجتماع لبحث مشكلة اليهود ووسائل حلها وأخيرا تقرر فتح باب التطوع للشباب للقيام بالدعاية للمقاطعة وتهيئة الرأى العام لها والعمل على تنفيذها (٦٥) .

وقد تكررت الدعوة الى التعاون تلك فى اكثر من مناسبة ، مما آثار مخاوف الصهيونيين وبخاصة فى مصر فقد كتبت جريدة « الشعب » الفلسطينية الصادرة فى بيت لحم فى عددها الصادر يوم ٥ أغسطس عام ١٩٣٩ ، تقول بأن « ماينادى به حزب مصر الفتاة عن مقاطعة يهود مصر وتنظيم اللجان مع هيئة الاخوان أزعج يهود مصر (٦٦) .

ولقد حاول يهود مصر تبرير موقفهم فسارعوا الى ارسال برقية الى أحمد حسين مستنكرين فيها سياسة الحكومة البريطانية فى فلسطين وموضحين انهم ليسوا بالضرورة صهيونيين ولكن زعيم مصر الفتاة رأى اثبات صحة مايقولون بوسائل شتى كتجمع الأموال لمنكوبى فلسطين وايقاف ارسالها لليهود وأن يقوم وفد منهم بزيارة لندن من أجل محو فكرة الوطن القومى اليهودى ، وهذه مطالب يتعذر قبولها من يهود مصر حتى ولو كان بعضهم غير صهيونى .

وحقيقة الأمر أن معظم يهود مصر تعاطفوا مع الصهيونية كما سنشير الى ذلك ، فقد ارسل احد اليهود المصريين خطابا الى احمد حسين كرد فعل لنشاطه ضدهم حيث تضمن هذا الخطاب دفاع هذا اليهودى عن يهود فلسطين وسخطه على زعيم مصر الفتاة لاتهامه اياهم بالارهابيين ، وقد رأى هذا اليهودى أن الذين يطلق عليهم ارهابيون هم الذين يدعى انهم ابطال ، كما أتهم هذا اليهودى احمد حسين بخضوعه للفاشست وأن حزب مصر الفتاة قد باع نفسه للايطاليين والالمان والا فلماذا لايحتج ضد هجوم الايطاليين على ليبيا ولماذا يتجه احمد حسين الى المانيا فى حين ان هتلر قد وضع العرب فى الدرجة الرابعة عشرة من درجات السلم الاجماعى لترتيب الأجناس بحيث كان ترتيبهم بعد اليهود .

وفى نهاية الخطاب دعا هذا اليهودى العرب الى ضرورة التعاون مع اليهود لأنهم أبناء جنس واحد وهو الجنس السامى وأتهم احمد حسين بالخيانة لأنه بحملته تلك يحاول احباط هذا التعاون .

غير أن احمد حسين رد على خطاب هذا اليهودى فأعلن مرة اخرى أن اليهود هم السبب الاساسى فى فشل مؤتمر لندن لأنهم مارسوا ضغطهم على انجلترا ، كما ذكر أنه حين يحارب اليهود فانه لايفعل ذلك من منطلق دينى عنصرى ولكن بهدف الدفاع عن الفلسطينيين والاحتفاظ بفلسطين دولة عربية وصيانة الاماكن المقدسة بها (٦٧) .

وعندما بدأت مباحثات الجامعة العربية اقترح احمد حسين أن تكون الرابطة بين الدول الأعضاء رابطة قوية تشبه الاتحاد الفيدرالى القائم بين الولايات المتحدة ، وهذا اقتراح غريب على الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت ، وبهذه المناسبة قام بجولة للدعوة للوحدة العربية زار خلالها فلسطين فى نوفمبر عام ١٩٤٥

حيث نصح عربها بضرورة الاعتماد على أنفسهم لا على جامعة الدول العربية وأكد لهم « أن قضية فلسطين بالنسبة للعرب جميعا فى جميع البلاد العربية هى قضية تتصل بخطر مقبل أما بالنسبة لأهل فلسطين فهى قضية خطر حالة وواقع أن الصهيونية تهددكم فى أقواتكم وأرزاقكم » .

وحينما جاءت لجنة التحقيق الانجلو أمريكية الى مصر فى أوائل عام ١٩٤٦ لم تقابل أحدا من زعماء حزب مصر الفتاة كما فعلت مع الاخوان وربما يرجع ذلك الى أن تلك الجماعة لم يكن لها وزن كبير وتأثير واضح فى السياسة العربية .

ولا يختلف موقف حزب مصر الفتاة عن الاحزاب المصرية الاخرى التى هاجمت حكومة صدقى بسبب موقفها من أمين الحسينى وتقييد نشاطه ، والفرق هو أن هذا الحزب اعتبر أن هذا الموضوع يحتل مكان الأولوية كسبب لاسقاط حكومة صدقى ويزيد فى اثارة السخط عليها عن فشل المفاوضات أو الأحوال الداخلية وارتباكاتها أو المطامع الحزبية ومؤامراتها [٦٨] .

ثالثا : موقف اليسار المصرى :

يحتاج موقف اليسار المصرى من القضية الفلسطينية الى وقفة خاصة نظرا للاختلاف الواضح فى فكره ومبادئه عن الاحزاب التقليدية والتى تربعت على تاريخ الحياة السياسية المصرية كما أنه يختلف أيضا عن الأحزاب العقائدية الاخرى كالاخوان المسلمين ومصر الفتاة .

تكون الحزب الشيوعى المصرى بعد الحرب العالمية الأولى وبالتحديد فى أعقاب الثورة المصرية عام ١٩١٩ ، وأيضا بعد نجاح الثورة البلشفية فى روسيا ، على يد كوادر أجنبية فى أغسطس عام ١٩٢١ ، ومنذ ذلك الحين بدأ هذا الحزب الجديد يرفع شعارات وحدة الشعوب العربية فى الكفاح ضد الاستعمار ويظهر ذلك واضحا عندما تأسست « عصبة النضال ضد الامبريالية » فى بروكسل ، حيث لعب الشيوعيون المصريون دورا نشطا فى محاولة دعم أفكار تلك العصبة على نطاق الوطن العربى كله متجهين الى محاولة تأسيس شعبة لها فى مصر تضم مختلف القوى الوطنية كما تؤسس لها شعبا فى مختلف البلاد العربية وتسمى « عصبة تحرير البلدان العربية » .

ومما تجدر ملاحظته أن هذا النشاط المطرد تجاه العروبة من جانب الشيوعيين المصريين واكب الاهتمام السائد بالدعوة للوحدة العربية فى مصر ، ومنذ ذلك الوقت بدأ نشاط الحزب الشيوعى المصرى مع الشيوعيين العرب من داخل « العصبة المناهضة للامبريالية [٦٩] » .

وإذا رجعنا الى تكوينات الحركة الشيوعية المصرية وبخاصة فى الاربعينات نجد انها تكونت من ثلاثة تنظيمات فقد كان هناك « طليعة العمال » وكانت مجلتا « الفجر الجديد » و « الضمير » تنطقان بلسانها ، وكانت هناك أيضا « منظمة أسكرا » أو « الشرارة » ، وأخيرا « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » ولقد اتحد هذان التنظيمان الاخيران وكونا تنظيما واحدا وهو « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى » (حدتو) والتى اتخذت من جريدة « الجماهير » منبرا لها [٧٠] .

كان يتجاذب اليسار المصرى قبل عام ١٩٣٦ عاملان : عامل أن اليسار فى بداية نشأته احتوى على عناصر اجنبية ومن بينها يهود ، والعامل الثانى هو أن هؤلاء اليهود لو التزموا بالنظرية الماركسية فأنهم لابد وأن يقفوا ضد الصهيونية كحركة سياسية تستهدف التوسع واغتصاب أراضى الغير ، ولأن ثورة ١٩١٧ البلشفية أدانت الحركة الصهيونية لأنها اعتبرت الصهيونيين ذوى نزعة عنصرية رجعية الامر الذى يتنافى تماما مع مبادىء الفكر الاشتراكى . ولذلك فان البلاشفة بعد أن استتب لهم الأمر فى عام ١٩١٨ اسسوا « قوميسيرية مؤقتة للشئون القومية اليهودية » وذلك لمواجهة اى تنظيمات صهيونية .

كما حاول رجال السلطة فى روسيا منذ توليهم الحكم القضاء على مايدعى « بالمظهر القومى اليهودى » لانهم اعتبروا القوميين اليهود ذوى طابع برجوازى ولذلك فقد منعوا الهجرة الى فلسطين ، ومما يستلفت النظر أن العناصر اليهودية فى الحزب الشيوعى أيدت الحكومة فى خطواتها تلك لأنها نظرت الى الصهيونية على أنها أداة لتحقيق الاغراض الاستعمارية مما يتعارض مع ثورة البروليتاريا .

ومن هذا المنطلق القومى عارض قادة الثورة الروسية الصهيونية ، واستطاعوا أن يفرقوا بينها وبين اليهود فقد اعتبروا اليهود مواطنين متساوين فى الحقوق مع غيرهم وأن أى اعتداء عليهم يتخذ الشكل العنصرى يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون ، أما الصهيونية فقد نظر اليها زعماء روسيا وبخاصة لينين وتروتسكى وستالين على انها حركة رجعية تحاول تأسيس دولة على أساس دينى قومى مما يتعارض مع ماتهدف اليه الشيوعية من « الدولية والعالمية » (٧١) .

ولذلك فان القضية المطروحة والتى تتطلب المناقشة هى : هل تغلبت على هؤلاء اليهود المنتمين الى الحركة الشيوعية فى مصر فكرة الولاء للمبادىء الماركسية أم تغلبت عليهم العصبية القومية ولو بصورة غير مباشرة ؟ ومن هنا فان موقف الحركة الشيوعية فى مصر تذبذب حسب الظروف والملابسات التاريخية .

وفى العشرينات برز اهتمام الشيوعيين بمسألة فلسطين ففى عام ١٩٢٥ وبمناسبة افتتاح الجامعة العبرية بالقدس دعى بلفور للمشاركة فى هذا الاحتفال ، وعندما وصل الى فلسطين ثار العرب ثورة عارمة وأعلنوا الاضراب العام باعتباره صاحب التصريح المشئوم الذى بموجبه أعطت انجلترا فلسطين لليهود ، ولقد بارك الشيوعيون المصريون موقف عرب فلسطين وأعلنوا « أنا لنحى هذه النهضة فى فلسطين ونأمل أن يواظب الفلسطينيون الكرام على امجادهم وجهادهم فى سبيل استقلال بلادهم وهم كمظلومين مرهقين عليهم أن يضعوا أيديهم فى أيدى كل طبقة من طبقات العمال فى أى بلد من البلدان فالطبقة العاملة مظلومة فى كل مكان وكل مظلوم للمظلوم نسيب (٧٢) » .

ولم يتنبه زعماء الحركة الوطنية فى مصر الى خطورة الصهيونية بسبب انشغالهم بموضوع العلاقات مع بريطانيا مما أدى الى تمكن اليهود فى مصر من تأسيس جمعيات صهيونية وغيرها ، وقد تنبه الشيوعيون المصريون الى ذلك نتيجة اطلاعهم على ما يجرى فى الاتحاد السوفيتى حيث كانوا اكثر تفهما للمسألة الصهيونية بسبب احتكاكهم باليهود منذ أن التقوا معا فى جامعة كادحى الشرق بموسكو . وبذلك نادى الفرع المصرى فى تلك الجامعة الى التنبيه فى عام ١٩٢٧ الى ضرورة تعريب الاحزاب الشيوعية وخلوها تماما

من العناصر اليهودية المسيطرة عليها ويذكر الدكتور صلاح العقاد أن هذا الموقف من الفرع المصرى « لم يتخذ ازاء الصهيونية بقدر ماهو تنافس بين الجنسيات على قيادة الحركة الشيوعية الدولية ، كما يدل على أن اليهود السوفييت الذين كانوا حلقة اتصال بهذه الأحزاب لم ينسوا انتماءهم اليهودى وأعطوه الأولوية على عقيدتهم الماركسية (٧٣) » .

وعندما وقعت حوادث البراق عام ١٩٢٩ عبرت « العصبة المناهضة للامبريالية » عن موقف الشيوعيين المصريين تجاه تلك الحوادث حينما اصدرت بيانات فى ١٥ نوفمبر عام ١٩٢٩ تحت عنوان « النضال من أجل حرية الشعب العربى » جاء فيه :

« لقد أوضحت احداث فلسطين الاخيرة حقيقة أن القضية الوطنية العربية تشكل فى الوقت الراهن احدى القضايا الهامة فى السياسة العالمية . والعرب يمتلكون كل الحق فى القضاء على تقسيم وطنهم وأن يكونوا دولة واحدة قوية ، مستقلة ، وحرة تماماً ، دولة عربية عظمى يحدد شكلها ومستقبلها ليس بواسطة الامبرياليين الاجانب ، وانما وفقا لمصالح وارادة الجماهير العربية الكادحة ، فلاحين وعمالا وبدوا » ثم يمضى البيان فى وصف مايحدث فى فلسطين فيقول : « ان العصبة المناهضة للامبريالية وقد تابعت باهتمام المظاهرات الرائعة التى تفجرت يوم ٢ نوفمبر فى فلسطين كتعبير عن النمو الهائل للحركة الوطنية فى البلدان العربية جميعا لترسل بأحر تحياتها الى المناضلين دفاعا عن حقوق الامة العربية » وأخذ البيان بعد ذلك يدعو العرب الى تكوين لجان قاعدية لمناهضة الاستعمار على أساس برنامج محدد ثم تقوم تلك اللجان بانتخاب « مجلس وطنى عربى » يكون اساسا لتعبئة جميع القوى الشعبية وقد اختتم البيان بالنداء التالى : « عاش النضال التحررى للشعب العربى .... فليسقط الامبرياليون ، وليسقط انقسام البلدان العربية ، ولتحيا الدولة الفيدرالية العربية الموحدة الحرة » (٧٤) .

كان هذا موقف اليسار العربى ككل واليسار المصرى بصفة خاصة من أحداث فلسطين والوحدة العربية قبل قيام الثورة الكبرى عام ١٩٣٦ ، ويعتبر فريدا من نوعه من الناحية النظرية وهو ينم عن سبق الشيوعيين الى بعض الافكار التى اتبعتها الحركة القومية فيما بعد ولكن من منظور مختلف .

وفضلا عن ذلك فان اهمية تسجيل هذا الموقف لايرجع الى تأثير الحركة الشيوعية العربية من حيث الحجم أو الشعبية وانما الى هذا الاسلوب الخاص فى التفكير وربط قضية فلسطين بقضية الاتحاد العربى ، ومما يستلفت النظر مانادت به الحركة الشيوعية المصرية فى عام ١٩٣١ من ضرورة « النضال من أجل تحرير كل الشعوب العربية من القهر الاستعمارى من أجل تحقيق وحدة عربية شاملة تنتظم فيها كل الشعوب الحرة » وأدرجت تلك العبارة ضمن برنامجها ومبادئها (٧٥) .

ومن ناحية أخرى نجد أن للحزب الشيوعى الفلسطينى موقفا من ثورة عام ١٩٣٦ فقد حذا حذو التيار العام حينذاك فى تأييده للمطالب العربية الخاصة بوقف الهجرة والغاء تصريح بلفور وغيرها ولكنه يتميز بأنه دعا الجماهير اليهودية الى مساندة الحركة الثورية العربية كما ذهب أحد أعضاء هذا الحزب لمقابلة المفتى بهدف عقد اتفاق يقضى بالحاق شيوعيين بالهيئة العربية العليا للاشتراك فى التخطيط للثورة . ولكن كانت حالة هذا الحزب فى صيف عام ١٩٣٧ يشوبها التفكك وبخاصة بعد أن قبض على

عدد كبير من أعضائه ، وبعد أن حلت جميع فروع الجانب اليهودى منه . ولذلك فقد عانى هذا الحزب من نكسة بين اليهود نتيجة لثورة ١٩٣٦ ونتيجة لتوقف اتصاله بالكومنترن منذ عام ١٩٣٧ بسبب حركة التطهير التى كانت قائمة فى الاتحاد السوفيتى حينذاك (٧٦) .

واذا تتبعنا موقف اليسار المصرى من أحداث فلسطين طوال الثلاثينيات نجده يتصف بالسلبية والجمود ، ولكن استطاعت الشيوعية ان تعاود ظهورها مرة أخرى فى الأربعينيات وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وشاركت بأسلوبها الخاص فى مهاجمة الصهيونية على أساس أنها مقترنة بالاستعمار .

ففى أثناء الحرب العالمية الثانية اشترك الاتحاد السوفيتى فى الحرب كحليف لبريطانيا مما نتج عنه تعاون بين الشيوعيين اليهود والمصريين ، ومما دعم هذا التعاون تزعم هنرى كورييل للحركة الشيوعية فى مصر والذى عبر عن رأيه فى الصهيونية وفلسطين عام ١٩٤٥ عندما نشر كتيبا بعنوان « المسألة الفلسطينية » ومما يستلفت النظر التحليل الذى قدمه للحركة الصهيونية وللحركة الوطنية الفلسطينية فقد هاجم كلا الفريقين من منظور ماركسى بحت . فبالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية وصف زعماءها بأنهم يمثلون الطبقة الاقطاعية التى اصطدمت بمصالح الانتداب لانه شجع على تدفق رؤوس الاموال اليهودية المرتبطة برؤوس الاموال الانجليزية والامريكية وبذلك اصبح اليهود يمثلون مرحلة انتقال من عهد الاقطاع الى عهد البرجوازية ولذلك اتجه الاقطاعيون بكل ثقلهم تجاه المانيا النازية من أجل حماية مصالحهم الاقتصادية (٧٧) .

ولا شك أن هذا التحليل يعبر عن نظرة ضيقة تتسم بالتحجر فى تطبيق نظرية الحتمية التاريخية فهى تتجاهل العامل القومى فى الصراع بين العرب واليهود فى فلسطين كما تنكر حقائق ثابتة وهى أن الحركة الوطنية العربية اذا كانت قياداتها من بين كبار الملاك فان جمهورها كان يمثل الطبقة الكادحة بخاصة من الفلاحين .

وبعد انتهاء الحرب كان الشيوعيون المصريون مدركين تماما مدى علاقة الصهيونية بالرأسمالية الامريكية رغم الصراعات التى ظهرت بين سلطات الانتداب واليهود . ولكن وضع الشيوعيون المصريون خطة تقضى بضرورة التعاون مع اليهود التقدميين فى مصر ومحاولة الزج بأنفسهم فى خلافات هؤلاء اليهود التقدميين مع كبار رجال الاعمال اليهود وذلك تحت شعار التجمع الديمقراطى ، وقد اتفقوا فى ذلك الاتجاه مع بعض العناصر الشيوعية فى سوريا والعراق ، وربما لجأ الشيوعيون المصريون الى ذلك لسببين :

أولهما : محاولة منهم لكسب شعبية نظرا لضآلة حجمهم ، وثانيهما : ربما لتخطى حاجز العنصرية فى رأيهم وابعاد الصفة الدينية « عن المواجهة المنتظرة بين العرب واسرائيل » (٧٨) .

ونرى مثلا اسلوب معالجة هذا الموضوع من خلال مقال لصادق سعد احد الكتاب الشيوعيين فى مجلة « الفجر الجديد » وهو يدحض الصهيونية باعتبارها احدى الحركات القومية فيقول :

« الصهيونية حركة رأسمالية استعمارية يقوم بها كبار الرأسماليين الاحتكاريين يستغلون موارد فلسطين وشعبها وموقعها الاستراتيجى وليستعملوا الطبقات اليهودية الشعبية ككبش الفداء فى صراعهم

ضد الطبقات العاملة الفلسطينية . فالوطن القومى الذى تسعى الصهيونية الى تأسيسه فى فلسطين لم يبن الا عن طريق رؤوس اموال وعن طريق المؤسسات المالية الانجليزية والامريكية » ويورد الكاتب كلمة لكاتب صهيونى معبرا فيها عن اتخاذ الصهيونيين نغمة الاضطهاد النازى لليهود كوسيلة لاجبار العالم كله على الاعتراف بضرورة وجودهم فى فلسطين كوطن لهم فيقول هذا الكاتب الصهيونى : « ان تلاشى اضطهاد اليهود يسبب تلاشى الصهيونية ، فاضطهاد اليهود أحسن مثير لمصلحة الصهيونية » (٧٩) .

وفى عدد آخر نرى أحد الكتاب الشيوعيين وهو يدحض الصهيونية أيضا وينفى كونها حركة قومية فيقول : « فاما أن الحركة الصهيونية حركة قومية لليهود فهذا يحتاج الى اثبات ، فاعتبار اليهود أمة هو شيء بعيد عن الحقيقة كل البعد لافتقاد اليهود الى (وحدة المنطقة واللغة والروابط الاقتصادية) وأما أن الصهيونية بريئة من اعمال الرأسماليين (تصريح بلفور الى لورد روتشيلد الرأسمالى الكبير) ، وأما أن الصهيونية نهضت بالعرب فهو يشبه كثيرا قول الاستعمار بأنه رقى مصر مثلا لأنه أتى الينا ببنوكه وسياراته » (٨٠) .

ومنذ ذلك الحين بدأ الشيوعيون المصريون يشنون هجومهم العنيف ضد الاستعمار والصهيونية ويحثون القادة الوطنيين وبخاصة فى فلسطين على ضرورة مناهضة الصهيونية والعمل على اقامة حكومة ديمقراطية حيث ان طبقة العمال والطبقات الاخرى فى فلسطين لن تتحسن معيشتها الا فى ظل حكم ديمقراطى وهى نفس المبادىء التى نادت بها عصبة التحرر الوطنى فى فلسطين ، وحثت على عدم الانصياع وراء الشعارات الصهيونية والتى تستغل الإلآم التى يعانيها اليهود فى أوربا لمحاولة استعمار فلسطين ولقد ادرك اليهود الشرقيون تلك المناورة الصهيونية ولذلك طالبوا بأنفسهم بضرورة وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين (٨١) .

وتكمن خطورة الصهيونية فى أن أطماعها لن تقتصر على فلسطين فحسب بل تقف عقبة فى سبيل استقلال البلاد العربية الاخرى مما يعوق استمرار السلام العالمى ، ولقد اصدرت رابطة فتيات الجامعة والمعاهد نداء تحث فيه على وجوب محاربة الصهيونية أداة الاستعمار البريطانى (٨٢) .

ولقد وقف اليسار المصرى وقفة ايجابية نحو فلسطين فى مؤتمر نقابات العمال العالمى والذى عقد فى باريس فى نوفمبر عام ١٩٤٥ حيث أعدت اللجنة التحضيرية لنقابات العمال المصرية برنامجا فى هذا المؤتمر يتضمن المطالبة « بمناصرة فلسطين العربية فى كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية واعتبار ان الاخيرة نوع من انواع الفاشية والقضاء على بقايا الرجعية والفاشية وتوطيد الديمقراطية الحقة واخيرا ضرورة انهاء الاستعمار بجلاء الجيوش الاجنبية عن جميع امم العالم » .

ويلاحظ أن الحركة الشيوعية فى مصر لم تحذ حذو الاحزاب التقليدية الاخرى والتى درجت على ارسال المذكرات والاحتجاجات للهيئات الرسمية ، كما أنها لم تقدم برنامجها الى الحكومة المصرية لكى تسترشد به ان كان هناك أمل فى مجرد أن تتسلمه لذا اتجهوا الى هيئات دولية من نوع آخر مثل مؤتمر نقابات العمال العالمى وهو هيئة لها وزنها فى الأوساط العمالية والدولية . وذهب اليساريون الى حد القول « بأن العمال المصريين هم الذين سيبسطون قضيتنا الوطنية والديمقراطية على الرأى العام العالمى

وسيطالبون بتأييده لها وبالضغط على حكوماتهم لمناصرتهم » وهذا المجال لم تكن القيادات المصرية ترغب فى استخدامه ضمن اساليب الكفاح السياسى من أجل القضية الوطنية الفلسطينية (٨٣) .

وقد انتهز الشيوعيون المصريون فرصة قيام المظاهرات التى قادتها العناصر الوطنية الاخرى بمناسبة ذكرى تصريح بلفور عام ١٩٤٥ ، فأخذت تردد نظرياتها المشار اليها والتى تربط بين الاستعمار والصهيونية (٨٤) ، ويذكر الدكتور صلاح العقاد فى هذا الصدد أن تلك العناصر اليسارية رأت « أن الحكومة المصرية خاصة فى عهد اسماعيل صدقى واحزاب الاقلية كانت تتواطأ مع الرأسماليين اليهود رغم أن هؤلاء يمثلون الصهيونية وذلك لتحطيم الحركات التقدمية بين المصريين واليهود على السواء (٨٥) » .

وفى بعض التحليلات خرج الكتاب الشيوعيون عن الموضوعية حينما اتهموا المسئولين فى مصر بالعنصرية بحجة أنهم يؤيدون تجميع اليهود فى مكان واحد مما يعنى تأييدهم لقيام الدولة اليهودية (٨٦) ، ويكفى دليلا على عدم صدق هذه الاتهامات مواقف مصر الرسمية فى المحافل الدولية ، والظاهر أن ماكان يهدف اليه الشيوعيون هو المطالبة بنظام يسمح لليهود فى مصر بالنشاط السياسى فى اطار الحزب الشيوعى حتى يتقوى بوجودهم واطلقوا على هذه السياسة اسم الديمقراطية .

واستغل الشيوعيون الاسلوب المتبع لدى حزب مصر الفتاة فى معالجة قضية فلسطين ذلك الاسلوب الذى اشرنا اليه والذى يهاجم اليهود من منطلق دينى أو قومى فوصفوا مثلا حزب مصر الفتاة بالفاشية والعنصرية (٨٧) ، وكأنهم يريدون أن يشبهوا موقف حزب مصر الفتاة بموقف النازية العنصرية وفى ذلك مجافاة للحقيقة ، اذ أن حزب مصر الفتاة لم يتبن أى فلسفة تقوم على أساس تفاوت الاجناس كما لم يخرج عن العقلية السائدة فى مصر حينذاك وقد كان من الصعب عليها ـــ ولها كثير من الحق فى ذلك ـــ أن تفرق بين الاستعمار الصهيونى وبين اليهودية .

وحينما أعلن الرئيس الامريكى « ترومان » تصريحا يطالب فيه السماح لمائة ألف يهودى بدخول فلسطين عبر اليساريون المصريون عن عدم ارتياحهم لهذا التصريح الذى ربط فيه ترومان بين قضية اللاجئين وقضية فلسطين كما أنه لايؤدى فى النهاية الى ايجاد حل لكلتا القضيتين بل سيزيد من تعقيد الامور ، فهجرة اليهود الى فلسطين لن يكون مرغوبا فيها الا اذا قامت على اسس ديمقراطية اساسها التفاهم مع سكان فلسطين أنفسهم ، وأما بالنسبة لقضية فلسطين فلن تحل الا اذا رفعت القضية الى الامم المتحدة ، وقد قدم اليسار المصرى اقتراحا عمليا يحل مشكلة اللاجئين ينص على :

أولا : ان تتحمل سلطات مدنية يهودية مسئولية هؤلاء اللاجئين وتمدهم بالمال عن طريق مؤسسة الانعاش والتعمير التابعة للأمم المتحدة (أونرو) لتدريبهم وتثقيفهم ، وفى حالة وجود أقارب لهؤلاء اللاجئين من رعايا بريطانيا فيجب اقامتهم هناك لحين الانتهاء من اعداد الترتيبات الخاصة بعودتهم الى أوطانهم الأصلية .

ثانيا : أما اذا تمسك بعض هؤلاء اللاجئين بعدم الرجوع الى مواطنهم الاصلية ففى تلك الحالة تقام ملاجىء خاصة بهم فى الأقطار الديمقراطية ، اما اذا رغب البعض فى الهجرة الى فلسطين فلن يتأتى

ذلك الا بعد موافقة سكان فلسطين أنفسهم .

ثالثا : وفى تلك الحالة الاخيرة يجب على بريطانيا أن تغير سياستها تجاه فلسطين بحيث تقوم أساسا على محاولة ايجاد جو من التفاهم بين الجماهير العربية واليهودية واشاعة الديمقراطية بينهما كسبيل لحل مشكلة فلسطين [٨٨] .

ولقد رأى الشيوعيون المصريون أن السياسة الأمريكية كانت تريد بهذا التصريح تحويل الحركة الوطنية العربية الى الانحراف عن اتجاهها الاصلى وهو محاربة الاستعمار والصهيونية والاتجاه نحو محاربة الهجرة اليهودية الى فلسطين لكى يؤكدوا ما أشاعوه من قبل من صبغ الحركة الوطنية العربية بالصبغة العنصرية والتى تتمثل فى محاربة اليهود فى الشرق العربى ، وبذلك يتفرغ كل من العرب واليهود الى محاربة بعضهم بعضا الى أن يتمكن الاستعمار البريطانى والأمريكى من مد جذوره الى الشرق العربى .

سعت بريطانيا الى اشراك الولايات المتحدة الامريكية فى تحمل المشاكل الناجمة عن غرس فكرة اقامة الدولة اليهودية فى فلسطين وذلك حينما تألفت منهما لجنة مشتركة للتحقيق فيما يجرى فى فلسطين وهى لجنة التحقيق الانجلو ــ أمريكية ، ولقد درج اليسار المصرى على تسميتها بلجنة « التلفيق الانجلو ــ امريكية » واشاروا الى دوافع بريطانيا وراء تشكيل تلك اللجنة وهو محاولة التظاهر بالعمل على ايجاد حل لقضية فلسطين لتخدير اعصاب سكانها العرب ، ولكنهم يرون أن أى لجنة تتكون من محور لندن ــ واشنطن ماهى الا لجنة استعمارية هدفها الأول والاخير اصدار توصيات تتعارض مع استقلال فلسطين [٨٩] .

وفى الحقيقة أن تشكيل تلك اللجنة يعتبر مخالفة صريحة للمواثيق الدولية ولحق الشعب العربى الفلسطينى فى تقرير مصيره ، فبريطانيا هى التى أعطت فلسطين لليهود بموجب تصريح بلفور ، كما أنها حاولت طوال فترة الانتداب تدعيم الوطن القومى اليهودى واخيرا نجحت فى جر أمريكا معها فى قضية فلسطين والتى تعتبر من أكبر الدول المناصرة للصهيونية ، وفى وسط هذا المناخ لابديل من استقلال فلسطين استقلالا تاما [٩٠] .

ولقد ندد اليسار بموقف الجامعة العربية بسبب اتصال امينها العام بتلك اللجنة فما أن وصلت الى القاهرة حتى بادر عبد الرحمن عزام بالادلاء بشهادته أمام اللجنة بالرغم من تصريحاته المتوالية فى الصحف من قبل بعدم شرعية تلك اللجنة ، وبمجرد ادلاء الأمين العام بشهادته بادر أيضا زعماء العرب الرجعيون بالسير على نفس الطريق [٩١] . وبذلك فإنهم قد حققوا رغبات الاستعمار فى الوقوف دون عرض مشكلة فلسطين على النطاق الدولى .

كما استنكر اليسار أيضا قرار الجامعة العربية بشأن المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية ، فالمشكلة عندهم ليست مناقشة المقاطعة أو التقسيم ولكنها كما قالت مجلة « العهد الجديد السوفيتية » نقلا عن الفجر الجديد : « ان هذه اللجنة الغربية تعمل بدون سلطة أو تفويض » وتساءلت « ماهى الأسس القانونية لقيام لجنة فلسطين الانجلو ــ امريكية بمهمتها ومن الذى خولها السلطة بأن تحل

المشكلة ، بدون اشراك اصحاب المصلحة المباشرة ؟ » ثم استطردت تلك المجلة السوفيتية تقول أنه ليس هناك مبرر لارسال تلك اللجنة « خصوصا فى اللحظة التى بدأت فيها أداة هيئة الأمم المتحدة فى القيام بوظيفتها » . كما رأى اليسار المصرى أيضا أنه كان لابد على دول الجامعة العربية من تأييد ماجاء به المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعى البريطانى والذى طالب بانهاء الانتداب البريطانى على فلسطين والاعتراف باستقلالها الوطنى فى ظل نظام ديمقراطى يجمع بين العنصرين ، أو كما ذكر المجاهد الفلسطينى مخلص عمرو من ضرورة التأكيد على استقلال فلسطين ومنح اليهود والاقليات الاخرى حقوق المواطن العادى ووقف الهجرة اليهودية واعتبار مشكلة اللاجئين منفصلة عن القضية الفلسطينية واحالتها الى هيئة الامم المتحدة [٩٢] .

ولقد ارتاحت الأوساط اليسارية فى مصر الى النداء الذى اصدرته عصبة التحرر الوطنى فى فلسطين والذى دعت فيه الشعب الفلسطينى الى ضرورة مقاطعة لجنة التحقيق المشتركة والمطالبة بعرض قضيتهم علي هيئة الأمم المتحدة وحث اللجنة العربية العليا على ضرورة رفض التعاون مع اللجنة والتأكيد على استقلال فلسطين [٩٣] . كما اعتبروا ان اللجنة قد تحدت بتقريرها الحركة الوطنية العربية وبخاصة فيما يتعلق بباباحة الهجرة اليهودية الى فلسطين كحل لمشكلة المشردين والسماح ببيع الاراضى الى اليهود فان ماجاء بالتقرير يعتبر من أهم العوامل التى ستدفع بالعرب الى مقاومته بكل مالديهم من قوة .

ويلاحظ أن اللجنة حاولت بقاء الحالة فى فلسطين كما هى لعدة أسباب ربما يرجع بعضها الى طبيعة تكوين تلك اللجنة والى محاولة الاستعمار مناهضة الحركات التحررية الوطنية فى الشرق العربى وذلك بتمكين الصهيونية من امتلاك فلسطين التى تتمتع بموقع استراتيجى فى سلسلة المواصلات الامبراطورية ، ويرجع بعض تلك الاسباب أيضا الى اتهام الحركة الوطنية العربية بالعنصرية كما يتبين ذلك من السماح بالهجرة اليهودية الى فلسطين . ومن أهم العوامل أيضا والتى ساعدت فى تفاقم القضية الفلسطينية هو موقف الزعماء العرب الذى أعطوا ثقتهم التامة فى بريطانيا وأمريكا وترديدهم فى كل مناسبة بأنهما من أشد حلفاء العرب وسوف يعملان على حل القضية العربية بما يتفق والمصالح العربية ، ولقد حاولت بريطانيا اقناع العرب بصداقتها لهم ونجحت فى ذلك من أجل تكوين كتلة عربية حليفة لها لمواجهة الامتداد الشيوعى فى الوطن العربى ، ولذلك رأى اليساريون أنه لن يتم استقلال فلسطين بعد هذا التقرير ــ الا بعد تحرير وادى النيل وبذلك يمكنهم طرد الاستعمار من فلسطين والشرق العربى بأسره [٩٤] . وهكذا خرج اليسار بفكرة جديدة وهى اعطاء الاولوية لتحرير مصر والسودان من الاستعمار البريطانى .

اما فيما يتعلق برفض تقرير اللجنة الانجلو ــ امريكية فان اليسار لم يختلف فى ذلك عن معظم الهيئات السياسية الاخرى فى مصر وربما كان وجه الاختلاف الاساسى هو دعوته الى مقاطعتها وهذا التشدد لايرجع الى ان اليسار كان اكثر تصلبا فى القضية الفلسطينية وانما يرجع الى ارتباط اليسار بالصراع الدولى فى بداية عهد الحرب الباردة فاستبعاد الاتحاد السوفيتى واقتصار نظر القضية على بريطانيا والولايات المتحدة كان عاملا اساسيا فى اثارة عداء اليسار للجنة ودحضه لتقريرها تفصيلا . ومن جهة اخرى فان اليسار حينما كان يؤثر عرض القضية على الامم المتحدة انما كان يفعل ذلك لاعتقاده أن

الاتحاد السوفيتى يستطيع المشاركة عن طريق وجوده فى المنظمة الدولية وكعضو يتمتع بمركز خاص فى مجلس الامن وسنرى كيف أن الحزب الشيوعى المصرى بدل موقفه تبعا لموقف الاتحاد السوفيتى فى الامم المتحدة من المسألة الفلسطينية .

وعندما عقدت الجامعة العربية اجتماعها فى بلودان عام ١٩٤٦ ، انبثق عن هذا الاجتماع عدة قرارات منها العلنية واخرى سرية ويرى اليساريون المصريون أن القرارات العلنية التى توصل اليها مؤتمر بلودان لم تكن عملية بل كانت تشبه الى حد كبير القرارات التى تصدرها أى جمعية خيرية بعيدة تماما عن الصفة السياسية . أما بالنسبة للقرارات السرية فلقد اثبتت فيها الجامعة العربية أنها لم تتهرب من مسئوليتها تجاه فلسطين عندما قررت عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة ومجلس الامن معتمدين على وجود كل من « مصر وروسيا السوفيتية » أعضاء فى هذا المجلس . ولكن حينما رأت الجامعة العربية وجوب مفاوضة بريطانيا قبل اللجوء الى تلك الهيئة الدولية ، ندد اليسار المصرى بهذا الموقف على أساس أن دول الجامعة العربية تدرك تماما سياسة بريطانيا الاستعمارية ، وقرارها هذا ماهو الا تسويفا ومماطلة جديدة للقضية العربية لن يستفيد منها سوى الاستعمار وحده .

ولكن يعزى اليسار المصرى تلك الخطوة الايجابية من جانب الجامعة العربية (الوصول الى هيئة الامم) الى الضغط الشعبى وذلك حينما عمت الوطن العربى المظاهرات والاضرابات احتجاجا على السياسة الاستعمارية فاضطرت الجامعة العربية الى الضغط على بعض العناصر الرجعية فيها لمحاولة التنازل عن صداقتهم لبريطانيا من أجل القضية الفلسطينية ولارضاء الشعوب العربية . وقد رأى اليساريون أنه لكى تتحول السياسة داخل الجامعة العربية الى سياسة عملية فى صالح العرب « علينا الا نكف لحظة واحدة عن تأييد كفاح فلسطين وأن نجند شعبنا اكثر فاكثر ضد الاستعمار البريطانى والمناورات التى يقوم بها لعزل قضايا العرب الوطنية عن النطاق الدولى » فطالبوا بضرورة تجنيد جميع القوى الشعبية لخدمة القضايا العربية كما انهم حملوا ممثلى مصر فى جامعة الدول العربية مسئولية الشعوب العربية الاخرى وعلى مصر ان تقوم بالتبعات الملقاة على عاتقها باعتبارها زعيمة الامم العربية ولكى تؤكد زعامتها بالفعل عليها أن تكون بعيدة تماماً عن المناورات الاستعمارية وأن تتولى مهمة عرض قضية فلسطين على مجلس الأمن . ولكن المشكلة تبقى أيضا فى اختيار الممثلين ففى رأى اليسار أن العناصر التى تمثل الجامعة العربية لدى المنظمة الدولية هى عناصر رجعية فاعتبرت كل من الدكتور محمد حسين هيكل وعبد الرحمن عزام نموذجا لتلك العناصر [٩٥] .

ومن الاساليب الجديدة التى تميز بها اليسار المصرى بعد تكوين جماعة (حدتو) بذل الجهود لابعاد اليهود المصريين عن الحركة الصهيونية وجرهم الى التعاون مع اليسار المصرى فى مناهضة الاستعمار والرأسمالية ، كذلك وقفت (حدتو) ضد محاولات جر الشعب المصرى الى عداء الطائفة اليهودية فى مصر وحاولوا اخيرا اثبات الفرق بين الصهيونية كحركة سياسية وبين اليهودية كدين ، وتأكيدا لذلك قامت (حدتو) بتكوين « الرابطة الاسرائيلية لمكافحة الصهيونية » . والتى سنتحدث عنها عند الاشارة الى موقف اليهود المصريين من القضية الفلسطينية .

ولقد استاءت الأوساط الصهيونية من تكوين تلك الرابطة وحاولوا العمل على حلها وبالفعل نجحوا فى الضغط على السلطة لحلها حيث أصدر وزير الداخلية حينذاك قرارا بحل تلك الرابطة . ولكن بالرغم من ذلك استطاعت تلك الرابطة أن تؤكد أن كفاح (حدتو) ضد الصهيونية كان كفاحا جادا ولم يكتف بالشعارات .

ويذكر الدكتور رفعت السعيد « أن (الرابطة الاسرائيلية لمكافحة الصهيونية) ليست مجرد تنظيم طائفى قام ثم حل ، لكنها تعبير عميق عن مدى صدق واخلاص قادة هذا التنظيم للمواقف التى أعلنوها تجاه القضية الفلسطينية »[٩٦] وهذا الرأى مطروح للمناقشة .

القوى الاجتماعية

هناك فئات خارج نطاق الاحزاب كان لها اهتمامات معينة بالنسبة لقضية فلسطين وسنحاول فيما يلى أن نستعرض بعض هذه الفئات والهيئات باعتبارها ممثلة لقوى اجتماعية بين قطاعات الشعب المصرى .

أنشئت **جمعية الشبان المسلمين** فى الاصل من شباب مصر المسلم ولأغراض اجتماعية ورياضية وثقافية ، وقد اسسها الدكتور عبد الحميد سعيد فى نوفمبر عام ١٩٢٧ وتميزت تلك الجمعية بأنها لم تقتصر على القطر المصرى بل انشئت لها فروع خارج مصر فى العراق وسوريا وفلسطين . ورغم أن نشأتها كما ذكرنا ثقافية اجتماعية ورياضية الا أن ذلك لم يمنعها من الاهتمام بالقضايا العربية وبخاصة القضية الفلسطينية[٩٧] . فحينما وقعت حوادث البراق عام ١٩٢٩ نشطت جمعية الشبان المسلمين فى جمع التبرعات للمنكوبين فى فلسطين كما ارسلت برقيات الاحتجاج الى الحكومة البريطانية وعصبة الأمم ، وبالاضافة الى ذلك عقدت تلك الجمعية مؤتمرا بالقاهرة ضم أعضاء جمعية الشبان المصريين والفلسطينيين وقرروا فيه تأسيس بنك اسلامى وجمعيات تعاونية محلية للمحافظة على أراضى فلسطين ، كما أوصى هذا المؤتمر بوجوب انشاء عصبة أمم اسلامية .

ومما هو جدير بالذكر أن رئيس تلك الجمعية قد انضم للوفد الذى سافر الى فلسطين للدفاع عن حقوق العرب أمام اللجنة التى شكلتها عصبة الامم للتحقيق فى حوادث حائط المبكى ومن المعروف ان هذا الوفد قد ضم كلا من محمد على علوبة واحمد زكى الى جانب عبد الحميد سعيد ، وبرغم أن هذا المؤتمر غلبت عليه الصبغة الاسلامية لا العربية الا أنه نبه أذهان الرأى العام المصرى الى خطورة الوضع فى فلسطين[٩٨] .

وعندما شب الاضراب فى فلسطين عام ١٩٣٦ كونت جمعية الشبان المسلمين بالاشتراك مع الجمعيات الاسلامية الأخرى فى مصر والدول العربية لجنة عرفت باسم « اللجنة العليا لاعانة منكوبى فلسطين » وكان لكل لجنة فى كل دولة عربية رئيس وقد تولى رئاسة اللجنة المصرية الدكتور عبد الحميد سعيد حيث أخذ باسم الجمعية فى اصدار النداءات الى ملوك العرب والمسلمين يحثهم فيها على ضرورة

اغاثة فلسطين والوقوف فى وجه السياسة الاستعمارية البريطانية والصهيونية [٩٩] .

وعندما صدر مشروع تقسيم ١٩٣٧ عقدت لجنة الدفاع عن فلسطين التابعة للشبان المسلمين اجتماعا بتاريخ ١٠ يوليو عام ١٩٣٧ كى تعلن أمام العالم رفضها لتقسيم فلسطين باسم الشبان المسلمين ، كما قامت تلك اللجنة بارسال برقيات الاحتجاج الى الجهات المعنية بالأمر بمناسبة ذكرى تصريح بلفور فى ٢ نوفمبر عام ١٩٣٧ بالاضافة الى تلك النداءات التى وجهتها الى العالم العربى والاسلامى فى مارس عام ١٩٣٨ تناشدهم فيها بوجوب اغاثة فلسطين ومنكوبيها عن طريق ارسال الاموال اليهم بواسطة اللجنة العليا للدفاع عن فلسطين [١٠٠] .

وحينما اعتدى اليهود على المصلين فى المسجد الاقصى عام ١٩٣٨ بادرت اللجنة العليا للدفاع عن فلسطين بدار الشبان المسلمين بارسال برقية احتجاج الى رئيس الوزراء البريطانى، والمندوب السامى بالقدس وأيضا الصحف الأجنبية الكبرى فى لندن يعبرون فيه عن سخطهم على تلك السياسة الاستعمارية ويناشدون بريطانيا بضرورة تغيير تلك السياسة كى تتجنب ثورة العرب ضدها [١٠١] .

وعندما كونت الهيئات الاسلامية المصرية بما فيها الشبان المسلمون « جمعية القرش لاعانة منكوبى فلسطين » فى عام ١٩٣٩ أسندت رئاستها الى صاحب فكرتها رئيس جمعية الشبان المسلمين وقد سبقت الاشارة الى ماقامت به تلك اللجنة من مد يد المعونة الى منكوبى فلسطين .

وعندما عقد مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ أيدت جمعية الشبان المسلمين ضرورة اعطاء الحرية لعرب فلسطين فى اختيار من يمثلهم فى هذا المؤتمر ، وعلى أثر الانتهاء منه صدر الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ والذى احتجت عليه الجمعية وقررت تأليف لجنة فرعية لوضع بيان تفصيلى يفند المقترحات البريطانية والاخطار التى تهدد كيان العرب والمسلمين من جراء تلك المقترحات ثم ينشر هذا البيان على العالم الاسلامى . وعبروا عن احتجاجهم الشديد فى تلك البرقية التى ارسلوها الى رئيس الحكومة البريطانية ورئيس مجلس العموم واللوردات على سياسة بريطانيا ازاء فلسطين .

وحينما جاءت اللجنة الانجلو ــ امريكية للتحقيق فى حوادث فلسطين عام ١٩٤٦ اهتمت بسماع شهود يمثلون قطاعات مختلفة فكان من بينهم صالح حرب ــ احد المؤسسين لجمعية الشبان المسلمين والذى صار رئيسا لها فيما بعد ــ وقد سأله أحد اعضاء اللجنة عن موقف العرب فى حالة رفض اللجنة لمطالبهم فأجاب بأنه يجب على الحكومات فى تلك الحالة التعبير عن وجهات نظرها ، وأعلن أن العرب قد فقدوا ثقتهم فى مبادىء الحرية وميثاق الاطلنطى كما اشار الى انهم سوف يقاتلون من اجل الدفاع عن حقوقهم المشروعة [١٠٣] . وقد رفضت جمعية الشبان المسلمين تقرير تلك اللجنة شأنها فى ذلك شأن باقى الاحزاب والهيئات المصرية الأخرى [١٠٤] .

وقد اتخذ مقر دار الشبان المسلمين فى مناسبات كثيرة مقرا للاجتماعات السياسية التى خصصت للقضية الفلسطينية الا أن الشبان لم تكن لهم كتائب من طراز كتائب الاخوان المدربة على حرب العصابات ولذلك كان نشاطهم محصورا فى المجال السياسى وجمع التبرعات .

وفيما يختص بدور الأزهر فقد تألم لما تتعرض له فلسطين كدولة اسلامية ، وحينما صدر تقسيم عام ١٩٣٧ بعث طلبة الكليات الأزهرية بكتابين أولهما الى شيخ الأزهر باعتباره شيخا للاسلام والمسلمين ، والآخر الى الملك فاروق باسم الطلاب الازهريين يطالبونهما فيهما بضرورة التدخل لانقاذ فلسطين ، وبالاضافة الى ذلك فقد نظم هؤلاء الطلبة مظاهرة كبيرة اعرابا عن شعورهم تجاه سياسة بريطانيا المتبعة فى فلسطين وقدموا احتجاجهم على ذلك الى السفير البريطانى فى مصر [١٠٥] . كما تكونت داخل الأزهر لجنة خاصة بفلسطين عرفت باسم « لجنة الدفاع عن فلسطين بالازهر » ، والتى اصدرت نداء الى المصريين أعلنت فيه تأييدها الى ماسبق أن قررته الجمعيات والهيئات الاسلامية فى مصر من تقرير مقاطعة اليهود ودفع قرش فلسطين [١٠٦] .

وفى أغسطس عام ١٩٣٨ تحرك شيخ الازهر ودعا العلماء الى اجتماع من اجل فلسطين ندوا فيه بالسياسة البريطانية ودعوة العلماء لزعماء البلاد الاسلامية بالتعاون من اجل مقاومة الاستعمار البريطانى والمحافظة عى الآثار المقدسة من الاخطار الموجهة اليها [١٠٧] . وحينما وضعت اللجنة الانجلوأمريكية تقريرها عام ١٩٤٦ احتج الأزهر على هذا التقرير كما يتضح من تلك المظاهرة الكبيرة التى نظمها من الجامع الأزهر وهتف فيها بكرامة العرب والقضية الفلسطينية [١٠٨] .

ولقد كان **للاتحاد النسائى المصرى** اهتمام خاص بالقضية الفلسطينية ، فحينما قام اضراب عام ١٩٣٦ دعت رئيس الاتحاد النسائى المصرى ــ هدى شعراوى ــ الى اجتماع من اجل فتح اكتتاب عام وتشكيل لجنة نسائية لجمع التبرعات وارسال برقيات الاحتجاج على السياسة البريطانية الى الجهات المسئولة وبخاصة عصبة الأمم ووزير الخارجية البريطانى ورئيس مجلس العموم ، كما ناشدت نساء العالم تأييد نساء فلسطين والدعوة الى وقف الهجرة الصهيونية . وفى أوائل عام ١٩٣٧ ارسلت لجنة سيدات عكا برقية برئاسة السيدة أنيسة الخضراء الى السيدة هدى شعراوى ينبهنها الى مايحدث فى فلسطين من نكبات وما سيحل على الأراضى المقدسة ويناشدنها ضرورة انقاذ تلك الأراضى ، وعلى الفور بادرت رئيسة سيدات مصر الى ارسال برقية ردا على ذلك تنم عن رفض نساء مصر لتقسيم فلسطين كما أرسلت برقية بنفس المعنى الى السفير البريطانى فى مصر .

وفى يوليو عام ١٩٣٨ ارسلت الجمعيات النسائية العربية تفويضها الرسمى الى هدى شعراوى للدفاع باسمهن عن قضية فلسطين فى الهيئات الدولية وخاصة أمام لجنة الانتدابات وعصبة الامم ووزارة المستعمرات ولاعلان تمسك النساء العربيات بالاعتراف بحق العرب فى الاستقلال والعدول عن فكرة الوطن القومى اليهودى ووقف الهجرة والغاء الانتداب وعقد معاهدة مع بريطانيا ، وبناء على ذلك وكرد فعل للتقسيم ونتيجة للموقف المصرى العام فى تلك الفترة ، قررت هدى شعراوى عقد مؤتمر نسائى عربى تلبية لرغبة السيدات العربيات وقد حضرته نساء كل من دمشق وبيروت والقدس وبغداد حيث تم عقده بالقاهرة فى ١٥ أكتوبر عام ١٩٣٨ . وقد اسندت رئاسة هذا المؤتمر الى هدى شعراوى والتى افتتحته بخطبة كبيرة تعرضت فيها بالتفصيل الى مراحل القضية الفلسطينية واختتمتها بالثناء على مواقف مصر فى عصبة الامم للدفاع عن فلسطين كما انتهزت رئيسة المؤتمر تلك الفرصة وأرسلت تحية تقدير الى أبطال فلسطين وزعمائها المبعدين وعلى رأسهم أمين الحسينى .

وفيما يتعلق بقرارات هذا المؤتمر نجد أن السياسية منها لاتختلف عن المواقف العامة وهى المتعلقة بالغاء تصريح بلفور والانتداب البريطانى ووقف الهجرة اليهودية وغيرها الى جانب برقيات الاحتجاج على السياسة البريطانية فى فلسطين باسم المؤتمر الى الجهات المسئولة وبخاصة المسؤلين البريطانيين .

ولكن هذا المؤتمر تميز بأنه حدد دور المرأة فى الكفاح من أجل حرية فلسطين وذلك حينما تقرر مطالبة جمعية الهلال الأحمر القيام بانشاء قسم خاص لها لجرحى فلسطين وارسال الادوية المجانية اللازمة لهم . كما فتح هذا المؤتمر مجالات جديدة للدعاية للقضية الفلسطينية وذلك حينما قرر الابراق الى البابا ورئيس اساقفة كنتربرى وسائر رؤساء الاديان فى أوروبا وأمريكا من أجل وضع هذا القرار موضع التنفيذ وكنوع من اهتمام المرأة المصرية بالهيئات الدينية الخارجية أرسلت هدى شعراوى بعد انفضاض المؤتمر خطابا الى رئيس اساقفة كنتربرى تلومه فيه على تقصيره تجاه قضية فلسطين ، وقد رد رئيس الاساقفة على هذا الخطاب بصفته الشخصية حيث ذكر أنه سيبذل مافى وسعه للوصول الى حل يرضى كلا الطرفين العرب واليهود . وقد علقت بعض الصحف الاجنبية على هذا المؤتمر فأرجعت جريدة « التيمس » أهمية هذا المؤتمر الى « أنه اهم مايميز هذا المؤتمر مبلغ ماوصلت اليه المرأة الشرقية من التحرر الاجتماعى والذكاء السياسى » (١٠٩) .

وفى أثناء انعقاد مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ ارسلت هدى شعراوى برقية باعتبارها رئيسة المؤتمر النسائى الشرقى الى وزير المستعمرات البريطانى تذكره فيها بالوعود التى قطعتها بريطانيا للعرب وحقهم فى تقرير مصيرهم كى يراعوا جانب الحق اثناء مناقشتهم للقضية (١١٠) ، وحينما صدر الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ أصدرت السيدة منيرة ثابت (احدى الصحفيات المصريات) بيانا عبرت فيه عن رأى المرأة المصرية فى هذا الكتاب كى تطلع الحكومات العربية والحكومة الانجليزية وزعماء فلسطين على رأى المرأة المصرية فيه . وفى هذا البيان احتجت منيرة ثابت على ماصرحت به بريطانيا من عدم السماح للمفتى بالرجوع الى وطنه مما يدل على سوء نية الحكومة الانجليزية نحو عرب فلسطين وفى النهاية توجهت منيرة ثابت بكلمة الى الحكومة البريطانية بأن تعدل عن سياسة التهديد والاستعمار فى فلسطين حتى « لاتبيع بها صداقة العالم العربى والاسلامى » (١١١) .

وقد عبرت المرأة المصرية عن رفضها لمقترحات لجنة التحقيق الانجلوأمريكية فى الاجتماع الذى عقده الاتحاد النسائى المصرى لمناقشة توصيات تلك اللجنة والتى قوبلت بالرفض منهن (١١٢) .

واتحد **طلبة الجامعة والمدارس الثانوية** على اختلاف انتماءاتهم الحزبية فى الاحتجاج والتنديد بالسياسة البريطانية سواء على شكل مؤتمرات أو ارسال برقيات الاحتجاج ومطالبة يهود مصر باعلان وطنيتهم ويبدو أن الطلبة اليهود قد شاركوا الشعب المصرى شعوره تجاه فلسطين حيث أعلنت رابطة الطلبة اليهود الجامعيين بيانا على الشعب المصرى نددت فيه بالاستعمار والصهيونية فى فلسطين واكدت ان هدف بريطانيا من وراء تشجيعها للصهيونية امتلاك فلسطين هو محاولة منها لاستغلال الجماهير العربية واليهودية واعلنت أن أعضاءها سوف يكونون هم والمسلمون والمسيحيون يدا واحدة فى مناهضة الاغراض الاستعمارية (١١٣) .

موقف اليهود فى مصر

تألفت الطائفة اليهودية فى مصر من عناصر مختلفة ضمت يهودا متبايني الجنسيات ولكن أبرز هذه العناصر هو العنصر المحلى وهو اكثر الفئات ثراء ويعتقدون أنهم « صانعو الامجاد اليهودية فى مصر » [١١٤] ، من حيث النشاط الاقتصادى . والى جانب هذا العنصر المحلى وجدت عناصر اخرى منها من هاجر منذ القرن السادس عشر من سالونيك والقسطنطينية وسوريا ولبنان والعراق واليمن وليبيا وشمال أفريقيا وقد عرف هؤلاء المهاجرون باسم « السفارديم » وفى اعقاب الاحتلال البريطانى حدثت هجرة يهودية جديدة مكونة من اليهود الأوربيين وقد عرفت باسم « الاشكنازيم » .

ومما هو جدير بالذكر انه ببداية الاحتلال البريطانى لمصر اخذت تتوافد على مصر اعداد كبيرة من الاجانب ومن بينهم اليهود الذين وجدوا فى مصر المناخ المناسب للبحث عن الثروة وشجعهم على الاستيطان فيها تلك الامتيازات التى منحت للاجانب سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية . فقد اعطى دستور عام ١٩٢٣ ضمانات جديدة للطوائف والاقليات تقضى بالمساواة التامة فى الحقوق المدنية والسياسية دون تمييز الى جانب تمتعهم بحرية العمل والعقيدة [١١٥] . ومن المعروف انه بموجب معاهدة ١٩٣٦ ألغيت تلك الامتيازات الاجنبية فى مصر ولكن بالرغم من ذلك فقد ظل اليهود يتمتعون بحرية العمل حيث فضل بعضهم الحصول على الجنسيات الاجنبية وذلك لأن نظام الامتيازات كان يعفى الأجانب من الخضوع للمحاكم المصرية وحقهم فى عرض قضاياهم على المحاكم المختلطة ، وقد ظل اليهود على ذلك حتى بعد قيام الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ والتى لم يكن لها أى تأثير واضح على أوضاع اليهود فى مصر وفى غيرها من البلاد العربية ، ولقد اثبت ذلك الكاتب الامريكى « ليلينتال » حينما ذكر أن ما اتخذته السلطات المصرية تجاه اليهود يتسم بالتسامح [١١٦]

ومن حيث المذهب فقد انقسم اليهود فى مصر الى طائفتين طائفة اليهود « الحاخامية » وهم الذين يعترفون بالتوراة والتلمود ، وهناك أيضا طائفة اليهود « القرائين » وهم الذين رفضوا الاعتراف بالتلمود وسموا انفسهم أبناء الكتاب المقدس وكان لكل من هاتين الطائفتين مبادئها الخاصة بها وشئونها الدينية والطائفية . ولقد ناصرت القرائين الصهيونية . ولكن السلطات المصرية الرسمية اعترفت بالجماعة الحاخامية كطائفة يهودية [١١٧] .

وفى أعقاب تصريح بلفور لم يظهر ليهود مصر اتجاه عام نحو الصهيونية وعلى الاصح فان القليل منهم اهتم بالشئون السياسية كأفراد أو عملوا من خلال الحركات الاشتراكية الدولية ضعيفة الاثر فى مصر وقد وافق سعد زغلول على الاستفادة من خبرة بعض هؤلاء اليهود الذين أبدوا استعدادا للمشاركة فى أعمال الوفد المصرى حيث رافق « ليون كاسترو » رئيس تحرير جريدة «La Libereté» ، ويوسف قطاوى ، سعد زغلول اثناء مفاوضاته فى لندن ، كما قاموا بحملة صحفية ضد الاحتلال البريطانى فى مصر . ولقد تقلد يوسف قطاوى — رئيس الطائفة اليهودية فى مصر — مناصب كثيرة حيث عين عضوا فى الجمعية التشريعية وفى لجنة الثلاثين التى ألفتها وزارة عبد الخالق ثروت عام ١٩٢٢ لوضع الدستور .

ومنذ أن تشكلت الدولة المصرية الحديثة وتكونت أول حكومة برلمانية عام ١٩٢٤ سلك سعد زغلول مسلكا طيبا نحو اليهود حيث أختار يوسف قطاوى وزيرا للمالية ، كما عين وزيرا للمواصلات فى عهد وزارة زيور عام ١٩٢٥ ثم اصبح عضوا فى مجلس الشيوخ فى الفترة من ١٩٢٧ — ١٩٣١ (١١٨) .

على أن دور اليهود فى الحالة السياسية لم يكن ذا أهمية اذا ماقورن بالنشاط الاقتصادى فقد استطاع كبار الرأسماليين اليهود السيطرة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى فى مصر وكانت تلك ظاهرة مميزة للبناء الاقتصادى المصرى حتى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ .

وفى بداية الأمر لم يتنبه المصريون الى خطورة تلك السيطرة الاقتصادية فاستغل اليهود ذلك فى تكوين الشركات التجارية مثل « بنزايون وعدس وريفولى وشملا وشيكوريل » وغيرها كما هيمنوا على أسهم البنوك المصرية بل وتولوا ادارتها ، وتذكر صحيفة مصر الفتاة أنه حينما أراد طلعت حرب تأسيس فرع لبنك مصر فى فلسطين اعترض اليهود على ذلك بل وهددوا بسحب أسهمهم من البنوك المصرية ، وازاء هذا التهديد عدل رجل الاقتصاد المصرى عن خطته فى انشاء هذا البنك وفى ذلك مايدل على مدى سيطرة اليهود على شرايين الحياة الاقتصادية فى مصر . وقد استطاع اليهود أيضا السيطرة على تجارة الورق وأدوات الطباعة بل والاهم من ذلك سيطرتهم على وسائل الاعلام حيث اسسوا شركة الاعلانات الشرقية والتى تولى رئاستها يهودى يدعى « حاييم » واستولت تلك الشركة على جميع الاعلانات ووصل الأمر بها الى حد قطع الاعلانات عن الصحف التى تتعرض للقضية الفلسطينية . كما تمكن اليهود من السيطرة على تجارة المجوهرات والفنادق والعقارات ودور الملاهى وبنوك الرهونات (١١٩) ، وفى هذا الصدد يذكر طلعت حرب فى كتابه « علاج مصر الاقتصادى » عام ١٩١١ أن المصريين كانوا يقرضون بعضهم بدون كمبيالات أو صكوك وقد فكر بعض الاجانب فى مصر عام ١٨٨٠ فى تأسيس بنوك رهن عقارية منظمة فتأسس بنكان ، أولهما برأس مال فرنسى ولكنه خضع للقوانين المصرية وهو « البنك العقارى المصرى » والذى أسسه ثلاثة من كبار المرابين اليهود فى مصر وهم سوارس ورولو وقطاوى (١٢٠) .

ولم يمنع استفحال المشكلة الفلسطينية وشعور الرأى العام المصرى بها فى الاربعينيات من استمرار النشاط الاقتصادى اليهودى فى مصر وربما يرجع ذلك الى تداخل مصالح الرأسماليين اليهود مع الرأسماليين المصريين ، ففى تلك الفترة ازدادت موجة الاضطهاد النازى فى أوروبا فى الوقت الذى كان الرأسماليون اليهود فى مصر يساهمون فى ادارة وتوجيه ١٠٣ شركة من مجموع الشركات البالغ عددها وقتئذ ٣٠٨ شركة (١٢١) .

وقد تمتع اليهود بحرية العمل بالنشاط الثقافى حيث تمكنوا من تأسيس بعض المجلات والصحف الخاصة بهم مثل مجلة « الكاتب المصرى » وصحيفة « اسرائيل » والتى اسسها البرت موصيرى فى العشرينيات ، وقد أعلن أن غرضه من انشاء تلك الجريدة ليس السعى وراء منفعة مادية أو الترويج لحزب معين ولكنه يهدف الى أن يسمع العالم صوت يهودى يدافع عن الشئون اليهودية واطلاع الشرقيين على حقيقة الحالة فى فلسطين ولاعلان رغبة اليهود فى التعاون مع العرب من أجل النهوض بالوطن المشترك (١٢٢) . ومن المعروف أن تلك الجريدة كانت منبر النشر لمبادىء الصهيونية فى مصر .

نشأة الحركة الصهيونية فى مصر :

بينما كانت الطائفة اليهودية تتمتع بهذه الحرية الاقتصادية والاعلامية تكونت فى بعض بيئات هذه الطائفة تيارات صهيونية ترجع الى بداية الحركة فى عهد هرتزل ، فقد زار هرتزل نفسه مصر عام ١٩٠٤ ، ورحبت به الأوساط الرأسمالية اليهودية ، وشهدت الاسكندرية بداية النشاط الصهيونى فتأسست فى عام ١٩٠٨ جمعية « بنى صهيون » وهى جمعية صغيرة تبنت برامج مؤتمر بال الخاصة بالعمل على تحقيق فكرة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين ، ثم تأسست جمعية صهيونية أخرى ولكنها انضمت الى جمعية « بنى صهيون » واطلقوا عليها اسم « زئير زيون » عام ١٩٠٩ ، ولكن بعد زيارة وايزمان زعيم الحركة الصهيونية الى مصر عام ١٩١٨ تغير اسم تلك اللجنة وعرفت باسم « اللجنة المشايعة لفلسطين » واخذت فى الدعوة الى اكتتاب عام لليهود فى الاسكندرية ، وقبل ذلك وفى عام ١٩١٧ حضر الى مصر محام يهودى وهو « ليون كاسترو » والذى اسس فرعا للمنظمة الصهيونية والتى انضمت الى كل من زئير زيون واعضاء اللجنة المشايعة لفلسطين عام ١٩١٨ وكونوا منظمة جديدة اعلنت عن أهدافها فى تحقيق فكرة الوطن القومى اليهودى ، كما اصدرت جريدة عرفت باسم « المجلة الصهيونية » عام ١٩١٨ .

وفى العشرينيات انشق احد اعضاء المنظمة الصهيونية العالمية عليها احتجاجا على سياسة الكتاب الابيض لعام ١٩٢٢ ، وهو « فلاديمير جابوتنسكى » وأسس « حزب الاصلاح الصهيونى » ، وقد استطاع ستراسيلسكى العودة الى مصر فى الثلاثينيات وأسس فيها فرعا جديدا لحزب الاصلاح الصهيونى الجديد فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد (١٢٣) . وكان لهذا اليهودى اتصال بعصابة شترن الارهابية ويذكر ستراسيلسكى أمام تحقيقات النيابة لعصابة شترن فى مصر أن الحركة الصهيونية فى مصر لم تنشط الا بعد تأسيس فرع لحزب الاصلاح الصهيونى فيها حيث كانت تعتبر اكبر هيئة صهيونية فى مصر ، كما استطاع ان ينشىء مجلة اسبوعية باسم « الصوت اليهودى » تصدر باللغة الفرنسية .

وفى أثناء انعقاد المؤتمر الصهيونى فى براج بتشيكوسلوفاكيا حضره ستراسيلسكى كمندوب عن الصهيونيين فى مصر وفى هذا المؤتمر اقترح عليه استاذه جابوتنسكى بأن ينقل نشاطه من مصر الى باريس وبالفعل انتقل ستراسيلسكى الى باريس وظل بها حتى عام ١٩٣٦ وحينما عاد الى مصر مرة ثانية رأى أن حزب الاصلاح الصهيونى ليس له وجود فأراد اعادة تكوينه وانشاء فرع للجمعية الصهيونية الجديدة التى أسسها حزب الاصلاح الصهيونى بعد انفصاله عن الجمعية الصهيونية الجديدة العالمية عام ١٩٣٥ .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية لم يكن لهذا الحزب أى نشاط ولكن حينما حضر الدكتور التمان — رئيس المكتب السياسى لحزب الاصلاح الصهيونى الجديد فى القدس — الى القاهرة فى ابريل عام ١٩٤٤ طلب من ستراسيلسكى اعادة تكوين فرع للحزب الصهيونى الجديد واسند اليه عمل مندوب المكتب السياسى فى مصر . وبالفعل وضع ستراسيلسكى اقتراح التمان موضع التنفيذ فى مايو عام ١٩٤٤ فأرسل الى رئيس الوزراء بصفته الحاكم العسكرى العام فى القاهرة يستفسر عما اذا كان هناك اعتراض على تأسيس تلك الهيئة (١٢٤) ، حيث رأى الصهيونيون ضرورة دعم نشاط المنظمة فى مصر باضفاء الصفة

الشرعية عليها حينما يحصلون على اعتراف رسمى من الحكومة المصرية بتأسيسها وبخاصة فى تلك الفترة من الحرب والتى تشير الى قرب انتصار الحلفاء مما شجع الصهيونية على ضرورة العمل على اقامة الوطن القومى اليهودى ، ويذكر روفائيل سادوفسكى ـــ سكرتير المنظمة الصهيونية الجديدة ـــ وعضو عصابة شترن الارهابية فى مصر ـــ أمام النيابة أن وزير الداخلية وقتئذ وهو حسن باشا رفعت قد استدعاه هو ورئيس الحزب ستراسيلسكى ونقل اليهما رغبة الحكومة فى ضرورة وقف نشاط هذا الحزب الجديد وكذلك الحزب القديم برئاسة كاسترو وذلك نظرا للظروف التى كانت تمر بها البلاد حينذاك ، وبناء عليه انقطعت اعمال الحزب وفروعه فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وكان ذلك عام ١٩٤٤ [١٢٥] .

ومن المعروف أن عصابة شترن كانت على صلة سيئة بسلطات الانتداب البريطانى فى فلسطين ومن الجائز أن يكون تنبيه الداخلية المصرية الى مناهضة هذه العصابة يدخل ضمن سياسة الأمن البريطانى التى لاحقت فرع العصابة فى مصر وقد جاء حادث مقتل اللورد موين ليضع نهاية لهذا النشاط الصهيونى فى مصر .

حادث مقتل اللورد موين :

شغل اللورد موين منصب الوزير البريطانى لشئون الشرق الاوسط فى مصر وكان هذا المنصب من أهم اسباب مقتله حيث أرجع اليه اليهود امر اتباع سياسة مضادة لليهود فى فلسطين [١٢٦] فقد تقدم اللورد باقتراح يقضى بتوطين اليهود فى بروسيا الشرقية نظرا لقرب انتهاء حكم هتلر وطرد الألمان منها ، وعندما أدرك اليهود أن هذا الاقتراح سيكون فى صالح العرب أكثر منه فى صالح اليهود ، قرروا قتل اللورد لاستغلال تلك الجريمة فى اثارة انجلترا والعالم ضد مصر وطمعا فى اجتذاب عطف انجلترا والرأى العام العالمى على القضية اليهودية [١٢٧] .

ويذكر سادوفسكى امام النيابة أنه من بين أسباب قتل اللورد موين مانسبه اليه اليهود من اغراقه للباخرة ستروما والتى كانت تحمل مهاجرين يهود قادمين من رومانيا وكان عليها مايتراوح بين ٧٠٠ : ٨٠٠ مهاجر يهودى رجالا ونساء وشيوخا واطفالا قاصدة الى فلسطين ، ونظرا لأن اللورد موين كان عضوا فى الوزارة البريطانية فكان لابد من اتخاذ قرار بخصوص تلك الباخرة ولكن حدث أن غرقت تلك الباخرة بالقرب من ميناء حيفا قبل اتخاذ أى قرار بشأنها ، وبذلك نسب الى اللورد موين أمر تعطيل تلك الباخرة واعتبرته عصابة شترن مسئولا عن ذلك [١٢٨] ، وبناء عليه قررت تلك العصابة الارهابية قتل اللورد حيث وقع اختيارها على اثنين من افرادها العاملين فى فلسطين بشرط ان تكون ملامحهم تشبه الى حد كبير ملامح المصريين ، مما يدل على أن من أهداف قتل اللورد موين الصاق الجريمة بالمصريين الامر الذى يضر بالعلاقات الانجليزية المصرية ، وقد وقع اختيارهم على « الياهو حكيم » والذى اتخذ لنفسه اسم « كوهين » وأما الثانى فكان « الياهو بتسورى » [١٢٩] .

وحينما احكمت عصابة شترن تدبير خطة قتل اللورد موين فى مصر تقدم أحد أعضائها فى مصر وهو سادوفسكى باقتراح يقضى بقتل اللورد موين فى فلسطين حتى لاتحدث تلك الجريمة أثرا سيئا عند

المصريين ففى بعض الاحيان يتواجد اللورد فى فلسطين ، ولكن اعترض حكيم على هذا الاقتراح متعللا بوجود موين فترة طويلة فى مصر مما يسهل تنفيذ خطتهم ، ولكى يطمئن زميله ذكر حكيم أنه من القواعد المرعية لعصابة شترن هو أن كل الجرائم التى يرتكبها أفرادها يعلن على الفور وعقب ارتكاب الجريمة انها من عمل عصابة شترن وبذلك ينفى كل شبهة عن المصريين وعن اليهود الذين ليسوا من العصابة . كما أشار سادوفسكى الى أن تلك العصابة كانت تتخذ من مصر مقرا لجمع السلاح وارساله الى فلسطين اذ استغل بعض اعضائها فرصة تجنيدهم بالجيش البريطانى وركزوا نشاطهم خاصة فى مدينة الاسماعيلية لانها كانت نقطة مركزية لمواصلات فلسطين . كما كان نادى العساكر اليهود والذى كان موجودا بشارع فؤاد الأول بالقاهرة ، وأيضا نادى اليهود بشارع النبى دانيال بالاسكندرية وهما اللذان اتفق فيهما اعضاء عصابة شترن على مخططاتهم الارهابية كما انهما شهدا تكوين تلك العصابة وفيهما دبرت خطة قتل اللورد .

ويذكر سادوفسكى أنه تولى مهمة ارسال الرسائل من القاهرة الى الاسكندرية والتى كانت كلها بالعبرية ومكتوبة بعبارات غامضة لايفهم منها شىء فى حالة ماذا تم القبض عليهم ، ويستطرد قائلا أنه كان بامكان الحكومة المصرية القضاء على نشاط تلك العصابة منذ البداية وذلك بفرض رقابة شديدة على هذه النوادى التى تعتبر مركزا للنشاط الارهابى الصهيونى فى مصر وبخاصة نادى القاهرة .

وحينما تم القبض على قتلة اللورد موين أزعج هذا الاجراء الأوساط الصهيونية فى مصر لأن الصهيونيين توقعوا اضطهاد الحكومة وجعل تلك الجريمة مبررا للقيام بحركة ضد يهود مصر وهم عناصر غير مسئولة وقد ارسل مندوب المكتب السياسى للجمعية الصهيونية فى مصر احتجاجا الى السفارة البريطانية وتعزية للحكومة البريطانية ، وقد خشى اليهود من أن يؤدى ذلك الحادث الى تفتيش مكاتب اليهود وبيوتهم ولذلك قاموا بتفريق الأوراق التى يمتلكونها ، ولابعاد شبهة القتل عن اليهود المصريين قام أحد أفراد العصابة وهو يهودى شرقى بلصق اعلانات على الجدران تفيد بأن عصابة شترن هى التى ارتكبت جريمة القتل [١٣٠] .

وحاول يهود فلسطين اثبات براءتهم امام المصريين ولذلك بادر رئيس الوكالة اليهودية فى فلسطين بارسال برقية الى محمود فهمى النقراشى — رئيس الوزراء — يستنكر فيها الحادث ويطلب من السلطات المصرية نشر برقيته فى الصحف المصرية لتهدئة المصريين والدعاية لليهود فى نفس الوقت [١٣١] .

وبينما كانت عصابة شترن تعلن عن نزعتها الصهيونية وتتحدى السلطات المصرية والبريطانية على السواء حاولت بقية الجالية اليهودية التخفى والتظاهر بالاندماج فى الوطن المصرى وربما كان فى ذهن بعض اليهود بالفعل الابتعاد عن الحركة الصهيونية حرصا على مصالحهم الخاصة ، وذلك فى خلال المرحلة التى بدأت فيها مصر تتخذ موقفا من المسألة الصهيونية ومناصرة القضية العربية فى فلسطين . أما فى العشرينيات فكانوا لايحرصون على مثل هذا التخفى ومما يوضح ذلك الحفاوة التى قوبل بها وايزمان حينما زار مصر فى عام ١٩٢٥ فقد اقامت له اللجنة الادارية « لبيت اسرائيل » حفلا كبيرا دعى له كبار المشتغلين بالحركة الصهيونية فى مصر ، وفى ذلك الحفل خطب وايزمان خطبة حث فيه اليهود على ضرورة أداء واجبهم نحو الحركة الصهيونية فى مصر . واشاد بتلك المساعى التى بذلها الحاخام الاكبر ناحوم فى

مؤازرته لكبار الاعيان اليهود فى مصر للصهيونية وفى النهاية أعلن الحاخام لوايزمان عن رغبته فى الاشتغال بالحركة الصهيونية فى مصر (١٣٢) .

وحينما افتتحت الجامعة العبرية بالقدس فى عام ١٩٢٥ رحبت بها الأوساط اليهودية الصهيونية فى مصر واظهرت حرصها على تثبيت دعائم الوطن القومى وذلك حينما اعلنت أن الغرض من انشاء تلك الجامعة هو توضيح فضل اليهود وجهودهم فى تعمير فلسطين ونشر العلم بين ربوعها (١٣٣) .

ولمناهضة الاضطهاد النازى لليهود تبنى يهود مصر الدعوة الى عقد الاجتماعات والمؤتمرات بهدف التشاور فى مساعدة اليهود الالمان وكان أهمها ذلك الاجتماع الذى عقد فى محفل « بنى بريت » فى قاعة مدرسة « الجوت دى ليه » وقد حضره مندوبو الجمعيات والهيئات اليهودية فى مصر واتفقوا فيما بينهم على ارسال برقيات الاحتجاج باسم يهود مصر الى جمهورية المانيا وعصبة الامم وجمعية حقوق الانسان ، عما يصيب اليهود من اضطهاد ، والأهم من ذلك هو تشكيل لجنة يهودية مصرية لمساعدة يهود المانيا وكان صاحب تلك الفكرة هو زعيم الطائفة اليهودية ـــ يوسف قطاوى ، وفى هذا اعلان لمدى تضامن رابطة الاسرائيليين فى مصر مع اخوانهم يهود المانيا (١٣٤) .

وفى اثناء احتفال جريدة « اسرائيل » بذكرى مرور ١٤ عاما على تأسيسها اعلن البرت موصيرى مؤسسها بأن الغرض من وجود هذه الجريدة هو وجود لسان عربى يهودى فى مصر لكى يتعرف اليهودى الشرق على أنباء الوطن القومى وأخبار يهود العالم ، ويدل البيان الذى ألقاه موصيرى فى تلك المناسبة على مدى مساعدة اليهود المصريين للمبادىء الصهيونية وذلك حينما ذكر ان جريدة اسرائيل قد قامت بواجبها فى نشر الدعوة الصهيونية والتبشير بالمبادىء الصهيونية والدفاع عنها منذ نشأتها كما نوه الى نشاط تلك الجريدة اليهودية فى الدفاع عن الصهيونية ، وفى النهاية حذر موصيرى اليهود من أن التلكؤ فى مد يد المعونة لتلك الجريدة سوف يؤدى الى تعطيلها مما يترتب عليه غلق تلك الجريدة التى تعتبر الصوت الاعلامى الذى يدافع عن الصهيونية فى مصر (١٣٥) .

وعندما قامت ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ شن اليهود فى مصر حملة عنيفة ضد الاستعمار البريطانى وحثوا كلا من العرب واليهود على التعاون من أجل مناهضة هذا الاستعمار كما رأوا أن القضية الفلسطينية لن تحل سوى فى فلسطين وتفاهم العرب واليهود على اسس هذا الحل ولذلك ارسلوا نداء الى زعماء العرب واليهود فى فلسطين بهذا المعنى اثبتوا فيه أن مناورات بريطانيا لم تعد يرجى منها حل للقضية الفلسطينية (١٣٦) .

ومن ذلك يتضح أن اليهود فى مصر ارادوا ان يضربوا على نغمة التعاون العربى اليهودى سواء على سبيل المناورة ام ليلائموا وضعهم فى مصر باعتبارها دولة عربية .

وحينما صدر مشروع التقسيم عام ١٩٣٧ رفضه اليهود فى مصر لاعتبارات منها ان التقسيم سيؤدى الى الفصل بين المصالح المتشابكة بين العرب واليهود فى فلسطين مما سيؤدى الى اثارة النزاع بينهما ، وهناك اعتبار آخر هو ان التقسيم سيفقد العرب الانتفاع بنشاط اليهود فى النهوض بالوطن المشترك (١٣٧) . ولقد

تقدم احد يهود مصر وهو « اسرائيل ولفنسون » ابوذؤيب — استاذ اللغات السامية بدار العلوم — باقتراح يعتقد انه افضل الطرق للوصول الى حل يرضى الطرفين المتنازعين ، ويقضى هذا الاقتراح بضرورة عقد مؤتمر مائدة مستديرة فى احدى الدول الاسلامية ويشترك فيه مندوبون من العرب واليهود سواء بصفة رسمية أم غير رسمية كما أوصى بأن يحضر هذا المؤتمر مندوبون من الهند وجاوه وايران وتركيا ، ومندوبون من اليهود ليس فقط رجال الحركة الصهيونية بل اليهود فى جميع الاقطار المختلفة ، كما يدعى الى هذا المؤتمر بعض الامم الغربية التى تعيش فيها طوائف يهودية كبيرة مثل بريطانيا وامريكا الشمالية وبولونيا . واخذ هذا اليهودى يعقد الامل فى انجاح هذا المؤتمر نظرا لحسن العلاقة بين العرب واليهود . واخيرا اوصى بأن يقدم المؤتمر قراراته الى الدولة البريطانية للعمل على تنفيذها (١٣٨) .

ويلاحظ انه منذ ان صدر مشروع التقسيم اخذ اليهود يدعون الى وجوب التعاون بين العرب واليهود فى فلسطين وضربوا مثلا على ذلك بالمعاملة التى يلاقيها اليهود المصريون من الاتحاد الاخوى الذى يربط بين ابنائها دون تمييز فى العقيدة . كما انهم اتجهوا الى الدعوة لاكتتابات بين اليهود وارسالها الى يهود فلسطين للعمل على تحقيق الوطن القومى لهم .

ولقد قامت صحيفة مصر الفتاة بحملة عنيفة ضد يهود مصر والمساعدات التى يجمعونها لاقامة الوطن القومى اليهودى وكان رد فعل اليهود على حملة مصر الفتاة هو التظاهر بأنه ليس لليهود يد فى مشروع التقسيم ، وأن اليهود فى مصر لايميلون الى الاشتغال بالسياسة واعلنوا أنه لو كان فى احتجاج يهود مصر مايغير من سياسة انجلترا فى فلسطين لكان أفضل لهم أن يحتجوا لكى تغير بريطانيا سياستها فى مصر وأعلنوا أن الدعوة الى مقاطعة اليهود فى مصر من شأنها ايجاد مشكلة يهودية خاصة لمصر فى حين أنها ترمى أساسا الى محاولة ايجاد تسوية للمسألة الفلسطينية (١٣٩) . وأحدثت هذه الحملة لمصر الفتاة صدى كبيراً لدى اليهود فى مصر فبعث احدهم وهو « فيكتور شالوم » بخطاب الى أحمد حسين يستنكر فيه هجوم زعيم مصر الفتاة على قيام الدولة اليهودية والتى تلاصق حدودها حدود مصر الشرقية فى نفس الوقت الذى يتجاهل فيه خطورة الاستعمار الايطالى فى طرابلس على حدود مصر الغربية (١٤٠) .

وازاء عدم الوضوح فى موقف يهود مصر وما اقترن به من تظاهر أحيانا بالرغبة فى الابتعاد عن السياسة واحيانا اخرى تشجيع الصهيونية ، وطورا ثالثا اظهار الرغبة فى التعاون العربى اليهودى ، ازاء هذا الغموض أخذت الصحف المصرية تطالب يهود مصر بأن يوضحوا حقيقة اتجاههم ومواقفهم ولكن دون جدوى . فقد كتبت صحيفة « صوت الأمة » تقول :

« كتبنا وكتبت غيرنا من الصحف الوطنية تناشد المواطنين اليهود الذين فاضت خزائنهم بأموال مصر وخيراتها أن يقدموا عربونا على وفائهم لهذا الوطن الذى يأويهم بأن يبذلوا بعض تلك الاموال التى يكنزونها لشد أزر الجيوش التى تكافح الوباء الصهيونى ولعل هذا البذل هو أضعف الايمان ولكنهم امسكوا حتى عن هذا وصموا آذانهم دون تلك النداءات الوطنية فقدموا دليلا لاينقض على أنهم أعوان الصهيونية وليسوا اعوان الوطن الذى أفاء عليهم من خيرة انهم بتجاهلهم تلك النداءات يتحدون مشاعر المصريين وهذا التحدى فى مثل هذه الظروف الخطيرة يجب أن يعالج بعمل من نوعه وهذا العمل موكول

الى الحكومة والى الحاكم العسكرى » (١٤١)

وفى الاربعينيات ظهر اتجاه جديد بين يهود مصر يدعو الى تعاون اليسار المصرى أو الطبقة العاملة المصرية مع الطبقة العاملة اليهودية ضد الرأسمالية والاستعمار البريطانى ، فكونت « حدتو » (الرابطة الاسرائيلية لمكافحة الصهيونية) وهذا التيار كان ضعيفا مثل ضعف اليسار كما أسلفنا . وقد تعرضت هذه الجماعة لمناهضة الحكومة بصفتين بصفتها جماعة يهودية أو يسارية قبل كل شيء بل لعل ذلك من أسباب تحول الدولة فى مصر الى التنبه لمتابعة النشاط اليهودى .

ولقد عملت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) على تكوين تلك الرابطة من أجل مناهضة الموقف العنصرى ضد يهود مصر ولكى توضح الفرق بين الصهيونية كحركة سياسية وبين اليهودية كدين . ويذكر اليساريون أن تكوين تلك الرابطة قد أثار مخاوف الأوساط الصهيونية فى مصر وحاولوا حلها الى أن تمكنوا من استصدار قرار من وزير الداخلية بحلها ، وقد رأت تلك الرابطة أنه بكفاحها ضد النفوذ الصهيونى انما تخدم بذلك مصالح اليهود كطائفة وأيضا مصالح الوطن المصرى . ولقد اعلنت تلك الرابطة عن أغراضها فى مكافحة الصهيونية وتتلخص فى : مكافحة الدعاية الصهيونية اذا ماتعارضت من مصالح اليهود والعرب ، ومحاولة الربط بين يهود مصر والشعب المصرى للكفاح من أجل الاستقلال والديمقراطية ، وأيضا التقريب بين اليهود والعرب فى فلسطين ، وأخيرا العمل على حل مشكلة اليهود المشردين .

وبخصوص الانضمام الى تلك الرابطة الاسرائيلية فقد اعلنت أنها ستقصر العضوية فيها على اليهود دون غيرهم لأن الهدف من تأسيسها هو تكوين حركة يهودية تعمل اساسا بين الجماهير اليهودية ولمناهضة الصهيونية كما أبدت الرابطة استعدادها للتعاون مع الذين يؤيدونها فى كفاحها وقد نجحت تلك الرابطة الاسرائيلية فى جذب الجماهير اليهودية نحو الحركة الوطنية الشعبية المصرية وجعلت شعارها : « ضد الصهيونية .. فى صالح اليهود .. فى صالح مصر » ولقد أضاف سكرتير الرابطة عزرا هرارى أن تأسيس تلك الرابطة خاصة فى الأربعينيات كان للوقوف ضد الدعاية الصهيونية التى نشطت فى مصر فى ذلك الوقت لدرجة أن كادت تهدد العلاقات بين العرب واليهود فى مصر بالذات والذى عاش فيها اليهود منذ القدم كمواطنين عاديين .

ومنذ تأسيس تلك الرابطة اخذت فى القاء النداءات والبيانات التى تحث اليهود على ضرورة مقاومة الصهيونية التى تحاول التظاهر بحل المشكلة اليهودية . ولكن ماكادت تنظم صفوفها حتى اصدرت حكومة النقراشى قرارا بحلها وذلك محافظة على الامن العام ، ولقد استاءت الأوساط اليسارية فى مصر من هذا الاجراء الحكومى وأستفسرت عما اذا كان ترك النوادى والهيئات والاتحادات الصهيونية بأكاذيبها ودعاياتها السامة هو عين المحافظة على الأمن والنظام ، فالحكومة النقراشية بذلك الاجراء انما تساعد كبار رجال المال اليهود والمناصرين للصهيونية فى مصر مما يؤثر بذلك على صفوف الحركة الوطنية المصرية ، وأعلنوا فى النهاية أنه بالرغم من ذلك فان صوت اليهود الاحرار والمعادين للصهيونية لن يضعف ابدا الى أن تحقق اهدافهم فى القضاء على الصهيونية (١٤٢)

هوامش الفصل الثالث

(١) المصرى — ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٨ .
(٢) المصرى — ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٧ .
(٣) المصرى — ٩ يوليو سنة ١٩٣٧ .
(٤) الوفد المصرى — ٣ يوليو سنة ١٩٣٨ .
(٥) الوفد المصرى — ٤ يوليو سنة ١٩٣٨ .
(٦) المصرى — ٢٠ و ٢١ و ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٨ .
(٧) المصرى — ٣١ يوليو سنة ١٩٣٨ .
(٨) الوفد المصرى — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ .
(٩) مصر الفتاة — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
(١٠) المصرى — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
(١١) المصرى — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨ .
(١٢) الوفد المصرى — ٦ يناير سنة ١٩٣٩ .
(١٣) الوفد المصرى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
(١٤) طارق البشرى — المصدر السابق — صـ ٢٥٢ .
(١٥) السياسة — ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ .
(١٦) السياسة الأسبوعية — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، أنيس صايغ — الفكرة العربية فى مصر — صـ ٢٤٢ .
(١٧) الاخوان المسلمين — ٢٣ يوليو سنة ١٩٣٧ .
(١٨) السياسة الأسبوعية — ٧ أغسطس سنة ١٩٣٧ .
(١٩) مصر الفتاة — ٧ أغسطس سنة ١٩٣٩ .
(٢٠) السياسة الأسبوعية — ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩ .
(٢١) السياسة الأسبوعية — ١٧ فبراير سنة ١٩٤٥ .
(٢٢) الكتلة — ١ يناير سنة ١٩٤٥ .
(٢٣) الكتلة — ٢٣ مايو سنة ١٩٤٥ .
(٢٤) الكتلة — ٣١ أغسطس ، ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
(٢٥) الكتلة — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .
(٢٦) الوفد المصرى — ٣ ، ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
(٢٧) الكتلة — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
(٢٨) الوفد المصرى — ٤ ، ٧ مايو سنة ١٩٤٦ .
(٢٩) الوفد المصرى — ٢١ يونية سنة ١٩٤٦ .

(٣٠) صوت الأمة ـ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ .
(٣١) الاخوان المسلمين ـ ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .
(٣٢) الاخوان المسلمين ـ ٥ يناير سنة ١٩٤٦ .
(٣٣) السياسة الاسبوعية ـ ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٦ .
(٣٤) الكتلة ـ ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٦ .
(٣٥) طارق البشرى ـ المصدر السابق ـ ص ٢٤٨ .
(٣٦) الاخوان المسلمين ـ ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ .
(٣٧) الاخوان المسلمين ـ ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ .
(٣٨) الاخوان المسلمين ـ ٢ يونيه سنة ١٩٣٦ .
(٣٩) الاخوان المسلمين ـ ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ .
(٤٠) الاخوان المسلمين ـ ٢ يونيه سنة ١٩٣٦ .
(٤١) الاخوان المسلمين ـ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ .
(٤٢) الاخوان المسلمين ـ ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ .
(٤٣) المصرى ـ ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٨ .
(٤٤) الوفد المصرى ـ ٢١ يناير سنة ١٩٣٩ .
(٤٥) انيس صايغ ـ المصدر السابق ، ص ٢١٠ .
(٤٦) الوفد المصرى ـ ٣ ، ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
(٤٧) الكتلة ـ ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
(٤٨) الاخوان المسلمين ـ ١٢ مارس سنة ١٩٤٦ .
(٤٩) الكتلة ـ ٦ مارس سنة ١٩٤٦ .
(٥٠) الكتلة ـ ٤ مايو سنة ١٩٤٦ .
(٥١) الاخوان المسلمين ـ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
(٥٢) الاخوان المسلمين ـ ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٦ .
(٥٣) الاخوان المسلمين ـ ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٦ .
(٥٤) طارق البشرى ـ المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .
(٥٥) مصر الفتاة ـ ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ .
(٥٦) مصر الفتاة ـ ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ .
(٥٧) مصر الفتاة ـ ١١ يوليو سنة ١٩٣٨ .
(٥٨) مصر الفتاة ـ ٤ يوليو سنة ١٩٣٨ .
(٥٩) مصر الفتاة ـ ١ سبتمبر سنة ١٩٣٨ .
(٦٠) مصر الفتاة ـ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
(٦١) مصر الفتاة ـ ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
(٦٢) مصر الفتاة ـ ٣ ، ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨ .
(٦٣) مصر الفتاة ـ ٥ ، ٦ يناير سنة ١٩٣٩ .
(٦٤) مصر الفتاة ـ ٣ ، ٨ يوليو سنة ١٩٣٩ .
(٦٥) مصر الفتاة ـ ١٣ ، ١٧ يوليو سنة ١٩٣٩ .
(٦٦) مصر الفتاة ـ ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٩ .
(٦٧) مصر الفتاة ـ ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٩ .
(٦٨) مصر الفتاة ـ ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٦ .
(٦٩) د . رفعت السعيد ـ اليسار المصرى والقضية الفلسطينية ـ ص ٢٤ ، ٢٥ .
(٧٠) طارق البشرى ـ المصدر السابق ـ ص ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ـ د . رفعت السعيد ـ المصدر السابق ـ ص ٢٠٣ .
(٧١) محمد عبد الرءوف سليم ـ تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة ص ٤٤ ، ٦٢ ، محمد كمال يحيى حامد ـ الاتحاد السوفيتى وفلسطين حتى قيام اسرائيل ص ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٧٢) د . رفعت السعيد ــ المصدر السابق ــ ص ٢٧ ــ ٢٨ .

(٧٣) Dr. Salah El-Akkade: la Gauche Arabe et le Soionisme p.5

(٧٤) د . رفعت السعيد ــ المصدر السابق ــ ص ٢٦ .

(٧٥) د . رفعت السعيد ــ المصدر السابق ــ ص ٢٨ .

(٧٦) محمد كمال يحيى حامد ــ المصدر السابق ــ ص ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٧٧) Dr. Salah El-Akkad: ibid, p.5

(٧٨) Dr. Salah El-Akkad: Op. Cit.,p.5

(٧٩) الفجر الجديد ــ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

(٨٠) الفجر الجديد ــ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

(٨١) الفجر الجديد ــ ١٦ يونيه سنة ١٩٤٦ ،

Dr. Salah El-Akkad: Op. cit., p.5

(٨٢) د . رفعت السعيد ــ المصدر السابق ــ ص ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ .

(٨٣) الفجر الجديد ــ ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

(٨٤) الفجر الجديد ــ ١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، د . رفعت السعيد ــ المصدر السابق ص ٥٨ .

(٨٥) Dr. Salah El-Akkad: Op.Cit., p.6

(٨٦) الفجر الجديد ــ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

(٨٧) د . رفعت السعيد ــ المصدر السابق ــ ص ٦٢ .

(٨٨) الفجر الجديد ــ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

(٨٩) د . رفعت السعيد ــ نفس المصدر ــ ص ١١٤ .

(٩٠) الفجر الجديد ــ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

(٩١) د . رفعت السعيد ــ المصدر السابق ــ ص ١١٤ .

(٩٢) الفجر الجديد ــ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦ .

(٩٣) الفجر الجديد ــ ٦ مارس سنة ١٩٤٦ .

(٩٤) الفجر الجديد ــ ٧ مايو سنة ١٩٤٦ .

(٩٥) الفجر الجديد ــ ١٩ يونية سنة ١٩٤٦ .

(٩٦) د . رفعت السعيد ــ المصدر السابق ص ١٨٣ .

(٩٧) أنيس صايغ ــ المصدر السابق ــ ص ١٩٧ ــ ١٩٨ .

(٩٨) أنيس صايغ ــ المصدر السابق ص ١٩٨ ، طارق البشرى ــ المصدر السابق ــ ص ٤٢ ، ٤٣ .

(٩٩) الأخوان المسلمين ــ ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦

(١٠٠) البلاغ ــ ٦ مارس سنة ١٩٣٨ .

(١٠١) البلاغ ــ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .

(١٠٢) الوفد المصرى ــ ٢١ يناير سنة ١٩٣٩ .

(١٠٣) المصرى ــ ٦ مارس سنة ١٩٤٦ .

(١٠٤) الكتلة ــ ٤ مايو سنة ١٩٤٦ .

(١٠٥) الأخوان المسلمين ــ ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، الوفد المصرى ــ ١ مايو سنة ١٩٣٨ .

(١٠٦) الأخوان المسلمين ــ ١٣ مايو سنة ١٩٣٨ .

(١٠٧) المصرى ــ ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ .

(١٠٨) الوفد المصرى ــ ٤ مايو سنة ١٩٤٦ .

(١٠٩) المرأة العربية وقضية فلسطين ــ المؤتمر النسائى الشرق سنة ١٩٣٨ المنعقد بدار جمعية الأتحاد النسائى المصرى بالقاهرة للدفاع عن فلسطين ص ١٣ حتى ١٧٢ .

(١١٠) المرأة العربية وقضية فلسطين ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(١١١) رابطة النضال الأدبى ــ قضية فلسطين (رأى المرأة المصرية فى الكتاب الأبيض الانجليزى) بيان السيدة منيرة ثابت ص ١ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ .

(١١٢) الكتلة — ٤ مايو سنة ١٩٤٦ .

(١١٣) الكتلة — ٩ ، ١١ مايو سنة ١٩٤٦ .

(١١٤) احمد محمد غنيم ، احمد ابو كف — اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ — ١٩٤٧ — صـ ١٣ .

(١١٥) د . على ابراهيم عبده ، خيرية قاسمية — يهود البلاد العربية — صـ ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣

(١١٦) يعقوب خورى — اليهود فى البلدان العربية — ص ٢١ .

(١١٧) د . على ابراهيم عبده ، وخيرية قاسمية — المصدر السابق — صـ ١٦٤ ، الاتحاد الاسرائيلى — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ .

(١١٨) د . على ابراهيم عبده ، خيرية قاسمية — المصدر السابق — صـ ١٦٤ ، ١٧٦ .

(١١٩) مصر الفتاة — ١٠ ، ١٣ يوليو سنة ١٩٣٩ .

(١٢٠) يعقوب حورى — المصدر السابق — صـ ٢٩ .

(١٢١) احمد محمد غنيم ، احمد ابو كف — المصدر السابق — صـ ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٢ .

(١٢٢) اسرائيل — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ .

(١٢٣) احمد محمد غنيم ، احمد ابو كف — المصدر السابق — صـ ١٤ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(١٢٤) تحقيق النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية — مكتب النائب العمومى فى قضية عصابة شترن — ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ — اعترافات ستراسيلسكى ، جمال سليم — البوليس السياسى يحكم مصر ١٩١٠ — ١٩٥٢ ص ١٨٣ .

(١٢٥) تحقيق النيابة العمومية لدى المحاكم الاهلية فى قضية عصابة شترن ، ص ٧٠ ، ٧١ — اعترافات سادوفسكى ، جمال سليم — المصدر السابق — ص ١٨٧ .

(١٢٦) تحقيق النيابة فى قضية عصابة شترن — ص ٨٠ .

(١٢٧) محمد فيصل عبد المنعم — فلسطين والغزو الصهيونى — ص ١٧٧ .

(١٢٨) تحقيق النيابة فى قضية عصابة شترن — ص ٨١ .

(١٢٩) محمد فيصل عبد المنعم — المصدر السابق — ص ١٧٧ .

(١٣٠) تحقيق النيابة فى قضية عصابة شترن — ص ٢٠ ، ٢٤ ، ٤٠ ، ٦٠ ، ٨٦ ، ١١٣ ، ١١٧ .

(١٣١) محمد فيصل عبد المنعم — المصدر السابق — ص ١٨١ .

(١٣٢) الاتحاد الاسرائيلى — ٥ مايو سنة ١٩٢٥ .

(١٣٣) الاتحاد الاسرائيلى — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ .

(١٣٤) اسرائيل — ٣١ مارس ، ١٥ مايو سنة ١٩٣٣ .

(١٣٥) اسرائيل — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ .

(١٣٦) الشمس — ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ .

(١٣٧) الشمس — ١٠ يونية سنة ١٩٣٧ .

(١٣٨) الشمس — ١٥ يولية سنة ١٩٣٧ .

(١٣٩) الشمس — ٨ ، ١٥ يونيه سنة ١٩٣٨ .

(١٤٠) الشمس — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ .

(١٤١) صوت الأمة — ٢٥ مايو سنة ١٩٤٨ .

(١٤٢) د . رفعت السعيد — المصدر السابق — ص ١٨٣ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، الجماهير — ٥ مايو سنة ١٩٤٧ ، ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٧ ..

الفصل الرابع

موقف مصر في المحافل الدولية



اذا كان هناك شبه اجماع لدى الرأى العام المصرى على نبذ الصهيونية وفكرة انشاء دولة يهودية فى فلسطين فقد كان المجال المفتوح الوحيد لتحقيق هذا الهدف قبل عام ١٩٤٨ هو مجال الدفاع عن عروبة فلسطين فى المنظمات الدولية . وقد عملت مصر أيام عصبة الامم بصفة مستقلة ، ثم أخذت تعمل بالتنسيق مع الدول العربية المستقلة بعد تأسيس الجامعة العربية ولذلك كان لابد من ضم الجزء الخاص بالجامعة العربية ضمن هذا الفصل . وأخيرا اتجهت مصر بكل ثقلها الى هيئة الامم المتحدة والتى كان انشاؤها من أهم النتائج التى أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية .

أولا : فى عصبة الأمم :

من المعروف أنه من أهم الامتيازات التى حصلت عليها مصر بموجب معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا دخولها عضوا فى عصبة الامم عام ١٩٣٧ وبذلك اصبح للحكومة المصرية الحق فى التعبير عن وجهة نظرها بشأن القضايا المعروضة على تلك المنظمة الدولية ومنها القضية الفلسطينية .

ففى دورة عصبة الامم الثامنة عشرة فى سبتمبر عام ١٩٣٧ ألقى وزير خارجية حكومة الوفد ــ واصف غالى ــ خطبة طويلة غلب عليها احساس مصر بالقلق الشديد من جراء وجود دولة غريبة فى فلسطين ، وذلك بلا شك منطلق وطنى وأعتبرت تلك الخطبة حينذاك كما وصفتها جريدة المصرى « أول مظاهرة رسمية يقوم بها الوفد المصرى فى جنيف » وفيها بسط واصف غالى الاسباب التى حملت الحكومة المصرية على التدخل فى المسألة الفلسطينية وتتلخص تلك الاسباب فيما بين مصر وفلسطين من صلة الجوار والروابط التاريخية والدينية وبما لمصر من مركز الزعامة بين الاقطار العربية بالاضافة الى مابينها وبين بريطانيا من علاقة تحالف وصداقة ، تلك العلاقة التى تحتم على مصر أن تؤدى واجبها نحو فلسطين على أساس بقائها لأهلها العرب .

ثم تناول المندوب المصرى حق الفلسطينيين الطبيعى والعهد الذى قطعته بريطانيا على نفسها

للشريف حسين فى بداية الحرب الأولى ، وانتقل بعد ذلك الى تصريح بلفور الخاص بانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين واخيرا تعرض لما ذكرته اللجنة الملكية البريطانية من تشجيع الهجرة اليهودية « على الا يصطدم ذلك باعتراض من جانب العرب » ، وأكد ان بريطانيا قد وفت بوعودها لليهود ولم تفعل ذلك بالنسبة للعرب ، ولذلك فأن مصر كبقية الامم العربية لاتقبل مشروع تقسيم فلسطيم للأسباب الآتية :

١ — ان التقسيم ينافى حقوق العرب الطبيعية المقدسة كما يتنافى أيضا والعهد الذى قطعته بريطانيا للشريف حسين فى بداية الحرب الأولى .

٢ — أن التقسيم لايحل مسألة السلام فى فلسطين ، كما أنه لايمثل حلا للمشكلة اليهودية العالمية .

٣ — يؤدى التقسيم الى اقامة دويلات مصطنعة غير صالحة للاستمرار كما أنه يعمل على اقامة دولة على اساس دينى تجمع بين أقوام ينتمون الى جنسيات مختلفة الامر الذى ترفضه مصر والعالم العربى .

٤ — لايقبل الرأى العام المسلم والمسيحى بنزع الاماكن المقدسة من أيدى العرب .

وانتهى واصف غالى الى أن الحكومة المصرية ترى أن الحل العملى الممكن لتسوية تلك المشكلة يتلخص فى عقد معاهدة تحالف بين بريطانيا وفلسطين على غرار المعاهدات المعقودة مع غيرها من الاقطار العربية ، وتضمن تلك المعاهدة المصالح البريطانية وأيضا مصالح الاقلية اليهودية ، كما طالب المندوب المصرى بوجوب تحديد كل من الهجرة اليهودية وحق اليهود فى امتلاك الأراضى فى فلسطين . ثم اختتم واصف غالى خطبته بنداء يحث فيه كلا من العرب واليهود على التزام الهدؤ والسكينة . « وعلى الجمعية العمومية لعصبة الامم أن تعهد الى بريطانيا العظمى بالمضى فى انتدابها والعمل فى الوقت نفسه على تحقيق الحل الذى يعيد السلام والطمأنينية الى فلسطين » .

فى ذلك الوقت لم تكن هناك دولة عربية أخرى ممثلة فى عصبة الامم سوى العراق ، وبما أن هذه الدولة كانت مرتبطة مثل مصر بالتحالف البريطانى فلم يختلف موقف مندوبها عن موقف ممثل مصر من حيث رفض الدولة اليهودية بل أنه لم ير بأسا من التعاون مع بريطانيا وقبول الانتداب فترة أخرى [١]

لقيت الحجج التى ساقها وزير خارجية مصر لدحض قيام الدول اليهودية فى جنيف تقديرا فى الدوائر العربية المختلفة ، كما أنها أثارت مخاوف المكتب اليهودى الدائم لدى عصبة الامم فى جنيف فقد رأى أنه من الضرورى اصدار بيان مقابل لهذا الخطاب مما يعنى بدء معركة دبلوماسية بين مصر وبين الصهيونية فى أروقة العصبة بشأن حل القضية الفلسطينية ، وقد تضمن هذا البيان تقدير المكتب اليهودى لمظاهر العطف التى أبداها واصف غالى نحو آلام اليهود ، كما اكد على سعى هذا المكتب من أجل اتفاق اليهود مع العرب ولكن يجب أن يبنى هذا الاتفاق على أساس الهجرة اليهودية طبقا لمقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب اللاجئين ، وأبدى المكتب اليهودى اقتناعه التام بأن تلك الهجرة لن تضر بمصالح السكان الحقيقية بل ستكون نفعا للبلاد جميعها [٢] .

ولقد أحدثت خطبة واصف غالى فى عصبة الامم صدى كبيرا لدى الأوساط المصرية والعربية حيث بادر رئيس الحكومة — مصطفى النحاس — بارسال برقية اليه تقديرا له على موقفه بشأن القضية التى نحن بصددها ، وأما فى الأوساط العربية فقد انتقل وفد من فلسطين برئاسة الدكتور عبد الرحمن

الى القاهرة لتقديم الشكر والتقدير لموقف مصر الى كل من الملك ورئيس الوزراء ، كما وجه يونس قاضى مكة الأسبق برقية الى رئيس الوزراء المصرى يبلغه فيها شكر علماء ووجهاء حيفا لموقفهم تهم [٣] . بالاضافة الى تلك البرقية التى بعثتها اللجنة القومية بالقدس بهذا المعنى الى مصطفى ، وأخيرا ذلك الكتاب الذى بعث به حسن صدقى الدجانى ــ عضو المجلس البلدى ــ الى الحكومة المصرية تقديرا على موقفها فى عصبة الامم كما اشاد بموقف حزب الوفد من هذه [٤] .

كن اذا كان واصف غالى قد اتخذ هذا الموقف فى خطبته العلنية بالجمعية العمومية فيبدو أنه ض الشيء فى اللجان الخاصة فعندما اجتمعت لجنة الانتدابات لمناقشة مسألة الانتدابات أيد عضاء ما أقترحته لجنة التحقيق الملكية البريطانية عن مشروع التقسيم بينما اتخذ البعض الآخر ارضا . ولقد اتفقت وجهة النظر المصرية مع وجهة نظر رئيس لجنة الانتدابات بألا يتخذ أى ون موافقة العرب واليهود [٥] .

لما لم يكن الرأى العام الدولى قد اتضح بالنسبة لانشاء دولة يهودية وأنه كان من الممكن أن غلبية من أعضاء العصبة مثل هذه الخطة فانه لم يكن من المناسب موافقة واصف غالى على إرات بموافقة كل من العرب واليهود لأن ذلك يعطى لليهود فرصة لابطال قرار دولى يتضمن حلا التقسيم . وحسب مالاحظناه من عرض لمواقف القوى السياسية والاجتماعية فى مصر فان موقف غالى لايتفق والاتجاه العام لهذه القوى بما فى ذلك الوفد .

كما كان للحكومة المصرية موقف من القضية الفلسطينية فى عصبة الأمم فى الدورة التاسعة عشرة بر عام ١٩٣٨ ، حيث ألقى عبد الفتاح يحيى ــ وزير خارجية حكومة الاحرار الدستوريين التى بعد الوفد كلمة عبر فيها عن وجهة نظر حكومته بالنسبة للقضية التى نحن بصددها فكان مما

: أنه ينبغى أن تعاد السكينة الى فلسطين لتهدئة الخواطر فى مصر ، وقد نكب الشعب العربى فى فلسطين وثبت أنه من المتعذر تحقيق التعاون السلمى بين اليهود والعرب ، وتحرج الموقف ، صر مازالت تأمل أن يتسنى للدولة المنتدبة بفضل بعد نظرها السياسى ان تجد وسيلة لتحقيق العرب . إن الشعب المصرى يولى اهتماما كبيرا للاضطرابات فى فلسطين ولم يتحقق الامل فى سلام الداخلى بتسوية يقبلها الفريقان قبولا حرا بل نرى عكس ذلك . وساء الموقف ولكن مصر تعثر الدولة المنتدبة بفضل حسن نيتها وبعد نظرها على وسيلة عادلة ترضى مطالب العرب فى فلسطين . إن تأليف دولة يهودية يتجاوز الى حد بعيد مبدأ انشاء وطن قومى لليهود وليس كن تخفيف كرب اليهود فى العالم بظلم العرب مع أن الدولة المنتدبة قد اعترفت بحقوق العرب صريحاً [٦] .

هكذا الغت خطبة عبد الفتاح يحيى ماكان قد نسب الى واصف غالى من أنه وافق فى لجنة ت على تعليق الحل بموافقة العرب واليهود وأكد أن أمانى العرب هى أمانى مشروعة .

ولكن ظل ممثلو مصر فى العصبة على اختلاف أحزابهم لايرغبون فى مواجهة بريطانيا داخل المنظمة الدولية ولعلهم فعلوا ذلك تطبيقا لمعاهدة ١٩٣٦ والتى كان من بين نصوصها النص على عدم اتخاذ موقف مضاد للطرف الآخر فى السياسة الخارجية حيث نصت المادة الخامسة من المعاهدة على أن « يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لايتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وأن لايبرم معاهدات سياسية تتعارض مع احكام المعاهدة الحالية » [٧] .

ثانيا : فى جامعة الدول العربية :

كانت القضية الفلسطينية من أولى القضايا العربية التى تناولها مجلس جامعة الدول العربية بالبحث والدراسة وحسبنا أن الأعضاء لم يتطرقوا الى بحث الوسائل العملية لايجاد حل سريع لتلك القضية ، بل تناولوا قضايا فرعية مثل مسألة تمثيل فلسطين فى مجلس الجامعة والدعاية والاعلام ، وانقاذ الأراضى والهجرة اليهودية والمقاطعة العربية الاسرائيلية واخيرا مسألة عرض القضية على هيئة الامم المتحدة .

ففيما **يختص بمسألة تمثيل فلسطين فى مجلس الجامعة** : فأنه اثناء اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية لبروتوكول الاسكندرية اقترح جميل مردم ـــ عضو الوفد السورى ـــ ضرورة حضور موسى العلمى كممثل لفلسطين فى تلك الاجتماعات كى يشعر العالم بمدى اهتمام الدول العربية بتلك القضية بالاضافة الى أن ذلك من شأنه أن يحقق الشخصية الدولية للجامعة العربية . وبالرغم مما قوبل به هذا الاقتراح من اعتراض من جانب المندوب اللبنانى ـــ هنرى فرعون ـــ مدعيا أن فى ذلك مايضعف من حجة الجامعة العربية بأنها منظمة دولية تضم دولا مستقلة ، الا أنه وضع فى الميثاق نصا خاصا بفلسطين ينص على أن يشترك ممثل فلسطين فى مجلس الجامعة وقد وافق على ذلك كل من السعودية وشرق الأردن وسوريا [٨] بالاضافة الى مصر صاحبة الفكرة .

وإذا كان تمثيل فلسطين فى الجامعة العربية لم يتم دون معارضة فان كيفية هذا التمثيل واختيار الممثلين أثارا خلافات أطول . وفيما يتعلق بالوفد المصرى وموقفه من هذه القضية فقد قدمت آراء متعددة من أبرز رجال السياسة المصريين فى ذلك الوقت ، فقد مثل مصر فى جلسة مجلس الجامعة بتاريخ ٢٤ نوفمبر عام ١٩٤٥ كل من محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء ورئيس الوفد المصرى ، وعضوية د . محمد حسين هيكل . رئيس مجلس الشيوخ ، ومكرم عبيد وزير المالية ، ومحمد حافظ رمضان وزير العدل ، والدكتور عبد الرازق السنهورى وزير المعارف العمومية .

وكانت المسودة الأولى لبروتوكول الاسكندرية تنص على « أن يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى عن فلسطين لتمثيلها فى مجلس الجامعة الى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله » إلا أن مكرم عبيد ـــ عضو الوفد المصرى ـــ اضاف خطة جديدة لتجنب الخلاف داخل الهيئات الفلسطينية التى لم تتفق بالفعل على مندوب واحد يمثلها فاقترح ان يعين مجلس الجامعة ثلاثة مندوبين يمثلون اتجاهات مختلفة ، بينما رأى الدكتور محمد حسين هيكل عدم التمسك بما نص عليه الميثاق فيتولى رئيس الجلسة أمر انتخاب هذا المندوب ثم تكلف الأمانة العامة بوضع نظام لاختيار مندوب فلسطين

مستقبلا ، وهناك رأى ثالث تقدم به نورى السعيد (العراق) يقضى باستشارة اللجنة العربية العليا فى حالة اختيار مندوب فلسطين ، وفى نهاية الأمر تمت الموافقة على مااقترحه المندوب المصرى الدكتور محمد حسين هيكل بتشكيل لجنة تتولى (٩) أمر اختيار مندوب فلسطين على أن يشترك فيها جميع الدول الأعضاء فى الجامعة العربية .

وبخصوص مشاركة مندوب فلسطين فى أعمال المجلس فقد كان هناك شبه اعتراض من مندوب مصر ـــ محمد حافظ رمضان ـــ حيث ذكر أنه لايجوز اشتراك أى عضو فى أعمال أى هيئة من الهيئات طالما انه لم يشترك فى التوقيع على الميثاق لأن ذلك يعتبر مخالفا من الناحية القانونية ، غير أن ذلك لايمنع من الاسترشاد بمندوب فلسطين فى الأمور التى تخص قضية بلاده فقط ويظل الوضع هكذا الى أن تصبح فلسطين عضوا فى الجامعة العربية ، واستطرد حافظ رمضان قائلا بأنه طالما لم يتمتع مندوب فلسطين بالصفة الدولية داخل المجلس فعلى مندوب فلسطين السامى أن يتولى تنفيذ قرارات الجامعة (١٠) .

وهكذا نلاحظ أن حافظ رمضان راعى الشكليات القانونية اكثر من الاعتبارات السياسية لدرجة أنه توهم أن المندوب السامى يمكن أن ينفذ قرارات الجامعة العربية . وعلى أية حال فقد كان للاعتبارات القانونية فى ذلك العهد وزن كبير .

وفى جلسة ٤ ديسمبر عام ١٩٤٥ تولى المندوب المصرى ـــ عبد الرازق السنهورى ـــ شرح ماتوصلت اليه اللجنة المقترحة من قرارات بخصوص الموافقة على تمثيل فلسطين فى مجلس الجامعة وظهر رأيان ينص الأول على الا يكون لهذا المندوب ، حق التصويت الا فيما يختص بقضية بلاده ، وثانيهما يرى أنه اذا قرر المجلس شيئا يلزم فلسطين القيام به فعلى مندوبها ابداء رأيه فى هذا الموضع ويتمتع بحق التصويت حتى يتناسب ذلك مع التزاماته المكلف بها . أما من حيث كيفية اختيار هذا المندوب فقد تركوا للفلسطينيين حرية الاختيار سواء أكان واحدا أو أكثر بحيث لايزيد عددهم عن ثلاثة ، مع لفت نظرهم الى أن اللجنة ترى أنه من الأفضل ان يكون مندوبا واحدا ، وبالرغم من ذلك ، وطبقا لما جاء فى الميثاق عن اختصاص مجلس الجامعة فإن اللجنة تركت للمجلس حق التعيين والتصديق وللفلسطينيين حق الترشيح وأبدى جميع الأعضاء موافقتهم على ماتوصلت اليه اللجنة من قرارارت (١١) .

واستكملت مناقشة هذا الموضوع فى دور الانعقاد العادى الثالث حينما وصل الى المجلس برقية من اللجنة العربية العليا من قبل جمال الحسينى طبقا لما قررته اللجنة تفيد بانتخاب كل من جمال الحسينى واحمد الشقيرى والدكتور طنوس لتمثيل فلسطين فى مجلس الجامعة (١٢) .

ومن الملاحظ أنه كان قد اتفق فى الدورة السابقة على أن يتجاوز المجلس حدود وظيفته بشأن حقه فى ترشيح مندوب فلسطين ، ومما زاد الأمور تعقيدا تجدد الخلاف حول كيفية تمثيل فلسطين فى الدورة التالية مما نتج عنه أن صار الاعضاء الذين رشحتهم اللجنة العربية لايمثلون فلسطين واقعا وبقى مقعد فلسطين شاغرا .

ولكن صدر الرأى القائل بأن يكون تمثيل مندوب فلسطين رمزيا ورأيه استشاريا (١٣) طبقا لما

اقترحه المندوب المصرى ـــ حافظ رمضان ـــ الذى أضاف بأنه يعامل هذا المندوب الفلسطينى معاملة وفد مراكش حينما سمحوا له بحضور احدى الجلسات بشرط ان يبدى رأيه الى الأمانة العامة أو أى لجنة من لجان الجامعة ، وقد اعترض الأمين العام على ذلك ودعم رأيه بأن لفلسطين ملحقا خاصا فى الميثاق ينص على اشتراكها فى المجلس الأمر الذى يجعلها تختلف عن بقية الدول العربية التى لم تنل استقلالها ، ولكن حافظ رمضان تمسك برأيه وطالب بضرورة تفسير ماجاء فى الملحق وقرارات المجلس بما يتفق مع المبادىء القانونية بحيث يوضع فى الاعتبار اشتراك فلسطين فى لجان الجامعة وهذا يعتبر نوعا من الاشتراك [١٤] .

وفى نهاية الأمر استقر الرأى فى هذه الدورة على تمثيل فلسطين فى مجلس الجامعة بمندوب واحد على أن يقتصر اشتراكه على المسائل الخاصة بقضية بلاده ، أما من حيث التصويت فيعهد الى الأمانة العامة بوضع الأسس التى تراها مناسبة لذلك ، وهذا القرار الأخير يكاد يطابق وجهة نظر وفد الحكومة المصرية حيث حاول أعضاء الوفد المصرى قدر الامكان التمسك بالمبادىء القانونية ليس بغرض ابعاد فلسطين عن الجامعة العربية ـــ كما زعموا ـــ ولكن بهدف تمثيلها تمثيلا مقبولا من الناحية الدولية [١٥] .

فيما يتعلق بالدعاية والاعلام : فعلى أثر الانتهاء من مؤتمر الاسكندرية عينت لجنة للدعاية بدأت عملها فى نوفمبر عام ١٩٤٤ حتى مارس عام ١٩٤٥ ، ثم تناولها مجلس الجامعة بالبحث فى الجلسة الثانية لدور الانعقاد الثانى فى نوفمبر عام ١٩٤٥ وقد تولى جميل مردم وزير سوريا المفوض بمصر ورئيس الوفد السورى لدى مجلس الجامعة ـــ رئاسة المجلس وحضرها من الجانب المصرى نفس الهيئة السابقة الى جانب عبد الحميد بدوى وزير الخارجية .

وحينما طرح الأمين العام مسألة الدعاية للمناقشة ، بدأ الحديث عن المكتب العربى فى لندن والذى كان أعضاؤه جميعا فلسطينيين الأمر الذى جعل الصهيونية تستغل ذلك فى الدعاية بأنه ليس لهذا المكتب علاقة بجامعة الدول العربية ولذلك اقترح الأمين العام ضرورة تمثيل كل دول الجامعة فى هذا المكتب ، كما أضاف مكرم عبيد اقتراحًا يقضى بصبغ هذا المكتب بالصبغة الرسمية ويتولى رئاسته أحد الأمناء المساعدين فى الجامعة العربية وبذلك تكون الجامعة قد وقفت حائلا دون مناهضة الصهيونيين لهذا المكتب .

واستكمالا لوجهة النظر المصرية رأى حافظ رمضان ضرورة تنشيط الدعاية فى الولايات المتحدة أيضا لكى تقف أمريكا على حقيقة الموقف حيث لفت المندوب المصرى نظر الأعضاء الى أن امريكا لاتعرف شيئا عن حقيقة القضية الفلسطينية الا من خلال الصحف الانجليزية والدعاية الصهيونية ، وكان لهذا الاقتراح أهميته الواضحة التى لمسها العرب فيما بعد ، وقد أبدى الأعضاء موافقتهم على الاقتراحات المصرية الخاصة حيث اسندت رئاسة مكتب الدعاية سواء فى لندن أو مكتب واشنطن المقترح الى رئيس يحمل صفة التمثيل الرسمى للجامعة العربية [١٦] ، وأكد مكرم عبيد أنه بالرغم مما فى ذلك من تحايل على القوانين الدولية الا أن هذا الاجراء يساهم فى تحقيق الهدف العربى

وبخصوص تمويل تلك المكاتب فقد اقترح حمدى الباجة جى (العراق) ضرورة رصد مبالغ مالية

طائلة لهذه المكاتب من قبل دول الجامعة العربية على آن تبدأ الدول فورا فى رصد تلك المبالغ وأيده فى ذلك المندوب المصرى ــ الدكتور محمد حسين هيكل ــ وبناء عليه قرر مجلس الجامعة رصد مبالغ مالية للدعاية على أن توضع تلك الاعانات تحت تصرف مندوب فلسطين موسى العلمى الى أن يقرر مجلس الجامعة طريقة أخرى ، وحتى يتمكن موسى العلمى من بدء نشاطه تنفيذا لما قرره المجلس .

وقد انتهز الدكتور محمد حسين هيكل تلك المناسبة وأخذ يبرز أهمية الدعاية باعتباره صحفيا قديما فنصح الاعضاء بضرورة تنظيم تلك الدعاية لما فى ذلك من أهمية كبيرة للقضية العربية كما أشار الى وسائل اليهود فى تنظيم دعايتهم والضغوط التى مارسوها على الحكومتين البريطانية والامريكية الامر الذى يتطلب معه تأليف لجنة من دول الجامعة للاشراف على عملية التنظيم الخاصة بالنظر فى النشرات والخطابات وما أنفق على هذه الدعاية . وبخصوص اعانات كل حكومة نصح المندوب المصرى المجلس بضرورة البت فى هذا الموضوع حتى لاتتعلل الحكومات بأنه ليس لديها قرارات من المجلس بل كلها مجرد توصيات من قبل اللجنة وبالفعل أبدى جميع الأعضاء موافقتهم على ماذكره المندوب المصرى (١٧) .

وهكذا فقد كان لمصر دور أساسى فى هذا المجال سواء من حيث توفر الخبرات أو تخصيص الأموال اللازمة فقد كانت مصر فى ذلك الوقت هى أغنى الدول العربية بالموارد وهى التى خصصت ٥٠ ألف جنيه لانشاء المكاتب للدعاية فى لندن وواشنطن (١٨) فى حين تباطأت الدول العربية الاخرى فى تغطية نفقات الاعلام ، فذكر موسى العلمى فى جلسة ١٢ ديسمبر ١٩٤٥ بأن العراق لم تكن قد اتخذت قرارا بشأن الميزانية واكتفت بتقديم سلفة مقدارها ١٥٫٠٠٠ دينار ، كما ندد موسى العلمى بما عمدت اليه حكومة المملكة العربية السعودية فى يوليو ١٩٤٥ من سحب مبلغ ٢٠٠٠ ريال سعودى كانت قد وضعته فى مفوضيتها بلندن فى مايو من نفس العام تحت تصرف الفلسطينيين ، بينما أحجمت كل من سوريا ولبنان عن تقديم أى معونة مالية حتى شهر سبتمبر ، وفى نفس الوقت أشاد بتخصيص المفوضية المصرية بواشنطن مبلغ ٤٠٠٠ جنيه مصرى رصيدا أساسيا و ٤٠٠٠ أخرى رصيدا احتياطيا لتحقيق أغراض الدعاية العربية (١٩) .

تناول **مجلس الجامعة مسألة انقاذ الاراضى والهجرة اليهودية** فبالنسبة لانقاذ الاراضى فقد تقرر فى جلسة ٨ نوفمبر عام ١٩٤٥ تعيين لجنة من الخبراء لانقاذ أراضى فلسطين على أن يكون المشتركون فيها من غير أعضاء المجلس والا يزيد عددهم عن خمسة اثنان منهم مصريان وآخران فلسطينيان وينضم اليهما سعيد حمادة ــ استاذ الاقتصاد بالكلية الامريكية ببيروت ــ أما العضوان المصريان فكانا حافظ عفيفى الذى أسندت اليه رئاسة اللجنة والثانى أحمد ممدوح مرسى وقد ترك أمر اختيارهما الى مكرم عبيد باعتباره وزيرا للمالية المصرية ، وأما الفلسطينيان فهما احمد حلمى ــ مدير عام صندوق الأمة العربية ــ ورجائى الحسينى مدير المكتب العربى بالقدس .

ولقد رأى رئيس الوفد العراقى ــ حمدى الباجه جى ــ أن تحدد اختصاصات تلك اللجنة بحيث تؤدى تلك الاختصاصات الى منع تسرب الاراضى العربية الى الصهيونيين فعلى اللجنة أن تقوم بتحديد مبالغ تساهم بها كل حكومة عربية سنويا من اجل انقاذ الأراضى ، ويقترح أيضا تقديم قروض الى

الفلاحين العرب الفلسطينيين الذين ينوون بيع أراضيهم لليهود ، أو شراء تلك الأراضى وايقاف بيعها الا لعربى يتعهد بعدم بيعها لليهود وتسجيلها باسم صندوق الامة العربية فى فلسطين وفى النهاية أوصى المندوب العراقى بوجوب عرض مقترحاته على لجنة الخبراء لاتخاذ مايلزم بشأن وضع نظام لتنفيذها .

وبعد موافقة الاعضاء على تلك المقترحات طالب سليمان فرنجية (لبنان) بأن تقدم تلك المقترحات بوصفها توصيات لا أن تكون مقيدة لهم ، كما طالب حافظ رمضان ، بضرورة اطلاع اللجنة على اساليب الصهيونيين السياسية والاقتصادية والدعائية ، حيث أشار إلى أن أساليبهم السياسية تتركز فى مسألة الهجرة ، وأما من الناحية الاقتصادية فلها نواحيها المتعددة كالصناعة والتجارة ليس فى فلسطين فحسب بل فى الشرق كله ، هذا الى جانب الزراعة وسعى اليهود الدائب من أجل انتزاع الأراضى من أيدى العرب لكى تتحقق فكرة الوطن القومى اليهودى وبناء على ذلك رأى أعضاء المجلس ضرورة مقاطعة العرب للبضائع الصهيونية [٢٠] .

وبناء على دعوة مجلس الجامعة مثل فلسطين فى دور الانعقاد الثانى كل من موسى العلمى ويعقوب الغصين واميل الغورى .

وبعد الدراسة قدم كل من الخبراء المصريين والخبراء الفلسطينيين مشروعين مختلفين يستهدفان حماية الأراضى العربية .

ويتلخص المشروع المصرى فى أنه خصص الجزء الأول لبيان أسباب مشكلة الأراضى فى فلسطين من النواحى السياسية والاجتماعية والتشريعية .

وفى هذا المشروع اهتم الخبراء المصريون بالناحية المالية حيث اقترحوا تكوين منشأة مالية فى فلسطين فى أول الأمر حتى يتمكن الفلاح العربى من زراعة أرضه والخلاص من الديون والمرابين ، وتقسم تلك المنشأة حسب اغراضها الى اقسام كثيرة منها قسم للائتمان العقارى لمساعدة الملاك على تحسين أراضيهم واستصلاحها ، وقسم للأئتمان الزراعى لشراء مايلزم المزارعين ، وقسم آخر للاستغلال الزراعى التعليمى الحديث للعمل على نشر التقاليد الزراعية بشراء الأراضى بأسعار اقتصادية وبيعها لصغار المزراعين بشروط متهاودة فى الدفع ، ثم تسعى بعد ذلك لشراء قطع صغيرة أخرى لإصلاحها وبيعها وتصبح هذه المزارع النموذجية بمثابة مدارس لتعليم أولاد العرب أصول الزراعة الحديثة ، وقسم أخير للتشريع ويعمل بالاتصال مع الوحدة العربية على تعديل الضرائب العقارية الزراعية بحيث ترتكز على غلة الأرض لا على القيمة الرأسمالية . وتكون المؤسسة على شكل شركة مساهمة ويكون رأسمالها فى بداية الأمر مليون جنيه يزداد حسب احتياجات المنشأة . وعلى كل حكومة أن تتعاون فى اكتتاب الأفراد فى الجزء الذى يخصها فى واقع نسبة موارد ميزانيتها ، واشترط الخبراء المصريون أن تكون الأسهم عربية ويخصص جزء منها للاكتتاب فى فلسطين .

وفيما يختص بمعونة الحكومات العربية طالب المشروع المصرى بأن تكون على شكل تبرع وحيد للمؤسسة يضاف الى احتياطيها على أساس ربع رأسمالها أى ٢٥٠٠٠٠ جنيه تقسم على الحكومات بالنسبة

التى تقررها الجامعة العربية ولا يجوز توزيع ذلك الاحتياطى كأرباح ، كما يضاف اليه التبرعات والهبات التى ترد من الحكومات أو الأفراد ، وكتشجيع لتلك المؤسسة تضمن الحكومات فائدة قدرها ٣ ٪ على الأسهم لمدة ثلاث سنوات أولى كى تتمكن المؤسسة من تغطية مصروفات تأسيسها فى المرحلة الأولى من تكوين احتياطيات تعزز مركزها المالى ، ومن حق الحكومات أن تعين مندوبا يحضر مجلس الادارة على ألا يكون له صوت فى المداولات [٢١] .

وقد طالب مكرم عبيد باعطاء هذا المشروع أولوية الا فى حالة اعتراض الفلسطينيين وتمسكهم بمشروعهم ، وأعلن أنه لايقصد من وراء ذلك ابعاد المشروع الفلسطينى ، غاية الأمر انه يريد توضيح وجهة نظر حكومته واستعدادها لتنفيذ مايراه الخبراء المصريون قبل انفضاض تلك الجلسة .

وقد حظى المشروع المصرى بتأييد من الأمين العام لاعتبارات كثيرة منها استعداد الحكومة المصرية لدفع المال الذى أشير اليه فى المشروع دون مقابل بشرط استعمال هذا المال بالطريقة التى تقترحها مصر ، ومن ناحية أخرى فقد اشار المشروع الى أن تخصص فائدة للمساهمين فيه لمدة ثلاث سنوات .

وتطبيقا لما جاء فى المشروع المصرى اقترح مكرم عبيد وجوب انشاء بنك يشتمل على عمليات التأمين الزراعى والعقارى ويضم قسم قضايا لاصدار التشريعات ، وفى حالة تنفيذ المشروع المصرى فقد رأى وجوب ضمان الحكومات العربية للربح لمدة ثلاث سنوات بواقع فائدة قدرها ٣ ٪ على أن تدفع الحكومات من مالها لكى يتمكن البنك من تنظيم نفسه لصعوبة الحصول على الربح فى الفترة الأولى من انشائه ، ولذلك أوصى مكرم عبيد بأن تتولى الدول العربية هذا المشروع على أن يشكلوا لجنة لدراسته ومحاولة العمل على تنفيذه لكى يعود بالنفع على عرب فلسطين ، وفى نهاية حديثه أعلن أن هذا الأمر متروك للمجلس لكى يبدى رأيه النهائى فيه . ومما يستلفت النظر أن المندوب الفلسطينى — يعقوب الغصين — أيد المشروع المصرى ، فنظرا للظروف التى تمر بها قضية بلاده رأى وجوب العمل بالمشروع الذى ينفذ على وجه السرعة الأمر الذى يتفق مع وجهة النظر المصرية [٢٢] .

وفى جلسة ١٤ ديسمبر عام ١٩٤٥ أعلن الدكتور محمد حسين هيكل أمام الأعضاء موافقة الحكومة المصرية على المشروع المقدم من الخبراء المصريين شريطة اشتراك كل الحكومات العربية الأعضاء فى الجامعة العربية فى العمل على تنفيذه وفى حالة رفض احدى هذه الدول له فيجب أن يعاد النظر فيه [٢٣] . وبناء على ذلك فقد بادر الأمين العام الى ارسال برقيات الى الحكومات العربية لابداء الآراء فى المشروعين المقدمين للمجلس بخصوص انقاذ أراضى فلسطين . بيد أنه لم يصل رد الحكومة المصرية بالموافقة على المشروع المصرى الا فى ٣١ يناير عام ١٩٤٦ وفيه أكدت مصر على استعدادها للمساهمة فى هذا المشروع المقدم من الخبيرين المصريين ، وبموافقة الحكومة المصرية بادرت كل من العراق وسوريا الى ارسال جوابهما الى مجلس الجامعة [٢٤] . وفى نهاية الأمر تمت الموافقة على المشروع المصرى فى مارس عام ١٩٤٧ .

وطبقا للمشروع المصرى طرح اكتتاب فى مختلف الدول العربية لجمع الأموال اللازمة وتأسيس

شركة مساهمة من هذه الأموال تتولى انقاذ الأراضى المملوكة للعرب ، وقدر المبلغ المطروح بمليون جنيه وللأسف لم يقبل الجمهور بدرجة كافية على الاكتتاب فى هذه الشركة بالقدر المطلوب مما يدل على عدم استعداد الأثرياء العرب للتضحية على نفس المستوى الذى قدم به الأثرياء اليهود الأموال « لشركة استعمار الأراضى اليهودية » ، والذى يعنينا هنا هو تسجيل موقف مصر ، ذلك أنه بعد أن وجدت أمانة الجامعة العربية صعوبة فى جمع الأموال اقترحت تكوين مبلغ احتياطى للشركة بربع مليون جنيه تغطيه الحكومات من ميزانياتها [٢٥] ، ولما كانت الحكومة المصرية تتحمل فى ذلك الوقت نسبة ٤٢ ٪ من ميزانية الجامعة العربية فقد رؤى ان تطبق نفس النسبة على نصيب الحكومة المصرية فى هذا المبلغ الاحتياطى ، وفى الواقع فإن مصر كانت تؤدى هذه الالتزامات العملية قبل غيرها من الحكومات العربية التى كانت تكتفى بالتأييد المعنوى أو الشفوى أحيانا .

وهكذا قدمت الحكومة المصرية مبلغ ١٠٥ ألف جنيه للشركة المقترحة ولم تجد صعوبة فى أن تحصل على موافقة البرلمان بمجلسيه الشيوخ أو النواب طالما أنه يدخل ضمن النسبة المخصصة لمصر فى أعمال الجامعة العربية . وقد وافق البرلمان بمجلسيه متخذا الاجراءات اللازمة للاعتمادات الاضافية واشترط ان تخضع تلك الشركة لنفس الشروط التى تخضع لها الشركات المساهمة المصرية وأن تنطبق عليها القوانين المصرية الخاصة بذلك كما اشترط أيضا فى « حامل اسهم تلك الشركة أن يكون عربيا من رعايا احدى الدول الأعضاء فى الجامعة العربية وأن الغرض من تبرع الحكومات العربية هو دعم مركزها وحث الناس على الاكتتاب فى رأس مالها مما فيه ضمان لمواجهة ماقد تتعرض له الشركة من خسائر » [٢٦] .

ويلاحظ ان مسألة انقاذ الأراضى عن طريق الشركات المساهمة العربية جاءت متأخرة ، ففى عام ١٩٤٧ كان كل شيء يتوقف على الحل السياسى والعسكرى .

وبالنسبة للهجرة اليهودية : فمن المعروف أن بريطانيا قد رسمت سياستها ازاء هذا الموضوع فى الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ حينما سمحت بهجرة ٧٥ ألف يهودى خلال خمس سنوات بعدها توقف الهجرة نهائيا الا اذا قبلها العرب [٢٧] . ولكن بريطانيا لم تلتزم بتلك السياسة والدليل على ذلك ماصرح به وزير الخارجية البريطانى (بيفن) فى نوفمبر عام ١٩٤٥ من السماح بهجرة اليهود بعدد معين الى فلسطين واستيطانهم فيها . ومما زاد الأمور تعقيدا التصريح الذى ألقاه رئيس الحكومة الأمريكية — ترومان — بفتح باب الهجرة لمائة الف يهودى اضافى الى فلسطين مما أثار ردود فعل عنيفة فى الدول العربية جميعها وطرح هذا الموضوع للتداول فى مجلس الجامعة .

كان مجلس الجامعة مهتما بمسألة الهجرة حتى قبل أن يصدر تصريح بيفن . فقد وضع كل من مكرم عبيد والشيخ يوسف ياسين وحبيب أبو شهلا والأمين العام للجامعة العربية مذكرة باسم الجامعة لفتوا فيها نظر كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية الى حقيقة الوضع فى فلسطين مما يتحتم عليهما الوفاء بتعهداتهما للحيلولة دون جعل فلسطين دولة يهودية ، وبضرورة العمل بما نادت به الحكومة الأمريكية من قبل حينما رأت وجوب أخذ مشورة العرب قبل اتخاذ أى قرار « ولذلك تود الحكومات العربية الا تتخذ الحكومتان الأمريكية والبريطانية أى قرار يتعلق بالهجرة لفلسطين أو يمس أى تسوية

لقضية فلسطين بدون مشاورة الدول العربية وموافقتها » .

ودارت المناقشة بعد ذلك حول تلك النقطة فأعلن الشريقى أن ماق المذكرة غير كاف لتفهم وجهة نظر الجامعة العربية بينما يكفى فقط للتعبير عما تراه الحكومات العربية ، ولذلك طالب بضرورة وضع مذكرة خاصة بالجامعة العربية ولكن مكرم عبيد أوضح له ان كثرة ارسال المذكرات من المحتمل أن يفقد العرب عطف الانجليز .

وقد رغب الشريقى فى اثارة مسألة التقسيم معتقدا ان رسم خط يفصل بين المنطقة العربية والمنطقة اليهودية التى يجوز فيها الهجرة قد يكون أفضل من المطالبة بتحديد الهجرة . وقد أبدى النقراشى اعتراضه على اثارة هذا الموضوع الذى لن يؤدى فى النهاية الى صالح العرب فقال : « نحن الآن بصدد مسألة معينة هى أن أمريكا تضغط على انجلترا لزيادة الهجرة والاخيرة تعارض ، وأخشى ما أخشاه ان تلفت امريكا نظر انجلترا الى أننا بعملنا هذا انما نرمى الى مجرد المشاكسة وتحت هذا التأثير قد يصلون الى اتخاذ قرار فى هذا الموضوع » . ولذلك فمن الافضل للمجلس ولعرب فلسطين استبعاد فكرة التقسيم وحاول مكرم عبيد اقناع المجلس بما صرح به النقراشى حيث اشار الى نقطة هامة وهى أنه لو رغبت امريكا فى التقسيم وهجرة اليهود فإن احتجاجات العرب لن تحول دون ذلك ، وبناء عليه رأى الوفد المصرى ضرورة التمسك بالاكتفاء ببحث مايجب عمله ازاء مسألة الهجرة اليهودية لأنه كلما زاد عدد اليهود فى فلسطين كلما أدى ذلك الى انشاء الدولة اليهودية الأمر الذى ترفضه مصر والدول العربية .

وقد حاول الأمين العام تدعيم الموقف المصرى فنصح الأعضاء بوجوب تجنب « الظهور بمظهر من يريدون املاء ارادتهم ، بل يجب أن نبين فقط ان الخطر المحدق بنا حقيقى سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية خصوصا اذا كان هذا الكلام من جهة يراد عطفها » . وبناء عليه انتهت المناقشة بالموافقة على نص المذكرة وتكليف الأمانة العامة للجامعة العربية والحكومات العربية بتبليغ الحكومتين الأمريكية والبريطانية نص تلك المذكرة [٢٨] .

ولكن المجلس عاود مناقشة تلك المسألة مرة أخرى حينما أشار المندوب الفلسطينى جمال الحسينى الى تفاقم الهجرة غير الشرعية الى فلسطين مشيرا الى الأساليب التى اتبعها اليهود لاباحة تلك الهجرة والتى كان آخرها الأساليب القضائية حينما عرضوا مسألة الهجرة على محكمة العدل الفلسطينية العليا ، وازاء ذلك تقدم الدكتور محمد حسين هيكل باقتراح يقضى بعقد اجتماع بين الأمين العام والحسينى للبحث فى اختصاصات تلك المحكمة وهل من حقها اصدار قرارات تسمح لليهود بدخول فلسطين ثم يطلعون المجلس على النتائج التى توصلوا اليها [٢٩] ، مع لفت نظر الحكومتين البريطانية والأمريكية الى ماقى ذلك من عرقلة الاستمرار فى مباحثات مؤتمر لندن عام ١٩٤٦ .

وفى تلك المناسبة رأى بعض الأعضاء مثل تحسين العسكرى أن لجوء اليهود الى تلك الهيئة القضائية ماهو الا مؤامرة سرية من أجل دخول المائة الف مهاجر الى فلسطين ، وأيده فى ذلك حافظ رمضان حينما أعلن « أن لجوء اليهود الى حكم قضائى يصدر من هيئة قضائية ماهى الا مناورة سياسية يهودية يرمون من ورائها الى تغطية أعمالهم الصهيونية غير المشروعة » الأمر الذى لايخفى على الدول

العربية والذى يستوجب الاشارة اليه فى مذكرة احتجاج تصدر عن الجامعة العربية ، وأيضا الى محاولة تملك الأساليب والحجج القوية والتى تجعل من عمل الجامعة العربية فائدة مرجوة .

وقد اطلع الدكتور محمد حسين هيكل المجلس على حقيقة الوضع فى نيويورك ومدى نفوذ اليهود فيها الى الحد الذى يوصل الى قرار فى غير صالح العرب عند عرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة ، علاوة على أن الكثيرين مازالوا يعتقدون ان هجرة اليهود الى فلسطين ليس من شأنها تهديد السلام العالمى ويؤكد ذلك ماكتبه رئيس تحرير جريدة « نيويورك تايمز » حينما قال « ان الفكرة الصهيونية على أساس انها فكرة سياسية خطأ ، والواقع انه اذا اتخذ العدل مجراه فان فلسطين تتسع لأكثر من ٣٠٠,٠٠٠ مهاجر وليس ١٠٠,٠٠٠ » ، وبناء على ذلك طالب هيكل بمحاولة تطبيق ماجاء فى مؤتمر بلودان بما يتفق والوضع الدولى حينذاك ، كما أشار جميل مردم الى أن التشدد فى المقاطعة الصهيونية سيضطر بريطانيا الى وقف الهجرة . ولكن حافظ رمضان رأى « وجوب أن تعلم انجلترا انه اذا لم توقف هذه الهجرة فان الجامعة العربية لن تكون مسئولة عن النتائج ولن يكون فى استطاعتها ان تمنع العرب من اظهار شعورهم أو أن توقف تيارهم فى مقابلة القوة بالقوة والارهاب بالارهاب » .

وربما تكون تلك الاشارة من حافظ رمضان مندوب مصر أول مناسبة للحديث عن استعمال اسلوب التهديد والقوة لمحاولة الوصول الى حل لقضية فلسطين وارغام بريطانيا على الاصغاء لمطالب العرب وعدم الانصياع للضغوط الصهيونية . واكد المندوب المصرى على انه لكى يصل العرب الى نتائج منشودة وسلاح قوى لدخول مؤتمر لندن لعام ١٩٤٦ لابد لهم من اتباع الاساليب التى يتبعها اليهود سواء عن طريق الارهاب أو الدعاية الى جانب العمل السياسى .

وبعد استعراض تلك الآراء انتهى مجلس الجامعة من التداول فى مسألة الهجرة اليهودية الى فلسطين بالتوصية على ارسال احتجاج واصدار قرار خاص بشأن الهجرة وهذا نصه :

« يرى المجلس فى تفاقم الهجرة اليهودية الى فلسطين خطرا داهما على العرب وعلى كل تسوية تتوقف على مؤتمر فلسطين فى لندن وهو يكلف الأمانة العامة الاحتجاج لدى الحكومة البريطانية على ماتبديه فى التهاون فى هذا الشأن ويقرر أن فى استمرار الهجرة مخالفة للعهد الذى قطعته على نفسها فى عام ١٩٣٩ وتؤدى الى اضطراب السلم فى الشرق وأن العرب لايقرون أى هجرة يهودية الى فلسطين ولا يقرون ماتسميه الحكومة البريطانية بالحصص الشرعية ولذلك يعتبرون ان جميع الداخلين الى فلسطين مهاجرون غير شرعيين يجب اعادتهم الى الأماكن التى جاءوا منها » [٣٠] .

ولا شك ان الذين أصدروا هذا البيان كانوا يدركون أن مجرد الاحتجاجات لاتكفى ومن هنا نبتت فكرة المقاطعة العربية للبضائع الصهيونية .

المقاطعة العربية ـــ الاسرائيلية :

منذ بدأت القضية الفلسطينية تطفو على سطح السياسة العربية وبخاصة المصرية بدأت تظهر

معها فكرة المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية . وعلى الصعيد المصرى تجدر الاشارةالى أن الاخوان المسلمين ومصر الفتاة كانتا أولى هيئتين مصريتين تحثان الشعب المصرى والعربى على ضرورة مقاطعة اليهود اقتصاديا . ولكن بعد تأسيس الجامعة العربية طرح موضوع المقاطعة للمناقشة على الصعيد الرسمى .

وقد صادف هذا الموضوع صعوبات فى الفترة الأولى كان أهمها وجود العرب واليهود ضمن وحدة اقتصادية فى اطار الانتداب البريطانى ، ولذلك اختلفت الآراء حول نظام المقاطعة حيث إذا منع استيراد أى بضائع من فلسطين فان ذلك قد يضر بمصالح العرب كذلك تصدير المواد الخام الأولية الى فلسطين واحتمال تسربها الى اليهود .

أيد الوفد المصرى مبدأ المقاطعة ولكنه كان يرغب فى اتخاذ اساليب عملية يمكن تنفيذها وذلك حينما اقترح مكرم عبيد انه لابد من وضع نظام محكم للمقاطعة العربية قبل البدء فى تنفيذها حتى لاتقع الجامعة العربية فى مثل ماوقعت فيه مصر فى خلال الثورة المصرية عام ١٩١٩ حينما قاطع المصريون البضائع الانجليزية بدون تدبير أو نظام مما أدى الى فشل المقاطعة ، وبناء عليه لابد من أن تتخذ المقاطعة الشكل الرسمى فتتولى الحكومات العربية مهمة رفع الرسوم الجمركية على أن تكون مانعة للواردات الصهيونية الى حين تحقيق ماجاء فى الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ ولكى تتم تلك الاجراءات العملية لابد من القيام بدراسة وافية وتقدير كاف للانتاج الصهيونى [٣١] .

وفى أثناء اشتراك مصر بصورة رسمية فى مباحثات مجلس الجامعة بهذا الشأن كان على الجانب الآخر أى المستوى الشعب العمل على تنفيذ المقاطعة فقد اشار المجلس الى القرارات العملية التى اتخذها المؤتمر الطبى السنوى السابع عشر والذى عقدته الجمعية الملكية الطبية المصرية فى نوفمبر عام ١٩٤٥ من أجل السير بالمقاطعة الى حيز التنفيذ العملى ، وقد تضمنت قرارات هذا المؤتمر مايلى : « تحريم دخول مستحضرات طبية من التى يمكن تحضيرها فى الصيدليات المحلية الى البلاد العربية بشأن تعميم دستور الأدوية المصرى الذى حضره الاخصائيون المصريون فى البلاد العربية وبشأن مناشدة أطباء البلاد العربية عدم وصف أى دواء يحضر فى المصانع الصهيونية ومنع دخول المستحضرات الطبية اليهودية الى البلاد العربية » [٣٢] . وكانت مهمة مجلس الجامعة بعد ذلك تكمن فى تبليغ تلك القرارات التى توصل اليها المؤتمر الطبى المصرى الى الحكومات العربية وتوصيتها بالعمل على تنفيذها .

وبعد الانتهاء من الاشارة الى قرارات المؤتمر الطبى المصرى عاد المجلس الى تناول موضوع المقاطعة ، فطرح اقتراح مكرم عبيد بشأن المقاطعة الرسمية والشعبية ، للمناقشة ، حيث رأى بعض الأعضاء أنه لافرق بين المقاطعة الرسمية وبين المقاطعة الشعبية وقد حاول أحدهم اقناع المجلس بوجهة نظره حينما اكد على مافى المقاطعة الرسمية من اعتداء على ميثاق سان فرانسيسكو ، كما نوه عضو آخر الى أنه « نظرا لطول الوقت الذى تستلزمه المقاطعة الرسمية فلابد من تعيين لجنة من أجل تنظيم المقاطعة الشعبية » . وبخصوص مسألة الاعتداء على ميثاق سان فرانسيسكو ، أبدى الدكتور السنهورى — عضو الوفد المصرى — اعتراضه على ذلك حيث اشار الى ان العرب باتخاذهم قرار المقاطعة الرسمية يعتبرون

« فى حالة دفاع شرعية ضد فكرة غير مشروعة مستعملين فى هذا سلاحا شرعيا » وبما ان مجلس الجامعة هيئة رسمية فلا يجوز له أن يقرر مقاطعة شعبية وانما تقتصر مهمته على اصدار القرارات على ان تتولى الحكومات العربية تبنى تلك القرارات واصدار توصيات الى شعوبها للعمل على تنفيذ المقاطعة الشعبية ، ويستطرد المندوب المصرى قائلا :

« فاذا اردت ان احدد المقاطعة بحدودها الاصلية اقول ان المقاطعة يجب ان تكون محدودة بهذا الغرض المشروع (غرض منع اقامة دولة يهودية فى فلسطين . وعند ذلك أبين مدى هذه المقاطعة وحدودها . أما مداها فيجب ان تكون مقاطعة اقتصادية رسمية شاملة . أما الحدود فينبغى أن تقتصر على مقاطعة الصهيونية دون اليهودية » (٣٣) والمقصود بتلك العبارة الأخيرة يهود البلاد العربية الذين يتمتعون بحقوق المواطن العادى . ثم أشار الدكتور السنهورى بعد ذلك الى المراحل التى يجب أن تمر بها المقاطعة وهى كالآتى :

أولا : على المجلس سرعة اصدار قرار بالمقاطعة الاقتصادية الشاملة على أن تبلغ فورا الى الحكومات العربية الأعضاء فى الجامعة .

ثانيا : يجب على كل حكومة سرعة النظر فى تلك القرارات لاخراجها الى حيز الوجود .

ثالثا : قيام اللجنة الاقتصادية بنظر وتنسيق التدابير التى وصلت اليها الحكومات العربية وعلى ضوء ذلك توضع القرارات الخاصة بها ثم تبادر الحكومات العربية الى العمل على تنفيذ قرارات اللجنة .

ولم يتطرق المندوب المصرى الى تحديد ميعاد لتنفيذ المقاطعة ورأى ترك تلك المهمة الى اللجنة الاقتصادية .

وبناء على ماقدمه الدكتور السنهورى اقترح الامين العام ضرورة تأليف لجنة من الدول العربية الأعضاء فى الجامعة لكى تتولى مهمة الاشراف على تنسيق وتنظيم المقاطعة على أن تقدم تقريرها ومقترحاتها الى المجلس لكى يتمكن من الوصول الى صيغة الاقتراح النهائى وبالفعل تألفت تلك اللجنة وقامت بالمهمة المكلفة بها حيث وضعت تقريرا تضمن الاشارة الى مدى استغلال الصهيونية للأعمال الصناعية والتجارية فى تحقيق هدفها السياسى وهو اقامة دولة يهودية فى فلسطين ، ولذلك رأى مجلس الجامعة وجوب الاحتفاظ بفلسطين دولة عربية بالطرق السلمية فقرر مايلى :

أولا : ان دخول البضائع الصهيونية الى الدول العربية يؤدى الى تحقيق اهداف الصهيونية السياسية فعلى كل دولة ان تتخذ الاجراءات التى تناسب وتتفق مع اصول التشريع والادارة فيها ، بمنع هذه المنتجات من دخولها بلادها بعد أول يناير عام ١٩٤٦ سواء جائتها من فلسطين مباشرة أو عن طريق آخر .

ثانيا : دعوة المجلس الدول العربية غير الممثلة فى مجلس الجامعة الى التعاون مع الجامعة العربية لمنع التجار والافراد من التعامل مع المنتجات الصهيونية سواء فى فلسطين أو الدول العربية الأخرى .

ثالثا : تأليف لجنة من الدول الممثلة فى الجامعة للاشراف على تنفيذ المقاطعة (٣٤) .

. وحينما طرح هذا التقرير للمناقشة أبدى المندوب المصرى ــ مكرم عبيد ــ اعتراضه على ماتضمنته الفقرة الأولى من القرار والتى تنص على « أنه على كل دولة من دول الجامعة أن تتخذ مايناسبها » ، حيث ان الدول العربية جميعها تكاد تتفق فى تشريعها الا أنه ينقصها التحديد وعبر مكرم عبيد عن تخوفه من أن يؤدى عدم التحديد هذا الى ارتباك فى المستقبل ، ولمواجهة تلك الصعوبة رأى المندوب المصرى بوجوب اجتماع جميع الاعضاء للتعرف على وجهات النظر المختلفة لأن قيام لجنة التنسيق بعملها غير كاف .

وقد حاول الأمين العام توضيح الأمور للمندوب المصرى واقناعه بالموافقة على القرار حينما أشار الى أنه بالرغم من غموض الفقرة الأولى من القرار الا أن المقصود بها هو اطلاق يد الحكومات فى العمل بما تراه واكد أنه وضع تلك الفقرة مع مراعاة مركز الحكومة المصرية وبما تحتويه تشريعاتها من فروع كثيرة وبذلك يصبح للحكومة المصرية حرية العمل طبقا للوسائل التى تمكنها من تنفيذ قرار المجلس ، أما اذا اعترضتها عقبات تحول دون تنفيذ قرارات المجلس فسوف يقدر المجلس لها ذلك (٣٥) .

وفى جلسة ١٢ ديسمبر عام ١٩٤٥ اقترح الامين العام تشكيل لجنة مقاطعة دائمة يخصص لها موظفون وتمثل فيها الحكومات العربية بمندوب واحد على أن يتولى المجلس مهمة تحديد مقرها ووضع لائحتها ومعرفة صلاحيتها ، ولكن كان للوفد المصرى رأى فى هذا الاقتراح حيث فضل مكرم عبيد أن تقوم الحكومات العربية أولا ببحث الأمر ثم تبلغ الأمانة العامة بما توصلت اليه حتى يقوم المجلس بتحديد تاريخ العمل بتلك الاجراءات وهنا أكد الأمين العام على ضرورة وجود تلك اللجنة الدائمة لأنه من المحتمل الا تبلغ الدول العربية ماتوصلت اليه من قرارات الى الأمانة العامة الأمر الذى يؤدى الى تعقيد الأمور وتشجيع اليهود على تهريب بضائعهم ، وأضاف قائلا أنه لامناص من وجود تلك اللجنة الدائمة المقترحة للعمل على ايجاد التعاون فى المستقبل وليست فقط من اجل تنفيذ القرارات على أن يعتبر أول يناير هو ميعاد تنفيذ الحكومة لتلك القرارات (٣٦) .

وباقتراح الأمين العام انفض دور الانعقاد العادى الثانى لمجلس الجامعة ليعاود مناقشة تلك المسألة فى دور الانعقاد العادى الثالث وبحضور حافظ رمضان عن الجانب المصرى ، وهنا أشاد الأمين العام بما اتخذته الحكومة المصرية من اجراءات مطابقة تماما لاتجاهات لجنة تنسيق المقاطعة من حيث السماح باستيراد المصنوعات العربية من فلسطين خشية أن يؤدى المنع البات الى الاضرار بمصالح العرب فى فلسطين خاصة وأنه لم تعترض اليهود أى عقبة فى الحصول على المواد الخام الأولية فمثلا اذا كانوا فى احتياج للقطن المصرى فمن السهل الحصول عليه لوجوده فى يد شركات انجليزية . ومن اجل مناهضة التحايل التى قد تلجأ اليه بعض الدول العربية لمحاولة عرقلة تنفيذ القرارات رأى الأمين العام انشاء مكتب دائم فى فلسطين لمراقبة عمليات التحايل على أن يديره الفلسطينيون .

وقد انتهز الأمين العام تلك الفرصة فاثنى على ماقامت به الحكومة المصرية من الخطوات الايجابية لتنفيذ قرار المقاطعة حيث اثبتت الدلائل الى انه لم يرد الى الأمانة العامة أى شكوى من تسرب البضائع الصهيونية الى الأسواق المصرية بالرغم من أن « مصر كانت تستهلك من تلك البضائع ماقيمته ثلاثة

ملايين ومائتى الف جنيه من مجموع ثمنها البالغ أربعة ملايين أما الباقى وقيمته ثمانمائة ألف جنيه فكانت تستهلكه الدول العربية الأخرى » .

وقد أبدى حافظ رمضان ملاحظاته على بعض النقاط التى تعرض لها الأمين العام فى حديثه وخاصة مايتعلق بمكتب المراقبة الدائم والذى يتولى ادارته عرب فلسطين ، فقد رأى المندوب المصرى أن اقتصار عضوية هذا المكتب على عرب فلسطين غير كاف ولكن يجب أن يكون اعضاؤه من رجال الاقتصاد على أن يكونوا دائمى الاتصال بالحكومات العربية وفى حالة حدوث خلاف بينهما فيكون الفيصل فى ذلك للأمانة العامة . كما اعترض حافظ رمضان على ما أشار اليه الأمين العام من أن لجنة تنسيق المقاطعة تنص على وجوب انشاء مكاتب للمقاطعة فى كل دولة عربية بحجة ان ذلك سوف يؤدى الى اختلاف الجوهر وأنه من الأفضل انشاء مكتب واحد أو لجنة خاصة . وهنا أكد الأمين العام أنه قد تم بالفعل انشاء تلك اللجنة الخاصة واتفق على أن يكون مقرها فى القاهرة ويكون أعضاؤها من الدول الأعضاء فى الجامعة العربية وتنحصر مهمتها فى تقديم التقارير الى المجلس كى يتمكن من تتبع نشاطها (٣٧) . وفى جلسة ١٥ أكتوبر عام ١٩٤٧ أبدى المندوب المصرى (محمد كامل عبد الرحيم) ملاحظاته الى أنه بالرغم من الجهود التى بذلتها الدول العربية للسير بقرارات المقاطعة الى حيز التنفيذ الا أن هناك بعض الثغرات والتى نشأت اساسا من أن بعض التجار العرب فى فلسطين يبتاعون البضائع الصهيونية ويقلبونها الى بضائع عربية ثم يعيدون بيعها ، كما أوضح أن المسألة الصهيونية ماهى الا مسألة اقتصادية فلو حاول العرب سد تلك الثغرات بمنع تسرب البضائع الصهيونية عن طريق اتخاذ الاجراءات لمنع تجارة الترانزيت الصهيونية . ومن أجل شل حركة المصانع اليهودية اشار المندوب المصرى الى ضرورة اتخاذ الاجراءات لمنع تصدير المواد الخام التى تصل الى الصناعات الصهيونية كما فعلت الحكومة المصرية .

وكما شغل موضوع المقاطعة الاقتصادية مجلس الجامعة العربية ، نجد ان هذا الموضوع اثير ايضا فى المؤتمرات التى عقدت فى نطاق الجامعة العربية حيث لم يغفل مؤتمر بلودان عام ١٩٤٦ تلك المسألة اذ قررت اللجنة الداخلية المنبثقة عن هذا المؤتمر ضرورة العمل فورا على مقاطعة البضائع الصهيونية ، كما تقرر استمرار العمل بهذا القرار لحين التوصل الى حل للقضية الفلسطينية (٣٨) .

ولم يقتصر دور مصر بشأن المقاطعة على الاجراءات الرسمية ، فلقد رأت جماعة الاخوان المسلمين أن فى هذه الاجراءات بعض الثغرات من الممكن سدها عن طريق التنسيق والتعاون بين التجار والشركات وهذا الأسلوب هو أجدى من قرارات الحكومة خاصة وأن الاقتصاد كان حرا فى ذلك الوقت ولذلك دعت شركة المعاملات الاسلامية (٣٩) التابعة لجماعة الاخوان المسلمين الى اقامة حفل لبعض التجار فى يناير عام ١٩٤٦ ومع أن هذا الحفل لم يتم الا أن مدير الشركة ـــ رياض جمجوم ـــ قد صرح بقوله :

« ان جامعة الدول العربية والحكومات المشتركة فيها قد قررت مقاطعة التجارة الصهيونية الداخلية والخارجية واتخذت حيطتها الجمركية لتنفيذ هذه المقاطعة ، ولكن ذلك وحده لايكفى ولا تستطيع الحكومات احكام قرار المقاطعة الا بمعاونة التجار لأن الصهيونيين اذا تمكنوا بحيلة ما من ادخال

بضائعهم من الجمارك خرج الأمر من يد الحكومات واصبح مقصورا على التجار الذين يعرفون حق المعرفة البضائع والمنتجات الصهيونية مهما تغيرت اسماء المصدرين أو جهة التصدير او حتى اسم المصنع أو علامته التجارية » . كما أعلن أيضا أنه لو لم تقرر جامعة الدول العربية مقاطعة البضائع الصهيونية لكان الاخوان المسلمون هم البادئون بذلك معتمدين على وطنية التجار العرب واخلاصهم فى الدفاع عن القضية الفلسطينية ، كما أكد أنه بالرغم من مصادرة الحكومة لهذا الحفل الا أنهم مازالوا يعملون من أجل اداء واجبهم [٤٠] .

ومهما قيل عن تلك المسألة الا أن المقاطعة قد اتخذت شكلا جديدا بعد قيام الدولة الاسرائيلية واتسع مفهومها طبقا لتفسير وجود حالة حرب :

عرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة :

حينما عجزت الحكومة البريطانية عن ايجاد حل لقضية فلسطين يرضى كلا من العرب واليهود قررت رفع القضية الى هيئة الأمم المتحدة ، فى سبتمبر عام ١٩٤٧ وعندما عرض هذا الأمر على اللجنة السياسية للجامعة العربية قررت الموافقة عليه . وحينما تناول مجلس الجامعة مناقشة هذا الموضوع ظهر اختلاف فى وجهات نظر الاعضاء فمنهم من عارض الذهاب الى الأمم المتحدة الا على اساس استقلال فلسطين مثل الوفد العراقى ، أما والأمر غير ذلك ففى تلك الحالة يجب اعادة النظر فى العلاقات العربية الانجليزية والامريكية من النواحى السياسية والاقتصادية .

وبالنسبة للوفد المصرى فقد ابدى موافقته على نقل القضية الى الأمم المتحدة حيث لفت حافظ رمضان نظر الأعضاء الى خطورة سحب تلك القضية من هيئة الأمم لأنه سيؤدى الى ظهور الجامعة العربية بمظهر المعارض للتعاون مع هيئة الأمم المتحدة التى تعمل من اجل حفظ السلام العالمى مما يضعف من مركز تلك الجامعة . وبذلك يتضح مدى اعتقاد الوفد المصرى بأن تلك الهيئة الدولية سوف تصل الى حل يحقق آمال العرب القومية ، فطالما ان حفظ السلام العالمى من أهم الأسس والدعائم التى قامت من أجلها هيئة الأمم المتحدة فستحاول تلك الهيئة بذل مافى وسعها فى سبيل تنفيذ مبادئها لما فى قضية فلسطين من تهديد للسلام العالمى .

وبناء على ماأبداه الوفد المصرى من آراء تقرر احالة هذا الموضوع مرة اخرى الى اللجنة السياسية حيث قدمت تقريرا يفضى الى نفس الأفكار التى عرضها ممثلو مصر وهى الموافقة على تحويل نظر القضية الى الأمم المتحدة . ولما لم يتضمن قرار اللجنة السياسية النص على أن يكون الهدف من عرض القضية هو الوصول الى استقلال فلسطين فقد رأى أعضاء المجلس اضافة عبارة بهذا المعنى [٤١] . وفيما يختص بتقرير اللجنة فقد نص على : « لما كانت المفاوضات التى وقعت مع بريطانيا اخيرا فى مؤتمر فلسطين بلندن لم تنته الى حل عادل ولما كان قد نتج عن ذلك أن الحكومة البريطانية اعلنت عرض الأمر على منظمة الأمم المتحدة فقد قرر المجلس أن تباشر الدول العربية هذه القضية أمام المنظمة الدولية بكل مالديها من وسائل » .

أما فيما يختص بالجزء الثانى من اقتراح العراق والذى يقضى بقطع العلاقات مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى حالة الفشل فقد لمس المندوب المصرى عدم جدية مثل هذا الاقتراح خاصة اذا ماأخذ فى الاعتبار الاتجاهات العامة للحكومة العراقية فى ذلك الوقت ، ولذا أبدى النقراشى اعتراضه على هذا الاقتراح قائلا : « يجب الا نخطو خطوة تتعارض مع نص أو روح ميثاق هيئة الأمم المتحدة لأننا وقد قبلنا الذهاب الى هذه المنظمة يجب أن نكون فى حدود القواعد التى تتبعها الدول عند عرض قضاياها على هذه المنظمة » . وحاول النقراشى اقناع الأعضاء بوجهة نظره حينما ذكر بأن الاقتراح العراقى ينطوى على تهديد ينتج عنه ضياع حق العرب وضعف مركز الجامعة من الناحية الشكلية والسياسية كما نصح « باتخاذ الحيطة منذ الآن » .

وفى نهاية الأمر أعلن موافقة المجلس : « تبليغ المفوضيتين الانجليزية والأمريكية مسئوليتها عن النتائج المترتبة على الوضع الحرج القائم فى فلسطين حينذاك وما يتمخض عن ذلك من تهديد للأمن والسلم فى هذه المنطقة من العالم ، وثانيا مباشرة القضية فى الأمم المتحدة على أساس استقلال فلسطين ، وأخيرا تنفيذ قرارات مؤتمر بلودان فى حالة عدم اعلان استقلال فلسطين واعادة النظر فى العلاقات السياسية والاقتصادية مع الحكومتين الانجليزية والأمريكية [٤٢] .

وستعود الجامعة العربية الى مناقشة القضية على ضوء قرار التقسيم كما سنشير الى ذلك فى حينه .

ثالثا : الموقف فى هيئة الأمم المتحدة :

عندما تم الاتفاق فى الجامعة العربية على قبول عرض القضية على الأمم المتحدة لم يكن لدى الأعضاء صورة واضحة عما قد يجرى فى كواليس المنظمة الدولية [٤٣] ، وعلى أية حال فان الأوساط المتحمسة لفلسطين لم تكن مطمئنة الى هذا الاتجاه فنلاحظ مثلا أن صحف اليسار المصرى رأت فى تحويل القضية الى الأمم المتحدة وسيلة تتخلص بها بريطانيا من مسئوليتها واشراك الولايات المتحدة الأمريكية معها فى الوجود العسكرى والاقتصادى بالشرق الأوسط [٤٤] . والأهم من ذلك أن الوطنيين الفلسطينيين لم يطمئنوا الى عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة وسينتج عن ذلك مقاطعة لجنة التحقيق المنبثقة عن المنظمة الدولية ولو أن هذه المقاطعة كانت محل انتقاد شديد من الذين حللوا المواقف العربية فيما بعد .

أما تبرير بريطانيا نفسها لعرض القضية على الأمم المتحدة فقد وضحه بيفن ــ وزير الخارجية البريطانى ــ فى خطابه الى مجلس العموم بتاريخ ١٣ فبراير عام ١٩٤٧ حيث قال :

« لقد عجزت بريطانيا عن التوفيق بين السماح لليهود بغزو فلسطين وبين مراعاة صك الانتداب فى عدم الاضرار بمصالح سكانها الآخرين . وقد اصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الذى حدد الهجرة لفلسطين ليوقفها فيما بعد وأقر المجلس الموقر هذا الكتاب الذى أثار معارضة اليهود وتشدد العرب واصرارهم على الاستقلال الناجز . ومما زاد فى تعقيد القضية أن أمريكا قد زجت بنفسها فيها وأخذ

ترومان يوالى تصريحاته عنها ، ولو وقف أمر هذا التدخل الأمريكى عند حد ادخال مائة الف مهاجر يهودى الى فلسطين لكان فى الامكان معالجته ولكن الحديث يدور حول المجىء بالملايين ، وليس من العدل المساواة بين مصالح العرب اصحاب البلاد وبين اليهود الطارئين على فلسطين الا أن بريطانيا لاتستطيع أن تفرض حلا نهائيا بالقوة لأنها دولة منتدبة ولذا فقد اصبح من واجبها ان ترفع الأمر الى هيئة الأمم المتحدة لتقرر وتفرض الحل الذى تراه » (٤٥) .

وبناء على طلب بريطانيا عقدت الجمعية العامة دورة طارئة فى ابريل عام ١٩٤٧ ، وكانت اللجنة التوجيهية المشكلة حينذاك من ١٤ عضوا تحضر لمناقشات الجمعية العامة ولم يكن ممثلا فيها من الدول العربية سوى مصر ولذلك وقع على ممثل مصر مهمة تقديم اقتراح الدول العربية وهو وجوب ادراج مسألة « انهاء الانتداب البريطانى على فلسطين واعلان استقلالها ووقف الهجرة اليهودية « ضمن جدول الأعمال ، وكانت النتيجة هى رفض الاقتراح بأغلبية ساحقة (٤٦) .

وقد شجع هذا الموقف الأوساط الصهيونية الى أن تنزل هجماتها الشديدة ضد الاقتراح المصرى واعتبرته انتهاكا للمواثيق الدولية الخاصة بمساعدة اليهود فى تكوين وطنهم القومى كما رأت الوكالة اليهودية بناء على هذا الموقف ضرورة العمل على تنفيذ الانتداب على أساس اقامة دولتهم اليهودية واذا اتسع جدول الأعمال فقد رأوا المطالبة برفع القيود المالية على الهجرة التى تعتبر انتهاكا لنصوص الانتداب وحائلا بين اليهود المشردين وبين وطنهم فلسطين (٤٧) . وهذا الموقف اليهودى يعتبر بلا شك تحديا للدول العربية فى هيئة الأمم المتحدة ويدل على مدى سيطرة الدعاية الصهيونية على أجهزة الأمم المتحدة .

ولقد قامت مصر بدور فعال فى الاجراءات السابقة على انعقاد الجمعية العامة خاصة بعد أن قدمت بريطانيا اقتراحا يقضى بارسال لجنة تحقيق دولية الى فلسطين ، وقد حاول المندوب المصرى الوقوف دون تنفيذ هذا الاقتراح البريطانى واقناع الأعضاء بأهمية الاقتراح العربى واستطرد قائلا : « ان اقتراحنا أكمل من الاقتراح البريطانى وأدق وأبعد مدى ويجب لهذا أن يبحث قبل الاقتراح البريطانى أو على الأقل أن يبحث الاقتراحان فى وقت واحد ولست هنا أطالب بجديد فإن العادة فى هيئة الأمم جرت بذلك » (٤٨) .

وبالرغم من ذلك فقد كانت نتيجة الاقتراع على الاقتراح العربى فى جلسة ٢ مايو عام ١٩٤٧ هو رفضه بنسبة ٢٤ صوتا ضد ١٥ وامتناع عشر دول عن التصويت وتغيبت ست دول ، ويبدو أن الدول التى امتنعت عن التصويت كانت تؤيد الاقتراح البريطانى ففى المناقشات التى دارت بهذا الشأن صرح مندوبو تلك الدول بوجوب اعطاء فرصة للجنة التحقيق لكى تباشر أعمالها مع لفت نظر بقية الأعضاء إلى أن الحل النهائى لقضية فلسطين لن يحدد بصورة نهائية الا فى دورة سبتمبر (٤٩) .

بالاضافة الى ذلك كانت هناك شواهد كثيرة تؤكد استحالة ادراج الاقتراح العربى ضمن جدول الاعمال منها أن غالبية الدول الأعضاء فى الجمعية العامة كانت تابعة للكتلة الغربية الواقعة تحت تأثير النفوذ الأمريكى والبريطانى علاوة على أن عشرين دولة من دول الأمم المتحدة البالغ عددها حينذاك ٥٥ دولة كانت تشكل كتلة أمريكا اللاتينية التى تدلى جميعا بصوت واحد مما يمكنها من موازنة القوى داخل

تلك المنظمة الدولية [٥٩] .

وقد أثار هذا الموقف مخاوف بعض الأوساط المصرية وبخاصة الاخوان المسلمين حيث رأوا أن هذا الموقف ربما ينعكس على القضية المصرية حين عرضها على مجلس الأمن ، ولكن حاول بعض المسئولين ومنهم عبد الرحمن الرافعى اقناع هؤلاء بأن الخلاف الذى بين بريطانيا ومصر يختلف تماما عن الخلاف الذى بين بريطانيا وفلسطين علاوة على أن قضية فلسطين تعتبر أكبر تجربة يقاس بها مدى صلاحية الجمعية العامة فى حسم النزاع الدولى ، أما القضية المصرية فتعتبر أيضا تجربة عملية لمجلس الأمن وليس هناك أى علاقة فى تأثير كلتا القضيتين على الأخرى [٥١] .

وهكذا انتهت دورة ابريل الطارئة بالموافقة على الاقتراح البريطانى الخاص بتشكيل لجنة تحقيق دولية خاصة بفلسطين [٥٢] حيث حظى بموافقة اربعين صوتا وامتناع ثلاثة عشر عن التصويت من بينها مصر والدول العربية ، وقد اتفق على تشكيل تلك اللجنة من احدى عشرة دولة من الدول الصغرى والمتوسطة حيث ضمت ايران وبيرو والسويد وأورجواى وهولندا والهند وجواتيمالا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا واستراليا وكندا وحاول الاتحاد السوفيتى أن تمثل الدول الكبرى فى تلك اللجنة ولكن لم يحظ هذا الاقتراح بتأييد أغلبية الأعضاء وبخاصة بريطانيا [٥٣] .

وفى نفس الدورة باشرت اللجنة السياسية أيضا اعمالها ومن أهم الموضوعات التى قدمت اليها اقتراح الكتلة السوفيتية بالسماح بتمثيل الوكالة اليهودية للاشتراك فى أعمال اللجنة السياسية والجمعية العامة ، ولقد وافقت اللجنة السياسية على هذا الاقتراح السوفيتى ولكن المندوب المصرى أدرك خطورة تلك الخطوة على مستقبل القضية الفلسطينية فطالب بضرورة تمثيل عرب فلسطين حتى يكونوا على قدم المساواة مع الوكالة اليهودية ، ووصل الأمر بالمندوب المصرى الى التهديد بالانسحاب من المناقشة والامتناع عن التصويت اذا لم تبادر اللجنة السياسية بدعوة عرب فلسطين وأعلن أن مصر لم تعترف قط بالانتداب البريطانى وبالتالى لن تعترف بالوكالة اليهودية لأنها اكتسبت صفتها من الانتداب ، كما أن السماح بتمثيل اليهود فى الجمعية العامة يعتبر أيضا مبنيا على قانونية الانتداب ، ثم أوضح المندوب المصرى أمام هيئة الأمم المتحدة بأن الدول العربية لاتمثل سكان عرب فلسطين .

وقد أيد المندوب العراقى وجهة النظر المصرية وأضاف أن العرب لن يعدلوا عن قرارهم بالانسحاب الا اذا سحبت اللجنة السياسية قرارها بحضور الوكالة اليهودية لأن ذلك يعتبر اغفالا لحق عرب فلسطين فى تقرير مصيرهم بأنفسهم [٥٤] ، الأمر الذى ترفضه الدول العربية الأخرى .

وإزاء اصرار المندوب المصرى على موقفه والذى أثار ضجة كبيرة فى أروقة تلك المنظمة الدولية قررت اللجنة السياسية دعوة عرب فلسطين للاشتراك فى أعمالها ، ولأهمية الاعتراض المصرى فى توضيح وجهة النظر المصرية ومدى الدور الفعال الذى قامت به مصر فى هيئة الأمم المتحدة رأينا أن ننقله بنصه :

« اذا لم توجه الدعوة الى ممثلى عرب فلسطين للادلاء بآرائهم فان حكومتى متى تعتقد استنادا الى أننا بالرغم من اشتراكنا فى عصبة الأمم لم نعترف بوعد بلفور والانتداب ، ان البيان الذى أعلنته الجمعية

العمومية يوم ٥ مايو عن الاستماع الى اليهود كان قائما على اساس ان الانتداب امر شرعى ولذلك فان مصر لن تساهم فى أعمال اللجنة وسوف تمتنع عن ذلك وهذا لايعنى الانسحاب من اللجنة بل يعنى « الامتناع » فقط عن وجهة النظر القانونية وحجتنا فى هذا القرار هى أن الجمعية العمومية منعت أى هيئة أخرى من عرض آرائها على اللجنة على الاساس نفسه الذى منح للوكالة اليهودية أما ورود اسم هيئة معينة (يقصد اليهود) فى بيان الجمعية العمومية فانه يضع الهيئات الأخرى فى مركز تتساوى فيه مع هذه الهيئة ، وحكومتى تهتم بوجهة النظر القانونية فى هذه المسألة فإن قرار الجمعية العمومية خول لهيئة معينة واحدة مركزا تمتاز به على مراكز الهيئات الأخرى ، ومصر تعترض على مبدأ ورود اسم هذه الهيئة فى القرار دون الهيئات الأخرى ولو منحت الهيئة العربية العليا مركزا ممتازا على غيرها كما حدث للوكالة اليهودية لقدمت هذا الاعتراض نفسه [٥٥] .

ولقد أعلنت صحيفة « مصر الفتاة » أن السبب فى سماح هيئة الأمم بتمثيل اليهود قبل عرب فلسطين يرجع الى مندوبى الدول العربية أنفسهم الذين تحدثوا فى بادىء الأمر باسم عرب فلسطين وأخذوا فى الدفاع عن قضيتهم وبطبيعة الحال وجد اليهود أن العدل يقضى بضرورة سماع صوتهم بعد أن سمعوا صوت العرب ولذلك فكان يجب على الدول العربية منذ البداية اعطاء الفرصة لعرب فلسطين لكى يدافعوا عن قضيتهم بأنفسهم وتكون مهمة الدول العربية بعد ذلك هى الوقوف بجانبهم لدعم وتأييد مطالبهم [٥٦] .

أما تعليق الشيوعيين المصريين على الاقتراح السوفيتى بتمثيل الوكالة اليهودية فقد ورد فى « الجماهير » بأسلوب يبدو فيه التحايل والاصطناع فقد ذكرت أن الاقتراح السوفيتى يعتبر فرصة للهيئات العمالية والوطنية لاسماع العالم صوتها بخصوص مشكلاتها وأيضا رغبة روسيا فى عدم السماح للدعاية الصهيونية فى عزل الجماهير اليهودية عن الهيئات الدولية وأخيرا ذكرت الصحيفة أن هذا الاقتراح يعطى الفرصة للدول الديمقراطية لدحض المناورات الاستعمارية والحجج الصهيونية [٥٧] .

وحينما قررت هيئة الأمم المتحدة تشكيل لجنة التحقيق الخاصة وارسالها الى فلسطين رأى عرب فلسطين أن هذا القرار جاء فى صالح اليهود ولذلك قررت اللجنة العربية العليا مقاطعة تلك اللجنة بل وبذلت مساعى حثيثة لاقناع العرب فى هيئة الأمم المتحدة بمقاطعة لجنة التحقيق التى تعتبر « اساءة للكرامة العربية » ومحاولة ابعاد قضيتهم عن النطاق الدولى وأعلنوا ان قضية فلسطين ليست فى حاجة الى دراسة أو لجان تحقيق وانما الهدف من تلك اللجنة هو محاولة عرقلة حل تلك القضية وربما يرجع ذلك الى قوة نفوذ الدعاية الصهيونية على أعضاء هيئة الأمم المتحدة وتوقع قادة فلسطين أن تسفر مباحثات تلك اللجنة عن توصيات أغلبها فى صالح اليهود ومحققة لآمال الصهيونية .

وقد فهم منذ البداية أن تلك اللجنة لن تعمل الا بما ترتضيه الدول الكبرى من الرغبة فى تقسيم فلسطين ومما يؤكد ذلك ماصرح به مندوب استراليا ــ وهو عضو فى لجنة التحقيق ــ من أنه « ليس هناك بديلا للتقسيم كحل ملائم لقضية فلسطين [٥٨] .

وعندما قررت اللجنة الذهاب الى الشرق الأوسط لمباشرة أعمالها كان الرأى العام العربى عموما

والمصرى على وجه الخصوص يميل الى مقاطعتها ، فقد أصدرت جريدة « صوت الأمة » نداء الى الشعب المصرى تدعوه فيه الى مقاطعة لجنة التحقيق الدولية ولفتت تلك الجريدة النظر الى أنه بالرغم من عدم اشتراك الدول الكبرى فيها الا أنها هى صاحبة فكرة تشكيلها ، فبريطانيا هى التى قدمت هذا الاقتراح ومادامت بريطانيا قد اقترحت ذلك فإن للأمر خطورته فالعرب والمصريون لايغفلون الدور الذى تلعبه بريطانيا فى محاولة تثبيت دعائم الوطن القومى فى فلسطين (٥٩) .

ولكن كانت الأوساط اليسارية فى مصر ضد مقاطعة اللجنة لأنها رأت ان ذلك القرار جاء فى خدمة المصالح الاستعمارية بالاضافة الى أنه يعتبر تشكيكا صريحا فى هيئة الأمم المتحدة مما يؤدى بالعرب الى فقدانهم لأقوى سلاح فى كفاحهم ضد الاستعمار ، وهو نقل القضايا العربية الى المجال الدولى لكشف مناورات الاستعمار على نطاق دولى (٦٠) .

لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين :

من المعروف أن لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة استهدفت دراسة القضية الفلسطينية على الطبيعة ولكنها بدلا من ذلك طافت بمعسكرات اللاجئين اليهود فى أوربا قبل أن تصل الى فلسطين وفضلا عن ذلك كان من المفروض أن تتعرف على وجهات نظر الدوائر العربية فى الدول التى تتأثر مباشرة بمصير فلسطين مثل مصر . ولعل الهيئة العربية العليا حينما قررت مقاطعة اللجنة كانت تعبر عن يأسها بسبب تحيز هذه اللجنة ولذلك أعلنت الهيئة العربية الاضراب العام بمجرد وصول لجنة التحقيق الى القدس فى ٢٧ يونيو عام ١٩٤٧ .

وقد أيدت الأوساط الاسلامية والعربية فى مصر فكرة مقاطعة اللجنة وأصدرت نداء الى الشعب المصرى بهذا المعنى وبادرت تلك الهيئات بعقد اجتماع بمقر دار الاتحاد العربى قرروا فيه تأييد اللجنة العربية فى موقفها من لجنة التحقيق والدعوة الى وجوب التضامن مع الفلسطينيين فى كفاحهم كما اقترحوا تكوين لجنة دائمة من مندوبى الهيئات العربية والاسلامية للوقوف على حقيقة الموقف ودراسته وتخصيص يوم لفلسطين وعلى الصحافة أن توالى نشر نشاط تلك الهيئات العربية والاسلامية ليطلع الرأى العام العربى على مدى مؤازرتها لقضية فلسطين (٦١) .

بيد أن الهيئات الرسمية فى مصر كانت أميل الى التعاون مع تلك اللجنة كما تبين ذلك من المناقشات التى دارت فى اجتماع وزراء الخارجية العرب فى الجلسة التى عقدتها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى يونيو عام ١٩٤٧ وفيها أعلن أمين الحسينى أن تشكيل تلك اللجنة قد اثبت سوء نية الأمم المتحدة حيال القضية الفلسطينية ولذلك فإن فى مقاطعتها حجة قوية للاعتراض على ماتتوصل اليه من قرارات فيما بعد ، ولكن رأى وزير الخارجية المصرى ـــ محمود فهمى النقراشى ـــ ان فى مقاطعة لجنة التحقيق تناقضا مع موقف الوفود العربية فى الأمم المتحدة وأنه من الضرورى الادلاء بالمعلومات والبيانات التى تطلبها اللجنة الدولية . وبالفعل انتهى هذا الاجتماع بقرار مطابق لوجهة النظر المصرية والذى يتضمن السماح بالادلاء بالبيانات التى تطلبها لجنة التحقيق كما اجمعوا على عدم الضغط على الهيئة

العربيا العليا بالعدول عن موقفها على ألا يمنع ذلك من اتخاذ وسائل فعالة اذا تطلب الأمر ذلك [٦٢] .

وحينما وضعت لجنة التحقيق تقريرها انقسم أعضاؤها الى فريقين قدم كل منهما مشروعا يختلف عن الآخر ، ففريق ضم ممثلى كندا واستراليا وبيرو وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا والسويد واورجواى وهولندا وقدم مشروعا عرف باسم « مشروع الأغلبية » ، اما الفريق الآخر فضم ممثلى الهند وايران ويوغوسلافيا وقدم مشروعا اطلق عليه « مشروع الأقلية » .

وفيما يختص بمشروع الأغلبية فقد أوصى بتقسيم فلسطين الى دولتين احداهما عربية والأخرى يهودية مع تدويل القدس أما مشروع الأقلية فيقضى بإقامة دولة اتحادية فيدرالية تشمل البلاد كلها على أن تكون القدس هى عاصمة تلك الدولة ، واتفق الفريقان على انهاء الانتداب واعطاء فلسطين استقلالها بعد فترة انتقال وجيزة ، وأن يحدد أول أغسطس عام ١٩٤٨ موعدا لانهاء الانتداب وجلاء القوات البريطانية على أن تتولى لجنة خماسية من الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة ادارة البلاد تحت اشراف مجلس الأمن وان تجرى انتخابات عامة بعد جلاء قوات الدولة المنتدبة . وفيما يختص بالأماكن المقدسة فقد اتفق الفريقان على ضرورة الحفاظ على الحقوق الراهنة لتلك الأماكن الى جانب تأمين حرية المرور والزيارة للأماكن المقدسة لجميع الطوائف وأخير أوصوا بعدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمالها [٦٣] .

وقدمت لجنة التحقيق هذين المشروعين للجمعية العامة فى سبتمبر عام ١٩٤٧ ، ولكنه قوبل بالرفض من جانب العرب الذين بادروا بتقديم مشروع عربى يقضى بانشاء حكومة مركزية مع بقاء الانتداب البريطانى سنة واحدة الى حين انتخاب جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور للبلاد يقوم على أسس ديمقراطية ، وقد حاولت بريطانيا مناهضة المشروع العربى وأعلنت تصميمها على انهاء انتدابها على فلسطين حينما ادركت أن نتيجة انتخابات الجمعية التأسيسية سوف تؤدى بالعرب الى تمتعهم بالأغلبية فيها مما يمهد لقيام حكومة عربية [٦٤] .

وأما بالنسبة لليهود فقد ابدوا موافقتهم على مشروع الأغلبية حيث لمسوا فيه اشارة لتحقيق مبادئهم التى نادوا بها فى مؤتمر بلتيمور ، ولكن لم تستطع الجمعية العامة اتخاذ أى قرار فى هذا الشأن انتظارا لرأى بريطانيا التى أعلنت حيادها ازاء تلك القضية ورفضها لأى مشروع لايقبله الفريقان هذا بالرغم من وضوح نيتها خلال المناقشات التى أثبتت ميل بريطانيا لمشروع التقسيم . وبالاضافة الى ذلك فحينما رفع المشروعان الى اللجنة السياسية ظهر ميل شديد من دول أمريكا اللاتينية نحو اليهود كما أيد ممثلا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مشروع التقسيم [٦٥] .

ولكن يهمنا فى تلك المناسبة الوقوف على حجم الدور الذى قام به وفد مصر لدى هيئة الأمم ، حيث ألقى رئيس الوفد المصرى ـــ الدكتور محمد حسين هيكل ـــ خطابا طويلا بشأن القضية الفلسطينية أعلن فيه رفض مصر لمشروع التقسيم وعلى الجمعية العامة وجوب العمل فى حدود وظيفتها التى يحددها لها ميثاق الأمم المتحدة والتى بموجبها يعتبر قيام الدولة اليهودية خارجا عن اختصاص الجمعية العامة وأهدافها ، وبذا حاول المندوب المصرى أن يبرز الاعتبارات القانونية حيث أن الاعتبارات السياسية

استخدمت فى الأمم المتحدة لصالح اليهود ، وقد استاء محمد حسين هيكل من تلك الخطب التى ألقاها المندوبون وبخاصة مندوبا كل من أمريكا وروسيا والتى أظهرت بوضوح تام تأييدهم لفكرة التقسيم .

كما أبدى المندوب المصرى اعتراضه على محاولات لجنة التحقيق الربط بين مسألة فلسطين وبين مسألة المشردين وذكر أن فلسطين ليست ضحية الحلفاء وحدهم بل هى أيضا ضحية هتلر واضطهاده ليهود أوربا مما دفعهم الى الهجرة الى فلسطين فليس فى بنود الميثاق بند ينص على التمييز فى الجنس أو الدين ، ثم أعلن هيكل مرة أخرى رفض مصر البات لقرار التقسيم وقيام الدولة اليهودية وليس المقصود من ذلك هو مناهضة الحكومة المصرية للجنس السامى ولكن المقصود هو اقناع الأعضاء بأنه ليس حل مشكلة فلسطين هو تقسيمها ولكن خير الحلول العمل على انشاء دولة فلسطينية لها حكومة ديمقراطية وجمعية تأسيسية وأن يكون لها دستور يضمن لكل من الأغلبية والأقلية حقوقها الخاصة .

ويستطرد المندوب المصرى قائلا : « وعلى هامش المشكلة الفلسطينية وخارجا عنها يتعين كذلك اتخاذ اجراءات محلية فعالة لمعاملة المواطنين اليهود فى العالم كله على قدم المساواة التامة بسواهم من المواطنين ذوى العقيدة الدينية المختلفة وليست هذه مسألة سياسية وانما هى مسألة انسانية خارجة عن اختصاص اللجنة الخاصة وأكرر القول بأن فلسطين لاشأن لها بمناهضة السامية فالمشكلة الفلسطينية لاتحتمل الا حلا واحدا هو اعلان استقلال فلسطين . وفلسطين المستقلة تعرف كيف تضع حدا للارهاب وكيف تحافظ على مصالح الأقليات » .

وقد استخدم الدكتور هيكل الحجج التى سبق وأن عرضت بواسطة الأوساط المعادية للصهيونية حتى بين اليهود أنفسهم وهى أن قيام دولة يهودية فى فلسطين سوف يؤدى الى تقوية الحركة المناهضة للسامية . وبذلك ناشد أعضاء هيئة الأمم المتحدة بضرورة رفض مقترحات اللجنة ونوه الى أن أى قرار يكون متجاوزا لحدود اختصاصاتهم لن يكون له أى أثر دولى ولن يكون ملزما لأحد [٦٦] .

كما ألقى مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة — محمود فوزى — خطابا أكد فيه بأن الأمور لو سارت فى مجراها الطبيعى لما نشأت المشكلة الفلسطينية وأعلن أن فلسطين لم تعد تستطيع استيعاب مهاجرين جدد ، وفيما يختص بمسألة المشردين فقد أشار محمود فوزى الى أن مصر كان لها الفضل الأول فى التقدم باقتراح خاص بالاضطهاد العنصرى فى دور الاجتماع الأول فى ابريل عام ١٩٤٧ ، ولذلك يجب على دول العالم بأجمعه فتح أبوابها لكى تتحمل كل دولة عبء هؤلاء المشردين وفى نهاية حديثه أكد المندوب المصرى على ضرورة انشاء دولة فلسطينية ديمقراطية تكفل لجميع سكانها مسلمين ومسيحيين ويهود السلم ولكنه ترك تقرير الحل النهائى الى الأمم المتحدة [٦٧] .

وبينما كان موقف مصر على النطاق الدولى هو رفض تقرير لجنة التحقيق الدولية نجد على النطاق العربى مشاركة الحكومة المصرية فى المؤتمرات التى عقدت فى نطاق جامعة الدول العربية لكشف تلك المناورات السياسية الاستعمارية حيال القضية الفلسطينية وأول اجتماع كان للجنة السياسية للجامعة العربية فى صوفر ببيروت [٦٨] . والذى حضره وزراء الخارجية العرب ، وقد عقد فى الفترة من ١٦ حتى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٩ سبتمبر عام ١٩٤٧ حيث رأت اللجنة السياسية ضرورة عقد اجتماع طارىء للتداول فيما يجب عمله ازاء ماوصلت اليه القضية الفلسطينية من تطورات خطيرة وبخاصة بعد تقرير لجنة التحقيق الدولية .

وقد تشكل الوفد المصرى من دسوق أباظة وزير الخارجية بالنيابة وكامل عبد الرحيم وكيل وزارة الخارجية ، وعبد الرحمن حقى ومحمد عبد المنعم ومحمود صلاح الدين ، وبعد التداول قرر المجتمعون مايلى :

أولا : الدعوة الى مقاومة تقرير لجنة التحقيق الدولية لمخالفته لميثاق الأمم المتحدة وتجاهله لحقوق عرب فلسطين .

ثانيا : مد عرب فلسطين بكل مايلزمهم من المال والعتاد للدفاع عن كيانهم ضد العصابات الارهابية الصهيونية وعلى الدول العربية مساعدتهم لدفع هذا الخطر وتشجيع أبنائها على ذلك (٦٩) .

ثالثا : تأليف لجنة عسكرية من مندوبى الدول العربية المشتركة فى الاجتماع لدراسة النواحى العسكرية فى فلسطين بالنسبة للعرب واليهود وتقديم التوصيات على ضوء الاحتمالات الممكنة الوقوع بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين (٧٠) .

وفى النهاية أرسلت اللجنة السياسية للجامعة العربية فى صوفر تحذيرا رسميا لكل من لندن وواشنطن من خطورة قيام الدولة اليهودية والذى سيؤدى حتما الى ثورة العرب وتصميمهم الأكيد على استعمال القوة(٧١) .

وعلى أثر الانتهاء من هذا المؤتمر أعلن المندوب المصرى دسوق أباظة استعداد العرب للدفاع عن فلسطين بالقوة اذا اصدرت الأمم المتحدة قرارا ضد المصلحة العربية وقد درس وزراء خارجية الدول العربية جميع الاحتمالات التى يمكن ان تقع بعد ان تصدر الأمم المتحدة قرارها فمن حق العرب فى فلسطين ان يعيشوا كشعب حر فى بلادهم (٧٢) .

وفيما يتعلق بصدى تقرير لجنة التحقيق الدولية على الصعيد المصرى الشعبى فقد اقترح احد المسئولين ــ حافظ رمضان ــ بأنه اذا وافقت هيئة الأمم المتحدة على تقرير اللجنة يجب على الدول العربية مقاطعة الدول التى وافقت على هذا التقرير وسحب سفرائها ووزرائها من تلك الدول وعدم التعاون معها تجاريا وثقافيا بالاضافة الى الانسحاب من هيئة الأمم المتحدة ذاتها كما رأى حافظ رمضان أيضا أنه لابد فى تلك الحالة من اتخاذ الوسائل العملية لمواجهة الخطر الناتج عن تنفيذ قرار اللجنة (٧٣) .

ولقد كان الرأى العام المصرى كله ضد تقرير لجنة التحقيق ورفض فكرة التقسيم وقيام الدولة اليهودية ، وتأييدهم فكرة الدعوة الى استعمال القوة لمواجهة تلك المناورات الاستعمارية الدولية ، ففى الاسكندرية دعت الهيئات الاسلامية الممثلة فى جبهة مصر والاتحاد العربى والاخوان المسلمين والحزب الوطنى ومصر الفتاة والنادى السودانى والنادى العربى الى اعلان الاضراب عن العمل لمدة ساعة يوم ١٦ سبتمبر تعبيرا عن سخطهم لتقرير اللجنة واعلان استعدادهم لمقاومة هذا التقرير والجهاد من أجل الحفاظ

على عروبة فلسطين ، وقد توجت تلك الغضبة الشعبية باجتماع عقد فى دار الاتحاد العربى القى فيه محمد على علوبة خطبة أكد فيها على حق العرب فى فلسطين كما دحض الادعاءات الصهيونية نحو فلسطين ، وناشد العرب بضرورة الوقوف بجانب الفلسطينيين ولكن سرعان ماقام البوليس بتفريق المتظاهرين وفض هذا الاجتماع (٧٤) .

واستجابة لنداء الهيئة العربية العليا الفلسطينية الى الدول العربية لاعلان الاضراب العام يوم ٣ أكتوبر احتجاجا على مشروع التقسيم ، بادرت تلك الهيئات والجماعات الاسلامية ذاتها الى جانب جماعة الشباب فى القاهرة والاسكندرية الى اعلان الاضراب العام واصدار بيان استنكروا فيه مشروع التقسيم ودعوا الى مقاومة الاستعمار فى وادى النيل وفلسطين وقرروا جعل يوم ٣ أكتوبر « يوم فلسطين » وهكذا ربطوا بين القضية الفلسطينية وبين القضية المصرية مع أن بعض الأوساط كانت تخشى من هذا الربط ، ولكن تمكن البوليس أيضا فى تلك المرة من الحيلولة دون وقوع الاضراب حيث وقفت قوات الأمن عند الجامع الأزهر للقبض على منظمى تلك المظاهرات ، كما استطاعت تلك القوات فض اجتماع للشباب كان قد تقرر عقده فى جامع المؤيد بعد اعلان الاضراب مباشرة وذلك بهدف مناصرة فلسطين .

ولكن بالرغم من محاولات البوليس الا أن الشباب استطاع التعبير عن عواطفه تجاه فلسطين حينما نجحوا فى عقد مؤتمر شعبى فى دار الشباب المسلمين من أجل تنظيم الكفاح لفلسطين وفى هذا الاجتماع ألقى المجاهد الفلسطينى محمد على الطاهر خطبة حث فيها الشباب على ضرورة الدعوة الى تنظيم الجهاد (٧٥) . وبدأ منذ ذلك الوقت التفكير فى استعمال القوة من أجل فلسطين ولكن أضفى عليها فى ذلك الوقت الصبغة الدينية وبخاصة حينما قرر مكتب الارشاد العام للأخوان المسلمين توجيه نداء الى الشعب المصرى خاصة والشعوب العربية والاسلامية عامة للاستعداد التام لمواجهة الحالة العصيبة التى تمر بها قضية فلسطين حينذاك كما قرر أخذ البيعة من المسلمين فى المساجد يوم الجمعة ٣ أكتوبر لنصرة فلسطين والاستعداد من أجل تنظيم الصفوف للجهاد المقدس (٧٦) .

كما رفض أيضاً الحزب الشيوعى المصرى تقرير لجنة التحقيق الدولية وأعلن أن هذا التقرير قد أغفل المطلب الأساسى وهو المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن فلسطين ، كما انتقد هذا الحزب موقف اللجنة العربية من ترديدها فى كل مناسبة بعدم عدالة التقرير وأغفلت هى الأخرى طلب جلاء القوات البريطانية عن البلاد (٧٧) .

ولكن بالرغم من هذا التيار المعارض لتقرير اللجنة الا أنه بدأت تظهر بوادر التأييد التام لفكرة التقسيم من جانب الدول الكبرى الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة ، ولقد عبر أحد المسئولين الأمريكيين عن دوافع الدول الكبرى فى تأييدها للتقسيم حينما قال :

« ان الأمم الكبيرة لاتفهم لغة العواطف ولا تقنع بالعبارات الأخلاقية ، ان لنا مصالح فى بلادكم ، ان بلادكم تعتبر فى نظر القيادة العسكرية حصنا من حصون دفاعنا الخارجية ، ان منابع الثروة عندكم تستهوى قلوبنا فاطرقوا هذه الأبواب واربطوا مطالبكم الوطنية بمصالحنا وساوموا .. ساوموا ما أستطعتم (٧٨) » .

وازاء مابدا فى الجمعية العامة من اتجاه نحو التقسيم رأت الدول العربية أن تتخذ مواقف أكثر حزما إما بقصد التنفيذ أو على الأقل بقصد التأثير على الأمم المتحدة حتى تعيد النظر فى خطة انشاء الدولة اليهودية ولهذا الغرض تقرر عقد مؤتمر على مستوى رؤساء الحكومات ، فكان مؤتمر « عاليه » الشهير .

مؤتمر عاليه من ٧ ــ ١٠ أكتوبر عام ١٩٤٧ :

لمؤتمر عاليه أهمية خاصة تختلف عن المؤتمرات العربية السابقة فقد مثلت فيه الدول العربية بواسطة رؤساء الحكومات وتم عقده فى ظروف حاسمة كانت تمر بها القضية الفلسطينية اذ تبينت الوفود العربية انه يوجد احتمال قوى فى الأمم المتحدة باتخاذ قرار التقسيم . وقد تشكل الوفد المصرى المشترك فى هذا المؤتمر من محمود فهمى النقراشى ــ رئيس الوزراء ــ رئيسا للوفد وعضوية كل من حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ، ومحمد على علوبة وزير الأوقاف السابق [٧٩] .

وفى أثناء انعقاد المؤتمر حاول المفتى الاشتراك فى أعماله فحضر الى لبنان غير أن أعضاء مجلس الجامعة العربية اختلفوا حول هذه الخطوة فقد رفض مندوب العراق تمثيل الفلسطينيين وأيده مندوب الأردن [٨٠] مما يشير الى أن ضم الضفة الغربية الى المملكة الأردنية كان يدور بذهن الدولتين الهاشميتين ولذلك ستقفان ضد الاعتراف بالكيان الفلسطين فترة من الوقت .

وفى مؤتمر عاليه ظهرت بوادر الانقسام فى المشرق العربى حول كيفية معالجة القضية الفلسطينية فبينما اتخذ الأردن والعراق هذا الموقف المعادى للكيان الفلسطينى نجد مصر والسعودية تؤيدان فكرة كيان فلسطينى وتستجيبان للدعوة التى وجهها أمين الحسينى الى مؤتمر عاليه بتأسيس جيش فلسطين تحت قيادته [٨١] . ولم يقتصر الأمر فى هذا الاختلاف على مبدأ الكيان الخاص لعرب فلسطين وتمثيلهم فى المؤتمرات العربية بل شمل أيضا نوعية الزعامة الفلسطينية فبينما رفضت الدولتان الهاشميتان زعامة الحسينى تبنت مصر فى هذه الحقبة وحتى نهاية عام ١٩٤٨ زعامة المفتى .

والظاهر أن الخلافات التى احتدمت لأول مرة فى مؤتمر عاليه جعلت الحكومة المصرية تتحفظ ازاء المشاركة فى اللجنة العسكرية التى انبثقت عن المؤتمر فقد تشكلت هذه اللجنة من محمود الهندى (سوريا) وصبحى الخضرا (فلسطين) واسماعيل صفوت (العراق) ، وبهجت طباره (الأردن) وشوكت شقير (لبنان) وقد أسندت رئاسة تلك اللجنة الى اسماعيل صفوت ولذلك انتدبت حكومة العراق اللواء نظيف الشاوى ليمثلها فى اللجنة العسكرية وانضم اليها طه الهاشمى كمفتش عام للمتطوعين . أما مصر فقد أرسلت احد موظفيها المدنيين فى المفوضية المصرية بلبنان ، وقد اتخذت تلك اللجنة من دمشق مقرا لها وعقد أول اجتماع لها فى ٨ أكتوبر [٨٢] ، وفى ٩ أكتوبر قدمت توصياتها الى المؤتمر وهى :

أولا : وجوب تجنيد المتطوعين وتسليحهم فورا والعمل على حشد القوات العربية النظامية على مقربة من حدود فلسطين .

ثانيا : تأليف قيادة عربية عامة ، والى أن يتم ذلك يجب امداد عرب فلسطين بما لايقل عن عشرة آلاف بندقية كما يوضع مالايقل عن مليون دينار تحت تصرف اللجنة العسكرية لتموين القوات الفلسطينية .

ثالثا : حشد عدد كبير من الطائرات المقاتلة فى المطارات القريبة من ساحل البحر المتوسط الشرقى لمراقبة المواصلات البحرية لمنع وصول امدادات الى اليهود .

ولكن لم تبد الجامعة العربية اهتماما بتلك المقترحات فيما عدا تخصيص مليون دينار والوعد بإرسال العتاد الى عرب فلسطين .

وقد حذر رئيس الوزراء المصرى أعضاء المؤتمر بخطورة التورط فى أى مغامرة حربية وفضل على ذلك تشجيع المتطوعين وامدادهم بالسلاح مما أدى الى أن تقصر اللجنة أعمالها بالعمل على تزويد المناطق الفلسطينية الأكثر مواجهة لليهود بالعتاد والسلاح وأيضا جمع أكبر عدد من المتطوعين من الفلسطينيين والبلاد العربية والعمل على تدريبهم وتسليحهم (٨٣) . وقد تولت لجنة فرعية مكونة من رؤساء الوفود الأعضاء فى المؤتمر مهمة اعداد التدابير اللازمة للدفاع عن فلسطين ، وبعد الانتهاء من مهمتها قرر مجلس الجامعة العربية مايلى :

أولا : يجب تنفيذ قرارات مؤتمر بلودان عام ١٩٤٦ فورا فى حالة رفض قيام دولة عربية مستقلة

ثانيا : نظرا لقرار الحكومة البريطانية بالتخلى عن الانتداب ، ونظرا لوجود القوات الصهيونية ومنظماتها الارهابية فى فلسطين بما يهدد سلامة العرب قرر المجلس اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين وأوصى الدول العربية بضرورة المبادرة باتخاذ تلك الاجراءات « على أن تيسر الدول غير المتاخمة سبيل الاشتراك والتعاون فى هذا الواجب بالاتفاق بينهما » .

ثالثا : واخيرا يوصى المجلس الحكومات العربية بمد يد المساعدة المادية والمعنوية لعرب فلسطين لتقويتهم وتعضيدهم للدفاع عن كيانهم كما ترصد لهم الأموال اللازمة لذلك على أن تتولى لجنة فرعية انفاق وتدبير هذه الأموال (٨٤) .

لم يكن موعد انهاء الانتداب البريطانى قد تحدد بعد عند انعقاد مؤتمر عاليه ولذلك واجهت الدول العربية مشكلة اشراك قواتها النظامية لمواجهة اليهود وكان من بين اسباب التحفظات التى أبداها النقراشى فى المؤتمر « أن القوات البريطانية مازالت تحتل قواعد فى منطقة القناة ولذلك يتعذر مجابهتها فى فلسطين » . وأعلن أن مصر غير متحمسة لفكرة الحرب وفى الامكان التظاهر بذلك بحشد الجيوش المصرية على الحدود الفلسطينية (٨٥) . وهكذا انصبت الجهود على خطة تدعيم القوات الفلسطينية دون الاتفاق على أى فئة من الفلسطينيين تتلقى هذه المعونة .

وبينما تحفظت الحكومة المصرية كان الاخوان المسلمون فى مصر من الجماعات الأولى التى أظهرت

استعدادا لارسال المتطوعين دون التقيد بنهاية الانتداب البريطانى حيث أعلن حسن البنا ان « عشرة آلاف شاب على أهبة الاستعداد للنضال فى سبيل فلسطين كدفعة أولى » وقد أثارت تلك التصريحات مخاوف أعضاء الوكالة اليهودية فى العالم وبخاصة فى لندن حيث صرح أحدهم « اننا مقتنعون بأن الاخوان المسلمين يعنون مايقولون » .

وحسبنا أن نذكر أن الاخوان المسلمين كانوا أول من أذاع أنباء عن المتطوعين والذى يبلغ عددهم كما قال المرشد العام عشرة آلاف شاب ككتيبة أولى لانقاذ فلسطين ثم أخذت بعد ذلك تنهال عليهم برقيات التطوع فى كتائبهم (٨٦) . كما أرسل ممثل الأخوان فى لندن ـــ مصطفى مؤمن ـــ برقية الى رئيس الوزراء البريطانى لفت فيها نظره الى أن الأخوان المسلمين سوف يرسلون عددا كبيرا لمحاربة الذين يقفون حجر عثرة فى سبيل تحرير فلسطين (٨٧) .

صدور قرار التقسيم :

وعند مناقشة القضية فى لجنة فلسطين الخاصة التابعة للجمعية العامة وضح تماما ميل معظم الأعضاء تجاه التقسيم وبخاصة بعد رفض المشروع العربى ، مدفوعين فى تأييدهم للتقسيم من منطلق العطف على المشردين ، وازاء ذلك بادر المندوب المصرى الدائم ـــ محمود فوزى ـــ بتقديم اقتراح فى ١٨ أكتوبر يقضى باحالة مسألة اختصاص هيئة الأمم المتحدة فى تقسيم فلسطين الى محكمة العدل الدولية ، وكان لهذا القرار خطورته اذا قيس بتلك الاقتراحات المقدمة من بقية الوفود العربية حيث تقدمت كل من سوريا والعراق بالقرار الخاص بشرعية العهود الأصلية التى قطعت للعرب وصحة الانتداب من الناحية القانونية .

ولقد احدث الاقتراح المصرى ضجة بين أعضاء الأمم المتحدة وبخاصة تلك الدول التى أيدت التقسيم . فأعلن مندوب امريكا أن تقسيم فلسطين داخل فى اختصاص الجمعية العامة ، ولكن استطاع مندوب باكستان حسم تلك المناقشات حينما اقترح تشكيل لجنة فرعية قانونية لبحث مسألة اختصاص الجمعية العامة وأوصى محمود فوزى أن تضع اللجنة فى اعتبارها الاقتراح المصرى (٨٨) .

وحاول رئيس وفد مصر ـــ د . محمد حسين هيكل ـــ اثبات صحة القرار المصرى من الناحية القانونية وقد استند فى ذلك الى المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة والتى تفيد بأنه : « تستطيع الجمعية العامة أن تبحث جميع الوسائل أو المواضيع التى تدخل فى النطاق الراهن للميثاق الحالى أو المتعلقة بسلطات أو اختصاصات أية مؤسسة ينص عليها الميثاق الحالى ، وتستطيع كذلك مع احترام نصوص المادة الثانية عشرة أن تعرب بصدد هذه الوسائل أو المواضيع عن توصيات توجهها الى أعضاء هيئة الأمم المتحدة » . ومما هو جدير بالذكر ان الاقتراح المصرى لم يلق تأييدا سوى من وفد بلجيكا الى جانب الوفود العربية (٨٩) .

ولكن عادت مصر مرة أخرى الى المطالبة بالالتجاء الى محكمة العدل الدولية حينما وضح تماما

قبول كل من بريطانيا وأمريكا للتقسيم وقد حاولت بعض الدول اقناع العرب بقبول فكرة التقسيم وذلك بتوسيع المنطقة العربية بضم النقب ولكن ادركت الوكالة اليهودية فى الحال أهمية النقب لليهود فهى المنفذ الذى يصل الدولة اليهودية المقترحة بالبحر الأحمر ولذلك بادرت تلك الوكالة بارسال وايزمان لاقناع الرئيس الأمريكى بذلك وبأن اليهود هم أقدر على تعمير الصحراء ، وهكذا نجحت الصهيونية فى الضغط على أمريكا بالعدول عن فكرتها بشأن إعادة النظر فى حدود التقسيم [٩٠] .

وعندئذ انتقلت القضية الى الجمعية العامة ودار جدل بين الدولتين العظميين اللتين ايدتا التقسيم وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى حول المرحلة الانتقالية ولكنهما اتفقتا فى النهاية على حل وسط فى ١١ نوفمبر يقضى بانهاء الانتداب فى أول مايو على أن تظهر الدولتان العربية واليهودية فى ١ يوليو وتتشكل لجنة للمراقبة من الدول الصغرى الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة والمؤيدة للتقسيم [٩١] .

وحتى آخر لحظة وقبل اجراء التصويت ظل المندوب المصرى يحذر من مغبة التقسيم فذكر فى ٢٤ نوفمبر أن هذا القرار سوف يؤدى الى إراقة الدماء فى الشرق الأوسط ، وحاول اقناع الأعضاء بما بين اليهود والعرب من علاقات الود والدليل على ذلك توليهم مناصب حكومية ودخولهم البرلمان فى مصر والدول العربية الأخرى كما أشار الى أن العرب لايفرقون بين الأجناس والأديان وليس أدل على ذلك من رفض يهود مصر والدول العربية الهجرة الى فلسطين ، كما أكد المندوب المصرى على استحالة تخلى العرب عن أراضيهم ولذلك فانه اذا فرضت الأمم المتحدة التقسيم فان ذلك سوف يؤدى الى سفك الدماء ولن يقصد من وراء ذلك التحريض على الثورة كما سيتصور البعض .

وحاول محمد حسين هيكل تدعيم وجهة نظر حكومته بما جاء فى صحيفة « نيويورك بوست » بتاريخ ٢١ نوفمبر عام ١٩٤٧ وهى من أشد الصحف مناصرة للصهيونية ، حيث كتبت مقالا بعنوان « الهلاك يهدد ٨٠٠٫٠٠٠ يهودى رهائن فى جميع البلاد الاسلامية » وفيها أشار الكاتب الى أنه فى حالة بدء القتال فى فلسطين بين العرب واليهود فسيؤدى ذلك الى قتل عدد كبير من العرب واليهود حينئذ تشتعل الحرب فى جميع انحاء العالم الاسلامى مما يعرض الاقليات اليهودية الموجودة فى البلاد الاسلامية للقتل وبالتالى فلن يكون اليهود مطمئنين على حياتهم فى العالم العربى .

وبعد ذلك وجه المندوب المصرى سؤالا للدول المؤيدة لانشاء الدولة اليهودية لانقاذ اليهود المشردين فى أوربا نص على : « اليس من الواجب السياسى والانسانى العطف على الشعب اليهودى بعدم تعرض ملايين اليهود لخطر مؤكد فى سبيل انقاذ ١٠٠٫٠٠٠ يهودى فى أوربا ؟ » كما حاول محمد حسين هيكل اقناع الدول الأعضاء المؤيدين للتقسيم باعادة النظر فى هذا المشروع حيث وعدهم بأن حكومات الشرق سوف تحاول المحافظة على السكان اليهود فى بلادهم ، أما فى حالة فرض التقسيم فسوف تنظر الشعوب العربية الى هؤلاء اليهود على أنهم أعداء مما يؤدى الى اشتعال حرب عنصرية . واخير ختم محمد حسين هيكل خطبته بقوله : « ومهما يخبىء القدر فإنى أرجو ألا يقال يوما ما أن وفد مصر لم يحذركم » .

وفى نفس الوقت نهض مندوب مصر الدائم ـــ محمود فوزى ـــ وحذر أيضا الأعضاء من نتيجة التسرع فى اتخاذ قرار بهذا الشأن الأمر الذى يفقد الأمم المتحدة هيبتها واحترامها أمام الرأى العام

العالمى ، كما أشار الى تلك المناورات الخطيرة التى تحيكها السياسة العالمية لمحاولة فرض التقسيم بالقوة عن طريق تجميع المهاجرين فى موانئ البحر المتوسط تمهيدا لدخولهم فلسطين ثم ينضمون بعد ذلك الى العصابات الارهابية مما يزيد من حدود الاضطرابات والقلاقل التى تكون من نتيجتها فرض التقسيم [٩٢] .

كان تدخل الوفد المصرى فى المناقشات التى دارت فى هذه الحقبة فى أروقة المنظمة الدولية يزيد فى حجمه وقوة حجته عن مواقف الوفود العربية الأخرى التى اعتمدت عليه ، ويليه فى ممارسة هذا النشاط الوفد السورى ، ولم يكن قرار التقسيم يحظى حتى هذه اللحظة بتأييد الأغلبية المطلوبة أغلبية الثلثين وهو ماحدث فعلا عند إجراء أول تصويت فى ٢٥ نوفمبر حينئذ تحركت الدبلوماسية الأمريكية للضغط على بعض الدول لكى تحولها عن موقفها من التقسيم سواء بالتأييد أو بالامتناع .

وهناك مثل على الأساليب التى استخدمتها أمريكا فمثلا كانت هايتى هى الدولة الوحيدة من دول أمريكا اللاتينية التى عارضت مشروع التقسيم ولكن هددتها الولايات المتحدة الأمريكية بقطع المعونة عنها اذا لم تعدل عن موقفها واستخدمت أيضا نفس الأسلوب مع كل من الحبشة والصين الوطنية اللتين تحولتا الى الامتناع وليس المعارضة [٩٣] .

ولذلك حينما أعيد طرح مشروع التقسيم للتصويت فى ٢٩ نوفمبر نال موافقة ثلاثة وثلاثين صوتا ضد ثلاثة عشرة وامتناع عشر دول عن التصويت ، وقد اتخذ هذا القرار نتيجة الاتفاق بين الدول الغربية والكتلة الشيوعية على فرض التقسيم الى جانب أحد عشر صوتا من دول أمريكا اللاتينية وهى كما سبقت الاشارة ذات ثقل لانجاح أى قرار ، وبذلك يكون قرار التقسيم قد حصل على موافقة ثلثى الأعضاء وهى النسبة المطلوبة لتنفيذ أى اقتراح يعرض على الجمعية العامة [٩٤] .

ومنذ ذلك الوقت أخذت الدول العربية تعيد النظر فى سياستها على ضوء تحديد موعد لنهاية الانتداب البريطانى على فلسطين .

ولم ينته دور مصر فى الأمم المتحدة بصدور قرار التقسيم ذلك لأنه وكل مجلس الأمن اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ قرار الجمعية العامة وكانت مدة عضوية مصر فى مجلس الأمن وهى سنتان قد انتهت فى عام ١٩٤٧ ولذلك سارعت الحكومة المصرية بتبليغ السكرتير العام للأمم المتحدة — تريجفى لى — طلبها بضرورة تمثيل مصر فى مجلس الأمن عند مناقشة القضية باعتبار ان مصر من الدول المعنية بالأمر وذات المصلحة المباشرة بالنسبة لقضية فلسطين .

وقد جاء فى تلك البرقية التى أرسلها وزير الخارجية المصرية حينذاك مايلى : « أن مجلس الأمن مدعو بمقتضى القرار الذى أصدرته الجمعية العمومية يوم ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ أن يتخذ التدابير اللازمة المنصوص عليها فى مشروع تقسيم فلسطين لوضعه موضع التنفيذ ولما كان محتملا أن يدعى مجلس الأمن للانعقاد قريبا لنظر المسألة الفلسطينية فإن الحكومة المصرية تطبيقا للمادة ٣١ من الميثاق والمواد ١٤ ، ٣٧ ، ٣٨ من اللائحة المؤقتة للمجلس تطلب باعتبارها طرفا ذا مصلحة فى المسألة الفلسطينية والسلم فى فلسطين ان تمثل فى دور الاجتماع الذى سيعقده مجلس الأمن لبحث مسألة فلسطين . والحكومة

المصرية قد اعتمدت حضرة الاستاذ محمود فوزى بك مندوبها الدائم فى الأمم المتحدة مندوبا مفوضا عنها فى دور الانعقاد المذكور [٩٥] .

وفى اجتماعات مجلس الأمن ندد المندوب المصرى بالتقسيم ففى فبراير عام ١٩٤٨ قدم المندوب الأمريكى اقتراحا بتأليف لجنة خماسية من أعضاء مجلس الأمن الدائمين لاطلاع المجلس على تطورات القضية الفلسطينية ، وابداء التوصيات وفى تلك المناسبة القى المندوب المصرى خطبة أكد فيها على أن قرار التقسيم يتنافى مع تقاليد القانون الدولى أو ميثاق الأمم المتحدة وأيضا يتعارض مع مبادىء حق تقرير المصير التى نادت بها تلك الدول التى أيدت التقسيم .

وقد أعلن محمود فوزى مرة أخرى أمام أعضاء مجلس الأمن رفض مصر التام الاذعان لقرار الجمعية العامة واورد الحجج القوية التى استندت عليها مصر فى عدم الامتثال لهذا القرار وهو ماسبق أن أسلفناه من أنه ليس للجمعية العامة الحق فى اصدار هذا القرار لما فيه من خطورة على السلم العالمى وبذلك ستقاوم مصر هذا القرار بكل مالديها من قوة ورغبة فى عدم سفك الدماء على أرض فلسطين المقدسة . وأخيرا ختم المندوب المصرى كلمته بالآتى :

« انه اذا اشترك المجلس فعلا فى تنفيذ التقسيم فإن ذلك سيكون ضربة قاضية للسلم الدولى . لقد أصبح السلم فى فلسطين لفظا عفا عليه الزمن وأصبح الميثاق عليلا ولعلى لا أشتط فى القول اذا صرحت ان العلة قد استبدت به . ان الواجب يقضى علينا ان ننقذ الميثاق بل ينبغى علينا ان نكون فى جانبه ندعمه ونقويه ، ولنا الحق فى أن نتوقع من كل واحد منا أن يؤدى واجبه لانجاح قضية السلم واقاله عثرة الميثاق ومصر كعضو مخلص فى الأمم المتحدة عازمة على الوقوف فى ثبات ضد قرار الجمعية العمومية بعدما أصمت الجمعية العمومية أذنيها عن الاستماع الى ماتتضمنه الحلول المعتدلة التى أدلى بها فى دورتى الجمعية » .

بيد أن مجلس الأمن بادر بتأليف اللجنة الخماسية والمكلفة بتنفيذ مشروع تقسيم فلسطين وكان ذلك تنفيذا للاقتراح الذى تقدم به المندوب الأمريكى كما سبقت الاشارة [٩٦] .

هوامش الفصل الرابع

(١) المصرى ــ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ، الثغر ــ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .

(٢) المصرى ــ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .

(٣) المصرى ــ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .

(٤) المصرى ــ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .

(٥) المصرى ــ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .

(٦) البلاغ ــ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٨ ،

F.O.Enc. in NO.70. Egyptian Press for the Period Sept. 1 to Oct. 7, 1938, P.109

(٧) م . ف . ستيون ولبمز : بريطانيا والدول العربية ــ ص ٢٦٤ .

(٨) سامى حكيم ــ المرجع السابق ــ ص ٦٠ ز ٦١ .

(٩) تكونت تلك اللجنة من : حافظ رمضان ، عبد الرازق السنهورى (مصر) ــ نورى السعيد (العراق) ــ حبيب أبو شهلا (لبنان) ــ خير الدين الزركلى (السعودية) ــ محمد الشريقى (الأردن) بالاضافة الى عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية .

(١٠) مجلس جامعة الدول العربية ــ دور الانعقاد العادى الثانى ــ الجلسة السابعة ــ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ــ ص ١١٩ ، ١٢٠ .

(١١) مجلس الجامعة ــ دور الانعقاد العادى الثانى ــ الجلسة الثانية عشرة ــ ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ صـ ١٧٦ .

(١٢) مجلس جامعة الدول العربية ــ دور الانعقاد العادى الثالث ــ الجلسة الثانية ــ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ صـ ١٩ .

(١٣) سامى حكيم ــ المصدر السابق ــ ص ٦٨ ، ٦٩ .

(١٤) مجلس جامعة الدول العربية ــ دور الانعقاد العادى الثالث ــ الجلسة الثانية ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ ــ ص ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ .

(١٥) سامى حكيم ــ المصدر السابق ــ ص ٧٠ .

(١٦) مجلس جامعة الدول العربية ــ المحاضر الختامية لدور الانعقاد العادى الثانى ــ الجلسة الثانية ــ ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ص ١٧ ، ١٨ ، ٢٢ .

(١٧) مجلس جامعة الدول العربية ــ دور الانعقاد العادى الثانى ــ الجلسة الثالثة عشرة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ــ ص ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .

(١٨) الكتلة ــ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٥ ــ مجلس جامعة الدول العربية ــ دور الانعقاد العادى الثانى ــ الجلسة الثانية عشرة ــ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، ص ١٩٨ .

(١٩) مجلس جامعة الدول العربية ــ دور الانعقاد العادى الثانى ــ الجلسة الثالثة عشرة ــ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ــ ص ١٩٣ .

(٢٠) مجلس جامعة الدول العربية ــ دور الانعقاد العادى الثانى ــ الجلسة الرابعة ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ــ ص ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ .

(٢١) مجلس جامعة الدول العربية ــ دور الانعقاد العادى الثانى ــ الجلسة الرابعة عشرة ــ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ــ ص ٢١١ ــ ٢١٣ .

(٢٢) مجلس جامعة الدول العربية ــ دور الانعقاد العادى الثانى ــ الجلسة الثالثة عشرة ــ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ــ ص ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ .

(٢٣) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الرابعة عشرة — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ٢٠٣ ، ٢٦ .
(٢٤) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثالث — الجلسة الأولى — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ — ص ١٢ .
(٢٥) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى السادس — الجلسة الثانية ١٩ مارس سنة ١٩٤٧ — ص ٣٧ ، ٣٨ .
(٢٦) مجلس الشيوخ — الجلسة الثانية والعشرون — ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٧ — ص ٦٣٣ الجلسة الثانية والثلاثون — ٢٦ مايو سنة ١٩٤٧ ص ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٨٧٦ .
(٢٧) شفيق الرشيدات — المصدر السابق — ص ١٣٠ .
(٢٨) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الخامسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ — ص ٩٧ — ١٠١ .
(٢٩) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الخامس — الجلسة السادسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ — ص ٩١ — ٩٤ .
(٣٠) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الخامس — الجلسة السادسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، ص ٩٦ — ١٠٠ ، ١٠٤ .
(٣١) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الرابعة — ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ — ص ٨٩ — ٩٠ .
(٣٢) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة العاشرة ١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ١٥٨ .
(٣٣) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة العاشرة — ١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ١٦١ .
(٣٤) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة العاشرة — ١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، ص ١٦٢ — ١٦٣ ، ١٦٦ .
(٣٥) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الحادية عشرة — ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ١٦٧ — ١٧٠ .
(٣٦) مجلس جامعة الدول العربية — مضابط دور الانعقاد العادى الثانى — الجلسة الثالثة عشرة — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ١٨٨ .
(٣٧) مجلس جامعة الدول العربية — مضابط دور الانعقاد العادى الثالث — الجلسة الثالثة — ٣٠ مارس سنة ١٩٤٦ ، ص ٣٩ — ٤٣ — أما أعضاء تلك اللجنة فهم : توفيق اليازجى (سوريا) — فوزى الملقى (شرق الأردن) — عبد المجيد (العراق) — خير الدين الزركلى (السعودية) — كميل الشدياق (لبنان) — أحمد سليم (مصر) — حسن بن على ابراهيم (اليمن) .
(٣٨) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى السابع — الجلسة الخامسة — ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ — ص ٧٩ .
(٣٩) شركة المعاملات الاسلامية هى الابن البكر للقسم الاقتصادى للأخوان المسلمين وقد تأسست عام ١٩٣٦ برأس مال اسمى قدره ٤ آلاف جنيه موزع على اسهم قيمة كل سهم ٤ جنيهات تدفع غالبا على أقساط شهرية لاتقل عن عشرة قروش للسهم الواحد ولقد أخذت الشركة فى التدرج والاتساع حتى أصبح رأس مالها الاسمى عام ١٩٤٦ (٥٠ ألفا من الجنيهات) موزعة على ١٢٥٠٠ سهم .
(٤٠) الاخوان المسلمين — ٢ فبراير سنة ١٩٤٦ .
(٤١) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى السادس — الجلسة الثالثة — ٢٣ مارس سنة ١٩٤٧ — ص ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ .
(٤٢) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانعقاد العادى السادس — الجلسة الرابعة — ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧ — ص ٧٦ — ٧٧ .
(٤٣) د . صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر — ص ٣٩٧ ، خيرى حماد : التطورات الأخيرة فى قضية فلسطين — ص ٣٩ .
(٤٤) الجماهير — ٢١ أبريل سنة ١٩٤٧ .
(٤٥) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٩٨ .
Geprge Kirk: The Middle East 1945-1950, P.237
(٤٦) صوت الأمة — ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٧ — شاكر الدبس — الدول العربية فى منظمة الأمم المتحدة — ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ .
U.N.: Year Book 1946-1947, P.277.
(٤٧) صوت الأمة — ١٣ أبريل سنة ١٩٤٧ .
(٤٨) المصرى — ١ مايو سنة ١٩٤٧ .
(٤٩) صوت الأمة — ٥ مايو سنة ١٩٤٧ .
(٥٠) المصرى — ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧ .
(٥١) الاخوان المسلمين — ١٠ مايو سنة ١٩٤٧ .
(٥٢) Royal Institute of International Affairs: Op.Cit. P.39.
(٥٣) صوت الأمة — ١٦ مايو سنة ١٩٤٧ ، صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، — خيرى حماد — المصدر السابق — ص ٣٩ ،
Kirk: ibid, P.239.
(٥٤) صوت الأمة — ٧ مايو سنة ١٩٤٧ ، والسياسة الأسبوعية — ١٠ مايو سنة ١٩٤٧ ،
U.W.: Year Book 1946-1947, P. 282.

(٥٥) المصرى ـــ ٧ مايو سنة ١٩٤٧ .
(٥٦) مصر الفتاة ـــ ٢١ مايو سنة ١٩٤٧ .
(٥٧) الجماهير ـــ ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ .
(٥٨) صوت الأمة ـــ ٤ يونيه سنة ١٩٤٧ .
(٥٩) صوت الأمة ـــ ٣١ مايو سنة ١٩٤٧ .
(٦٠) الجماهير ـــ ١٦ يونيه سنة ١٩٤٧ .
(٦١) صوت الأمة ـــ ١٦ يونيو سنة ١٩٤٧ ، د . صلاح العقاد ـــ المصدر السابق ـــ ص ٣٩٩ .
(٦٢) الاخوان المسلمين ـــ ١٤ يونيو سنة ١٩٤٧ .
(٦٣) د . صلاح العقاد ـــ المصدر السابق ـــ ص ٤٠٠ ، ٤٠١ ـــ خيرى حماد ـــ المصدر السابق ص ٣٩ ، ٤١ ، الدولة المصرية ـــ مصر فى هيئة الأمم المتحدة ـــ ص ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ .
(٦٤) د . صلاح العقاد ـــ المصدر السابق ـــ ص ٤٠٤ ، خيرى حماد ـــ المصدر السابق ـــ ص ٤١ .
(٦٥) د . صلاح العقاد ـــ المصدر السابق ـــ ص ٤٠٤ .
(٦٦) مصر فى هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ ـــ ص ٥٣٠ ـــ ٥٣٤ ، صوت الأمة ـــ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
(٦٧) مصر فى هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ ـــ ص ٥٣٥ ـــ ٥٣٨ ، شاكر الدبس ـــ المصدر السابق ص ٣٢٢ ، المصرى ـــ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
(٦٨) لم استطع الحصول على الوثائق الخاصة بمحاضر النقاش لهذا الاجتماع ذلك لأن محاضر اللجنة السياسية لم تدون الا منذ عام ١٩٥٣ . أما قبل ذلك فكانت كلها شفوية .
(٦٩) الأساس ـــ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
(٧٠) شفيق الرشيدات ـــ المصدر السابق ـــ ص ٥٤٤ .
(٧١) J. Bowyer Bell: The long War, P.58.
(٧٢) المصرى ـــ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
(٧٣) الاخوان المسلمين ـــ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
(٧٤) المصرى ـــ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
(٧٥) صوت الأمة ـــ ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
(٧٦) الاخوان المسلمين ـــ ١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
(٧٧) الجماهير ـــ ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
(٧٨) صوت الأمة ـــ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
(٧٩) الأساس ـــ ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، J.Bowyer Bell: ibid, P.59.
(٨٠) عارف العارف ـــ النكبة ـــ ص ١٥ ، ١٦ ، الأساس ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
(٨١) J. Bowyer Bell: Op. Cit., P.59.
(٨٢) عارف العارف ـــ المصدر السابق ـــ ص ١٦ ـــ ١٩ .
(٨٣) عارف العارف ـــ المصدر السابق ـــ ص ١٩ ، J.Bowyer Bell: Op. Cit., P.59.
(٨٤) الأساس ـــ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، عارف العارف ـــ المصدر السابق ـــ ص ١٤ .
(٨٥) الطليعة ـــ وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ ـــ ١١ مايو سنة ١٩٤٨ ، مارس سنة ١٩٧٥ ، أنيس صايغ ـــ الفكرة العربية فى مصر ص ٢٤٦ .
(٨٦) الاخوان المسلمين ـــ ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
(٨٧) الاخوان المسلمين ـــ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
(٨٨) صوت الأمة ـــ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
(٨٩) الاخوان المسلمين ـــ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، مصر فى هيئة الأمم المتحدة ـــ المصدر السابق ـــ ص ٥٣٩ .
(٩٠) د . صلاح العقاد ـــ المصدر السابق ـــ ص ٤٠٥ ، خيرى حماد ـــ المصدر السابق ـــ ص ٤١ ، السياسة الأسبوعية ـــ ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .
(٩١) د . صلاح العقاد ـــ المصدر السابق ـــ ص ٤٠٦ .
(٩٢) المصرى ـــ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

(٩٣) د . صلاح العقاد ــ المصدر السابق ــ ص ٤٠٦ ، ٤٠٧ .

(٩٤) د . صلاح العقاد ــ المصدر السابق ــ ص ٤٠٨ ــ ٤٠٩ ، خيرى حماد ــ المصدر السابق ــ ص ٤٣ ، شاكر الدبس ــ المصدر السابق ــ ص ٣٤٢ ، Gregory Blaxland: Op. Cit., P.150.

(٩٥) الكتلة : ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

(٩٦) الكتلة : ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ .

الفصل الخامس

الخطط المصرية في مواجهة قيام الدولة اليهودية

أولا : صدى قرار تقسيم ١٩٤٧ :

أحدث قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة أصداء بعيدة المدى فى مختلف الدول العربية وذلك على المستويين الرسمى والشعبى . فعلى المستوى الشعبى نظمت المظاهرات فى المدن الرئيسية وأصيبت الجماهير العربية بخيبة أمل من موافقة الكتلة الشيوعية ولذلك انصب غضبها على الأحزاب الشيوعية فتحرج مركزها سواء فى مصر أو فى سوريا أو فى العراق وفقدت أنصارا كثيرين فأزدادت ضعفا .

وفى مصر ظهر أثر التقسيم جليا على المستوى الشعبى والحكومى . فعلى المستوى الشعبى اتفقت جميع الهيئات الشعبية على رفض التقسيم ولكن التعبير عن ذلك اختلف فالأحزاب التقليدية سارعت بإلقاء البيانات الحماسية وعقد الاجتماعات للتعبير عن رفضهم لمشروع التقسيم كما يتبين ذلك من الاجتماع الذى دعا اليه مصطفى النحاس ـــ زعيم الوفد ـــ وتقدم فيه للحكومات العربية ببعض المقترحات التى يراها عملية لانقاذ فلسطين وقد تضمنت فتح خزائن الحكومات العربية لمد عرب فلسطين بما يلزمهم من مال دون انتظار لتبرعات الأفراد والهيئات ، ووجوب معاونة المنكوبين وأسرهم ومد المجاهدين بما يلزمهم من فنيين وعسكريين وأطباء وأيضا مد الأهالى بالمواد الغذائية الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلى (١) .

وقد اتسم نشاط حزب الوفد بالأسلوب التقليدى الممثل فى الكفاح المسلح حيث ان الحزب لم يدع الى إنشاء مكاتب للتطوع وتدريب الشباب لخوض حرب فلسطين وحينما أعلنت الحكومة قرارها بدخول الحرب أيدها حزب الوفد (٢) .

وقد اتفق حزب الأحرار الدستوريين مع حزب الوفد فيما يختص بمساعدة عرب فلسطين بكل مايلزمهم لمقاومة التقسيم ولكنه تميز بتأييده لفكرة ارسال متطوعين من الدول العربية على أن يتم تدريبهم على أحدث فنون الحرب الحديثة وقد رأى الأحرار أنه فى حالة فشل هؤلاء المتطوعين فى القيام بواجبهم

فعلى الحكومات العربية التدخل فى تلك الحالة (٣) .

وعندما أصدرت هيئة الأمم قرار التقسيم نادى بعض المسئولين فى مصر بوجوب الانسحاب ن تلك المنظمة الدولية ولكن لم يؤيد حزب الأحرار الدستوريين هذا الاقتراح حيث رأى أنه من الأفضل البقاء فى الأمم المتحدة واستخدام منابرها للتشهير بها والدعاية ضدها لأن الانسحاب منها يعتبر نوعا من أنواع الأسلحة السلبية التى لن تأتى بالنتائج المرجوة ولذلك نصحوا مؤيدى فكرة الانسحاب بالعدول عن قرارهم . ويلاحظ أن فريقا من شباب الحزب بادروا بالتطوع لمساعدة فلسطين وقد عهد رئيس الحزب الى اللواء حسن عبد الوهاب باشا بالاشراف على تنظيم صفوفهم (٤) .

وقد أيد حزب الأحرار قرار الحكومة بدخول الحرب وحاول دسوقى أباظة سكرتير عام الحزب توضيح الأسباب التى دفعت مصر الى اتخاذ هذا القرار فقال : « دخلت مصر الحرب مضطرة لأنها لم تجد عدلا لدى هيئة الأمم المتحدة فاعتقدت ان العدل لن يكون الا اذا دعمه السلاح .. دخلت دفاعا عن نفسها وقد اكتشفنا أننا كنا نعيش على فوهة بركان لأن استعداد اليهود بمصر وضبط العدد الهائل من الأجهزة اللاسلكية والبنادق وقوائم التبرع مما يدعو الى الأسف الشديد ويضعف حجة اثبات التفرقة بين الصهيونية واليهود » . وأشار دسوقى أباظة الى أن مسلك الحكومة الأمريكية كان دافعا للحكومة المصرية كى تتخذ قرارها بالحرب (٥) .

أما جماعة الاخوان المسلمين فقد تميزت كما أسلفنا بموقفها الحازم فى تأييد القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا العربية فقد نظرت الجماعة الى حرب فلسطين على أنها حرب دينية مقدسة ضد اليهود . ومنذ ذلك الحين نشطت الجماعة بوجه خاص فى تزعم الدعوة الى التطوع وطالبت بتأليف لجنة شعبية تضم مختلف الأحزاب والهيئات المصرية بهدف جمع الاعانات المالية وبخاصة من أصحاب رؤوس الأموال وكبار الأغنياء من التجار والمزارعين على أن ترسل الاعانات الى اللجنة العربية العليا واقترح الاخوان أن يتولى رئاسة تلك اللجنة المقترحة أحد رجال البيت الملكى (٦) .

وحتى قبل صدور التقسيم وأثناء مناقشة القضية فى هيئة الأمم المتحدة ناشدت الجماعة المصريين والعرب الى وجوب الاستعداد لنصرة فلسطين وقد دعت الى ذلك على المنابر وفى أكتوبر عام ١٩٤٧ تطوع عشرة آلاف شاب من شباب الاخوان ككتيبة أولى مستعدين للزحف الى الحدود الفلسطينية (٧) .

وعلى الصعيد الدبلوماسى نشطت الجماعة فأوفدت مصطفى مؤمن كمندوب لها فى لندن فأخذ يبعث بالاحتجاجات لدى رئيس الوزراء البريطانى ــ كليمنت آتلى ــ وغيره من المسئولين البريطانيين ولفت نظرهم الى نشاط الاخوان وعزمهم على ارسال المتطوعين الى فلسطين .

وفى داخل القطر المصرى أرسل المرشد العام خطابا الى الملك كى يتدخل لانقاذ الموقف والعمل على حشد الجهود فى جبهة وطنية تتولى عبء الجهاد ، كما أرسل خطابا بهذا المعنى الى رئيس الوزراء المصرى وطالبه فيه بضرورة السماح بإقامة المعسكرات وتشجيع المتطوعين على نحو مافعلت الدول العربية

الأخرى (٨) . والأهم من ذلك تلك البرقية التى أرسلها الى أعضاء اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لفت فيها نظرهم الى أن خير الحلول للقضية الفلسطينية والقضايا العربية هو الكفاح والنضال المستمر حتى يصلوا الى إحدى نتيجتين إما جلاء الصهيونية عن فلسطين وإما موافقة اليهود على أن يعيشوا مع العرب فى ظل الدولة الفلسطينية الحرة الواحدة ويرد إلى وطنه الأصلى كل يهودى دخل فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية (٩) .

وفى نوفمبر عام ١٩٤٧ شارك حسن البنا مع بعض الشخصيات الاسلامية والعربية المصرية أمثال صالح حرب ومحمد على علوبة وكونوا « لجنة وادى النيل العليا لانقاذ فلسطين » وقد أخذت تلك اللجنة تنشط فى جمع الأموال وقد مثل الاخوان فيها الى جانب حسن البنا مصطفى مؤمن .

وقد أيد الأخوان فكرة ترك عرب فلسطين والمتطوعين العرب وحدهم لتحمل عبء النضال على ألا تشارك الحكومات العربية فى ذلك بل تكتفى فقط بالمساهمة السياسية والدبلوماسية (١٠) .

وبلغ من نشاط الاخوان تجاه فلسطين أن تطوع أحد أعضائها البارزين وهو صالح عشماوى بالسفر الى باكستان كمندوب عن المفتى بهدف تنظيم العمل لانقاذ فلسطين ومناشدة ملايين المسلمين بضرورة مساعدة العرب فى محنتهم ، وقد لفت صالح عشماوى النظر الى مبلغ حرص تلك الدول الاسلامية على التبرع من أجل فلسطين بل ووصل الأمر ببعضهم الى المطالبة بالسفر للنضال من أجل حماية المسجد الأقصى وتراث المسلمين (١١) .

وفى أوائل مايو عام ١٩٤٨ اجتمعت الهيئة التأسيسية للأخوان برئاسة حسن البنا لاستعراض خيوط القضية الفلسطينية وقررت مايلى : اعتبار الجامعة العربية مسئولة عما وصلت اليه الحالة فى فلسطين ومطالبة الدول العربية وبخاصة مصر بالعمل على الحفاظ على عروبة فلسطين وذلك برفض التقسيم وإعلان الدول العربية حالة الحرب ضد الصهيونية مما يستوجب اعلان الجهاد المقدس وفتح المعسكرات لتدريب المتطوعين وأن تكون القوات النظامية على أهبة الاستعداد وطالب الاخوان أيضا بتحديد الموقف من اليهود المحليين ومراقبتهم وسحب الجنسية من كل يهودى يثبت مساعدته للصهيونية وعلى الجامعة العربية دعوة الحكومات الاسلامية وفى مقدمتها تركيا لمساعدة فلسطين .

ومن الغريب لفت النظر الى تركيا بصفة خاصة رغم أنها انصرفت تماما عن قضايا العالم العربى ولكن يبدو أن الأخوان اخذوا فى الاعتبار قوة تركيا العسكرية التى كانت نسبيا أعظم شأنا من القوى الأخرى .

وفى النهاية أوصى الاخوان بإنشاء قيادة عسكرية شعبية لتنظيم عملية التطوع والتسلح الى جانب انشاء هيئة شعبية اقتصادية لتنظيم عملية المقاطعة اليهودية ، وفى حالة وقوف الحكومات حائلا دون تحقيق تلك الخطوات فلابد من تنظيم « حركة عصيان مدنى » لأن قبول التقسيم يعتبره الأخوان خيانة عظمى لأمانة فلسطين أولا ولأمانة الشعوب العربية والاسلامية ثانيا (١٢) .

اتخذت الصهيونية من أسلوب الاخوان فى معالجة قضية فلسطين باعتبارها قضية اسلامية حجة

للادعاء بأن العرب يتسمون بالتعصب الدينى فى مواجهة مشروع التقسيم ونشطت أجهزة الدعاية الصهيونية فى أوربا وأمريكا ضد نشاط الاخوان ومما يؤكد ذلك المقال الذى كتبته فتاة صهيونية ونشر فى جريدة « الصنداى ميرور » فى أوائل عام ١٩٤٨ وفيه حاولت اقناع المسئولين بخطورة حركة الاخوان تجاه فلسطين حيث قالت :

« والآن وقد أصبح الاخوان المسلمون ينادون بالاستعداد للمعركة الفاصلة التى توجه ضد التدخل المادى للولايات المتحدة فى شئون الشرق الأوسط واصبحوا يطلبون من كل مسلم ألا يتعاون مع هيئة الأمم المتحدة فقد حان الوقت للشعب الأمريكى أن يعرف أى حركة هذه وأى رجال يتسترون وراء هذا الاسم الرومانتيكى الجذاب باسم (الاخوان المسلمين) » . وعن موقف الاخوان من اليهود قالت : « إن اليهود فى فلسطين هم أعنف خصوم الاخوان المسلمين ولذلك كان اليهود هم الهدف الأساسى لعدوان الاخوان وقد قام اتباعهم بهدم املاك اليهود ونهب أموالهم فى كثير من مدن الشرق الأوسط » . كما شنت تلك الكاتبة حملة عنيفة ضد المفتى والمرشد العام ثم ختمت مقالها بالآتى : « واذا كان المدافعون عن فلسطين ــ أى اليهود ــ يطالبون الآن مجلس الأمن بإرسال قوة دولية لتنفيذ مشروع التقسيم الذى أقرته هيئة الأمم المتحدة فانهم لايطالبون بذلك لأن الدولة اليهودية فى حاجة الى الدفاع عن نفسها ولكنهم يريدون ارسال هذه القوة الدولية الى فلسطين لتواجه رجال الاخوان المسلمين وجها لوجه وبذلك يدرك العالم كله الخطر الحقيقى الذى تمثله هذه الحركة . وإذا لم يدرك العالم هذه الحقيقة فى وقت قريب فإن أوربا ستشهد ماشهدته فى العقد الماضى من القرن الحالى اذ واجهتها حركة فاشية نازية فقد تواجهها فى العقد الحالى امبراطورية اسلامية فاشية تمتد من شمالى أفريقيا الى الباكستان ومن تركيا الى المحيط الهندى(١٣) .

ولم يبد الاخوان اهتماما لتلك الشائعات أو الدعايات الصهيونية حيث كان كل مايعنيهم فى تلك الآونة هو تهيئة الأمة لقبول فكرة الحرب والاستعداد العسكرى فقد أخذ دعاتهم ينتشرون فى أنحاء القطر المصرى لهذا الغرض .

وعندما أعلنت بريطانيا انهاء انتدابها على فلسطين فى مايو عام ١٩٤٨ رأى حسن البنا أن الوقت قد حان لتنفيذ قراره والذى سبق أن أرسله الى الزعماء العرب أثناء اجتماعهم فى « عاليه » عن عزمه على إرسال عشرة آلاف مجاهد ككتيبة أولى ولكن استخدمت حكومة النقراشى وسائل عدة للحيلولة دون وصول قوات الأخوان الى فلسطين بيد أن تلك القوات تمكنت من اجتياز الصحراء فى فبراير عام ١٩٤٨ ومنذ ذلك الوقت بدأت حرب عصابات منظمة ورغم تهديدات الحكومة بقطع الامدادات عنهم الا أنهم ظلوا فى مواقعهم إلى أن دخلت القوات النظامية المصرية أرض فلسطين وانضمت اليهم قوات الأخوان رغم تمسك الحكومة بموقفها من سحب هؤلاء المتطوعين من النقب وقد رأى الاخوان أن النقراشى كان يخشى من وراء ذلك أن يؤلف الاخوان جيشا فى فلسطين يستخدم فيما بعد لتحقيق أهداف سياسية فى مصر .

ونتيجة لموقف الحكومة اضطر الأخوان الى العمل تحت قيادة الجامعة العربية فتشكلت ثلاث

كتائب من متطوعى الجامعة تلقت تدريباتها العسكرية فى معسكر « الهاكستيب » واستطاعت تلك القوات التسلل الى فلسطين قبيل انهاء الانتداب ، وقد تولى قيادة الكتيبة الأولى من كتائب الجامعة العربية الشهيد أحمد عبد العزيز والتى ضمت الى جانب الأخوان متطوعين من الشباب المصرى [١٤] وأتاح هذا الاشتراك للأخوان فرصة التسلح والتدريب على القتال واظهار مدى استعدادهم للحرب [١٥] ، كما انضم الى متطوعى الأخوان ضباط مصريون نذكر منهم كمال الدين حسين وصلاح سالم وقد أفاد الاخوان من هذا الانضمام [١٦] .

وفى أغسطس عام ١٩٤٨ وبعد أن لحقت الهزائم بالجيوش العربية فى الجولة الثانية عقدت الجمعية التأسيسية مؤتمرا لدراسة الوضع القائم وقد اتخذت فى هذا المؤتمر قرارات عملية كان أهمها استنكار موقف الدول التى اعترفت بدولة اسرائيل وموقف بريطانيا العدائى وأخيرا موقف مجلس الأمن المنافى لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

ثانيا : على الجامعة العربية ان تعيد النظر فى سياستها الخارجية والانسحاب فورا من هيئة الأمم المتحدة ودعوة الدول العربية والاسلامية الى عقد مؤتمر اسلامى والاهتمام بالدعاية العربية لمواجهة الصهيونية ، واقترح الأخوان تأليف وفد من هيئات الدول العربية والاسلامية وأحزابها للمحافظة على عروبة فلسطين وقد عهد الاخوان الى الهيئة التأسيسية بالنظر فى تأليف هذا الوفد . ولم يغفل الأخوان المشاكل المتفرعة عن القضية الفلسطينية حيث اهتموا باللاجئين الفلسطينيين وضرورة السعى لعودتهم الى وطنهم كما أنهم ارسلوا تحية باسم الاخوان الى الجيش المصرى والجيوش العربية الأخرى المحاربة فى فلسطين [١٧] .

وقد ظلت قوات الاخوان المسلمين فى مواقعها حتى عقد الهدنة الدائمة فى فبراير عام ١٩٤٩ حيث ظهر نشاطهم بدرجة كبيرة أثناء حصار القوات المصرية فى الفالوجا بعد تخلى الاسرائيليين عن الهدنة فى أكتوبر عام ١٩٤٨ وفى تلك الأثناء نشط متطوعو الاخوان فى امداد تلك القوات بما يلزمها من المؤن كما حاولوا الضغط على الحكومة لارسال امدادات لتلك القوات لتخليصها من هذا الحصار ، ولكن لم تذعن الحكومة لمطالب الاخوان وظلت تلك الحامية فى موقعها حتى فبراير سنة ١٩٤٩ [١٨] .

لم يختلف مفهوم حزب مصر الفتاة عن الاخوان المسلمين فيما يتعلق بإضفاء الصفة الدينية على حرب فلسطين فقد دعا أحمد حسين الى ضرورة تكوين كتائب الجهاد من أجل فلسطين وكون بالفعل الكتيبة الأولى من شباب حزب مصر الفتاة أطلق عليها اسم « مصطفى الوكيل » ، وقد تلقت تلك الكتيبة تدريباتها العسكرية بمعسكر « قطنة » بسوريا تمهيدا لاجتيازها الحدود المصرية [١٩] ، فحينما اتخذت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين اتفق الزعماء العرب فى جامعة الدول العربية على ضرورة اتخاذ الخطط العسكرية لانقاذها وقرروا فيما بينهم على أن تكون سوريا مركزا لتدريب المتطوعين العرب فأنشأوا معسكرا فى قطنة لهذا الغرض [٢٠] ، وقد وقع اختيارهم على سوريا بصفة خاصة باعتبار أن حدود المناطق المأهولة بالسكان متقاربة أما مصر فتفصلها عن فلسطين صحراء سيناء . وعلى هذا الأساس ارسلت جماعة مصر الفتاة متطوعيها الى سوريا .

ولا شك أن امكانيات حزب مصر الفتاة لم تكن تسمح الا بإرسال عدد ضئيل ومن جهة أخرى

كانت الحكومة المصرية تعارض فى ارسال متطوعى مصر الفتاة ولذلك خرج معظمهم على شكل جماعات صغيرة الى سوريا وذابت هذه الجماعات فى المتطوعين السوريين .

وفى فبراير عام ١٩٤٨ زار أحمد حسين فلسطين وعلى ضوء ملاحظاته رأى أن تلك القضية لاتحتاج الى مال وسلاح فقط بل الى جيوش منظمة وقيادة عسكرية حازمة لأن الفلسطينيين لن يستطيعوا سوى الدفاع عن أنفسهم فقط (٢١) . وقد نشطت تلك الجماعة بالاشتراك مع الاخوان المسلمين فى تنظيم المظاهرات احتجاجا على التقسيم ودعوة يهود مصر الى مد عرب فلسطين بالمال والا صودرت املاكهم وأموالهم وبالاضافة الى ذلك فقد شنت مصر الفتاة حملة عنيفة ضد حكومة النقراشى بسبب موقفها من التطوع والمتطوعين واقترح زعيم الحزب وجوب العمل على قيام حكومة فلسطينية يتسلح فيها العرب ويتولى رئاستها مفتى فلسطين كما طالب بمقاطعة اليهود فى مصر مقاطعة اقتصادية حيث اعتبرت تلك الجماعة أن التعامل مع اليهود يعتبر فى تلك الظروف جريمة كبرى (٢٢) .

وفيما يختص بموقف الجماعات اليسارية فى مصر فقد انقسمت ازاء التقسيم الى فريقين بين معارض ومؤيد فقد عارضته طليعة العمال والفلاحين وأيدت دخول الحرب لمقاومة الدولة الصهيونية . وأما الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى فقد أيدت التقسيم وعارضت فكرة الحرب واعتبرت أن تلك الحرب ماهى الا إثارة لحرب دينية لن يستفيد منها سوى المستعمر البريطانى (٢٣) ، وقد حاولت الحركة الديمقراطية تبرير تأييدها للتقسيم حيث قالت : « اننا لانريد انتزاع فلسطين من يد العرب والمسلمين لنعطيها لليهود واننا نريد انتزاعها من يد الاستعمار لنعطيها للعرب واليهود فى ظل دولة مستقلة ديمقراطية ، اننا لانوافق على مشروع التقسيم الا مضطرين كأساس لاستقلال فلسطين وأمامنا بعد ذلك كفاح وكفاح طويل للتقريب بين وجهات نظر الدولتين العربية واليهودية المستقلتين وتوحيدهما فى دولة واحدة مستقلة (٢٤)

وكان هذا الموقف للحركة الديمقراطية مطابقا تماما لموقف الاتحاد السوفيتى من التقسيم والذى جاء على لسان المندوب السوفيتى — جروميكو — فى هيئة الأمم المتحدة حينما أعلن بأن التقسيم « حلا رديئا » لكنه الحل الوحيد لاعلان استقلال فلسطين وإنهاء الانتداب البريطانى ويعنى ذلك ، أن هناك أمرين : أما قبول التقسيم وبذلك يتمكنون من التخلص من السيطرة الاستعمارية ، وأما قبول الوضع كما هو ومعنى ذلك بقاء فلسطين تحت السيطرة الاستعمارية (٢٥) .

ومن المحتمل ان يكون اليساريون فى مصر قد أيدوا خطة التقسيم على اعتبار أن الدولة اليهودية التى تسير على نظام ليبرالى ستسمح بوجود أحزاب شيوعية شرعية وقد تكون هذه الأحزاب حلقة اتصال بين التقدميين العرب واليهود لتسوية الخلافات فى المستقبل وسيتبين خطأ هذه الحسابات لأن الأحزاب الشيوعية فى اسرائيل ظلت أضعف مما كان متوقعا لها .

وقد انتقدت الحركة الديمقراطية دعوة الجامعة العربية لدخول حرب فلسطين ورأت أن تلك السياسة العربية سوف تؤدى فى النهاية الى التقسيم وعرقلة قيام الدولة العربية المستقلة ، كما شبهت الحرب فى فلسطين ضد اليهود بالهجوم النازى على بولندا ويرون أن « الحرب العادلة هى الحرب التى يكون

الغرض منها الدفاع عن المصالح الشعبية أو تحقيق أمانى الشعوب وأهدافها وتصبح حربا استعمارية اذا كان الغرض منها القضاء على حريات الشعوب واستعباد الملايين واستغلالهم » ، وبذلك أعلنت بأن أى حرب تؤدى الى تثبيت أقدام المستعمر لايمكن أن تكون حربا مقدسة (٢٦) . وبالاضافة الى ذلك فقد نظرت الجماعات اليسارية الى كفاح الأخوان المسلمين ومصر الفتاة على أنه كفاح الهدف منه مهاجمة الاتحاد السوفيتى ولذلك ناشدوا الشعب المصرى بوجوب محاربة تلك الجماعات الفاشية .

وقد ظلت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى على موقفها فى تأييد التقسيم ومعارضة الدخول فى حرب والعمل على ايجاد جو من الألفة والثقة المتبادلة بين الجماهير العربية واليهودية وقد أكدت ذلك فى بيانها الذى أذاعته فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٧ ، والتى هاجمت فيه قرار زعماء العرب بشأن دخول الحرب حيث رأت أن هذا القرار يهدف الى : « وقف تيار الحركات الوطنية الصاعدة وتحويل حربنا الوطنية المقدسة ضد الاستعمار الى حرب عنصرية دينية تدعم مركز الاستعمار .. انه يرمى الى صرف أنظار الجماهير الكادحة عن الكفاح فى سبيل مستوى معيشتها الى أمر خارجى ينسيها هذا الكفاح .. انه يرمى الى تحويل أنظار المعارضة الوطنية الديمقراطية عن العهود الرجعية الحاكمة فى الشرق العربى وعن مؤامراتها لتكتيله فى كتلة استراتيجية خاضعة للاستعمار (٢٧) .

ومهما قيل فى تبرير موقف اليسار فلسنا بحاجة الى ابراز الخطأ الذى وقعت فيه الحركة الديمقراطية حينما شبهت تدخل القوات العربية فى فلسطين بالعدوان النازى وسيكتشف اليسار فى العالم العربى هذا الخطأ فيما بعد حينما يتضح ارتباط إسرائيل بالدول الغربية والولايات المتحدة بصفة خاصة .

وعلاوة على مواقف الأحزاب المختلفة فقد أصدرت هيئات عديدة مثل الأزهر وطلبة الجامعة بيانات تستنكر التقسيم وتدعو الى محاربة الصهيونية حيث أصدر شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء فتاوى خطيرة بوجوب الجهاد لتحرير فلسطين وتطهيرها من الصهيونية ومقاطعة اليهود ، فإن الجهاد فى فلسطين واجب دينى مقدس لصيانة المسجد الأقصى وسائر المقدسات .

وفى ٢٦ أبريل عام ١٩٤٨ دعا الجامع الأزهر الى اجتماع حضره كبار رجال الدين فى مصر واستعرضوا فيه قضية فلسطين وأعلنوا أن انقاذ فلسطين واجب دينى على المسلمين عامة وعلى الحكومات والشعوب العربية اتخاذ الوسائل العسكرية وغير العسكرية فى سبيل فلسطين ولفتوا نظر الحكومات الاسلامية والعربية الى أن توفير المأوى للعرب المشردين واجب دينى على كل مسلم وعربى ، وأوصوا فى النهاية بإبلاغ هذا القرار الى جميع الحكومات الاسلامية والجامعة العربية وبالاضافة الى ذلك فقد اصدرت لجنة الفتوى بالجامع الأزهر فتوى تفيد بأن من يبيع أرضا بفلسطين لليهود أو يتعامل معهم يكون مرتدا على دين الاسلام (٢٨) .

تردد صدى قرار التقسيم فى البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ ففى مجلس النواب عقدت جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع بناء على ماتقدم به كل من النائب محمد فكرى أباظة وحسين محمود سعيد للاستفسار عن موقف الحكومة والمجلس من قرار هيئة الأمم ، كى يقف العالم العربى والغربى على موقف ممثلى الأمة المصرية وأيضا موقف الحكومة ، وقد صرح لهم رئيس الجلسة ـــ النائب على أيوب ـــ برفض

مجلس النواب الامتثال لقرار التقسيم فقال : « لقد علمتم بالقرار الذى أصدرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة القاضى بتقسيم فلسطين وأن هذا القرار الصادر من هيئة غير مختصة بإصداره يعتبر باطلا بطلانا جوهريا لذلك أظننى أعبر عن رأى هذا المجلس اذا أعلنت من فوق هذه المنصة استنكارنا لهذا القرار وتصميم البلاد على عدم الرضوخ له وأن مصر بالتعاون والاتفاق التام مع الأمم العربية قد عقدت العزم على التمسك بفلسطين عربية موحدة واننا لنرجو من حكومتنا ومن الحكومات العربية عملا حاسما حازما فى غير هوادة أو تردد . ولست بحاجة الى أن أردد هنا أن شعب مصر يقدر واجباته ويعرف حدوده وأنه لذلك يحترم ما للمواطنين والنزلاء على اختلاف جنسياتهم ومعتقداتهم من حرمات وحقوق فليطمئن الجميع لأن مصر المضيافة المجاهدة التى تعرف حدودها مصممة على التمسك بما لها من حقوق » [٢٩] .

وفى فبراير ١٩٤٨ تمت الموافقة فى لجنة الاقتراحات بمجلس النواب على اقتراح النائب محمد الدمرداش الشندى والذى يقضى باعدام كل مصرى يحارب فى صفوف الصهيونية ضد جيوش الأمم العربية وكذلك كل أجنبى مع مصادرة أملاكه ، كما وافقت تلك اللجنة أيضا على ماتقدم به بعض النواب من وجوب مكافحة الصهيونية فى مصر [٣٠] . وإلى جانب ذلك فقد [illegible]ت لجنة الشئون المالية فى مايو ١٩٤٨ على « الاذن للحكومة المصرية بأن تصدر فى مصر قرضا فى [illegible]ود أربعة ملايين جنيها لمواجهة المصروفات الاضافية اللازمة لقوات الجيش المرابطة على الحدود بين مصر وفلسطين على أن يؤخذ هذا المبلغ من المال الاحتياطى العام بصفة مؤقتة الى أن تتم تسوية ميزانية عام ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ » [٣١] .

أما فى مجلس الشيوخ فقد نوقش مشروع باستنكار التقسيم ، وفى تلك المناسبة اقترح أحد الأعضاء (حسين محمد الجندى) ، اصدار قرار باسم مجلس الشيوخ لحث الحكومة المصرية على ضرورة الانسحاب من هيئة الأمم المتحدة ، وقد اعترض رئيس الجلسة ــ محمد محمد الوكيل ــ على هذه الفكرة وأعلن أن انضمام مصر الى هيئة الأمم المتحدة لم يتم الا بعد مرور خطوات تشريعية كالاشتراك فى مؤتمر سان فرانسيسكو وفى مناقشة ميثاقه ، وأخيرا ذكر بأنه لم تتم الموافقة على انضمام مصر الى تلك المنظمة ، الا بعد موافقة البرلمان المصرى .

وفى نهاية الجلسة وافق أعضاء مجلس الشيوخ على مشروع قرار يقضى بالآتى : « يعلن مجلس الشيوخ المصرى استنكاره للقرار الذى أصدرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ، فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ بتمزيق فلسطين وتقسيمها الى دولتين معتدية فى ذلك على أقدس حقوق أهلها ومخالفة فى ذلك نصوص ميثاق هيئة الأمم المتحدة الواجب عليها العمل به واحترامه تحت تأثير وسائل لايقرها قانون ولا عرف ولا خلق ويعلن المجلس شكره للأمم التى وقفت الى جانب الحق عند صدور القرار المشئوم . ويدعو المجلس الى التعاون مع جميع الحكومات العربية ومن يناصرها من الحكومات الأخرى للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار بكل الوسائل الممكنة » [٣٢] .

وقد اتخذ مجلس الشيوخ بعض الاجراءات العملية لانقاذ فلسطين ، ففى مايو ١٩٤٨ تبرع أعضاء المجلس بمكافأة شهر للترفيه عن الجنود المصريين المشتركين فى حرب فلسطين [٣٣] ، وقد سبق لهم

أن وافقوا فى ديسمبر ١٩٤٧ على التبرع بما يوازى مكافأة ثلاثة أشهر لمد يد المعونة لأهالى فلسطين [٣٤] .

ثانيا : اتخاذ قرار الحرب :

اذا كان التقسيم قد أحدث سخطا شديدا بين الهيئات الشعبية فإن الخطة لمعالجة قضية فلسطين بعد هذا القرار لم تكن واضحة ، وكان الاتجاه السائد لدى الحكومة المصرية حتى مايو عام ١٩٤٨ هو عدم الدخول فى حرب نظامية وانما يستحسن مساعدة متطوعين فلسطينيين مع امكانية مؤازرتهم بمتطوعين من مختلف الدول العربية ومن بينها مصر بطبيعة الحال . ولقد أوضح النقراشى أمام الوفود العربية أثناء اجتماعها فى « مؤتمر عاليه » فى أكتوبر عام ١٩٤٧ أسباب معارضته لفكرة خوض حرب نظامية فى فلسطين حينما اثيرت قضية التدخل المسلح فقال رئيس الوزراء المصرى : « لقد ذهبت الى مجلس الأمن وطالبت الانجليز بأن يخرجوا من بلادنا وقلت للعالم كله أن الجيش المصرى قادر على ملء الفراغ فى قناة السويس وأنه قادر على الدفاع عنا ... وأنا لا أريد أن أعرض هذا الجيش الذى هو كل حجتى وسندى فى القضية المصرية الى تجربة خطيرة . ولو كانت نسبة الخطر فى دخول الجيش الى فلسطين لاتزيد على عشرة أو خمسة فى المائة فإننى لا أرضى أن أجازف ولا بواحد فى الألف » . وأضاف النقراشى قائلا : « ان مصر فى نزاع مع الحكومة البريطانية أولا ، وهى لذلك لايمكنها أن تشتبك فى أية حرب » . وقد أيده فى ذلك الرأى وزير الحربية حينذاك ، كما أيدت الوفود العربية آراء الحكومة المصرية فى عدم خوض حرب نظامية طالما أن بريطانيا مازالت محتفظة بانتدابها على فلسطين على أن يمدوا يد المساعدة الى الفلسطينيين بالمال والمتطوعين المدربين [٣٥]

وقد علق الدكتور محمد حسين هيكل على موقف الحكومة المصرية فى « عاليه » بقوله : « وما كان للدول العربية الأخرى أن تخالف مصر فى هذا القرار وهى تعلم أن مصر أكثرها عددا وأوفرها مالا ، وأنها الدولة التى تتاخم فلسطين وتتاخم الحدود الغربية التى فرضها قرار التقسيم للدولة الصهيونية ، وأنها ستحمل أوفر عبء فى هذه الحرب اذا قدر للدول العربية أن تخوضها » [٣٦] . وفى هذا الرأى ماقد يشير الى أن الدول العربية الأخرى كانت ترغب فى الحرب ولو صح ذلك فانها تكون قد عولت على قوة مصر فى حالة اتخاذ قرار بالحرب .

وبينما كانت الحكومة ضد فكرة خوض حرب نظامية فى فلسطين اذا بالملك يصدر أوامره الى محمد حيدر باشا ــ وزير الحربية ــ بإعطاء الأمر لفرق الجيش المصرى باجتياز الحدود المصرية الى أرض فلسطين ولم يكن أمام وزير الحربية الا الاذعان لقرار الملك ويذكر محمد حسين هيكل « ان حيدر كان جنديا يفهم ان نص الدستور بأن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة لايتقيد بأن الملك يستعمل سلطته بواسطة وزرائه ، ومن ثم كان يفرض على نفسه ، وهو وزير الحربية أن ينفذ أوامر القائد الأعلى من غير انتظار لرأى رئيس الوزراء أو لرأى مجلس الوزراء » . وفى الواقع ان اجتياز القوات المصرية أرض فلسطين يعتبر أمرا مخالفا لنصوص الدستور طالما أنه لم يحصل على موافقة البرلمان وفى تلك الحالة لابد من

إعطاء الأوامر بمرابطة تلك القوات فى مواقعها الاصلية الى حين أن يصدر البرلمان قرارا بهذا الشأن [٣٧] .

وقد حاول الملك تبرير موقفه حينما أدلى بحديث الى مراسل اليونيتدبرس فى ١١ مايو حيث أعلن فيه بأنه سيمد اخوانه العرب بكل مايلزمهم من مساعدات عسكرية ومالية واقتصادية فى تلك الحرب وأن فى دخوله حرب فلسطين ادراكا تاما بأن استعمال القوة قد يحول دون قيام الدولة الصهيونية على الحدود المصرية ، ويعلق طارق البشرى على ذلك « بأن هذا الموقف من الملك قد اتفق مع سعيه الحثيث منذ نهاية الحرب على أن يمتلك حكم البلاد صراحة وأن تكون السياسة العربية مما يخضع له مباشرة » . غير أن الملك فاروق استغل قضية فلسطين لمحاولة استرداد هيبته وسمعته التى انهارت ومن ناحية أخرى كى يدعم ملكه بعد أن كاد اضراب البوليس يقضى عليه [٣٨] .

ويمكن أن نجمل الدوافع التى دفعت الملك الى الزج بالجيش المصرى فى حرب فلسطين فيما يلى :

أولا : التنافس على زعامة العالم العربى وقد ظهر منذ مباحثات الجامعة العربية أن هناك تنافسا قويا بين الأسرة الهاشمية والأسرة المالكة فى مصر على هذه الزعامة [٣٩] ، مما جعل الملك فاروق يتقرب من آل سعود لمواجهة احتمال تزايد النفوذ الهاشمى بضم سوريا .

واذا كانت الدول العربية قد اقرت عدم الدخول فى حرب نظامية فى مؤتمر عاليه فى أكتوبر عام ١٩٤٧ فقد لاحظ الملك تحركات الأمير عبد الله بهدف السبق الى ضم الضفة الغربية يؤكد ذلك التقرير الذى وضعه كلايتون فى ديسمبر عام ١٩٤٧ وجاء فيه معارضة الدول العربية للتقسيم فيما عدا حكومة شرق الأردن حيث رأى أبو الهدى رئيس الحكومة أنه من الأفضل تنفيذ التقسيم على مراحل وكان موقف أبى الهدى من أهم الدوافع التى دفعت الملك فاروق الى اعطاء أوامره للجيش بدخول حرب فلسطين وعدم الاكتفاء بالمرابطة عند الحدود كى يقطع الطريق على الأسرة الهاشمية . وأما عن المراحل التى أشار اليها أبو الهدى والتى جاءت فى تقرير كلايتون فتنص على : « تنسحب القوات البريطانية من فلسطين كما كان مقررا وتحتدم ثورة عرب فلسطين التى بدأت منذ صدور قرارات الأمم المتحدة . لكن الثورة تنحصر فى الفلسطينيين اذ يمنع الأردن عبور المناضلين من الدول المجاورة فى أرضه فتشتد حاجة الفلسطينيين الى مساعدة الجيوش العربية النظامية ، وعندها يرسل الأردن جيشه الى فلسطين تحت ستار العمل من أجل انقاذها ويكون الجيش بالطبع بقيادة بريطانية ، ويرضى عرب فلسطين عن ذلك التدخل لأنهم يعتقدون أنه لتحرير البلاد الا أن الجيش يتوقف فجأة عند حدود (اسرائيل) ولا يحتل الا القسم العربى وللحال يعلن ضم هذا القسم للأردن ويقضى على المعارضة الشعبية فيه . بعد ذلك كله يتصل الأردن (باسرائيل) ويصالحها » [٤٠] .

ثانيا : كان الملك يشعر بحرج مركزه لاعتماده فترة طويلة على أحزاب الأقلية ولذلك رأى أن دخول مصر الحرب سيكسب له شعبية افتراض أن الجيش المصرى سيحرز انتصارات عسكرية فى تلك الحرب ولذلك لانعتقد فى صحة الذين ذكروا أن من أهداف الملك اضعاف الجيش أو توريطه فى الحرب خاصة وأن الملك حتى ذلك الوقت كان يعتبر الجيش الأداة الموالية له فى مواجهة الأخطار .

ثالثا : وعلى افتراض احراز النصر فى عهد لايحكم فيه حزب الوفد فان ذلك يكسب القصر نقاطا أخرى من النفوذ المعنوى على حساب أكبر خصم له فى الداخل ألا وهو الوفد .

قرر الملك اذن دخول الحرب وهو يعتقد باحتمالات النصر أو على الأقل نصر جزئى وقد أيد وزير الحربية هذا التصور فى مجلس الوزراء حيث كان النقراشى لايتفق فى هذا الرأى فقد أكد وزير الحربية على مقدرة الجيش المصرى فى خوض تلك الحرب دون معونة من الدول العربية الأخرى ولذلك فهو لايتردد فى دفع هذا الجيش لمناهضة العصابات الارهابية الصهيونية [٤١] .

لقد استطاع الملك أن يقنع رئيس الوزراء بقرار الحرب ويقال فى هذه المناسبة أنه حينما نشأ الخلاف حول تقدير قوة الجيش المصرى ومقدرته على تحمل المسئولية ذكر الملك أن حرب فلسطين هى مسألة سياسية قبل أن تكون عسكرية وأن معارضة هذه الفكرة يعتبر جريمة وطنية .

على أن النقراشى لم يكن وحده الذى يدرك عدم قدرة الجيش على تحمل المسئولية فقد كان هناك أيضا بعض العسكريين الذين قرروا عدم استعداد الجيش استعدادا كافيا من هؤلاء الفريق عثمان المهدى ــ رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى حينذاك . والذى أكد ذلك أثناء شهادته أمام محكمة الجنايات فى قضية الأسلحة الفاسدة [٤٢] ، كما شهد وزير الحربية نفسه حينما قال : « ان الجامعة العربية هى التى طلبت دخول مصر الى فلسطين بصفتها زعيمة الدول العربية وكان لابد لمصر من الاذعان لهذا الطلب وأنه شخصيا ماكان يرغب فى دخول الحرب للنقص فى العتاد [٤٣] » . هذا بالرغم من تصريحاته للملك قبل ذلك بمقدرة الجيش على خوض حرب نظامية كما سبق أن أسلفنا . كذلك فان القنصل المصرى فى القدس ــ أحمد فراج طايع ــ كثيرا مابعث بالتقارير الى وزارة الخارجية والتى تضمنت معلومات خاصة بقوة اليهود ومدى استعدادهم الحربى الأمر الذى يجعل مصر تتجنب الاشتباك مع هؤلاء اليهود ، ولكن لم يهتم وزير الخارجية حينذاك ــ محمد خشبة ــ بهذه التقارير ولم يعرضها على رئيس الوزراء وذكر محمد وجيه رستم وكيل وزارة الخارجية فى ذلك الوقت انه نصح وزير الخارجية بأن يعير هذه التقارير اهتماما وقال له : « يقول الانجليز اسمع كلام الرجل الذى يقيم فى حلبة النزاع » [٤٤] .

واذن فلم يكن الخطأ فى حسابات قوة الجيش المصرى فقط بل الأهم من ذلك هو عدم التعرف على قوة العدو .

وفى ١٢ مايو أى قبل دخول الحرب بثلاثة أيام تبدل موقف النقراشى فجأة وطلب من محمد حسين هيكل ــ رئيس مجلس الشيوخ ــ ضرورة عقد جلسة سرية للمجلس كى تعرض فيها الحكومة قرارها بدخول حرب فلسطين ، ولقد حاول محمد حسين هيكل اقناع النقراشى بالعدول عن رأيه نظرا لحالة الجيش حينذاك ولكن أكد له رئيس الوزراء بأن لدى الجيش المصرى من العتاد الحربى مايكفى لخوض حرب ، ولكن نظرا لمخالفة قرار الحرب لنصوص الدستور كان على حكومة النقراشى تقديم استقالتها ولكنها لم تفعل ذلك بل ووصل الأمر بالنقراشى الى حد أن أدلى أمام مجلس الشيوخ فى جلسته السرية بمعلومات غير دقيقة لكى يحصل على موافقتهم بدخول الحرب .

ويبدو أن هناك دوافع كثيرة دفعت رئيس الوزراء الى تبدل موقفه نذكر منها محاولته لتغطية موقف

الملك من ناحية ومن ناحية أخرى فقد رأى أن قرار الحرب خير وسيلة لانشغال الجماهير عن مشاكل البلاد الداخلية خاصة بعد اضراب رجال البوليس مما اضطر وزير الحربية الى انزال قوات من الجيش لصون الأمن فى البلاد [٤٥] ، كما رأى النقراشى أيضا فى دخول حرب فلسطين « استباقا للمشاعر العامة بين الجماهير التى كانت تطالب بالتدخل وبالكفاح المسلح ضد الصهيونية وكذلك مسابقة جماعة الاخوان وغيرها ممن أرسل الأفواج للجهاد فى فلسطين وحدها على أن ترتد أكاليل النصر الى السراى والحكومة دون غيرهما [٤٦] » .

بيد أن النقراشى قد اتخذ قرار الحرب دون اقتناع تام ومما يثبت ذلك اجابته لعبد الرحمن عزام — أمين عام الجامعة العربية — حينما سأله عن اسباب تغيير رأيه فقال له : « لم أر مفراً تحت تأثير الحوادث وتحت تأثير الضغط العام وحرصا على حالة الأمن الداخلى وحفاظا على كرامة مصر أمام الرأى العام العربى والاسلامى ، واعتزام بقية الدول العربية خوض المعركة الفلسطينية من أمر الجيش للاشتراك بالقتال كبقية الجيوش العربية » [٤٧] ، وقد أكدت شهادة الفريق عثمان المهدى فى قضية الأسلحة الفاسدة على مدى الضغط الذى مارسه البعض لاقناع النقراشى بفكرة الحرب فذكر أنه أبدى معارضته فى مسألة دخول الحرب لعدم استعداد الجيش ، ولكن نصحه النقراشى بالسكوت وألا يكون من مؤيدى عدم الدخول فى الحرب ووعده باستكمال النقص . وفى شهادة نجيب اسكندر — وكان وزيرا فى حكومة النقراشى — قال انه حينما سأل النقراشى عن أسباب العدول عن رأيه أشار بأنه « دخل الحرب لأن الرأى العام كله كان مؤيدا لتلك الفكرة وأعلنوا بأن من يعارض دخول الحرب يكون خائنا » [٤٨] .

ونتيجة لتلك الضغوط دعا النقراشى مجلس الشيوخ الى عقد جلسة سرية فى ١٢ مايو عام ١٩٤٨ لمناقشة هذه المسألة حيث تقدم فى تلك الجلسة ببعض الأسباب التى حملته على تأييد فكرة الحرب ومنها موقف أمريكا حينما اقترحت مشروع الوصاية الدولية الذى يعتبر من وجهة نظر النقراشى لايقل خطرا عن التقسيم وكان لموقف مصر رد فعل فقد أرسلت أمريكا تهديداتها الى مصر بقطع المعونة عنها اذا لم توافق على هذا المشروع أو أن تقدم مشروعا آخر يحل محله وبناء عليه رأى رئيس الحكومة بألا يقف مكتوف الأيدى ازاء مايحدث فى فلسطين ، ومن ناحية أخرى فنتيجة لاشتداد ضغط العصابات الارهابية الصهيونية ضد عرب فلسطين وعزم بريطانيا على تخليها عن الانتداب فقد رأى النقراشى من واجبه الوقوف أمام ممثلى الأمة ليطلعهم على حقيقة الأمر وقال : « انه اذا لم يوقف القتال وقفا يمنح العرب الطمأنينية فانه لامناص من أن تتقدم الجيوش المصرية لاحلال الأمن فى فلسطين » ولتحقيق ذلك طلب النقراشى من المجلس اعتماد أربعة ملايين من الجنيهات من أجل تجهيز الجيش للقيام بواجبه فى اعادة السلم الى أرض فلسطين .

وقد انفرد اسماعيل صدقى بمعارضة فكرة الحرب وذلك بتوجيه أسئلة تفضى الى احراج الحكومة واقترح بأنه بدلا من اعلان الحرب كان على مصر كأكبر دولة عربية أن تسعى للتفاهم بين الخصمين ومعنى ذلك أن الخصومة قائمة بين اليهود والفلسطينيين وليس بين اليهود والدول العربية الأخرى ، ويلاحظ أن اسماعيل صدقى كان مدركاً للتيارات الدولية حينما استفسر عن موقف كل من أمريكا وانجلترا من

مسألة دخول مصر الحرب كما استفسر عن مقدرة الجيش المصرى على خوض تلك الحرب وأشار الى أنه حينما ترك الوزارة كانت حالة الجيش لاتدعو للاطمئنان بالاضافة الى أن قرار الحرب يعتبر منافيا لمبادىء الأمم المتحدة الأمر الذى يصعب معه الحصول على سلاح أو عتاد ولذلك فمن الأفضل أن توجه مصر امكانياتها الى الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية داخل القطر المصرى ، ولم يغفل اسماعيل صدقى الاشارة الى قوة الجيش اليهودى نتيجة للمعونة التى تصل اليه من جيوش الدول الكبرى .

وفى سؤاله الأخير قال : « فى غير اعتبارات الوفاء للجار وللعروبة ــ وهذا مجال اذا صح أن له قيمته الكبرى فى الميزان فان اعتبارات أخرى تقوم فى وجهه فتضعفه ــ أود أن أعرف من دولة رئيس الحكومة اذا كان قد استنفذ وسائل التفاهم بين العنصرين العربى واليهودى ، ونظرة من دولته فى مشتملات بعض ملفات وزارة الخارجية المصرية تدل على أننا اذا استثنينا النشاط العدوانى من بعض السادة فى الجانبين ، فإن الحالة بين السكان العرب والسكان اليهود وتبادلهما للمنافع بعضهم مع بعض ، وبالأخص فى سنى الحرب الأخيرة ، أقول أن بحثا من دولته فى هذه الملفات كان من شأنه أن يقتنع بأن الحرب كان من الهين تجنبها (٤٩) » .

وقد حاول عباس محمود العقاد وعباس الجمل اقناع اسماعيل صدقى بضرورة دخول الحرب كى لايعطوا للصهيونية فرصة قيام دولتهم فى ١٥ مايو ، وأشار الى أن أطماع الصهيونية لن تقف عند حد فلسطين بل ستحاول امتلاك مصر أيضا ، ولكن نفى اسماعيل صدقى تلك الفكرة ، ولفت النظر الى أن عدد اليهود أو الصهيونيين فى مصر يقل كثيرا عن عدد سكان مصر وليس فى مقدرة اليهود احتلالها .

وبالرغم من موافقة رئيس الوزراء لوجهة نظر اسماعيل صدقى وخاصة فيما يتعلق بالنظر الى مصلحة مصر أولا الا أنه رأى أن تلك المصلحة مقترنة بالوفاء للجار وللعروبة ومصلحة مصر فى تلك الظروف تقتضى الوقوف فى وجه العصابات الارهابية ومنعها من نشر الارهاب والشيوعية ، كما أشار النقراشى الى أن دخول مصر أراضى فلسطين بعد ١٥ مايو لن يكون مخالفا لميثاق الأمم المتحدة لأنه ليست هناك دولة بل عصابات ارهابية وفى تبريره للقرار قال : « ايجوز فى اليوم الذى تجتمع فيه كلمة الدول العربية على مقاومة رأس الحربة هذه ، وعدم التمكين لها فى وسط هذه الدول أن تنكص مصر على عقبيها وبذلك لن يتحقق الخطر الذى يخشاه صدقى وغيره ؟ » وأضاف النقراشى بأن حرب فلسطين لن تعرقل القيام بالاصلاحات الداخلية وأكد لاسماعيل صدقى بأنه استطاع أن يحصل على بعض العتاد والمعدات اللازمة للجيش .

كما انضمت المعارضة الوفدية الى الحكومة فى تأييدها فكرة الحرب فأعلن فؤاد سراج الدين بأن دفاع مصر عن فلسطين يعتبر مصلحة وطنية لأن من ينظر الى مسألة فلسطين انما ينظر فى مسألة مصر ، وفيما يتعلق بالخسائر الناجمة عن دخول مصر فى حرب فلسطين وبخاصة من الناحية الاقتصادية فيؤكد فؤاد سراج الدين بأنه « لايمكن أن تدافع الدول عن كيانها وعن نفهسا دون أن تدفع الثمن غاليا من دماء أبنائها وأموالها وعتادها » .

وهكذا فإن سكرتير عام حزب الوفد لم يكن أقل حماسا من الحكومة فى الدفاع عن خطة الحرب

ولم يثنه عن ذلك كون الحزب على خلاف شديد مع القصر فى ذلك الوقت ولربما كان فؤاد سراج الدين يمهد بذلك لمرحلة جديدة من تاريخ الوفد وهى مرحلة التقارب من القصر التى اتضحت بعد تولى الحكم فى عام ١٩٥٠ وبناء عليه فقد اشترك فى الرد على اسماعيل صدقى ومما قاله فى هذا الصدد : « هل يضمن صدقى بأنه اذا نجح الصهيونيون فى اقامة دولتهم فى فلسطين فان اقتصاد مصر سيكون فى أمان من هؤلاء » ؟ .

وقد قدم زعيم المعارضة الوفدية استيضاحين يتعلق الأول منهما باستعدادات الجيش تلك الاستعدادات التى شكك فيها بحق اسماعيل صدقى وغطى النقراشى على هذه الشكوك وأما الاستيضاح الثانى فيتعلق بمركز فلسطين السياسى بعد تحريرها من الصهيونية خاصة وأن لبعض الدول العربية أغراضا سياسية فى تلك المنطقة ولذلك فيطلب رجل السياسة المصرى محاولة البقاء على فلسطين لأهلها دولة عربية فلسطينية موحدة وأكد له النقراشى على تحقيق ذلك [٥٠] .

وفى اثارة هذا الموضوع مايدل على الخلاف العميق بين وجهتى النظر المصرية والأردنية حول مستقبل فلسطين من قبل دخول حرب ١٩٤٨ وقد بقيت سياسة مصر فى معظم سنى الصراع العربى الاسرائيلى تؤيد نظرية الكيان الفلسطينى فى مواجهة السياسة الهاشمية الأردنية الرامية الى ضم الضفة الغربية .

ثم تطرق فؤاد سراج الدين الى مسألة موعد التدخل العسكرى المصرى فى فلسطين فتساءل قائلا : « هل دخل فى حساب الحكومة فى دراستها للموقف أنه قد يمد الانجليز من أجل انتدابهم على فلسطين بعد ١٥ مايو أى بعد الموعد الذى حددوه ، وإذا حدث هذا فهل سيبقى قرار الحكومة كما هو أو سيعرض الأمر للبحث والدراسة ؟.وأجابه النقراشى بأن الحكومة مرتبطة بالخطط العسكرية الرئيسية ولن تتصرف الا فى حدود تلك الخطط كما أشار بأنه لايمكن للحكومة أن ترتبط بشىء افتراضى .

وفى هذه الجلسة شارك أعضاء يمثلون اتجاهات مختلفة فى مجلس الشيوخ فى القاء الكلمات المؤيدة لخطة الحرب وكان طبيعيا ان يدلى محمد على علوبة بدلوه فى هذا المجال والذى يستلفت النظر الى أن أحد اللواءات من أعضاء مجلس الشيوخ أخذ يؤكد على أن « حالة الجيش قادرة على رد السلم فى ربوع فلسطين » .

وفى نهاية الجلسة وافق أعضاء مجلس الشيوخ بالاجماع على اجتياز القوات المصرية الحدود الى الأراضى الفلسطينية كما أدلى رئيس لجنة فلسطين ــ والتى تكونت قبل تلك الجلسة بيوم واحد واختير توفيق دوس مقررا لها ــ بموافقة أعضاء اللجنة على فكرة الحرب [٥١] .

وعلى أثر دخول القوات المصرية أرض فلسطين اذاعت الحكومة المصرية مذكرة الى العالم تضمنت أسباب دخولها الحرب جاء فيها : « تعلن الحكومة المصرية ــ وقد انتهى الانتداب البريطانى فى فلسطين ــ أن قواتها العسكرية بدأت تدخل الأراضى الفلسطينية لتعيد الأمن والسلام الى ربوعها وبعد ان سادت الفوضى وعم الاضراب وأصبحت البلاد تحت رحمة العصابات الارهابية والصهيونية التى مافتئت

تفتك بالسكان العرب الآمنين بما جمعته لهذا الغرض من مختلفة الأسلحة ومعدات التدمير . ولقد ارتكبت هذه العصابات الصهيونية من الجرائم مايشمئز منه ضمير الانسانية وكل هذه الجرائم التى ارتكبت فى أرض فلسطين اقامت الدليل القاطع على أن الصهيونيين فى فلسطين يتبعون سياسة التعذيب والتنكيل والتفتيك التى ابتدعها النازيون فى ألمانيا والتى من أجلها اقامت الأمم الديمقراطية المحاكم لينال مجرموا الحرب من النازيين الجزاء على ماارتكبوا من جرائم ضد الانسانية ولم تستطع الحكومة المصرية ازاء هذه الجرائم الوحشية التى ارتكبت ضد الانسانية فى بلاد متاخمة لأراضيها وضد عرب فلسطين الذين تربطهم بشعوب الدول العربية المجاورة روابط عديدة لاتنفصم . أن تقف مكتوفة اليدين ولذلك رأت انه من الواجب عليها كحكومة لدولة عربية ولأمة متمدينة أن تتدخل فى فلسطين لوقف المذابح الدائرة هنالك ولتجعل الكلمة العليا فى هذه البلاد للقانون وللمبادىء المعترف بها بين الأمم المتحدة . وتؤكد الحكومة المصرية أن تدخلها العسكرى فى فلسطين ليس موجها ضد يهود فلسطين بل ضد العصابات الارهابية الصهيونية وأنه ليس له من غرض الا اعادة السلام والأمن الى ربوع فلسطين وخاصة بعد انتهاء الانتداب وذلك لحين الوصول الى الحل العادل » (٥٢) .

والى جانب ذلك فقد أعلن محمود فوزى ــ مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة ــ أمام أعضاء مجلس الأمن فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ أسباب دخول القوات المصرية أرض فلسطين وهى نفس الأسباب التى تضمنتها المذكرة المشار اليها وذلك اثناء رده على بعض الأسئلة الأمريكية التى وجهت اليه داخل المجلس ولفت النظر الى أن وجود دولة يهودية وسط شعوب عربية أمر يهدد أمن مصر وأمن الدول العربية الأخرى المجاورة لفلسطين (٥٣) .

وفيما يتعلق بموقف البريطانيين فقد التزموا سياسة الحياد ولو أنهم كانوا يؤيدون وجهة النظر الأردنية الخاصة بضم الضفة الغربية لأمارة شرق الأردن ، ويلاحظ أن القوات البريطانية قد ظلت طوال فترة الحرب مرابطة فى منطقة القناة .

بيد أن بعض المسئولين فى مصر رأوا أن بريطانيا كانت وراء الملك فى اتخاذه قرار دخول حرب فلسطين كوسيلة لارغام الوطنيين المصريين بالعدول عن مطالبهم بالجلاء فقد أعلن اللواء أحمد المواوى ــ قائد الجيش ــ أن انجلترا أرادت أن « تخمد الصوت الذى صرخ فى وجهها فى مجلس الأمن وأن تذل الجيش الذى ندعى به القدرة على ملء الفراغ وأن تخرب الخزائن العامرة بالمال » (٥٤) .

وقد أشار أنيس صايغ الى أن الانجليز استغلوا رغبة الملك فى دخول الحرب وشجعوه على ذلك بالرغم من ادراكهم التام بحالة الجيش المصرى حينذاك كى يجدوا حجة لبقائهم فى مصر بهدف حماية مصالحهم فى قناة السويس (٥٥) .

وفى نهاية الحرب وبالتحديد فى ديسمبر ١٩٤٨ ، مرت الحياة السياسية المصرية بظروف غامضة وخاصة بعد مقتل النقراشى بيد أحد أعضاء جماعة الاخوان المسلمين ، وتقدم القوات الاسرائيلية قرب الحدود المصرية فى سيناء وبناء على ذلك عرضت الحكومة البريطانية التدخل وأرسلت تهدد القوات الاسرائيلية فى ٣١ ديسمبر بضرورة الانسحاب من الأراضى المصرية وفى حالة رفض اسرائيل فستدافع

القوات البريطانية عن القوات المصرية تطبيقا لنصوص معاهدة ١٩٣٦ [٥٦] . ويزعم مارلو بأنه لو لم تكن القوات البريطانية مرابطة على الحدود المصرية فى قناة السويس وخليج العقبة لتمكنت اسرائيل من احتلال مصر والأردن [٥٧] . وبذا تثبت بريطانيا للمصريين انهم بحاجة الى المعاهدة . ولكن ذكر احمد فراج طايع أن تصرفات الجيش الأردنى ذى القيادة البريطانية أثبتت تماما نية الانجليز تجاه الجيش المصرى وبخاصة بعد انسحاب الجيش الأردنى من منطقة اللد والرملة مما نتج عنه أن ركز اليهود ضرباتهم الى الجيش المصرى مباشرة [٥٨] .

وفى حين أن مصر قررت الحرب فى وقت متأخر كان اليهود يستعدون لهذا الاحتمال ومما يثبت ذلك قصة الرهان التى عقدها الدكتور محمد حسين هيكل مع أحد المراسلين اليهود فى فلسطين « ساسون » أثناء مسعى هيكل للالتقاء ببعض قادة الوكالة اليهودية حيث أكد له ساسون بأن الجيش المصرى سيدخل حربا رسمية مع الصهيونية تحت اغراءات الانجليز ولكن نفى هيكل هذا التصريح فى حينه . وجدير بالذكر أن ساسون قد عين أول سفير لدولة اسرائيل فى تركيا بعد قيام الدولة اليهودية [٥٩] .

وفى الواقع ان الانجليز قد اتبعوا فى ذلك سياسة مزدوجة فعلى حين حذرت العرب من قتال اليهود حتى يكون ذلك الموقف حجة لهم فى هيئة الأمم المتحدة ، نجد أن رجالها الرسميين وغير الرسميين قد نشطوا فى تشجيع العرب على خوض الحرب فى فلسطين ووعدتهم بريطانيا بمدهم بما يلزمهم من سلاح ويذكر الدكتور هيكل « ان تصريحات عبد الرحمن عزام لم تكن تنفى هذا الاحتمال فقد أعلن أن انجلترا بدأت تخون الدول العربية بعدأيام معدودة من بدء دخول قواتها فى فلسطين » [٦٠] .

وقد كان لهزيمة العرب فى فلسطين آثار مباشرة على بريطانيا حيث « حطمت امكانية خلق استراتيجية فى الشرق الأوسط على أساس تعاون دول الجامعة العربية » الى جانب فشل العرب فى خلق دولة عثمانية جديدة [٦١] ويقصد بذلك (خلق دولة موحدة) .

ولقد ادرك النقراشى خطأ دخول مصر الحرب بعد الهدنة الأولى حيث صرح لعبد الرحمن عزام بأن الجيش المصرى ليس مستعدا للحرب وكل ماتستطيع الحكومة المصرية تقديمه هو المال فقط [٦٢] .

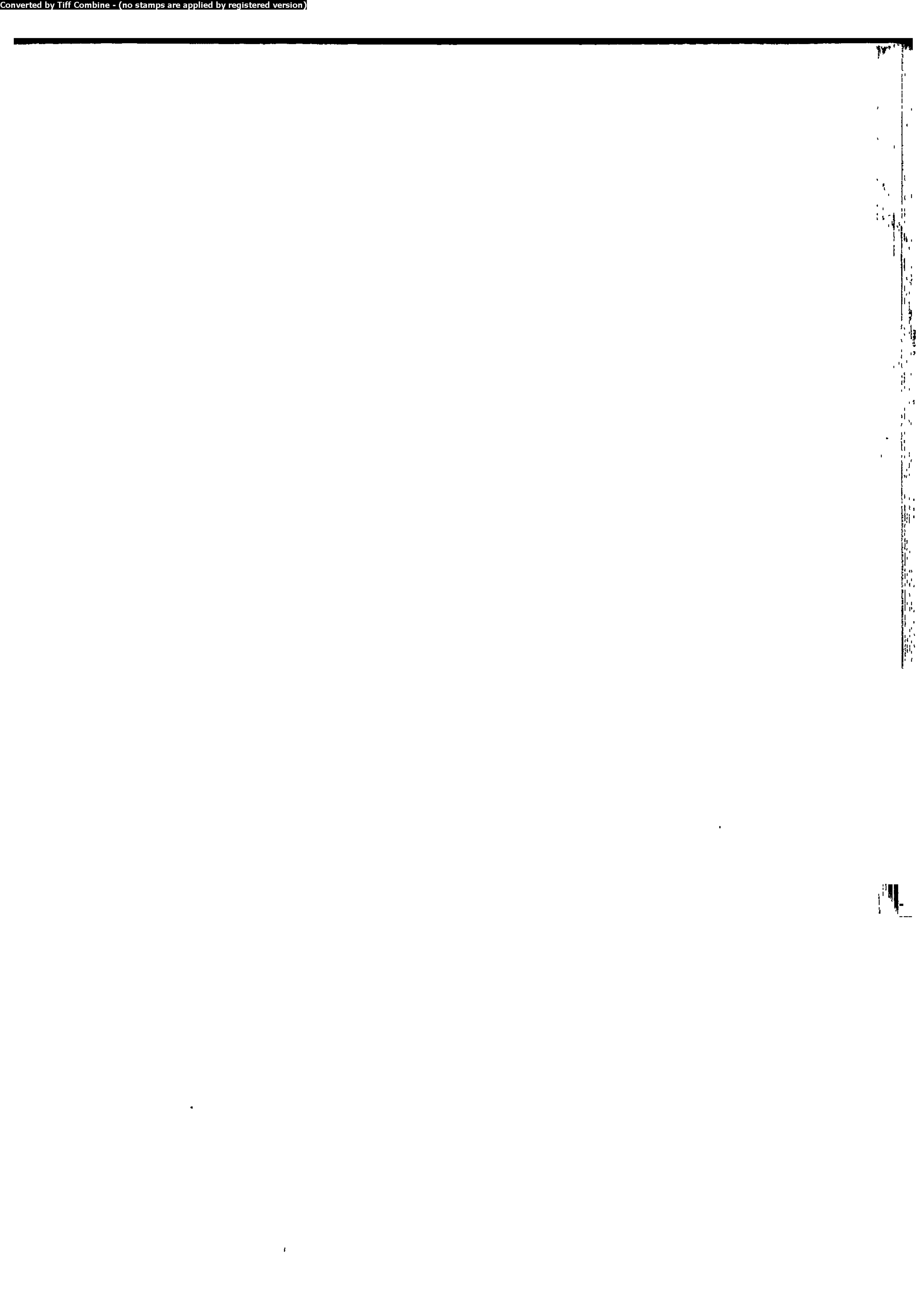
هوامش الفصل الخامس

(١) صوت الأمة — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .
(٢) طارق البشرى — المصدر السابق — ص ٢٦١ ، أحمد حمروش — قصة ثورة ٢٣ يوليو جـ ١ — ص ١٣١ .
(٣) السياسة الأسبوعية — ١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .
(٤) السياسة الأسبوعية — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .
(٥) السياسة الأسبوعية — ١٢ يونية سنة ١٩٤٨ .
(٦) الاخوان المسلمين — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، أحمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٣٠ .
(٧) الاخوان المسلمين — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
Richard P. Mitchell: The Society of the Muslim Brothers P. 56.
(٨) الاخوان المسلمين ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ .
(٩) الاخوان المسلمين — ١٩ أبريل سنة ١٩٤٨ .
(١٠) Richard P. Mitchell: ibid; P.56.
(١١) الاخوان المسلمين — ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨ .
(١٢) الاخوان المسلمين — ٩ مايو سنة ١٩٤٨ ، د . اسحاق موسى الحسينى — الاخوان المسلمين — ص ٣٤ .
(١٣) كامل اسماعيل الشريف — الاخوان المسلمين فى حرب فلسطين — ص ٣٦ — ٣٨ .
(١٤) كامل اسماعيل الشريف — المصدر السابق ص ٤٦ — ٥٣ .
(١٥) د . اسحاق موسى الحسينى — المصدر السابق — ص ٣٥١
(١٦) Richard P. Mitchell: Op. Cit., P. 57.
(١٧) الاخوان المسلمين — ١٠ أغسطس ١٩٤٨ .
(١٨) Richard P. Mitchell: Op. Cit., P.57.
(١٩) مصر الفتاة — ١٦ فبراير سنة ١٩٤٨ ، أحمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٣٠ .
(٢٠) الاخوان المسلمين — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .
(٢١) مصر الفتاة — ١٦ فبراير سنة ١٩٤٨ .
(٢٢) مصر الفتاة — ١ مارس ، ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٨ .
(٢٣) طارق البشرى — المصدر السابق — ص ٢٦٢ ، أحمد حمروش — المصدر السابق ص ١٣٠ .
(٢٤) الجماهير — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .
(٢٥) د . رفعت السعيد — المصدر السابق — ص ٤٦ ، طارق البشرى — نفس المصدر ص ٤٦ ، د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤١٠ .
(٢٦) الجماهير — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .
(٢٧) الجماهير — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، أحمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٣١ .

(٢٨) الجامع الأزهر ــ فتاوى خطيرة فى وحوب الجهاد الدينى المقدس لانقاذ فلسطين ص ٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٨ .
(٢٩) مجلس النواب ــ الجلسة الرابعة ــ أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ ص ٦٤ ، ٦٥ .
(٣٠) مجلس النواب ــ الجلسة الرابعة عشر ــ ٢ فبراير سنة ١٩٤٨ ص ٦٥٥ .
(٣١) مجلس النواب ــ الجلسة الثانية والعشرون ــ ١١ مايو سنة ١٩٤٨ ص ٢١١٢ ، ٢١١٣ .
(٣٢) مجلس الشيوخ ــ الجلسة الثانية ــ ٨ ديسمبر ١٩٤٧ ص ٣٧ ــ ٤١ .
(٣٣) مجلس الشيوخ ــ الجلسة الخامسة ــ ٣١ مايو ١٩٤٨ ــ ص ١٦٤ .
(٣٤) مجلس الشيوخ ــ الجلسة السادسة والثلاثون ــ ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ ــ ص ١٤٨ .
(٣٥) الطليعة وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ ١١ مايو سنة ١٩٤٨ ص ١٣٥ ، محمد فيصل عبد المنعم ــ أسرار ١٩٤٨ ص ١٩١ ــ ١٩٢ ، نقولا الدر : هكذا ضاعت ... وهكذا تعود ص ٩١ ــ ٩٢ ، د . صلاح العقاد : المصدر السابق ــ ص ٤١٩ .
(٣٦) د . محمد حسين هيكل ــ المصدر السابق ــ حـ ٣ ص ٤١ .
(٣٧) د . محمد حسين هيكل ــ المصدر السابق ــ حـ ٢ ص ٣٣١ .
(٣٨) طارق البشرى ــ المصدر السابق ــ صـ ٢٦٧ ، أحمد حمروش ــ المصدر السابق ص ١٣٣ .
(٣٩) نقولا الدر : المصدر السابق ــ ص ٩٣ ، د . محمد حسين هيكل ــ المصدر السابق جـ ٢ ص ٣٣٨ ، كريستوفر سايكس : المصدر السابق ص ٥٣٢ ، J. Bowyer Bell: Op. Cit., P.128.
(٤٠) انيس صايغ ــ الهاشميون وقضية فلسطين ، ص ٢٤٤ ، Kirk: Op. Cit., P. 144.
(٤١) د . محمد حسين هيكل ــ المصدر السابق ــ ج ٣ ــ ص ٤٢ .
(٤٢) نقولا الدر : المصدر السابق ــ ص ٩٣ ــ ٩٥ ، محمد فيصل عبد المنعم : المصدر السابق ، ص ١٩٤ ــ ١٩٥ ، John Marlowe: ibid, P. 328.
(٤٣) محمد فائز القصرى ــ حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ــ صـ ١٥٤ .
(٤٤) احمد فراج طايع ــ المصدر السابق ــ ص ١٣٢ .
(٤٥) د . محمد حسين هيكل ــ المصدر السابق جـ ٣ ص ٤٢ ، جـ ٢ ص ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ .
(٤٦) طارق البشرى ــ المصدر السابق ــ ٢٦٧ .
(٤٧) محمد فائز القصرى ــ المصدر السابق ــ ص ١٥٣ .
(٤٨) محمد فيصل عبد المنعم ــ المصدر السابق ــ ص ١٩٢ ، ١٩٣ .
(٤٩) الطليعة ــ وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ ــ ١١ مايو سنة ١٩٤٨ ص ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، د . صلاح العقاد ــ المصدر السابق ــ ص ٤٢٠ .
(٥٠) الطليعة ــ وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ ــ ١١ مايو سنة ١٩٤٨ ــ صـ ١٤٢ ، ١٤٣ .
(٥١) الطليعة ــ وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ ١١ مايو ١٩٤٨ ، ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .
(٥٢) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ــ ملف قضية فلسطين ٣٤ ــ وزارة الخارجية ــ مذكرة الشئون العربية بوزارة الخارجية ــ ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ .
(٥٣) السياسة الأسبوعية ــ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ .
(٥٤) نقولا الدر : المصدر السابق ــ ص ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠١ .
(٥٥) انيس صايغ ــ الفكرة العربية فى مصر ــ ص ٢٤٧ .
(٥٦) George Kirk: Op. Cit., PP. 292, 293. ، د . صلاح العقاد ــ مأساة يونيو ١٩٦٧ ص ١٥ .
(٥٧) John Marlowe: Op. Cit., P. 330.
(٥٨) أحمد فراج طايع ــ المصدر السابق ــ ص ١٤٦ .
(٥٩) محمد فيصل عبد المنعم ــ المصدر السابق ــ ص ١٩٨ .
(٦٠) د . محمد حسين هيكل ــ المصدر السابق جـ ٣ ص ٤٤ .
(٦١) John Marlowe: Op. Cit., P. 332.
(٦٢) احمد فراج طايع ــ المصدر السابق ــ ص ١٢٢ .

الخاتمة

أثر حرب فلسطين على أوضاع مصر الداخلية خلال عام ١٩٤٨



لقد تركت حرب فلسطين آثارا بعيدة على حياة جميع دول المواجهة فكانت هى المبرر لأول انقلاب فى سوريا كما أن ثورة يوليو ذكرت من بين مبررات قيامها تقصير النظام السابق فى حرب ١٩٤٨ ومن المؤكد أن اخفاق مصر فى تلك الحرب كان من العوامل الرئيسية فى انهيار هيبة الملكية ولكننا سنقتصر فى هذه الخاتمة على الآثار المباشرة التى تحققت خلال الفترة موضوع الدراسة وهى المحددة بعام ١٩٤٨ .

أولا : الأحكام العرفية :

لم يمض زمن طويل على الغاء الأحكام التى فرضت أثناء الحرب العالمية الثانية حتى طلبت حكومة السعديين العمل بهذا النظام العرفى من جديد بعد ثلاث سنوات فى ١٣ مايو عام ١٩٤٨ وذلك طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والتى تنص على : « جواز اعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن والنظام العام فى الأراضى المصرية أو فى جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب اغارات قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية » . وقد عرض هذا القرار على لجنة فلسطين بمجلس الشيوخ فى جلسة ١٠ مايو عام ١٩٤٨ وفى تلك الجلسة طالب على ماهر بأن تتولى تطبيق الأحكام العرفية وزارة غير الوزارة القائمة حينذاك ومعنى ذلك تنحى حكومة النقراشى لتتولى تنفيذ تلك الاجراءات وزارة قومية كى لاتستغل الأحكام العسكرية استغلالا حزبيا ، غير ان النقراشى لم يهتم بآراء على ماهر ونتج عن ذلك انسحاب هذا الأخير من تلك الجلسة [1] . وفى جلسة ١١ مايو اتفق الأعضاء على تخويل الحاكم العسكرى العام سلطات التحكم فى مسائل التموين وفرض الرقابة على الصحف وبخاصة تلك التى تهتم بأخبار تحركات الجيش كما اتفقوا على تعيين النقراشى حاكما عسكريا عاما .

وجاء فى المذكرة التفسيرية لقانون الأحكام العرفية والتى وضعتها لجنة فلسطين ، أنه بالرغم من كون الأحكام العرفية « نظاما قانونيا الا أنه نظام استثنائى لايجوز التوسع فى تطبيقه أو تفسير احكامه » [2] وبناء عليه أعلن مجلس الشيوخ فى ١٣ مايو موافقته على اعلان الأحكام العرفية بمناسبة

دخول القوات المصرية أرض فلسطين ، الا أنه حددةً بمدة سنة واحدة على أن يتجدد بعدها ، كما استطاعت المعارضة الوفدية أن تحصل على الموافقة بألا يستعمل هذا القانون بعد انتهاء الغرض الذى فرض من أجله (٣) .

ولقد استاءت صحيفة «صوت الأمة » الوفدية من هذا القانون وأعلنت أنه ليس هناك ضرورة لفرضه ، وستثبت الأحداث أن النقراشى استغل الأحكام العرفية للتنكيل بالمعارضة خاصة وان القانون قد تضمن بأن سلطة الحاكم العسكرى العام لن تتوقف عند حد الاجراءات الضرورية اللازمة لعمليات الجيش خارج حدود البلاد بل ستمتد أيضا الى محاولة « قمع الأفكار الثورية التى قد تحدث اضطرابا أو فتنة لاتؤمن معها سلامة الجيش خارج البلاد » . وأوردت الجريدة أمثلة لأقناع الرأى العام المصرى بخطأ تلك الاجراءات فحينما أعلنت الحرب العالمية الثانية وبرغم خطورتها الا أنها لم تستلزم من كلا من أمريكا أو انجلترا فرض تلك الأحكام بالمعنى المفهوم لأن الحرب حرب جرت خارج أراضى البلاد . ثم تولت الجريدة بعد ذلك الرد على مبررات الحكومة لفرض الأحكام العرفية والتى تتعلق بضمان تموين الجيوش المصرية ورأت أن بإمكان الحكومة اصدار قانون يخول لوزير التموين حق التحكم فى بعض مواد التموين دون اللجوء الى إعلان تلك الأحكام . أما فيما يختص بضمان سلامة طرق المواصلات والأعمال العسكرية من عملاء الصهيونية فإن ذلك لايستلزم اعلان الأحكام العرفية بقدر مايستلزم فرض رقابة حازمة على كبار الماليين اليهود الذين ثبت أنهم المحركون للاتجاهات الصهيونية فى مصر على أن يستخدم لهذا الغرض قوات البوليس بدلاً من استخدامها فى مطاردة الوطنيين . وأخيرا فيما يتعلق بضمان عدم نشر أخبار تضر بسير الحرب فعلى الحكومة اصدار قانون يقضى بعدم نشر أى أخبار خاصة بحرب فلسطين الا إذا كانت تلك الأخبار صادرة عن جهة رسمية وبذلك لايصبح أمام الحكومة أى مبرر لفرض الأحكام العرفية ، ويبدو أن النقراشى استهدف من وراء ذلك كبت الحريات وبخاصة حرية الصحافة ومحاولة القضاء على صفوف المعارضة التى كان يخشى بأسها (٤) .

ثانيا : استياء الجيش وتكوين حركة الضباط الأحرار :

لم يتشكل تنظيم الضباط الأحرار الا بعد هزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين وان كان جمال عبد الناصر قد بذل محاولات محدودة من أجل تجميع الضباط على اختلاف اتجاهاتهم السياسية فى تنظيم مستقل قبل قيام حرب فلسطين ، وفى تقديرنا أن نشاط الضباط المشتغلين بالحياة العامة قد بدأ مبكرا فى الأربعينات ولكنه كان يعبر عن نفسه من خلال التنظيمات العقائدية كالأخوان المسلمين والجماعات اليسارية . ولقد رأى بعض الكتاب أن هناك أسبابا دفعت بهؤلاء الضباط الى العمل فى صفوف تلك الجماعات منها عداء الأخوان للسياسة الحزبية وبخاصة أن القيادات الوفدية كانت ماتزال متمسكة بمبدأ فصل السلطات وبإبعاد الجيش عن السياسة ، الى جانب ماتميزت به تلك التنظيمات العقائدية من الانضباط والدقة الأمر الذى شجع ضباط الجيش على العمل فى صفوفهم (٥) ، ومن خلال العمل فى صفوف تلك الجماعات استطاع بعض الضباط أن يكونوا تنظيما سريا لهم عرف باسم « تنظيم الضباط

الأحرار »على نحو ماألفوه من اسلوب تلك الجماعات .

وجاءت حرب فلسطين لتزيد من صلة الضباط بالأخوان حيث عمل الضباط كمتطوعين فى صفوفهم وكتكوين مستقل بعد الحرب ، وفى أثناء تلك الحرب اجتاحت الجيش موجة سخط عنيفة ضد السلطة خاصة بعد ماوضح أمام الضباط عدم مقدرة الجيش على مواجهة القوات الاسرائيلية للنقص الشديد فى العتاد بالاضافة الى تخلى بعض الدول العربية عن مساعدتهم ، وقد قوت تلك المواقف من روح الثورة عندهم وتصميمهم على ضرورة تغيير أوضاع البلاد على أن تكون بداية هذا التغيير جلاء القوات البريطانية عن مصر [٦] . ويذكر جمال عبد الناصر والذى كان أركان حرب الكتيبة السادسة التى وقفت فى عراق المنشية ، فى هذا الصدد أنه تأكد للضباط أن بريطانيا هى التى مكنت الصهيونيين من تحقيق فكرة الوطن القومى اليهودى وقد أورد بعض العبارات التى كتبها وايزمان فى مذكراته والتى تؤكد ذلك ,فيقول : « لقد كان يجب أن تساعدنا دولة كبرى وكان فى العالم دولتان تستطيع كل منهما مساعدتنا : ألمانيا وبريطانيا فأما المانيا فقد آثرت ان تبتعد عن كل تدخل وأما بريطانيا فقد أحاطتنا بالرعاية والعطف » [٧] .

ومما هو جدير بالذكر أنه كان لحرب فلسطين نتائج واضحة بين صفوف الضباط حيث ضعفت صلتهم بالأخوان المسلمين نتيجة لسياسة الأرهاب التى اتبعوها ، كما ضعفت صلتهم أيضا بالتنظيمات اليسارية وأدى ذلك الى تعاون بعض الضباط ذوى الميول الوطنية والمؤيدة لفكرة تغيير الوضع القائم فى البلاد وكونوا تنظيما خاصا بهم داخل الجيش وهو تنظيم « الضباط الأحرار » .

ثالثا : إعادة الجدل حول ارتباط مصر بالعروبة :

تباينت العوامل الأيديولوجية التى اجتذبت الرأى العام المصرى نحو فكرة الحرب فى فلسطين عام ١٩٤٨ فكان المدخل اليها عند الغالبية مدخلا اسلاميا وعند البعض الآخر مدخلا مصريا يستهدف الدفاع عن حدود مصر الشرقية ضد قيام دولة صهيونية ذات أطماع توسعية . وفى تقدير نفر أقل من هؤلاء كان المدخل الى حرب فلسطين هو الشعور بمسئولية التضامن العربى . وبعد وقوع النكسات العسكرية كان من الصعب أن تؤثر فى الاتجاهات الاسلامية أو فى اتجاهات الوطنية المصرية فكلا الاتجاهين له أقدام راسخة لاتتأثر بأحداث طارئة . أما الاتجاه العربى فكان مايزال فى مرحلة النمو ولذلك ماكادت حرب فلسطين تنتهى الى ماانتهت اليه حتى تعرضت الفكرة العربية فى مصر من جديد الى هجوم بعض الكتاب والمفكرين .

وينقل الدكتور انيس صايغ مقالا كتبه احمد لطفى السيد منشورا فى مجلة المصور بتاريخ ٥ مايو عام ١٩٥٠ يدعو فيه الى التمسك بالقومية المصرية ويعتبر ذلك الاتجاه من بين ردود الفعل التى ظهرت بعد حرب فلسطين فيقول :

« كنت ألح فى تأييد مصرية المصريين لأن منهم من كانوا يدعون أنهم عرب ومنهم من يدعون

أنهم أتراك أو شراكسة . ولو كان اليونان حينا ملكهم الأتراك قد خرجوا عن قوميتهم لبادت شخصيتهم ولماتت فى نفوسهم أطماع الاستقلال ببلادهم ولاستحال عليهم أن يرددوها اليوم . وبذلك نحن المصريين ، يجب أن نتمسك بمصريتنا ، ولا ننتسب الى وطن غير مصر ، مهما كانت أصولنا حجازية أو سورية أو شركسية أو غيرها . ويجب أن نحافظ على قوميتنا ونكرم أنفسنا ووطننا ولا ننتسب الى وطن آخر ونخصه وحده بكل خيرنا وكل منافعنا ونحيطه بكل غيرتنا » [٩] .

على أن اشتراك مصر فى الحرب كان عامل اجتذاب وابتعاد عن العروبة فى نفس الوقت فهو عامل اجتذاب لأن الحرب أدت من الناحية العملية الى كثرة التعامل والحوار بين مصر والحكومات العربية وجلب مزيد من اهتمام الرأى العام المصرى بالقضايا العربية ، وفى نفس الوقت كان عامل ابتعاد عن التضامن العربى بالنسبة للمستوى الرسمى لأن حرب فلسطين أدت الى أن تلقى كل حكومة مسئولية الهزيمة على الأخرى وبالتالى تعرض التضامن الذى كانت الجامعة العربية تحاول المحافظة عليه شكليا لانقسامات مكشوفة .

وقد كان لموقف الدول العربية وبخاصة الأردن والعراق أثناء الحرب مبرر لانصار الانعزال عن العرب وسبب فى عرقلة الفكرة العربية حيث تراجع الأمير عبد الله عن مساندة القوات المصرية فى الفالوجا بل ومنع القوات السورية من المرور فى بلاده لمساعدة المصريين فى النقب [١٠] . وأعلن أنه يفضل ان يحتل الاسرائيليون النقب بدلا من بقائها فى أيدى المصريين « لأن استرجاع النقب من اليهود أهون من استرجاعه من المصريين » ، ووصل الأمر بالأمير عبد الله الى أنه ضم القسم العربى من فلسطين الى شرق الأردن ونودى به ملكا على البلاد مستغلا فى ذلك فرصة انشغال مصر بمشاكلها الداخلية الناجمة عن الحرب بالرغم مما اتفق عليه العرب فى اجتماعاتهم قبل الحرب من عدم استيلاء أى دولة على أى جزء من فلسطين ، هذا بالاضافة الى محاولاته المتكررة لاحياء مشاريعه الوحدوية السابقة كالهلال الخصيب وسوريا الكبرى والتى وقفت مصر منهما موقفا معارضا [١١] .

وفى مجلس الأمة العراقى حاول أحد النواب لفت نظر الحكومة الى ضرورة نجدة المصريين لأن تراجع العرب عن مساعدتهم شجع اليهود على خرق الهدنة ، ولكن جاء رد رئيس الوزراء مخيبا للآمال حيث أعلن « أنه بالنظر لاخفاق الدول العربية للاتفاق على توحيد القيادة والخطط فقد اصبحت القيادة العسكرية العراقية العامة هى السلطة الوحيدة التى لها حق تقرير مايلزم أن يعمل » وقد أثارت تلك الاجابة ضجة فى المجلس وأعلن عبد الرازق الحمود أن ذلك الموقف من الخطورة بحيث يكون سببا فى انهيار الجامعة العربية وقال أن الناس بدأوا « يتهامسون بأن الانجليز قد فرضوا على الجيوش العربية ألا تتحرك لكى تتلقى مصر الضربات جوابا على امتناعها عن التصديق على معاهدة (صدقى ــ بيفين) مما يحمل المصريين على الاعتقاد بأن الدول العربية قد تواطأت مع الانجليز لكى يعرض الجيش المصرى على الانهيار » ، ونوه هذا النائب من أن هذا الموقف العربى سوف يؤدى الى انسحاب مصر من الجامعة العربية الأمر الذى يمكن الصهيونية من امتلاك فلسطين [١٢] .

ترتب على تلك المواقف العربية تخاذل أنصار الفكرة العربية فى مصر وتجدد الحوار والجدل حول

اتجاه مصر العربى وظهر كثير من المفكرين والسياسيين يؤيدون الدعوة الى الانعزال عن العالم العربى أو التورط فى المشكلات العربية ، ووجوب الدعوة الى الفكرة المصرية والتى ترددت كثيرا فى الثلاثينيات وأخذت الصحف المصرية تنشط فى نشر المقالات التى تؤيد تلك الفكرة لاقناع الرأى العام المصرى بضرورة تأييدها .

رابعا : بروز التنظيم السرى للاخوان المسلمين :

بلغت جماعة الاخوان المسلمين ذروة توسعها عام ١٩٤٦ على عهد حكومة اسماعيل صدقى المؤيدة لهم ، ولكن بدأت تضعف قوتها تدريجيا حينما توترت العلاقة بينها وبين بعض القوى السياسية كالوفد والتنظيمات اليسارية ومصر الفتاة . وقد انتهزت جماعة الاخوان حرب فلسطين فى تقوية جهازها السرى حينما أخذت تحشد قوات من المتطوعين ودربتهم وأمدتهم بالسلاح والذخيرة واصبحوا منذ ذلك الحين قوة يخشى بأسها ويذكر أحمد حسين فى هذا الصدد أن حرب فلسطين أمدت الأخوان « بفرصة ذهبية لحشد السلاح والتمرن على استعماله بدعوى أنه من أجل فلسطين » [١٣] وعندما أدركت حكومة النقراشى خطورة تلك الجماعة بذلت محاولات عديدة لمنع دخول متطوعيهم الى فلسطين مما اضطر الاخوان الى العمل تحت قيادة الجامعة العربية فأتاح لهم ذلك فرصة التدريب وجمع السلاح ، وقد لجأ النقراشى الى ذلك حينما شعر بأن فى استطاعة تلك الجماعة تكوين جيش فى فلسطين واستخدامه فيما بعد لتحقيق أغراض سياسية فى مصر [١٤] .

ومنذ أن جمع الاخوان السلاح أثناء حرب فلسطين اتبعوا سياسة ارهابية عنيفة بدأت بإلقاء القنابل على المحلات التجارية اليهودية الكبيرة مثل شيكوريل وبنزايون وجاتينيو وغيرها وكان من نتيجة تلك السياسة أن توترت العلاقة بينهم وبين القصر ، كما أضعفت الصلة بينهم وبين بعض الشبان من الضباط فى الجيش[١٥] ، وازدادت أعمالهم الارهابية بمقتل حكمدار بوليس القاهرة ــ سليم زكى ــ فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وبناء عليه اصدرت حكومة السعديين قرارا فى ٨ ديسمبر بحل جماعة الاخوان ومصادرة أملاكها وأموالها [١٦] .

وكان لهذا القرار أثره فى موقف المتطوعين الاخوان فى الحرب حيث صدرت الأوامر لقائد الجيش بضرورة تسليم متطوعى الاخوان اسلحتهم ومعداتهم ريثما يهدأ الحال بعد هذا القرار خشية أن يقوموا بحركات انتقامية تزيد من خطورة الحالة ، وقد حاول المتطوعون اقناع قائد الجيش بعدم تأثرهم بما يحدث فى مصر وأكدوا أن هذا القرار لن يتعدى عندهم انزال اللافتات واغلاق الأبواب وأن الدعوة فى قلوبهم ، كما أرسل حسن البنا خطابا الى قواد الجيش قال فيه : « انه لاشأن للمتطوعين بالحوادث التى تجرى فى مصر ومادام فى فلسطين يهودى وآحدى يقاتل فإن مهمتهم لم تنته » . وقد تصور الاخوان أن الانجليز كانوا وراء تلك الاجراءات التى اتخذت ضدهم حينما ادركوا بأن الاخوان سوف يحولون الحرب الى حرب شعبية لاسيطرة للمنظمات الدولية عليها خاصة بعدما وجدوا أن المرشد العام يدعو الى التعبئة الشعبية والجهاد الدينى فمن مصلحة الانجليز أن تكون الحرب رسمية حتى يمكنهم السيطرة عليها وبذلك أخذوا

يشيعون بين المصريين أن الاخوان أصبحوا من القوة بحيث يمكنهم قلب نظام الحكم فى البلاد [١٧] .

اشتد سخط الاخوان على حكومة النقراشى لا بسبب حل الجماعة فحسب بلا لاعتقادهم بأن هذا الحل جزء من حركة التصفية للجهاد فى فلسطين ومن ثم أباحوا لأنفسهم الاغتيالات السياسية والاصطدام بالنظام القائم ذلك الاصطدام الذى بلغ الذروة بمقتل رئيس الوزراء ــ محمود فهمى النقراشى ــ بأيدى أحد اعضائها فى ٢٨ ديسمبر عام ١٩٤٨ ومنذ ذلك الوقت تصاعدت موجة العنف والارهاب فى مصر [١٨] كما ارتفعت الأصوات مرة أخرى تنادى بالجلاء البريطانى بعد أن الهاها انشغال البلاد بحرب فلسطين ، وقد استغلت اسرائيل تلك الظروف الداخلية واخترقت للمرة الأولى حدود مصر الدولية فى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ كى ترغم مصر على الدخول فى مفاوضات صلح معها [١٩] .

هوامش الخاتمة

(١) صوت الأمة — ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ .

(٢) الاخوان المسلمين — ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ .

(٣) طارق البشرى — المصدر السابق — ص ٢٦٨ .

(٤) صوت الأمة — ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، احمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٣٤ .

(٥) احمد حمروش — المصدر السابق — ص ١١١ ، ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٦) انور السادات — اسرار الثورة المصرية — ص ١٩٥ ، ٢٠٧ .

(٧) جمال عبد الناصر — فلسفة الثورة — ص ٧٠ .

(٨) احمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٤٠ .

(٩) أنيس صايغ — الفكرة العربية فى مصر — ص ٢٦٠ .

(١٠) انيس صايغ — المصدر السابق — ص ٢٥٢ ، د . صلاح العقاد — مأساة يونيو ١٩٦٧ ص ١٤ .

(١١) أنيس صايغ — المصدر السابق — ص ٢٥٢ ، أنيس صايغ ،الهاشميون وقضية فلسطين — ص ٢٦٨ — ٢٧٠ ، ٢٩٧ .

(١٢) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء — قضية فلسطين ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، تعليقات الصحافة العراقية عما دار فى مجلس الأمة العراق حول الاعتداء الصهيونى على القوات المصرية .

(١٣) نقلا عن طارق البشرى — المصدر السابق — ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(١٤) كامل اسماعيل الشريف — المصدر السابق — ص ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ .

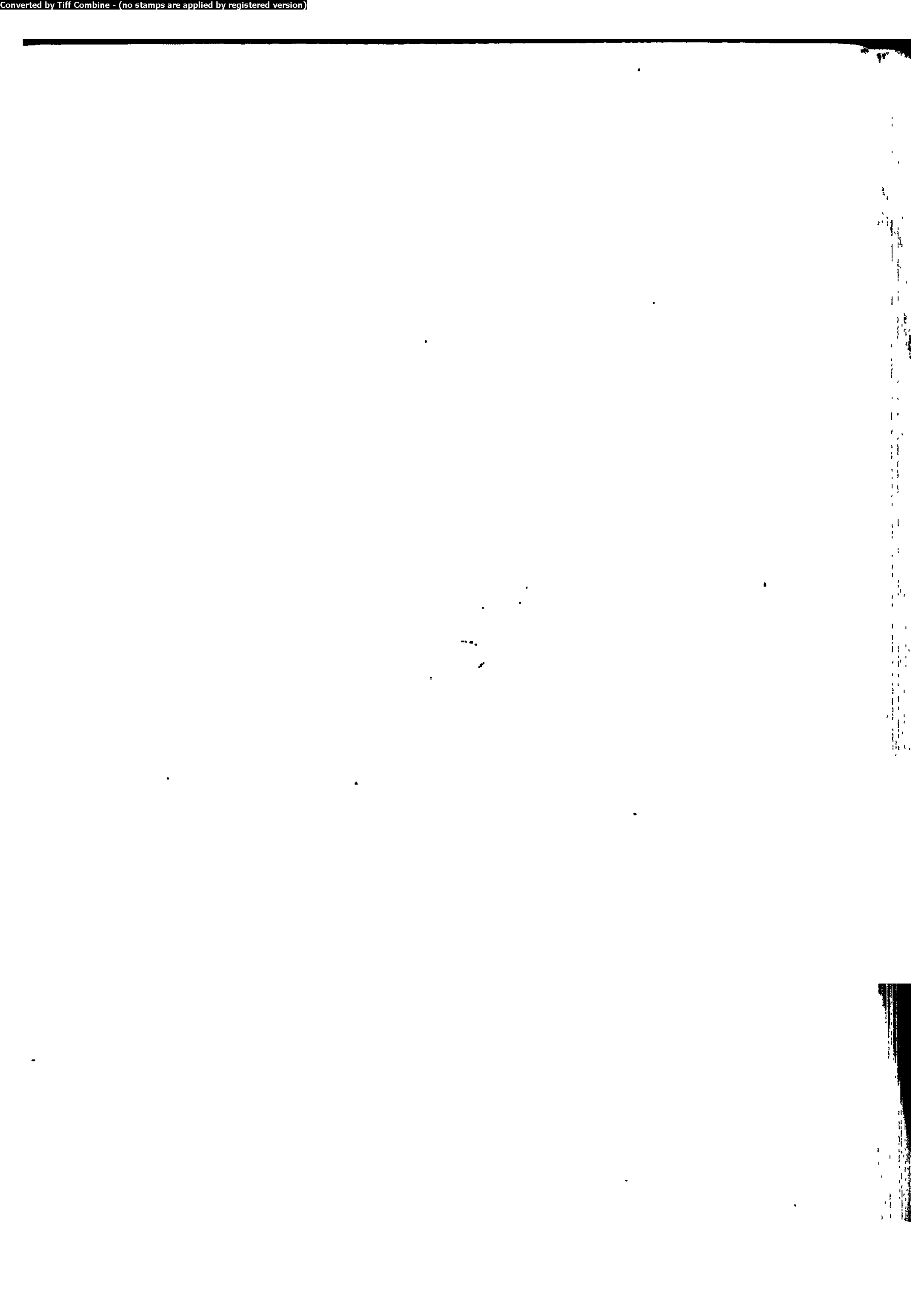
(١٥) أحمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، Peter Mansefield (ed.) : The Middle East: A Political Economic survey, P. 205

(١٦) طارق البشرى — المصدر السابق — ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، Peter Mansefield (ed.) : ibid, P. 221.

(١٧) كامل اسماعيل الشريف — المصدر السابق — ص ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٧ ، ١٨٨ .

(١٨) طارق البشرى — المصدر السابق — ص ٢٧١ ، J.BowyerBell: Op. Cit., P.223, Greyory Blexland: Op. Cit., P.154.

(١٩) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ١٤ .



قائمة المصادر

أولا : وثائق غير منشورة :

١ ــ أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ــ ملف قضية فلسطين ٦٤ ــ ٨ / ٥ والتقارير السياسية من القنصلية المصرية بالقدس . من محفوظات مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر .

٢ ــ تحقيق النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية ــ مكتب النائب العمومى فى قضية عصابة شترن من رقم ١ ــ ١٨٩ .

٣ ــ وثائق وزارة الخارجية البريطانية ــ مجموعة مصورة خاصة بالدكتور يونان لبيب رزق :
Foriegn office, Public Record Office, Confidential Prints, Further Correspondence respecting, the Affairs of Egypt and Sudan.

وفيما يلى أرقام وتواريخ هذه المجلدات التى تم استخدام وثائقها :

F.O 407/ Enc. in No.69, Egyptian Press for the period Jul. 28, to Aug. 31, 1938.

F.O 407/ Enc. in No. 70, Egyptian Press for the period Sept., 1, Oct., 7, 1938.

F.O. 407/ Enc. in No. 71, Egyptian Press for the Period Oct., 7 to Dec. 4, 1938.

F.O. 407/ 223. Jan. 25, 1939.

F.O 371/ 35584, 7590. P.R., 22-28, April, 1943.

ثانيا : وثائق منشورة :

١ ــ جامعة الدول العربية ــ مضابط جلسات مجلس جامعة الدول العربية العادية وغير العادية من أكتوبر عام ١٩٤٥ حتى مارس ١٩٤٧ .

٢ ــ جامعة الدول العربية (الأمانة العامة) ــ الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين ــ المجموعة الأولى من ١٩١٥ ــ ١٩٤٦ ، القاهرة ١٩٥٧ .

٣ ــ خطب حفلة الافتتاح للمؤتمر البرلمانى العالمى للبلاد العربية والاسلامية للدفاع عن فلسطين المنعقد فى القاهرة فى ١٣ من شعبان سنة ١٣٥٧ و ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، القاهرة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .

٤ ــ الدولة المصرية ــ مصر فى هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ــ تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الأمم المتحدة المعقودة بنيويورك (١٦ سبتمبر ــ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧) مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٤٨ .

٥ ــ فتاوى خطيرة فى وجوب الجهاد الدينى المقدس لانقاذ فلسطين الصادرة عن الجامع الأزهر عام ١٩٤٨ .

٦ ــ مضابط مجلس الشيوخ (من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٨) .

٧ ــ مضابط مجلس النواب (من عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٨) .

٨ ــ المكتب القومى للدعاية والنشر بدمشق ــ المؤتمر العربى القومى فى بلودان سنة ١٩٣٧ عنى بجمعه وتدقيقه فؤاد خليل فرج .

٩ ــ وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ المعقودة فى ١١ مايو عام ١٩٤٨ عن مسألة فلسطين ــ نقلا عن مجلة الطليعة ــ العدد الثالث ــ السنة الحادية عشرة ــ مارس ١٩٧٥ .

١٠ ــ U.N year Book : 1946-1947.

ثالثا : مذكرات شخصية :

١ ــ عونى عبد الهادى (أوراق خاصة) : اعداد الدكتورة خيرية قاسمية ــ سلسلة كتب فلسطينية ــ ٥٤ ــ مركز الأبحاث ــ يونيو ١٩٧٤ .

٢ ــ فوزى القاوقجى : مذكرات فوزى القاوقجى أول أغسطس سنة ١٩٥٠ . إعداد الدكتورة خيرية قاسمية .

٣ ــ محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات فى السياسة المصرية ــ جزءان ــ الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٥٣ ، الجزء الثالث القاهرة ١٩٧٧ .

رابعا : الدوريات العربية :

١ ــ الاتحاد الاسرائيلى .

٢ ــ الاخوان المسلمين .

٣ ــ الأساس .

٤ ــ اسرائيل .

٥ — البلاغ .
٦ — الجماهير .
٧ — الجمعية التاريخية المصرية — بحث مقدم من : الدكتور صلاح العقاد عن : الفكرة العربية فى مصر ، ١٩٧٢ — ١٩٧٣ .
٨ — السياسة الأسبوعية .
٩ — الشباب .
١٠ — الشباب العربى الفلسطينى .
١١ — الشمس .
١٢ — صوت الأمة .
١٣ — الفجر الجديد .
١٤ — الكتلة .
١٥ — كوكب الشرق .
١٦ — مصر الفتاة .
١٧ — المصرى .
١٨ — المقطم .
١٩ — الوطنية .
٢٠ — الوفد المصرى .

خامسا : المراجع العربية :

١ — احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو — ٤ أجزاء — الجزء الأول (مصر والعسكريون) . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ديسمبر ١٩٧٤ .
٢ — احمد طربين : الوحدة العربية ، بحث فى تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية — معهد الدراسات العربية العليا ، القاهرة ١٩٥٩ .
٣ — احمد طربين (دكتور) : محاضرات فى تاريخ قضية فلسطين من الثورة الكبرى ١٩٣٦ حتى إقامة اسرائيل ١٩٤٨ . دراسة وثائقية تحليلية — القسم الأول ١٩٣٩ — ١٩٤٥ من مطبوعات معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، د . ت .
٤ — احمد فراج طايع : صفحات مطوية عن فلسطين — الاتحاد الاشتراكى العربى — دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، د . ت .
٥ — احمد محمد غنيم ، أحمد أبو كف : اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ — ١٩٤٧ كتاب الهلال (سلسلة ثقافية شهرية) دار الهلال ، القاهرة ، د . ت .
٦ — اسحاق موسى الحسينى (دكتور) : الاخوان المسلمين ، كبرى الحركات الاسلامية الحديثة ، الطبعة الأولى ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٥٢ .

٧ — أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية — دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٥٥ .
٨ — اميل توما (دكتور) : جذور القضية الفلسطينية — مركز الأبحاث ، بيروت ، يونيو ١٩٧٣ .
٩ — انيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر — مطبعة هيكل الغريب ، بيروت ، مارس ١٩٥٩ .
١٠ — انيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين — منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٩٦٦ .
١١ — جمال سليم : البوليس السياسى يحكم مصر ١٩١٠ — ١٩٥٢ ، القاهرة للثقافة العربية ، القاهرة ، ابريل ١٩٧٥ .
١٢ — جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، د . ت .
١٣ — خيرى حماد : التطورات الأخيرة فى قضية فلسطين — الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، أبريل ١٩٦٤ .
١٤ — حسن صبرى الخولى (دكتور) : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين — المجلد الأول ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٧٣ .
١٥ — رابطة التضامن الأدبى : قضية فلسطين (رأى المرأة المصرية فى الكتاب الأبيض الانجليزى ١٩٣٩) ، بيان السيدة منيرة ثابت .
١٦ — رفعت السعيد (دكتور) : اليسار المصرى والقضية الفلسطينية — دار الفارابى ، بيروت ، يوليو ١٩٧٤ .
١٧ — سامى حكيم : ميثاق الجامعة والوحدة العربية — الطبعة الأولى — مكتبة الأنجلو المصرية — القاهرة ١٩٦٦ .
١٨ — شاكر الدبس : الدول العربية فى منظمة الأمم المتحدة — الطبعة الأولى — دمشق أغسطس ١٩٤٨ .
١٩ — شفيق الرشيدات : فلسطين ، تاريخا وعبرة ومصيرا — دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ .
٢٠ — صلاح العقاد (دكتور) : العرب والحرب العالمية الثانية — معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٦ .
٢١ — صلاح العقاد (دكتور) : المشرق العربى المعاصر — مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ .
٢٢ — صلاح العقاد (دكتور) : مأساة يونيو ١٩٦٧ ، حقائق وتحليل — الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٥ .
٢٣ — طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ — الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٢ .
٢٤ — عارف العارف : النكبة ، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧ — ١٩٥٢ ، الجزء

الأول ــ منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، صيدا ، بيروت ١٩٥٦ .

٢٥ ــ عبد العظيم رمضان (دكتور) : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٧ ــ ١٩٤٨ ، الوطن العربى ، بيروت ، أبريل ١٩٧٣ .

٢٦ ــ على ابراهيم عبده (دكتور) ، خيرية قاسمية : يهود البلاد العربية ــ سلسلة دراسات فلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، يونيو ١٩٧١ .

٢٧ ــ كامل اسماعيل الشريف : الاخوان المسلمون فى حرب فلسطين ــ الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٩٥١ .

٢٨ ــ كريستوفر سايكس : مفارق الطرق الى اسرائيل ، تعريب وتعليق خيرى حماد ــ الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، لبنان ١٩٦٦ .

٢٩ ــ كريم ثابت : العروبة فى أنشاص ــ أكتوبر ١٩٦٦ .

٣٠ ــ محمد أنور السادات : اسرار الثورة المصرية ، بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية ، دار الهلال ، القاهرة ، د . ت .

٣١ ــ محمد عبد الرؤف سليم : تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة ١٨٩٧ ــ ١٩١٨ ــ معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ .

٣٢ ــ محمد عزة دروزة : القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها ــ جزءان ، الأول ، الثانى ــ الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٥١ .

٣٣ ــ محمد على علوبة : فلسطين وجاراتها ، اسباب ونتائج ــ الطبعة الأولى ــ لجنة البيان العربى ، القاهرة ١٩٥٤ .

٣٤ ــ محمد فائز القصرى (العميد) : حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، الصراع السياسى بين الصهيونية والعرب ــ دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦٠ .

٣٥ ــ محمد فيصل عبد المنعم : أسرار ١٩٤٨ ــ مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦٨ .

٣٦ ــ محمد فيصل عبد المنعم : فلسطين والغزو الصهيونى ــ مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٧٠ .

٣٧ ــ محمد كمال يحيى حامد : الاتحاد السوفيتى وفلسطين حتى قيام اسرائيل ــ رسالة ماجستير غير منشورة أجيزت بمعهد الدراسات العربية ، القاهرة أبريل ١٩٧٣ .

٣٨ ــ المرأة العربية وقضية فلسطين ــ المؤتمر النسائى الشرقى سنة ١٩٣٨ المنعقد بدار جمعية الاتحاد النسائى المصرى بالقاهرة للدفاع عن فلسطين من ١٥ ــ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، المطبعة العصرية بمصر ، القاهرة ١٩٣٨ .

٣٩ ــ نجيب صدقة : قضية فلسطين ــ دار الكتاب ، بيروت ، لبنان ١٩٧٣ .

٤٠ ــ نقولا الدر : هكذا ضاعت .. وهكذا تعود ، دور النفط والمدفع فى تحرير فلسطين الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٤ .

٤١ ــ يعقوب خورى : اليهود فى البلدان العربية ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٠ .

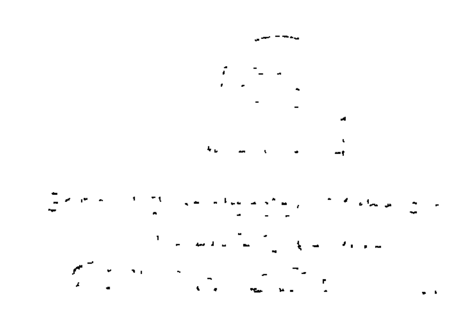
٤٢ ــ يونان لبيب رزق (دكتور) : تاريخ الوزارات المصرية ــ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ .

سادسا : المراجع الأجنبية :

1- Bell, J.Bowyer: The long War, Israel and the Arabs since 1946. Prentice - Hall. Inc., Englewood Cliffs, N.J., N.D.
2- Blaxland,Gregory: Objective: Egypt. Frederick Muller, 1966.
3- Esco Foundation for Palestine: Palestine: A study of Jewish Arab, and British Policies, vol. II. New Haven Yail University Press, London, Oxford, N.D.
4- Gabbay, Rony E.: A political study of the Arab - Jewish conflict - librarie E. Droz, Genev, 1959.
5- Kirk, George: The Middle East, 1945 - 1950 - Oxford University Press, London, 1954.
6- Mansefield, Peter (ed.): The Middle East, A political and Economic Survey. Fourth Edition, Oxford University Press, London, 1973.
7- Marlowe, John: Anglo-Egyptian Relations 1800 - 1953- The cresset Press, First Published, 1954.
8- Mitchell, Richard P.: The Society of the Muslim Brothers, Oxford University Press, London, 1969.
9- Royal Institute of International Affairs: The Middle East: A political and Economic Survey. Second Edition. London, New Yourk 1954.
10- Salah El-Akkad (Dr.): La Gauche Arabe Et la Sionisme.

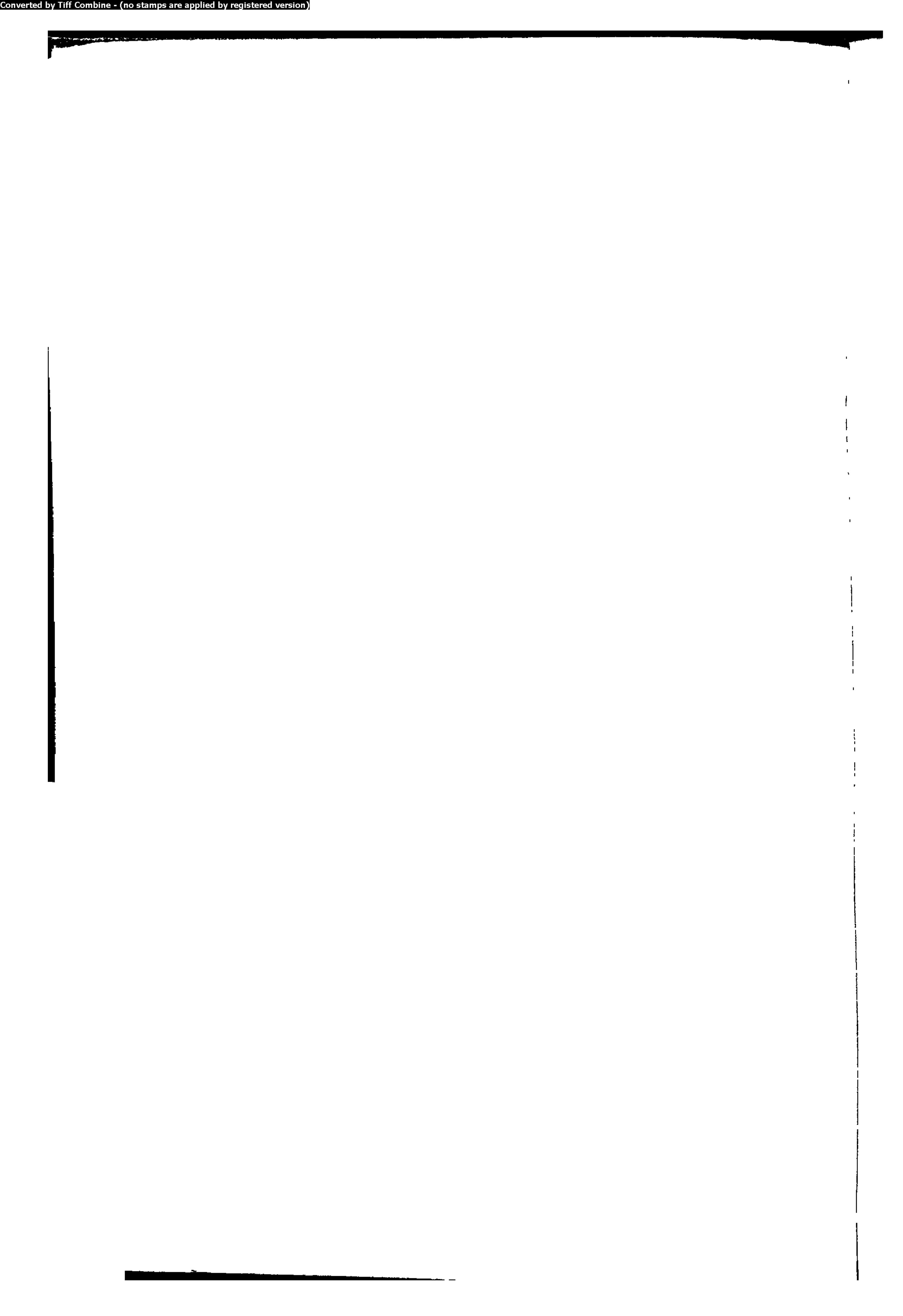


الفهرست



رقم الإيداع ٥٤١٧/ ٨٦



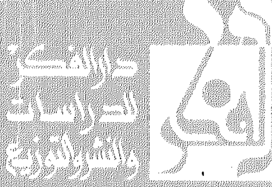


مصر والقضيّة الفلسطينية

اذا كان تزييف الوعى ، تجاه العديد من قضايانا قد غيَّر الكثير من معالم بعضها ، وأفقد بعضها الآخر أصالته وعلاقته بالواقع المعاش ، فإن القضية الفلسطينية ــ باعتبارها الصراع المحورى فى المنطقة العربية ، منذ منتصف الاربعينيات ــ قد طالها القسط الاكبر من التزييف ، سواء على مستوى الحدث التاريخى ، أو على مستوى المفهوم والرؤية .

وضمن محاولات « دار الفكر » لطرح مفاهيم جديدة وعلمية لإعادة كتابة تاريخنا المعاصر ، فإنها تنشر هذا الكتاب الذى يرصد تطورات القضية الفلسطينية فى الواقع السياسى المصرى ــ الحكومى والشعبى ــ منذ عام ١٩٣٦ وحتى عام ١٩٤٨ منتهجاً نهجاً أكاديمياً ، يعتمد الوقائع الموثقة والرصد العلمى المدقَق .

ويوضح الكتاب أن « الكيان الصهيونى » لم يزرع فى المنطقة نتيجة لتواطؤ استعمارى فقط ، بل ساهمت فى خلقه اتجاهات وممالك عربية عديدة ، قصر بعضها الصراع ضمن دائرة الصراعات الدينية الضيقة ، ورأى بعضها فى الدولة الصهيونية أداة لتوسيع رقعة مملكته وزيادة نفوذه .



القاهرة . باريس
القاهرة : ش هشام لبيب ـ رقم ٢٥ ،
مدينة نصر ـ المنطقة الثامنة

